وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــة منتــوري قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتمــاع و الديمـــغرافيــا

رقم التسجــيل :

الرقم التسلسلي:

المــوضـــــوع

الفقر الحضري : أسبابه وأنماطه

دراسة ميـــدانية بمدينـــة بـــاتنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية

إعداد الطالبة/ صليحة مقاوسي **إشراف الأستاذ الدكتور/ إسماعيل قيرة**

أعضاء لجنة المناقشة: **تاريخ المناقشة : / /2008**

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
- أ.د/ علي غـــــــربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتـــــوري قسنطينـــة	رئيسا
- أ.د/ إسماعيل قيـــــــرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 55 سكيكدة	مشرفا ومقررا
- أ.د/ عبد العزيز بـــووذن	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتـــــوري قسنطينـــة	عضوا
- أ.د/ نور الدين بومهـــرة	أستاذ التعليم العالي	جامعـــة 8 مـــاي 45 قالمـــة	عضوا
- د/ عبد الحميد بوقصاص	أستاذ محـــــــاضر	جامعة بـــاجي مختار عنـــــابة	عضوا
- د/ يمينـــــة عـــــــرفة	أستاذة محـــــاضرة	جامعة منتـــــوري قسنطينـــة	عضوا

السنة الجامعية : 2008/2007

بسم الله الرحمن الرحيم

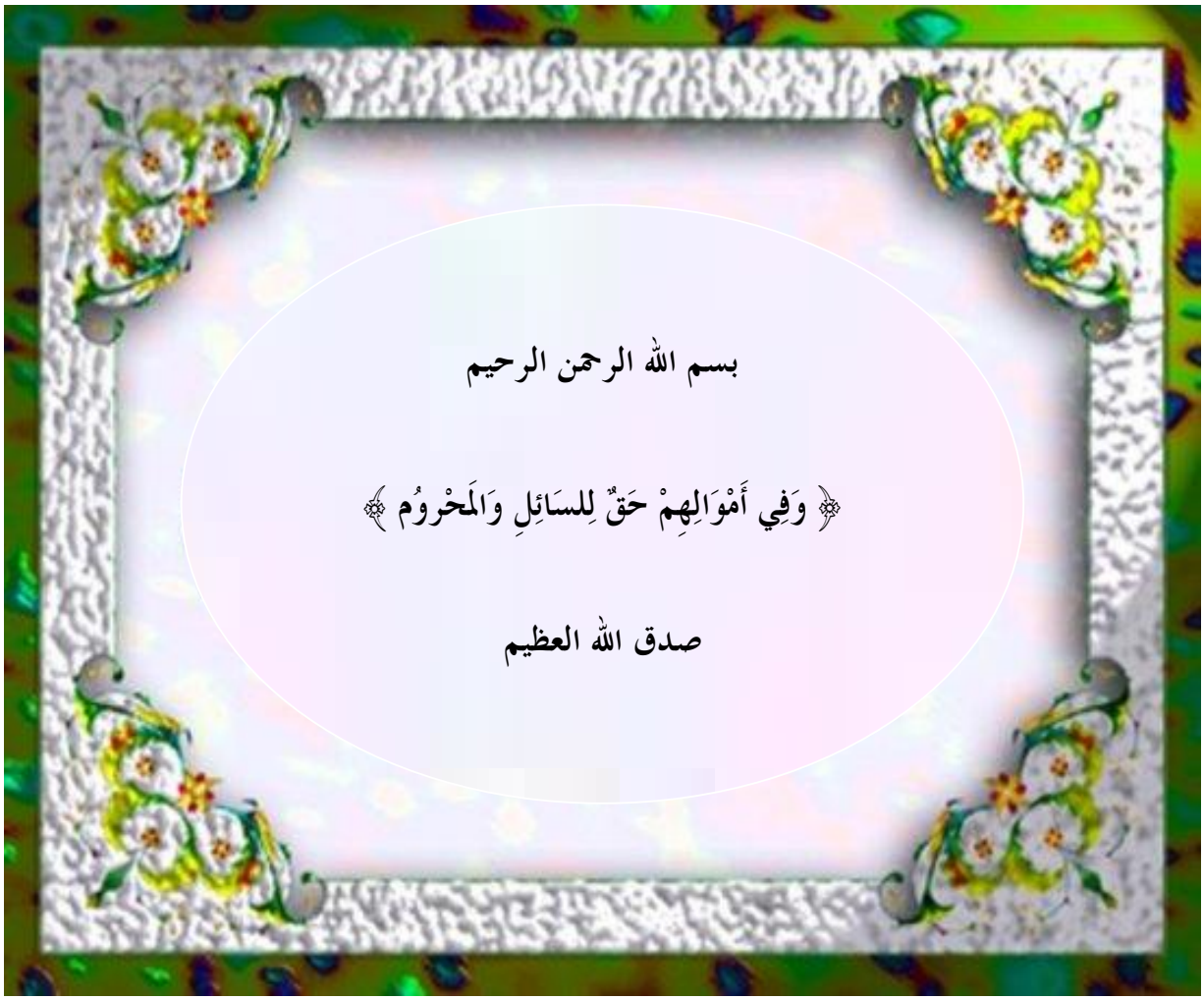
بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَائِلِ وَالمَحْرُوم ﴾
صدق الله العظيم

شكر وتقدير

الحمد لله كثيرا، وشكرا وتبجيلا لما منحني من قوة على إنجاز هذا العمل.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل والقدير الأستاذ الدكتور: **"إسماعيل قيرة"**، بما وجدت فيه من روح العالم الجليل الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة المتواضعة، وما قدمه لي من عناية ومساندة واهتمام بتوجيهاته القيمة وانتقاداته الموضوعية طوال فترة الدراسة، حيث كان القدوة الحسنة والمثل الأعلى، والذي لم يبخل علي بنصائحه، فجزاءه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى السيد **"ولد الشيخ الحسين"** مدير النشاط الاجتماعي لولاية باتنة، لما قدمه لي من تسهيلات ومساعدات لإنجاز دراستي رغم مشاغله الكثيرة، كما أخص بالشكر الجزيل أحد الأعضاء البارزة للخلية الجوارية لولاية باتنة الطبيبة **"هيبة نجاة"** على إخلاصها ووقوفها إلى جواري أثناء تطبيق الدراسة الميدانية، ولم تبخل بتزويدي بالإرشادات اللازمة.

كما لا يفوتني أن أوجه وافر شكري إلى الآنسة **"صورية حموتة"** التي أشرفت على كتابة هذه الدراسة.

وفي النهاية لا يسع الباحثة إلا أن تكون قد قدمت إضافة بسيطة يمكن أن تسهم في التقليص من حدة ظاهرة الفقر الحضري التي عرفت تفاقما بوتائر عالية في مجتمعنا الجزائري.

«ولله ولي التوفيق»

الباحثـــة

الإهداء
إلى روح والدي
إلى روح أخي
الطاهرتين جزاء لما قدماه من أجلي
وسعتهم رحمة الله
وأسكنهم فسيح جنانه
إلى كل أفراد عائلتي:أمي
أختي، إخواني
إلى أفراد أسرتي:زوجي
أبنائي :أمين ، عادل
وبناتي :أسماء، أميرة
أهدي
خلاصة جهدي

فهرس المحتويات

الفهـــرس المحتـــويـــــات

الموضوع	الصفحة
فهـــــرس المحتـــويـــات	أ
فهرس جداول القسم النظري للدراسة	و
فهرس جداول القسم الميداني للدراسة	و
فهرس أشكال القسم النظري للدراسة.....	ط
فهرس أشكال القسم الميداني للدراسة.....	ط
مقدمـــــة.....	ل
القســـــم النظـــــري للـــــدراســـــــــة	
الفصل الأول : الإطـــــــار التصـــوري والنظـــري للدراســـــة	
تمهيـــــد	3
أولا- مبررات اختيار الموضوع.....	4
ثانيا- أهداف الدراسة.....	5
ثالثا– الإشكالية	6
رابعا- الإطار المفاهيمي	9
1.الفقر	10
2.الفقر الحضري	18
3.الأسباب	22
4.الأنماط	26
خامسا– فرضيات الدراسة	28
سادسا- الأسلوب الفني المتبع في الدراسة	32
الفصل الثاني : المداخـــــل النظـــــرية المفســـــرة لظـــاهرة الفقـــر الحضـــري	
تمهيـــــد	35
أولا- ثقافة الفقر	39

الموضوع	الصفحة
ثانيا- الهامشية	44
ثالثا- المدخل الراديكالي	48
رابعا- المدخل الأنثروبولوجي	50
خامسا- القطاع الحضري غير الرسمي	52
سادسا- نظرية التجريد من القوة	56
سابعا- نظرية الحرمان الاجتماعي	58
الفصل الثالث : البعـــــد الإمبـــــريقي للفقـــــــر الحضـــــــري	
تمهيـــــد	65
أولا– الفقر الحضري والأحياء المتخلفة	66
ثانيا– السياسات ومشكلات الفقراء	69
ثالثا- الفقر وتوزيع الدخل	75
الفصل الرابع : إشكاليـــــة الفقـــــــر الحضـــــــري في المجتمـــــع الجزائـــــري	
تمهيـــــد	82
أولا- الفقر الحضري في الجزائر	83
1.مظاهـــر الفقـــر الحضري	91
2.أبعاد الفقر الحضري	91
ثانيا-التنمية والفقر في الجزائر	95
1.التزام الدولة لترقية التنمية البشرية ومكافحة الفقر	95
ثالثا- البطالة والفقر	101
1.معدلات البطالة والبطالين في الجزائر	101
2.الآثار الاجتماعية المترتبة عن برنامج التعديل الهيكلي "تفاقم البطالة".....	104
3.الشغل والبطالة	107
رابعا– القطاع الحضري غير الرسمي	109
1.إطار تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر	109
2.تطور مراحل القطاع غير الرسمي في الجزائر ومصادره	111

الموضوع	الصفحة
3.الفقر والقطاع الحضري غير الرسمي	114
خامسا– أبعاد السياسية الاقتصادية وأثار ها على الفقر وتوزيع الدخل في الجزائر	118
1.الآثار الاجتماعية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول النامية و الجزائر	118
2.المعوقات الاقتصادية التي واجهت الجزائر منذ الثمانينات وفشل برامج الإصلاحات الاقتصادية في علاجها	120
3.أوضاع الاقتصاد الجزائري في سياق العولمة	124
سادسا - التجربة الجزائرية في مكافحة الفقر.....	126
القســـــــم الميـــــــداني للـــدراســـــــــة	
الفصل الخامس : الإجـــــــراءات المنهجيـــــــة للـــــدراســـــــة	
تمهيـــــد	141
أولا– نموذج الدراسة	142
ثانيا - مجالات الدراسة واختيار العينة	143
1.المجال المكاني للدراسة	143
2.المجال البشري للدراسة	147
3.المجال الزمني للدراسة	156
4.الصعوبات التي واجهت الدراسة	156
ثالثا - الأساليب المنهجية ومصادر وأدوات جمع البيانات	157
1.مصادر جمع البيانات	159
2.أدوات جمع البيانات	159
رابعا - أسلوب التحليل	161
1.التحليل الكمي	161
2.التحليل الكيفي	161
الفصل السادس : تحليـــــــل وتفسيـــــر البيـــــانـــــات	
تمهيـــــد	164
أولا - البيانات الشخصية لعينة الدراسة	165

الموضوع	الصفحة
ثانيا- الحالة المهنية لعينة الدراسة	174
ثالثا- الحالة السكنية	181
رابعا- التجهيزات والممتلكات والمؤسسات التي تستفيد من خدماتها عينة الدراسة	186
خامسا- حجم الأسرة	190
سادسا- الدخل والإنفاق	196
سابعا- المشاركة السياسية والثقافية الاجتماعية	209
ثامنا- الفقر المتوارث لعينة الدراسة.....	216
الفصل السابع : مناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد	223
أولا– مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فروضها	225
1.النتائج الخاصة بالفرضيات الفرعية	225
2.النتائج الخاصة بالفرضية العامة	227
ثانيا– مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات المشابهة	228
ثالثا- الدراسة الراهنة والنظرية الحضرية	230
رابعا- القضايا التي تثيرها الدراسة	231
خاتمة	232
المراجع العامة للدراسة	235
الملاحق	
-الاستمارة	258
-الخرائط	265
-الصور الفوتوغرافية	270
ملخص الدراسة	275

فهـــرس جـــــداول وأشكـــــال الـــدراســـــة

1.فهرس جداول القسم النظري للدراسة

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	العمالة غير الرسمية الحضرية في المدن العربية	54
2	الفقـــر البشري	84
3	تطور عدد السكان القادرين على العمل (البطالين ونسبة البطالة)	102
4	السكان الناشطين في سبتمبر 2005	106
5	بيان تطور معطيات السكان الشاغلين والبطالين في الفترة ما بين 2003 – 2004	108
6	ثقل وبنية الشغل الرسمي وغير الرسمي للجنسين الغير فلاحي حسب قطاع النشاط	110
7	تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي	113
8	تطور حصة ولاية باتنة في مناصب النشاطات ذات المنفعة العامة	135
9	مناصب المنحة الجزافية للتضامن	135
10	فئة المستفيدين من الشبكة الاجتماعية (م.ج.ت–ت.ن.م.ع)	135
11	مشاريع التنمية المنجزة خلال فترة 2003 - 2006	136

2.فهرس جداول القسم الميداني للدراسة

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	يوضح التقسيم الإداري الجديد لبلديات ولاية بانتة	144
2	يوضح تصنيف بلديات الولاية حسب نسبة الإيصال بشبكة المياه الصالحة للشرب	145
3	يوضح تصنيف البلديات حسب كمية المياه المخصصة للشرب (لتر في اليوم لكل ساكن)	145
4	بطاقة إحصائية للعائلات المعوزة ببلدية باتنة	148

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
5	توزيع الكثافة السكانية على بلدية ولاية باتنة	149
6	توزيع السكان حسب البلديات إلى غاية 2005	149
7	ترتيب تنازلي للبلديات حسب عدد السكان	150
8	الجنس	165
9	السن	166
10	المستوى التعليمي	167
11	الصفة العائلية	169
12	الموطن الأصلي	170
13	السنة التي جاء فيها أفراد العينة للسكن بالمدينة وبالحي	171
14	الأسباب التي دفعت أفراد العينة يستقرون بالحي السكني	172
15	رد أفراد العينة عن العمل	174
16	إطار العمل الذي يمارسه أفراد العينة	175
17	طبيعة العمل الذي يمارسه أفراد العينة	176
18	صفة العمل الذي يمارسه أفراد العينة	177
19	رد أفراد العينة عن استفادتهم من الضمان الاجتماعي	178
20	الأسباب التي جعلت أفراد العينة لم يستفيدو من الضمان الاجتماعي	180
21	نوع السكن لأفراد العينة	181
22	كيفية تملك أفراد العينة للسكن	182
23	الخصوصيات التي يتوفر عليها السكن الذي يقطنه أفراد العينة	184
24	الطريقة التي يتزود بها أفراد العينة بالمياه الصالحة للشرب	185
25	التجهيزات الموجودة عند أفراد العينة	186
26	الممتلكات التي هي في حوزة أفراد العينة	188
27	المؤسسات التي يستفيد أفراد العينة من خدماتها	189
28	عدد الأشخاص في أسر أفراد العينة	191
29	رد أفراد العينة عن الأفراد الذين يعملون في الأسرة	192
30	عدد الأفراد الذين يعملون في أسر أفراد العينة	193

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
31	مساهمة الأفراد العاملين في دخل أسر أفراد العينة	194
32	نوعية المشاكل الحياتية التي تواجه أسر أفراد العينة	195
33	الكيفية التي يتحصل بها أفراد العينة على الدخل	196
34	مقدار الدخل الشهري الذي يتقاضاه أفراد العينة	198
35	نوع المداخيل الإضافية التي يتحصل عليها أفراد العينة	199
36	الأشياء التي يعطيها أفراد العينة أولوية في إنفاق دخلهم الشهري	200
37	رد أفراد العينة عن الدين النقدي	201
38	مقدار الدين النقدي الذي على أفراد العينة	202
39	الجهة التي لها ديون على أفراد العينة	204
40	الدرجة التي يضع فيها أفراد العينة أنفسهم كصنف من الفقراء	205
41	الأسباب التي أدت إلى فقر أسر أفراد العينة	206
42	رد أفراد العينة عن استطاعتهم في تلبية الاحتياجات الاجتماعية المطلوبة من طرف أسرهم	207
43	الصعوبات التي تعاني منها أسر أفراد العينة	208
44	مشاركة أفراد العينة في الانتخابات	209
45	تمثيل أفراد العينة عضويتهم في تشكيل منظم	211
46	رد أفراد العينة عن ممارستهم أو أحد أفراد أسرهم للنشاط الثقافي أو الرياضي	212
47	العوامل التي تحد من ممارسة أفراد العينة أو أحد الأشخاص في أسرهم النشاط الثقافي والرياضي	213
48	أولوية مطلب أفراد العينة في تحسين ظروفهم السياسة وأسرهم	214
49	رد أفراد العينة عن توارث الفقر	216
50	مبرر اعتقاد أفراد العينة في الوضع المتدني لأسرهم	217
51	درجة البؤس الذي تعيشه أسر أفراد العينة	218
52	الحلول التي يقترحها أفراد العينة لتحسين الظروف المعيشية لأسرهم	219

3.فهرس أشكال القسم النظري للدراسة

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1	أبعاد وحدود المشكلة البحثية	8
2	مؤشرات الفرضية الأولى	29
3	مؤشرات الفرضية الثانية	30
4	مؤشرات الفرضية الثالثة	31
5	الرؤى المتعددة لظاهرة الفقر الحضري	44
6	البيئة و السلوك	50
7	واقع الفقراء	51
8	فئات القطاع الحضري غير الرسمي (حسب متغير المهارة)	55
9	أبعاد الفقر من منظور التنمية البشرية	91
10	تطور نسبة البطالة والبطالين	102
11	تطور معطيات السكان الشاغلين والبطالين	108
12	تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي	114

4. فهرس أشكال القسم الميداني للدراسة

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1	نموذج الدراسة	142
2	الجنس	165
3	السن	166
4	المستوى التعليمي	168
5	الصفة العائلية	169
6	الموطن الأصلي	170
7	السنة التي جاء فيها أفراد العينة للسكن بالمدينة وبالحي	171
8	الأسباب التي دفعت أفراد العينة يستقرون بالحي السكني	173
9	رد أفراد العينة عن العمل	174

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
10	إطار العمل الذي يمارسه أفراد العينة	175
11	طبيعة العمل الذي يمارسه أفراد العينة	176
12	صفة العمل الذي يمارسه أفراد العينة	178
13	رد أفراد العينة عن استفادتهم من الضمان الاجتماعي	179
14	الأسباب التي جعلت أفراد العينة لم يستفيدوا من الضمان الاجتماعي	180
15	نوع السكن لأفراد العينة	181
16	كيفية تملك أفراد العينة للسكن	183
17	الخصوصيات التي يتوفر عليها السكن الذي يقطنه أفراد العينة	184
18	الطريقة التي يتزود بها أفراد العينة بالمياه الصالحة للشرب	185
19	التجهيزات الموجودة عند أفراد العينة	187
20	الممتلكات التي هي في حوزة أفراد العينة	188
21	المؤسسات التي يستفيد أفراد العينة من خدماتها	189
22	عدد الأشخاص في أسر أفراد العينة	191
23	رد أفراد العينة عن الأفراد الذين يعملون في الأسرة	192
24	عدد الأفراد الذين يعملون في أسر أفراد العينة	193
25	مساهمة الأفراد العاملين في دخل أسر أفراد العينة	194
26	نوعية المشاكل الحياتية التي تواجه أسر أفراد العينة	195
27	الكيفية التي يتحصل بها أفراد العينة على الدخل	197
28	مقدار الدخل الشهري الذي يتقاضاه أفراد العينة	198
29	نوع المداخيل الإضافية التي يتحصل عليها أفراد العينة	199
30	الأشياء التي يعطيها أفراد العينة أولوية في إنفاق دخلهم الشهري	200
31	رد أفراد العينة عن الدين النقدي	202
32	مقدار الدين النقدي الذي على أفراد العينة	203
33	الجهة التي لها ديون على أفراد العينة	204
34	الدرجة التي يضع فيها أفراد العينة أنفسهم كصنف من الفقراء	205
35	الأسباب التي أدت إلى فقر أسر أفراد العينة	206

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
36	رد أفراد العينة عن استطاعتهم في تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأسرية المطلوبة	207
37	الصعوبات التي تعاني منها أسر أفراد العينة	208
38	مشاركة أفراد العينة في الانتخابات	210
39	تمثيل أفراد العينة عضويتهم في تشكيل منظم	211
40	رد أفراد العينة عن ممارستهم أو أحد أفراد أسرهم للنشاط الثقافي أو الرياضي	212
41	العوامل التي تحد من ممارسة أفراد العينة أو أحد الأشخاص في أسرهم النشاط الثقافي والرياضي	213
42	أولوية مطلب أفراد العينة في تحسين ظروفهم السياسة وأسرهم	215
43	رد أفراد العينة عن توارث الفقر	216
44	مبرر اعتقاد أفراد العينة في الوضع المتدني لأسرهم	217
45	درجة البؤس الذي تعيشه أسر أفراد العينة	219
46	الحلول التي يقترحها أفراد العينة لتحسين الظروف المعيشية لأسرهم	220

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطـــــار التصـــوري والنظـــري للدراســـــة

- تمهيـــد

أولا - مبررات اختيار الموضوع

ثانيا - أهداف الدراسة

ثالثا - الإشكالية

رابعا - الإطار المفاهيمي

1. الفقر
2. الفقر الحضري
3. الأسباب
4. الأنماط

خامسا - الفروض

سادسا - الأسلوب الفني المتبع في الدراسة

تمهيـــــد :

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي تواجهها البلدان النامية التي بدأت مع مطلع السبعينيات تولي هذه الظاهرة اهتماما خاصا، ومنذ مطلع الثمانينات أخذت قضيتا الفقر وتوزيع الدخل منعطفا جديدا مع بدء العديد من الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وكذلك التحول الكبير في أدبيات التنمية من مفهوم النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية باعتبارها أساس عملية التنمية وجوهرها.

وفي المقابل، أصبح الباحثون ينظرون إلى الفقر كظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب، فليس الفقر نقصا في الدخل فحسب، أو حتى ندرة في فرص العمل ولكنه أيضا تهميش فئات واسعة وحرمان الفقراء من المشاركة في صنع القرار وإبعادهم من الوصول للخدمة الاجتماعية. وربما أيضا كثيرا ما نجد الفقر مقترنا بإحباط لأمال أجيال بأسرها وبإحلال ثقافة الفقر.

في هذا الإطار، كانت الانثروبولوجيا سباقة إلى تشخيص الواقع الفعلي للفقراء، من خلال التركيز على شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط فقراء الحضر، واستيعاب المهاجرين الريفيين في البيئة الحضرية والاعتماد على النفس في توفير الإسكان غير المخطط.

ومع تزايد صور الحرمان والفقر في مدننا، وعجز السياسات الحضرية عن إيجاد البدائل الممكنة أمام تنامي ظاهرة الفقر وتجذرها في البناء الاجتماعي، نحاول في هذا الفصل طرح الإطار التصوري والنظري لدراستنا المتمحورة حول : « الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه».

أولا- مبررات اختيار الموضوع

يجد المتصفح للتراث المعاصر في الدراسات الاجتماعية نفسه أمام قضية فرضت نفسها تدريجيا على رأس اهتمامات المجتمع الدولي، وهي قضية الفقر التي تنتشر وتتزايد في كثير من الدول في عالمنا اليوم، وبطريقة مخيفة ومطردة، تهدد مستقبل الإنسانية، وتنذر بعواقب وخيمة، وبشكل لم يسبق له مثيل في مجالات الأمن والاستقرار والسلام، ويمكننا أن نلمس هذا الخطر في التقارير الدولية التي تؤكد تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمعظم البلدان النامية، وتزايد عدد الجياع والمحرومين الذين كثيرا ما يفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية.

وشعورا بهذه المشكلة وما يتبعها من مخاطر، بدأت مؤسسات الدول محاربة الفقر، كما حاول الباحثون تقديم إسهامات نظرية وعملية حول توصيف الفقر وتحليله في إطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الطرفية.

ولا زالت الجهود العملية مستمرة لا تتوقف، سواء في تحديد أسباب الفقر وأنماطه أو في إجراء البحوث الامبربقية وسن السياسات الملائمة لتغيير البنى الاجتماعية القائمة. وليس هناك من شك في أن التغيرات التي اعترت التفكير السياسي الأوروبي، قد قادت إلى ظهور محاولات تنظيرية تتناول في مجملها ظاهرة الحرمان التي تعني إنكار أو عدم توفير الحقوق الاجتماعية أو حق كل مواطن في مستوى أساسي للمعيشة، والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس، تستمد الدراسة الراهنة أهميتها من عدة مبررات علمية وواقعية نجملها في العناصر التالية :

1-تجسد دراسة ظاهرة الفقر الحضري الواقع العام للمدينة الجزائرية المعاصرة، ونمط الإشكاليات العامة والأساسية التي تعيشها، وتؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تنميتها وتطورها.

2-تكشف دراسة الفقر الحضري عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة، وعن طبيعة الأزمة التي تمر بها المدينة الجزائرية، وانعكاساتها على حياة الأفراد والجماعات.

3-ترتبط هذه الدراسة بالدعوة إلى النزول للواقع الحضري، ورصد المشكلات اليومية التي يعيشها الفقراء، وتأثيرها على حياة المدينة وتطورها.

4-يشكل مبحث الفقر الحضري في إطار علم الاجتماع الحضري، مبحثا استراتيجيا، باعتباره مدخلا موضوعيا يمكن من رسم أو وضع خريطة لتوزيع الفقر وشدته، وأهم المشكلات المعاشة، فضلا عن طبيعة العلاقة القائمة بين ظاهرة الفقر الحضري والبناء الاجتماعي والإيكولوجي والاقتصادي للمدينة.

5-تعد دراسة ظاهرة الفقر الحضري بمدينة باتنة، امتدادا لاهتمامات وتوجهات الباحثة، من حيث التخصص العلمي والتخصص المهني، فضلا عن الاستعداد والرغبة النفسية والذاتية.

6-تمثل هذه الدراسة استجابة لواقع اجتماعي متردي تعيشه فئات واسعة، ومازالت هذه الفئات تخضع لشتى أساليب المحاصرة والتهميش.

7-يندرج موضوع الدراسة الراهنة ضمن سياسة البحث العلمي في الجزائر التي تولي عناية خاصة لتحسين مستوى معيشة الفئات الدنيا.

8-يشغل البحث الراهن مكانة مهمة بين أنواع البحوث العلمية الأخرى، خاصة في المجتمع الجزائري، وذلك بالنظر إلى تركيز الدراسة الراهنة على ظاهرة الفقر الحضري وتأثيراتها السلبية على مسار التنمية والحياة الاجتماعية.

9-إن ما نشاهده يوميا من مآسي تتعلق بالتسول ونبش المزابل وتدهور في نمط الحياة الاجتماعية، دفعنا إلى تقصي الأسباب الفعلية لظاهرة الفقر الحضري و تشكلاتها المختلفة.

10-توفر المراجع الأساسية المتعلقة بالموضوع، شجع الباحثة على تناوله وتحليله في سياق تصور نظري ومنهجي محدد، تحاول فيه الربط بين ظاهرة الفقر من حيث أسبابها وتأثيراتها.

وعلى هذا تكتسي الدراسة الراهنة قيمة عملية بالنظر إلى ما تشغله ظاهرة الفقر الحضري من اهتمام متزايد في التنظير الأكاديمي والبحث العلمي وسن البرامج والسياسات الحضرية المختلفة.

ثانيا- أهداف الدراسة

بالاستناد إلى المراجعة الانتقائية والتحليلية العلمية النظرية والميدانية، وفي ضوء معايشتنا للواقع، ولاغَرْوَ أن نشير في هذا المقام إلى أن دراسة أسباب وأنماط الفقر الحضري لا ينفصل عن عناصر ومكونات البناء الاجتماعي وما ينطوي عليه من مشكلات ومثالب.

لهذا، تسعى دراستنا الراهنة المتمحورة حول أسباب وأنماط الفقر الحضري إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

أولا- تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة الفقر الحضري كظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية.

ثانيا- محاولة التعرف على الأسباب الذاتية والموضوعية التي تحكم هذه الظاهرة

ثالثا- تحديد الأنماط التي تتخذها ظاهرة الفقر في المدينة الجزائرية المعاصرة

ثالثا - الإشكاليـــــــة

تحظى ظاهرة الفقر الحضري وتجسداتها باهتمام الدارسين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تعدد المداخل النظرية والمقاربات المنهجية والدراسات الميدانية، في ظل تزايد وتائر النمو الحضري وارتفاع معدلات البطالة، والتفاوتات الداخلية، وسيادة العلاقات الاجتماعية الثانوية والمصلحية.

في ظل هذا السياق، يتزايد عدد المحرومين الذين يفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء والمأوى، والتعليم والرعاية الصحية، ولا يملكون القدرة على التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم، فضلا عن تعرضهم أكثر من غيرهم للمعاناة من الأحداث غير المناسبة الخارجة عن سيطرتهم، وكثيرا ما يلقون معاملة جائرة من مؤسسات الدولة والمجتمع.

لهذا تحاول الدراسة الراهنة تشخيص أسباب الفقر الحضري وأنماطه في سياق الإختلالات التي يعاني منها البناء الاجتماعي في غياب العمالة والتكفل بالفئات المدينية الدنيا التي تفتقر إلى الدخل، وإلى الأصول اللازمة (الأرض، المال، شبكات الاتصالات، المهارات ...الخ) للحصول على الضرورات الأساسية، والشعور بالدونية والتهميش والتعرض للمعاناة بكافة أبعادها.

والجدير بالذكر أن الجزائر تشهد في السنوات الأخيرة معدلات بطالة عالية تتجه للزيادة باطراد تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المحلية والخارجية، وفي نفس الوقت تتعمق ظاهرة الفقر كظاهرة اجتماعية. ولأن الفقر ظاهرة ذات أبعاد إنسانية، فإن وجودها واستمرارها يعكس وجود خلل في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، كما أنها ظاهرة ديناميكية متغيرة، ففقير اليوم يصبح غير فقير في الغد، والمكتفي بعيشه وبرزقه اليوم قد يصبح فقيرا في الغد، وذلك نتيجة لأسباب وعوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية متعددة.

وعلى هذا الأساس، فإن الدراسة الراهنة تبحث فيما إذا كان الدخل والحرمان الاجتماعي يشكلان معيارين لتحديد فقراء الحضر، كما تحاول البرهنة فيما إذا كان الفقر ينتج عن الأوضاع الهيكلية في النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد، ويرتبط بعمليات التهميش والاستغلال والتجريد من القوة.

وبالنظر إلى تنامي عدد الفقراء بشكل كبير وبوتيرة عالية، فإن أساس المشكلة لا يكمن فقط في مسألة الثقل الديموغرافي والبطالة وانعدام الدخل، بل ثمة أيضا مسألة اللامساواة وتوزيع الثروات، وتضخم قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية الذي اقترن بتنامي عدد العاطلين عن

العمل وبهجرة متعاظمة من الريف إلى المدينة بحثا عن عمل. وفي ضوء وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدودة وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، ومن ضمنها إشكالية العمالة، برزت إشكالية الإفقار المعمم، كإحدى العلائم المميزة لهذه الأنماط التنموية، أو أن هذه الأنماط بدأت تعيد إنتاج نفسها اعتمادا على إبقاء هامش من السكان بلا عمل.

ودون الانتقاص من جهود الباحثين الذين حاولوا دراسة ظاهرة الفقر، وإنتاج معرفة علمية عنها، إلا أن الشواهد الواقعية ما زالت تؤكد أن هذه الظاهرة مازالت بدون تحديد واضح سواء من حيث مضمونها أو أسبابها وأنماطها. لذا فإن دراسة هذه الظاهرة في سياق المجتمع الحضري يرجع إلى وضوح إطاره الاجتماعي، الثقافي بالنمط الحضري الذي يسمح بناؤه الاقتصادي بوجود اللامساواة، كما أن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في هذا المجتمع تزيد من اتساع نطاق اللامساواة، وتمارس ضغوطا كبيرة على الأفراد في تعاملهم مع عناصر ذلك النسق الاقتصادي.

وعليه فإن المشكلة البحثية للدراسة الراهنة يمكن تحديد نطاقها وحدودها(أنظر الشكل 1) في تساؤل مركزي وسبع أسئلة فرعية:

التساؤل المركزي:

* إلى أي مدى يرتبط الفقر بالأوضاع الهيكلية في النظام الاجتماعي؟ وما هي تجسداته ؟

التساؤلات الفرعية:

1- هل ثمة تراكمات تاريخية أسهمت في خلق الفئات الفقيرة ؟ وما نوع هذه التراكمات ؟

2-إلى أي مدى يساهم انخفاض المستوى التعليمي، الدخل، حجم الأسرة في إنتاج الفقر ؟

3- هل يمكن اعتبار متغيرات العزل، التهميش والاستغلال بمثابة الأسباب الحقيقية في انتشار ظاهرة الفقر الحضري ؟

4- ما مدى ارتباط هذه الظاهرة بمعدلات البطالة ؟

5- هل هناك علاقة بين انهيار آليات الحماية الاجتماعية وشبكات التضامن الاجتماعي، وبين ظاهرة تفريخ الفقر الحضري ؟

6- هل تعتبر الخصائص الفردية (الاستسلام والقدرية، انخفاض مستوى المهارة والتعليم، الإحساس بالضعف وعدم المبادرة) مسببات حقيقية لهذه الظاهرة الآخذة في التزايد ؟

7- ما هي العوامل والتناقضات البنائية الحقيقية التي تحدث الفقر ؟

الشكل (1) أبعاد وحدود المشكلة البحثية

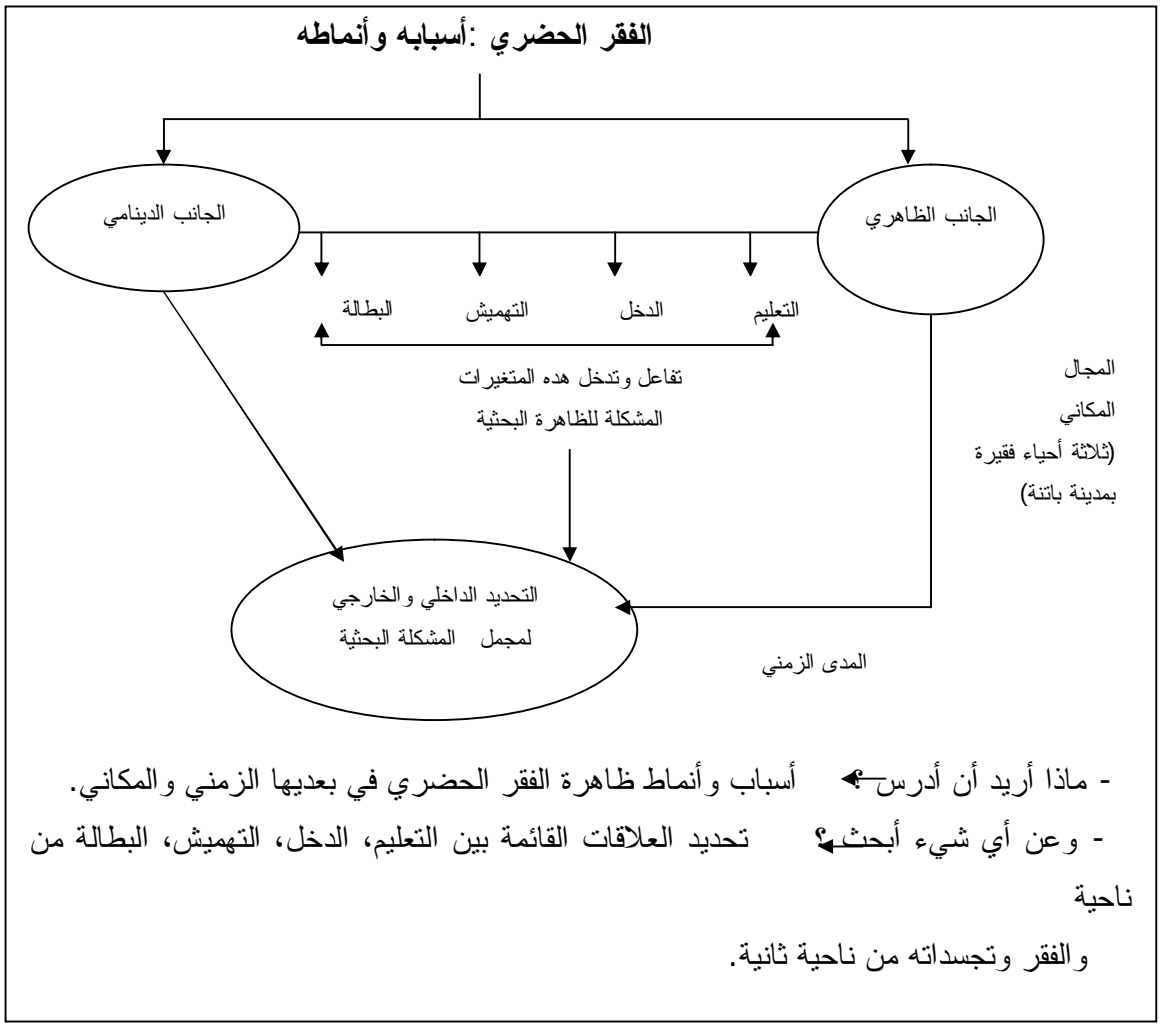

- ماذا أريد أن أدرس؟ أسباب وأنماط ظاهرة الفقر الحضري في بعديها الزمني والمكاني.
- وعن أي شيء أبحث؟ تحديد العلاقات القائمة بين التعليم، الدخل، التهميش، البطالة من ناحية والفقر وتجسداته من ناحية ثانية.

المصدر: تم بناء هذا الشكل في ضوء متغيرات المشكلة البحثية.

رابعا- الإطار المفاهيمي

تعتمد الدراسة الراهنة على أربعة مفاهيم أساسية لتناول الواقع المادي والاجتماعي لظاهرة الفقر الحضري المحكومة بأطر اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية.

وتشكل هذه المفاهيم الأربعة الحقل الدلالي والبعد النظري-الامبريقي الذي يحدد معالم هذه الدراسة التي تتخذ نسقا منهجيا لتحديد هذه المفاهيم، بدءا بعرض أهم التعريفات وتبيان خصائصها المشتركة، وانتهاءا بالتحديدات الإجرائية التي تلائم واقعا محددا، وهو المجال التطبيقي الذي تجمع منه مختلف المعلومات والبيانات بغرض البرهنة على مدى الصدق الامبريقي للفروض والتساؤلات المثارة حول أسباب وأنماط الفقر الحضري، المرتبطة بطبيعة البنية الاجتماعية السائدة.

في هذا الإطار، أثير الكثير من النقاش والجدل عندما حاول عدد كبير من خبراء التنمية والمختصين في العلوم الاجتماعية وتحديد مفهوم الفقر نظرا لصعوبة وضع تعريف موضوعي ومحايد إيديولوجيا، أو تعريف شامل موحد نتيجة تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولم تقتصر الصعوبة على تحديد مفهوم الفقر بل اشتملت أيضا على تحديد أسبابه المتباينة: اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية. وقد انعكس بدوره على مؤشرات الفقر كمية أو كيفية، وما زاد الأمر تعقيدا، أنه تم ربطه بعدد من المحكات الأخرى مثل:عدم المساواة، انخفاض الدخل، الاحتياجات الفسيولوجية، الحرمان الاجتماعي ....الخ، ونتج عن ذلك عدم وضوح الرؤية وجعل الفقر ظاهرة طبيعية مؤقتة كغيرها من الظواهر الكبرى التي عصيت على التعريف. والواقع أن صعوبة التعريف هي ظاهرة عالمية.

وفي هذا الإطار، نلقي إطلال تحليلية على المفاهيم الأساسية، ثم صياغة مفهوم إجرائي لكل واحد منها. وقبل ذلك نتناول بإيجاز معاني ومدلولات لفظية: **فقر، إفقار** ثم تفرقة تحليلية بينها وبين ألفاظ أخرى متشابهة: **كالمعدم المسكين، والمحروم، والكادح** ...الخ.

وتنطوي هذه التعابير اللغوية على أحكام أخلاقية إذا وضعت في موضعها الصحيح، مع وصف كل مفهوم في ضوء لغة علم الاجتماع.

1.**الفقر** :

يعتبر مفهوم الفقر (La pauvreté) مفهوما فضفاضا له معاني كثيرة، وربما كان القاموس هو المصدر الذي نستطيع أن نبدأ منه ليكون لحديثنا أساس أكثر صلابة. يعرف **الفقر** في **قواميس اللغة العربية** بأنه : الفَقْرُ، والفُقْرُ ضد الغنى، مثل الضَعْفُ والضُعْفُ ....**والفقر** :الحاجة وفعله الافتقار، والنعت فقير[1].

والفقر هو العوز والحاجة، فمن الناس من لا يملك إلا أقل القوت، فالفقر ليس الجوع إلى المأكل، والعرى إلى الكسوة فقط، ولكنه كذلك القهر، فهو وسيلة لإذلال الروح، وقتل الحب، وزرع البغضاء[2].

ويعرف **الفقر** بأنه حالة واقعية وليست وحدة تصورية، ويمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، واللامساواة في الرفاهية، والهجرة، وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية أي أن الفقر واقعا اجتماعيا يتطلب التفسير [1].

---

(1)- صلاح رسلان : **الفقر : جذوره وسبل علاجه** (رؤية إسلامية)، الفقر في مصر(الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة)، أعمال الندوة السنوية السادسة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، مطبعة جامعة القاهر، 1999، ص 415.

(2)- حسين عبد الحميد رشوان : **أضواء على الحياة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 94.

وهناك تمييز بين الفقير والمسكين، **فالفقير**: الذي له ما يأكل أو له بلغة من العيش، بعكس المسكين: الذي لا شيء له فهو أسوا حالا من الفقير[2].

الفقير : هو الذي يقل دخله اليومي عن 370 دولارا سنويا أو ما يعادل دولار واحدا يوميا تقريبا[3].

فالمسكين يسأل الناس، بينما الفقير لا يسأل إلا الله. وهو يشير أيضا في المعجم الوسط : إلى العوز والحاجة إليه بمعنى أن **الفقير** هو المحتاج[4].

فالتميز بين الفقير والمسكين يشبه التمييز بين الفقر **المطلق**، والفقر **النسبي**، فالأول: يرتبط بالجوع. فالفقراء هم المحرمون من الوصول إلى موارد متوافرة أو المحرمون من استخدامها ما يجعلهم غير قادرين على تلبية حاجات أساسية، وهذه الحاجات تشمل الغذاء واللباس والمأوى إضافة إلى التعليم والصحة والمشاركة في الحياة الاجتماعية [5].

أما الثاني: **الفقر المطلق** (أو المدقع): فهو البؤس وشدة الفقر، لا مسكن ولا طعام، ولا حاجات أساسية أخرى [6].

ضمن هذا السياق، نشير إلى أن مختلف الديانات قد تعاملت مع ظاهرة الفقر بالدعوة إلى المساعدة والتضامن. وفي مقدمة هذه الدراسات، نجد الإسلام يدعو إلى الرحمة والتآزر من أجل مساعدة الفقير، وخلق بيئة اجتماعية متآلفة على اعتبار أن الفقر هو مشكلة وآفة خطيرة لا بد من علاجها، وعليه **فالفقير الإسلامي**: هو كل من لا يملك مؤونة سنة لحاله ولعياله، ويتحدث "الإنجيل" عن فقير مبروك أو فقير إلى الله ينفذ من ثقب الإبرة ليدخل الجنة مما لا يتأتى الغنى، ومن ثم ينظر إلى الفقير إلى أن الله يحابيه، ولهذا تشجع الأديان الإحسان إلى الفقير، وحتى أن بعض الكيانات الدينية تختار الفقر عن طواعية[7]، "فالمسيحية" تحبب القيم الروحية ووجوب ترك الأمور الدنيوية بما فيها من مال وثروة، والأخذ بالعزلة والفرح والفقر والتلذذ بالحرمان والاحتياج والاعتزاز بالجوع، لأجل ما يزعمه الرهبان ويسمى عبادة.

---

(1)- أحمد السيد النجار : **الفقر في الوطن العربي**، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005، ص 47.
(2)- كريم محمود حمزة وآخرون : **الفقر والغنى في الوطن العربي**، ط1، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، بغداد، 2002، ص 40.
(3)- عيسى علي إبراهيم وآخرون : **جغرافية التنمية والبيئة**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص 13.
(4)- بيلي إبراهيم احمد العليمي : **هذا هو الفقر** (أبعاده، أسبابه، مأسيه، نظرة اقتصادية إسلامية)، الجزء1، ط1، جامعة القاهرة، 2003، ص17.
(5)- إبراهيم سليمان مهنا : **التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية**، أبعاد وأثار على التنمية المستدامة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 44 ، أبو ظبي، 2000، ص 33.
(6)- حمدي عبد العظيم : **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، طنطا ،1995، ص ص 77-86.
(7)- جون فريدمان :« **إعادة التفكير في الفقر**»، تخويل السلطة وحقوق المواطنين ، ترجمة:زيات حمدي، مركز مطبوعات اليونسكو المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية الفقر، القاهرة، العدد 148، 1996 ، ص ص 16-17.

غير أن بعض الباحثين اعتبر كلمتي "**معدم و محتاج**" أكثر شمولا من معنى الفقر، لأن لفظ "**المعدم**" يشير إلى الفقر المطلق، بينما "**الحرمان**" بشكل عام صفة الحاجة غير المشبعة، و"**الفقير الكادح**" غالبا ما يوصف أيضا بأنه مستحق للمساعدة إذ يعيش حياة تقية فيها جد وأمانة[1] بينما كلمة **الإفقار (l'appauvrissement)** : في أصلها الفرنسي تشير الإحالة إلى الفقر، أو جعل المرء مفتقرا بحيث ينظم إلى صف الفقراء، بينما في اللغة الإنكليزية **(Impovrishmant)** بمعنى التدهور، ويرادفها في اللغة العربية كلمة إضعاف، ويقتضي ذلك فعل القوة كسبب للحرمان [2].

بينما "ماركس" يطرح قضية مسألة **الإفقار** في كتابه "رأس المال"، ووصف الإفقار أساس نظرية **التفقير**، وما يسميه ماركس **الإفقار**:هو ميل نحو الاستئجار (اتخاذ إجراء) المطرد كما تم وصف ظروف الأجير بعبارات الاستغلال والبطالة، ضمن هذا الاتجاه ينجم الإفقار عن ثلاث سياقات :

ا-سياق الاستغلال أي سياق قوة العمل التي تمكن الرأسمالي من الحصول على فائض قيمة الرأسمال الموظف.

ب-سياق الاكتظاظ السكاني المتزايد

ج-تم سياق تجمع تمركز الرأسمال، والنتيجة أن أصحاب المهن المستقلة، والحرفيين، صغار أصحاب المشاريع، يجدون أنفسهم مستغلين وعاطلين عن العمل [3].

وانطلاقا مما سبق يميز "كشك" بين نمطين من الإفقار هما:**النسبي والمطلق**.

ا-**الإفقار المطلق (l'appauvrissement absolue)**: يعني فصل المنتجين المباشرين (الحرفيون...) عن وسائل الإنتاج، واستمرار عملية التهميش أو التكديح من جراء سياسات الدولة، أو تحت تأثير بعض عناصر البنية الفوقية التي تؤدي إلى تفتيت الملكية، وما ينجر عن ذلك من بطالة وتشغيل الأطفال والنساء بأجور زهيدة نتيجة وجود فائض في قوة العمل[4].

ب-**الإفقار النسبي (l'appauvrissement Relative)**: ويعبر هذا المفهوم عند اتجاه الأجور الحقيقية نحو الانخفاض، ومما يؤدي إلى تدهور أوضاع إعادة إنتاج الوجود الاجتماعي للمنتجين المباشرين وأسرهم، ومنه يمكن القول بأن عملية الإفقار تدل على اتساع الحرمان البشري وإضعاف قدراتهم، واستبعادهم السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي...الخ.

---

(1)- المرجع نفسه ، ص ص 16-17.

(2)- علي الدين عبد البديع القصي : **سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقراء الحضر المصري**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 1999-2000، ص 175.

(3)- سراج ميلانو : **الفقر في البلدان الغنية** (تغريب) نخلة فريق، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، ط1، 1995، ص 117.

(4)- حسين كشك : **إفقار الفلاحين**(الآليات وسبل المواجهة)، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ، ط1، 2004، ص 114.

وفي ضوء ذلك نقول بأن طبيعة الفعل السياسي الاقتصادي للدولة ونمط التنمية يترتب عنه سياقا بنائيا يساعد على توالد إنتاج عملية الإفقار الموسع في الريف والحضر [1]، بمعنى إثراء فئات اجتماعية في مقابل إفقار فئات أخرى والتي تعرف بعملية إعادة إنتاج الفقر أي استمراره.

في ظل هذه الخلفية، قدمت الكثير من التعريفات لمفهوم الفقر الذي يعرفه **البيروقراطيين** :بأنه تدني المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخل، فالفقراء هم فئات اجتماعية ذات دخول منخفضة، ومن ثم ركز البيروقراطيون على الدخل المنخفض، الفقر المطلق، الفقر النسبي، أي أنهم ربطوا الفقر بانخفاض الدخل وليس بالممتلكات أو الثروة.

ووفقا لذلك ربط **علماء الأخلاق، الفقر** بظروف الحرمان المادية والاجتماعية التي يعانيها الفقراء كنتيجة للامساواة، فالفقراء أشخاص يفضلون الحياة السهلة على العمل الجاد والفئات الاجتماعية المعنية هي: المعدم أو (الفقير مطلقا) المتوكل على الله (وهو مسؤول على فقره) والمحرم (نقص الكفاف) والكادح(بحاجة إلى معونة)، الفئات الخطيرة، الفئات الشعبية ...الخ[2].

وفي المقابل ركز الأكاديميون في تحديدهم للفقر على الفقر الهيكلي، العزل أو الأبعاد، التهميش الاستغلال [3]. وهذا يعني أن الفقر قد ينجم عن الأوضاع الهيكلية في النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يكون في الواقع مسؤولا عن انتشار التعاسة الواسعة، أو قد يرتبط بحرمان فئات معينة من تحقيق التراكمات الرأسمالية وتحصيل نصيبها العادل في عائدات النمو الاقتصادي.

أما أنصار نظرية التجريد من القوة، فينظرون إلى الفقر على أنه أحد أشكال التجريد من القوة المتمثل في النقص النسبي، لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة، فضلا عن إسماع صوت الفقراء وانعدام أهميتهم، وخضوعهم السلبي للسلطة.

هذا وقد حظي تعريف الفقر باهتمام بالغ في دراسات العلوم الاجتماعية، والانثروبولوجيا، وخبراء التنمية، حيث صيغت تعريفات متعددة يركز كل منها على جانب أو آخر، وفي هذا الإطار ورد تعريف **الفقر الاجتماعي (La pauvreté sociale)** في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية:"بأنه عدم المساواة الاجتماعية والمركز الذي يحتله الفقير كما يحدده نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع"[4].

---

(1)- محمد عبد الحميد إبراهيم : **الدولة والفقر في مصر ملاحظات أولية**، الفقر في مصر (الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة)، مرجع سابق، ص 216.

(2)- جون فريدمان، مرجع سابق، ص 16.

(3)- علي غربي وآخرون : **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 183.

(4)- أحمد زكي بدوي : **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص 322.

ويعرف الفقر أيضا بأنه **الفاقة (Paupérisme)**: أي صفة من الناس غير قادرين على عالة أنفسهم على الإطلاق أو حتى الوصول إلى الحد الأدنى المتفق عليه بدون مساعدة خارجية وتبقى إعالة هذه الفئة فرضا على المجتمع وتستحق المساعدة العامة[1].

الفقر :عند علماء الاجتماع هو القدرة على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية التي تشكل حاجات عالمية يجب إشباعها وفي في حالة عدم إشباعها يعرف الناس كفقراء[2]. بمعنى أن الفاصل بين الوضعين الفقير، والغير فقير هو المؤشر الاجتماعي كخط فاصل إلا أن الحاجات الأساسية والبيولوجية غير كافية لوحدها كمحددات للفقر، فالناس يأكلون، ويحيون، ومع ذلك يعتبرون أنفسهم ويراهم الآخرون فقراء بالمعنى الاجتماعي.

وفي هذا الصدد وضع "**أوسكار لويس Oscar Leuis**" تمييزا بين الفقير وثقافة الفقر، **فالفقر** ليس مجرد الحرمان الاقتصادي وغياب المستلزمات المادية، بل هو أيضا أسلوب حياة تعيش في محيطه الطبقات الدنيا، وهو بذلك ثقافة متمايزة يتجاوز الحدود الإقليمية الريفية والحضرية وهي ثقافة فرعية ووجودها مكمل للثقافة السائدة.

كما قدم أيضا "**محمد الجوهري**" تعريفا واسعا لثقافة الفقر وقال: إن ثقافة الفقر هي طريقة حياة لطبقة أو فئة ما في المجتمع وهي تتضمن أسلوب تنظم السلوك الفردي، وأوجه الحياة المختلفة ومن بينها: العمل، نوعه، طريقته، مواصفاته، مستوى الوعي الصحي، ومستوى الوعي الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي، طريقة التكيف مع الحياة المدينية، وبعض سمات الفقراء مثل الافتقار الخصوصية والشعور باليأس والميل إلى التشاؤم والهامشية وعدم التخطيط للمستقبل وتكرار البطالة[3].

وعبر بعض الدارسين عن **الفقراء** "بأنهم أولئك الذين يعيشون على إعانات من الدولة" [4]، إذ لا يدخل في دائرة الفقراء سواء الذين تقر الدولة بفقرهم، لأن ليس لهم دخل، أو دخولهم أقل من الحد الأدنى.

غير أن **التعريف السوسيولوجي للفقر**:اعتبره عملية اجتماعية ذات طابع موضعي دينامي وذات أسباب ونتائج، بينما الفقراء فئة تحصل من المجتمع على مساعدة اجتماعية، فالشخص الفقير، وهو المعترف به رسميا من قبل الدولة.

---

(1)- المرجع نفسه، ص 307.
(2)- علياء شكري وآخرون : **الحياة اليومية لفقراء المدينة**، دراسة اجتماعية واقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2005، ص 34.
(3)- علياء شكري وآخرون : **الحياة اليومية لفقراء المدينة**، مرجع سابق، ص 35.
(4)- عزت حجازي : **الفقر في مصر**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1996، ص 14.

تبدوا الاختلافات واضحة بين تعريفات الفقر ويرجع ذلك إلى أن الفقر ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد ولذلك تركز معظم دراسات الفقر على معيار قلة الدخل، والإنفاق الذي يقوم على طريقه، خط الفقر، حيث كان الفقر في الاقتصاد الوضعي معروفا بفقر الدخل، ولم يظهر ذلك إلا مؤخرا.

والمعروف بالفقر البشري من قبل **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** فقر الدخل بأنه الحرمان من حيث بعد واحد، وهو الدخل، وعليه يرتبط الفقر بمستوى الدخل من الناحية الاقتصادية.

وتعرف "د.فوزية عبد الستار" الفقر : بأنه عجز الفرد عن إشباع الحد الأدنى من مطالب الحياة الذي يحفظ له كرامته الإنسانية [1].

ورد **بقاموس (لونجمان)** أن "الفقر يوجد عندما لا يملك الناس إلا نقود قليلة جدا، ويعيش الناس في فقر شديد" [2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن فقر الدخل في الاقتصاد الوضعي هو قصور الدخل بشكل لا يمكن من الحصول على مستوى الكفاف من المعيشة، وبصورة كمية هو الشخص الذي يعيش على أقل من دولار واحد يوميا.

ويحدد **تقرير البنك الدولي** تصورا واضحا لقضية الفقر فهو يتضمن الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية بالإضافة للمفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض"[3].

أما **الفقر** في مفهوم **التنمية الإنسانية العربية** يعرف على أنه حرمان من القدرات البشرية يؤدي إلى تفاقم البطالة وعجز الناس عن امتلاك هذه القدرات اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما شخصا كان، أسرة أو مجتمعا محليا[4].

وفي **تقرير التنمية البشرية** ورد تعريف الفقر كما يلي:"الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير، وهو طريقة في الحياة تعيش في نطاقه جماعات من الأفراد ذات المستويات المعيشية الدنيا والتي لها قيم مختلفة تتعارض كلية مع قيم واتجاهات للأغنياء"[5].

بينما يحدد **البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم** المفهوم الواسع للفقر "بأنه الحرمان الشديد من الحياة الرضية [6]. أصوات الفقراء خير شهادة أو دليل على المعاناة من الحرمان المادي (انخفاض الدخل، أو الاستهلاك ...) أو الحرمان المعنوي (الحريات الجوهرية والأحداث الخارجة عن سيطرتهم وانعدام حيلتهم).

---

(1)- بيلي إبراهيم احمد العليمي : **هذا هو الفقر**، مرجع سابق، ص 22.
(2)- المرجع نفسه، ص 22.
(3)- إسماعيل سراج الدين : **الفقر والأزمة الاقتصادية**، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 38.
(4)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن ،2002، ص 90.
(5)- محمود صادق : **الفقر والجريمة**، الفقر في مصر (الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة)، مرجع سابق، ص 397.
(6)-World development report, **Attaching Poverty** ,World Bank,2000-2001,p15.

وفي هذا السياق يعرف **تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير الفقر**:بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[1]، لأن دخل العائلة ومتوسط نفقات الفقر مقياسان كافيان لمستوى المعيشة طالما يشملان إنتاجها الخاص.

وبناءا على ذلك يعرف **الفقراء** :بأنهم أناس يعيشون في أسر ينخفض استهلاكها عند هذا الحد الأدنى من مقياس الاستهلاك، أي دولار واحد أو دولارين في اليوم، أو تحت مستوى محدد على نطاق وطني [2]، بمعنى الأشخاص الذين يعانون كثيرا من الأبعاد المتعددة للفقر، والمعرضون للمعاناة من خطر الفقر في بلدان الدخل المنخفض.

ونتيجة لذلك اعتبر البعض الفقر: بأنه تعدٍ عن كرامة الإنسان وشكل من أشكال الحرمان هو الأكثر خطورة لأنه يمكن أن يكون مصدرا للحروب والصراعات والعنف [3] لأن الفقر في الوقت الحاضر فضيحة في عالم ينتج سلعا أكثر من المطلوب.

يعد المدخل الاقتصادي أحد المداخل الأساسية التي ميزت بين نمطين من الفقر:

1-الفقر المطلق (La pauvreté absolue) أو(الفقر المدقع): وهو الفقر المحدد بمقياس ثابت، كخط الفقر الدولي المحدد بدولار في اليوم، فالفقر يتحدد عند مستوى أقل من الحد الأدنى للدخل ويعتبر الفرد فقيرا وتبقى القيمة الحقيقية لخط الفقر ثابتة.

الفقر يكون مطلقا عندما يكون الدخل أقل من الحاجيات المطلوبة، ولا يكون نسبيا إلا عندما تكون الموارد أقل من نسب متوسط الدخل [4].

2-الفقر النسبي(La pauvreté relative) : وهو الفقر الذي يعرف بمقاييس يمكن أن تتغير عبر البلاد أو على مدى الزمن، مثل خط الفقر الذي يحدد بنصف متوسط الدخل للفرد والخط قابل للارتفاع مع الدخل[5].

أما خط الفقر(La ligne de pauvreté): وهو محاولة منهجية تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان، الغذاء والملابس والسكن والنقل[6].

والحالة التي يكون فيها الفرد عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس، والمأوى الضروري لنفسه [7].

---

(1)- Rapport sur le développement dans le monde,1990, **La pauvreté**, indicateurs du développement dans le monde, Banque mondiale, premier titrage:juin 1990, p30.

(2)- تقرير عن التنمية في العالم 2004، **جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء**، البنك الدولي الإنشاء والتعبير (أعد الترجمة العربية)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،2004، ص 20 .

(3)- فيديريكو مايور ، وجيروم بانديه :**عالم جديد**، ترجمة خليل خلفات وعلي خلفات، ط1، دار المنار للنشر، بيروت ،2002، ص 65.

(4)- Collection Microsoft,Encarta,2005.

(5)- روبنز ريكوبيرو :«**الأزمة النهائية والمثلى لهذا القرن**»، رسالة اليونسكو، صفقة جديدة للفقراء، منطقة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونيسكو"، العدد 17، باريس ،1999، ص 22.

(6)- عبد الرزاق الفارس : **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص 24.

(7)- محمد سعيد فرح وآخرون : **المشكلات الاجتماعية في المجتمع المصري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 19.

ويعتمد خط الفقر على منهج معين يبدأ بوضع افتراضات خاصة بحاجة إنسان كل يوم:
-السعرات الحرارية أي (طاقة إطعام الوجبة اليومية الرئيسية)
-ثم احتساب خيارات متعددة وفقا للأسعار السائدة التي تحدد الخط لها
-القيمة الاجتماعية (الإنفاق على الطعام)، والتي تمثل الحد الأدنى الاجتماعي أو خط الفقر والذي يقل استهلاكه عن هذا المستوى يصنف ضمن الفقراء تبعا لموقعهم من هذا الخط.

ووفقا لهذا المنحنى استمد "**لويس فيرمان Leuis Fermen**" في تعريفه العام للفقر على الدخل غير الملائم كخاصية مميزة للأفراد الفقراء، ويحدد هذا الدخل في ضوء ما يعرف باسم **خط الفقر**، فإذا ما انخفض دخل الفرد أو الأسرة عن هذا الخط إلى الدرجة التي لا تمكنهم من الحصول على جاحاتهم المعيشية اليومية يطلق عليهم لفظ فقراء.

أما الأفراد الذين يعيشون فوق هذا بالقدر الذي يسمح لهم بالحصول على احتياجاتهم المعيشية اليومية فإنهم يتصفون بالفقر. ويتبين من خلال هذا التعريف أن خط الفقر يعتمد أساسا على الفروض التي تشكل احتياجات الحياة اليومية، وتكاليف هذه الاحتياجات [1].

وفي هذا السياق نشر برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1998 أشكال أخرى من الفقر في تقرير له بعنوان "التغلب على الفقر الإنساني" ومن بينها ما يلي :
-الفقر الإنساني : بمعنى انعدام القدرات الإنسانية الضرورية من قراءة وكتابة
-الفقر في الدخل: أي نقص الحد الأدنى الكافي من الدخل أو النفقات
-الفقر الشديد:العوز أو الفقر المدقع وعدم القدرة على سد الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية....الخ[2]

ومهما يكن فإن كل المحاولات التعريفية بالرغم من تنوعها وتعددها، يبدو الاختلاف بينا بين علماء الاقتصاد الذين ركزوا على معايير كمية (عيش الكفاف =الدخل+الحاجيات المطلوبة اجتماعيا أي الضرورية) وعلماء الاجتماع الذين ركزوا على الأبعاد الاجتماعية مثل (الحرمان النسبي وظروف المعيشة وأسباب الراحة، أو إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي).

إلا أن هذه التعاريف في مجملها تتفق في بعض الخصائص، وفي مقدمتها أن الفقر يتم بناءا على خلفيات فكرية وإيديولوجية، بغض النظر عن بقية الخصائص البنائية الأخرى مثل سوء المعيشة، انخفاض الدخل، الحرمان،...الخ.

---

(1)- علي الدين عبد البديع القصي، مرجع سابق، ص 172.
(2)- روبز ريكوبيريدو، مرجع سابق، ص 22.

وبالتالي ليس هناك تعريفا علميا محددا للفقر، ولا تعريف شامل وموحد بين كل الدول، رغم سهولة إدراك الفقراء للواقع الأليم الذي يعيشون فيه، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن هناك جزءا مشتركا بين جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة. ورغم تركيز المساهمات الحديثة على عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (الحرمان المادي: الدخل والاستهلاك)، فإن الفقر يرتبط أيضا بانخفاض مستويات التعليم والصحة، ومن ثم الفقر مرادفا للتعرض للمعاناة والتعرض للمخاطر، وعدم قدرة المرء على إسماع صوته وانعدام حياته.

وسواء كان الفقر ناجما عن قلة الدخل، انخفاض مستويات الصحة والتعليم، عدم الاستماع لرأي الفقراء وانعدام حيلتهم، أو الإحباط الوظيفي للبناء الاجتماعي (ظاهرة معتلة)، فإن الفقراء عبارة عن جماعة اجتماعية تحتل موقعا محدودا من نظام الإنتاج الاجتماعي، والتقسيم الاجتماعي للعمل داخل المجتمع.

وإذا كان الفقر ظاهرة بنائية ملازمة للامساواة والاستغلال، فإن محددات الفقر ترتبط بالنظام القائم وما ينطوي عليه من تناقضات. تحدد مؤشراته أو مظاهره في :

1-انخفاض مستوى المعيشة

ا-انخفاض الدخل وتدنيه

ب-انتشار الأمية

ج-انخفاض المستوى الصحي

2-قبول الفقراء لأوضاعهم، استسلامهم وصبرهم، سيطرة التواكل والقدرية(الوعي الزائف)

3-الاضطهاد، الخضوع، عدم المشاركة الاجتماعية

2.الفقر الحضري:

الفقر الحضري (La pauvreté Urbaine) ظاهرة مميزة لكل المجتمعات الإنسانية متقدمة أو نامية، ومهما بلغ معدل النمو الاقتصادي بها، مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. فالفقر الحضري إذن صفة طبيعية لطبيعة التمايز الاجتماعي في المدينة ومشكلة حضرية استأثرت وما زالت تستأثر باهتمام الباحثين والدارسين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية.

والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة ليست حديثة العهد، بل قضية ارتبطت بالمدينة الأوروبية منذ فجر الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، والتي تطلبت يد عاملة كبيرة، ونتج عن

ذلك هجرة الريفيين الفقراء إلى المدن الصناعية. ومع تطور الحياة الحضرية بشكل سريع في دول العالم، بدأت الكثير من المدن تعاني من ظاهرة الفقر خاصة مدن البلدان النامية [1].

وينبغي أن نشير هنا إلى الفقر الحضري ظاهرة فرعية تأتي في إطار عملية أكبر، وهي ظاهرة حضرية تعرفها جميع المجتمعات، رغم تمايزها، وكفاءتها.

ضمن هذا المنظور، يعرف "**شحاتة صيام**" **الفقر الحضري**: بأنه ظاهرة تتشكل وفق ظروف خاصة بكل مجتمع، إذ تلعب فيها الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دورا واضحا في تحديدها[2]، كما أن الفقر يكون أكثر بروزا في المدينة، بسبب تطور الأساليب الحضرية وزيادة اللاتجانس والفردية.

والواقع أن هناك اتصالا واضحا بين الفقراء والمناطق المتخلفة (الأحياء العشوائية) الواقعة على أطراف المدينة، تمثل تلك النماذج المكانية والأنماط الايكولوجية، مظهرا من مظاهر الفقر الحضري، إضافة إلى أن سكانها الهامشيين يمتهنون أنشطة غير رسمية توجد على هوامش الحياة الحضرية. وغير خاف أن الأبنية الاقتصادية السائدة تساهم في تحديد خصوصية الأنشطة القائمة بالمدينة، ونمط العلاقات الاجتماعية ونسق القيم الذي تفرزه تلك الأبنية الاجتماعية المحددة للتركيبة الطبقية السائدة.

ومن الملاحظ، أن ظاهرة الفقر الحضري هي ظاهرة ملموسة وواضحة بتلك المناطق المتخلفة والتي تعبر عن تناقضات البناء الاجتماعي الحضري القائم على الاستغلال واللامساواة [3].

وهذا ما تؤكده بعض المحاولات الألوية التي بذلت لحصر المشكلات المعاصرة لفقراء الحضر، في ضوء عدة مؤشرات، أشار إليها تقرير الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. إذ يذهب إلى أن غالبية فقراء الحضر يعيشون في مساكن متدنية النوعية، مزدحمة ،بنيت ذاتيا، وقلما تصل إليها المرافق العامة التي يتمتع بها القادرون، افتقار الفقراء إلى الإمداد بالمياه الصالحة للشرب واللازمة للنظافة، وافتقارهم للمواد اللازمة للتخلص من الفضلات والنفايات الأخرى، وعدم التمتع بالخدمات التي تدل على الحياة والتنمية الإنسانية (التعليم الخدمات الصحية، أسواق الغذاء ...)، إضافة إلى كون الفقراء أكبر عرضة للتلوث الكيميائي، والضوضاء، طبيعة مساكنهم تمنعهم عن حماية أنفسهم من الأخطار، بل حتى عاداتهم التقليدية تسهم دون قصد في خلق الأمراض

---

(1)- لوجلي صالح الزوي : **علم الاجتماع الحضري**، ط1، منشورات جامعة خان يونس، بنغازي، 2002، ص 37.
(2)- شحاتة صيام : **التحضر الرث والتطور الرث**، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع،1997، ص 75 .
(3)- إبراهيم توهامي وآخرون : **التهميش والعنف الحضري**، سلسلة الدراسات الحضرية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 57.

والعلل، كالنظافة الشخصية وطريقة تحضير الطعام لأن سوء التغذية وعدم كفاية الغذاء يضعفان مقاومة الجسم للأمراض[1].

لهذا أصبح التأكيد ضروريا على تداخل هذه العوامل (تدني الدخل والثروة وانتشار الأمراض، سوء الأحوال الصحية) التي تجسد حالة التهميش والإحباط والحرمان.

والجدير بالذكر أن تحليلات الباحثين قد انطلقت في مجملها من معايير رسمية في مجال العمل سواء ممارسة الأنشطة الهامشية غير الرسمية أو الإقامة في مناطق عشوائية متدهورة، واتخاذهم أرض الحضر انطلاقا لهم كإطار ايكولوجي مكاني تتفاعل فيه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مع البيئة الطبيعية.

وفي المقابل، يرى فريق آخر أن فقراء الحضر هم وقود كل ثورة، وهم أدوات كل عنف سياسي، وهم مصدر تفريخ كافة صور الجريمة والانحراف[2].

إن هذا الطرح، يدفعنا إلى القول بأن ظاهرة الفقر تنمو في سياقات اجتماعية متباينة، وتفرز صورا متعددة تتمثل أساسا في انتشار الشحاذين والمتشردين، والعاطلين عن العمل. وعلى الرغم من أن فقراء الحضر يمثلون نسبة ضئيلة إذا ما قورنوا بفقراء الريف إلا أنهم يتزايدون بوتيرة عالية تحت ضربات الرأسمالية المتخلفة، مع احتمال تدني أوضاعهم خلال السنوات القادمة.

وفي هذا السياق ورد تعريف "**عبد الفضيل**" **لأفقر فقراء المدن**، متضمنا الفئات الدنيا التي تعيش في قاع المدينة :

1-الباعة الجائلون الذين يهيمون في الشوارع والأسواق والطرقات

2-أولئك الذين يقومون بتسيير وسائل النقل التقليدية والحمالون

4-الذين يؤدون مختلف الخدمات الشخصية المنزلية للعائلات

5-العمالة الرثة [3]

تلك هي الأنشطة والمهن الهامشية التي يمتهنها فقراء الحضر، حيث تدرّ دخلا ضئيلا، ولذلك يرتبط الفقر الحضري بالاقتصاد غير المنتظم الذي يضم المهاجرين الجدد من القرى، وأبناء العشوائيات، وفي هذا الصدد اعتبر عبد الفضيل الفئات الدنيا بأنها العمالة الهامشية **(العمالة الرثة)** التي تمثل جانبا هاما من قوة العمل في المناطق الحضرية[4].

---

(1)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، **تحسين أحوال صحة البيئة في المستوطنات الفقيرة**، أسلوب مرتكز على المجتمع لتحديد الاحتياجات والأولويات، منشورات منظمة الصحة العالمية بالاوفست رقم 100، 1989، ص 5.

(2)- محمد الجوهري وآخرون :**المشكلات الاجتماعية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 60.

(3)- محمود عبد الفضيل : **تأملات في المسألة الاقتصادية** ، دار المستقبل العربي،القاهرة ،1983، ص 45.

(4)- ثروت إسحاق: **المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1987،

ويبدو واضحا أن هذه الفئات تندرج تحت العديد من التسميات (منها:الفئات الهامشية أو الرثة، المحرومين والفقراء)، لأن الحدود الاجتماعية بينها هي حدود على درجة كافية من المجازية سهلة الزوال، فهي تعبر عن مفهوم واحد وهو **الفئات المدينية الدنيا**[1] التي تكون ضحية التهميش والحرمان الكلي أو الجزئي، وفي هذا الإطار أشار **لاندا (Landa)** إلى الفئات المدينية الدنيا وقضية الحدود والتداخل بينها ... **فالمحرومون** يشغلون مكانة تكاد تكون وسطا بين العناصر الرثة (المنسلخين نهائيا) و**الفقراء العاديين** الذين يشغلون حيزهم المتواضع في الطبقات الدنيا من الهرم الاجتماعي، أما **المعدومون** من العاطلين وأشباه العاطلين والعاملين في البيوت، من الفقراء فيمتازون بأنهم يعيشون دون خط الفقر [2].

تعتبر هذه الوضعية تجسيد للطروحات الحديثة حول فشل أنماط التنمية السائدة، الإفقار المعمم، مشكلات الواقع الحضري الامبريقي والانتشار الواسع لهذه الفئات في البنية الطبقية للبلدان النامية.

وفي هذا الصدد اعتمد الباحثون على بعض المحكات لتحديد مضمون الفقر الحضري ومنها: المحكات المالية، الحرمان، الخصائص النموذجية لثقافة الفقر، ضعف قوة المساومة، تعدد أنماط الاستغلال، الظروف غير الملائمة والأحياء المختلفة.

وضمن هذا الإطار، يمكن التمييز بين **محددات الفقر ومؤشراته**، إذ تعبر الأولى عن النمط الإنتاجي السائد، بينما تعبر الثانية عن التواكل، القدرية، كثرة النسل ...الخ، ويعكس ذلك التحليلات السوسيولوجية التي ركزت على **المؤشرات الكمية أو الكيفية للفقر**، عيش الكفاف، الحرمان النسبي، أوالإحباط الوظيفي للبناء الاجتماعي، الأحياء المتخلفة وغيرها من المؤشرات الدالة على الفقر في ظل النظام السوسيو-اقتصادي.

اعتمادا على ما سبق ذكره من مؤشرات وتعريفات الباحثين حول مفهوم الفقر الحضري يبدو جليا أن هناك تباينا ملحوظا فيما بينها إلا أنها تتفق في بعض الخصائص البنائية مثل: المعاناة من العوز والحرمان المادي والمعنوي، أنشطة غير رسمية، سوء المعيشة، تدهور المسكن ...الخ.

وانطلاقا من متغيرات الدراسة طرح **تعريف إجرائي للفقر الحضري** مفاده :

فقراء الحضر هم جماعة اجتماعية، تحتل المواقع الدنيا في النظام الإنتاجي الاجتماعي للمدينة، وتوجد على هوامش الاقتصاد الحضري، وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش.

ص ص 09-10.

(1)- إبراهيم توهامي وآخرون : **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، مخبر الإنسان والمدينة ،جامعة منتوري، قسنطينة،2004 ، ص 161.

(2)- إبراهيم توهامي وآخرون : **التهميش والعنف الحضري**، مرجع سابق، ص 90.

ويرتبط بهذا الوضع المتدني عدد من المؤشرات كانخفاض مستوى المعيشة، وانتشار الأمية وكثرة النسل والقدرية والاستسلام...الخ.

3.الأسباب :

يهدف التحليل النسبي إلى الانتقال من الجزء إلى الكل، ويستخدم لدراسة الظاهرة والمشكلات الاجتماعية الصغيرة الحجم. ويعتمد هذا التحليل على المعطيات الإحصائية وتشخيص أسباب الظاهرة أو المشكلة، بالاعتماد على تحليل الوقائع المستخلصة من المبحوثين عن طريق الاستمارة بالمقابلة.

ولا شك أن الشيء إذا تم تفسيره، فمعنى ذلك أننا عرفنا علته أو سببه، وبالتالي فإن السبب هنا يعبر عن لماذا تحدث وتتغير الأشياء على هذا النحو دون نحو آخر؟. وليس أدل على ذلك من وجود القوانين السببية التي تعبر عن كل علاقة ثابتة بين ظاهرتين، بحيث يؤدي التغير الذي يطرأ على خواص إحداهما إلى تغير في خواص الظاهرة الأخرى.

وإذ كان البحث في الأسباب (Les causes)، يقودنا إلى تحديد أنواع العلاقة بين المتغيرات، فإننا نركز على العلاقة غير المتناظرة (العلاقة التبادلية، العلاقة المتناظرة) التي تفيد بأن للفقر أسبابا يمكن تحديدها وتشخيص درجة تأثيرها.

والجدير بالذكر أن البحث في الأسباب، يتوقف على المفاتيح التحليلية التي يتم بواسطتها توضيح حقائق المتغيرات، مثل قولنا :يتوقف الفقر على مدى كبر حجم الأسرة أو انتشار الأمية، وهذا يعني أن التحليل السببي يفيد الدراسات الاجتماعية الميدانية، لأنه يبحث بالوصول إلى معرفة جذور الظاهرة أو المشكلة المدروسة، ومعرفة مكنوناتها من خلال تشخيص متغيراتها وكشف علاقة هذه المتغيرات.

ولكي يزيد الأمر إيضاحا نشير إلى أن **مفهوم السبب** يعد مهما في دراستنا من حيث ارتباطه بالبناء الاجتماعي وتناقضاته، ابتداء من اللامساواة، والاستغلال، والظلم، وانطواء الأبنية الاجتماعية الحضرية على آليات الفقر والتهميش، مادام الفقر شكل من أشكال الإقصاء والتهميش ومس بكرامة الإنسان، وانتهاك لحق من حقوقه وما ينجر عنه من انتهاك لعدد من الحقوق الأخرى، مثل حق الشغل، الدخل المناسب، العيش الكريم، الضمان الاجتماعي والصحة ....الخ.

ومنه يمكننا حصر **أسباب الفقر** الحضري فيما يلي:

1-الأسباب الداخلية :تتمثل في طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في البلاد، فالنظام الذي لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان إلى عدالة تحميه من الظلم والتعسف، ويستفحل الأمر إذا

تضاعف العامل السياسي بعامل اقتصادي كالانفراد بالحكم والثروة، وبالطرق غير المشروعة، نتيجة انتشار الفساد والمحسوبية، حيث يتعاضد الاستبداد السياسي الاقتصادي والاجتماعي، وهي من الأمور التي تسبب اتساع رقعة الفقر، هذا فضلا عن الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن [1].

وعموما تتباين أسباب الفقر الحضري من مجتمع إلى آخر، ومن بلد إلى بلد أخر حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد، إلا أن معظم البلدان النامية تشترك في أغلبية الأسباب التي تتمثل في "**تباطؤ**" النمو الاقتصادي، وتسارع النمو السكاني، وما يتبعها من صلة بتوزيع الدخل بالإضافة إلى حالة عدم المساواة في توزيع الدخل الذي يناقض دخل الفقراء بتأثير ارتفاع الأسعار وأنظمة الضرائب، والجباية، ضد فئات الدخل الأدنى ...الخ.

وفي هذا الإطار، نشير إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة قام بتحديد قائمة الدول الأقل نموا بناءا على ثلاثة معايير كأسباب أساسية للفقر وهي:

1-انخفاض الدخل حسب قياسه وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

2-ضعف الموارد البشرية وهو مؤشر نوعية الحياة المادية

3-انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي حسب قياسه [2]

فمن الصعب إرجاع ظاهرة الفقر إلى سبب واحد، فهو ظاهرة تتداول في وجودها عناصر عديدة بيئية اقتصادية بشرية وسياسية، ورغم هذا التعدد حاول البعض تحديدها في الأسباب التالية:

-**انخفاض الدخل**: الأزمات الاقتصادية وما ينتج فيها من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور، تباطؤ الأنشطة الاقتصادية، ضآلة المدخرات وصعوبة الحصول على الائتمان إذ يعيش الفقراء عند حد الكفاف وأحيانا دونه، ومن الصعب الحصول على قدر من المدخرات التي تمكنهم من الحصول على الدخل أفضل.

-**النمو السكاني**: وهو أحد أسباب الفقر الرئيسية، كذلك الحرمان من الخدمات الأساسية (مياه الشرب، والصرف الصحي، وفرص التعليم والرعاية الصحية، وتوفير الأمن....)[3].

هذا وقد أدرج تقرير **البنك الدولي (2000-2001)** أسباب الفقر بصفة عامة والتي لا تتباين كثيرا عن الأسباب السابقة وهي:

-الافتقار إلى الدخل والى الأصول اللازمة للحصول على ضروريات الحياة إذ يزداد الفقر مع الانكماش الاقتصادي نتيجة قلة الدخل.

---

(1)- الطيب البكوش : **الفقر وحقوق الإنسان**، المعهد العربي لحقوق الإنسان،2006، ص 2.
- أنظر موقع الانترنت Http ://www.aichr.org.tn/arbic/menberDH/pauverte

(2)- باتر محمد علي وردم : **العولمة ومستقبل الأرض**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ،2004 ، ص 110.

(3)- عيسى علي إبراهيم : **مشكلات اقتصادية وسياسية** (رؤية جغرافية معاصرة)، دار النهضة العربية بيروت، 2002 ، ص ص 84-92.

-الافتقار إلى الحماية من العنف والابتزاز، وتعتبر مؤسسات الدولة غير المتجاوبة من أسباب البطء النسبي في التقدم في زيادة الأصول البشرية للفقراء.
-التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة، والحرمان المادي والبشري، والعجز عن تقليل خطر الصدمات (ضعف الأصول المالية)، وما يقابله عجز الدولة عن إيجاد حل للمخاطر التي يعانيها الفقراء.

بالإضافة إلى معاناة الفقراء من الأزمات الاقتصادية والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية المسببة للصدمات والاضطرابات في البلدان الفقيرة [1].

ولكن إذا كانت تلك هي أسباب الفقر والإفقار في كل البلدان النامية، خاصة في الأقل نموا منها، فإن الأدهى في ذلك حقيقة النموذج القادم والمفروض على أوطاننا من سياسات الإفقار الاقتصادي والاجتماعي، تلك السياسات التي بدأت مع الإجراءات التطبيقية منذ بداية الثمانينيات كضرورة اجتماعية، وما ينجر عنها من إفرازات جديدة: عولمة الفقر، ظهور أشكال جديدة من العنف من أجل ضمان حد العيش[2].

بالرغم من الضرورة التنظيمية للإصلاحات الاقتصادية التي وضعتها الجزائر، إلا أنها في واقع الأمر، أدت إلى خلق أزمة اجتماعية متعددة الجوانب، اختلال التوازن الاجتماعي منها أحداث أكتوبر 1988م، تفاقم ظاهرة البطالة بنسبة 29 % كنتيجة حتمية لسياسة إعادة الهيكلة. وعرفت الجزائر في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي فترتين أساسيتين هما :
-فترة إعادة الهيكلة الطوعية بين سنة (1986-1993)
-فترة إعادة الهيكلة القسرية[*] خاضعة لرقابة صندوق النقد الدولي[3]

ونتج عن هذا الوضع تناقضات أخرى بين منظمات المجتمع الدينية والديمقراطية وغيرها من التباينات الإيديولوجية، وهذا ما يجعلنا نقول أن هذه الأوضاع الناتجة عن عوامل مفروضة وما صاحبها من سياسات اقتصادية بحكم الواقع وخطط التنمية الفاشلة والفساد السائد في الحكم، قد عمت من شدة الفقر واتساع نطاقه.

2-الأسباب الخارجية :ترتبط الأسباب الخارجية بعدد من العوامل، يأتي في مقدمتها الاستعمار، كذلك من بين الأسباب غير الظاهرة :نقص المساعدات الدولية، أو سوء توزيعها في البلدان التي

(1)- تقرير عن التنمية في العالم، **شن هجوم على الفقر**، البنك الدولي للإنشاء والتعمير مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000-2001، ص ص 32-37.
(2)- عروس الزبير : **المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي** (الأداة، الرأي والفقراء الجدد)، ط1، مختارات ميريت للنشر والمعلومات، مركز البحوث العربية، القاهرة ،2002 ، ص 170.
(*)- مرحلة سبق الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية قبل دول أوروبا الشرقية.
(3)- عروس الزبير، المرجع نفسه، ص 171.

يسود فيها الفساد في الحكم، هذا فضلا عن عرقلة التبادل الأفقي، وعن التلاعب بأسعار المواد الأولية، والرضوخ لإدارة الأقوى، والى شروط الدول المانحة إما بشكل مباشر أو عن طريق قرارات وخطط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يعمل على تسهيل الحصول على القروض للدول النامية ثم تراكم الديون، المديونيات لتمتص أقوات الضعفاء وزيادة نفوذها، وخير مثال على ذلك: موقف فرنسا من إفريقيا والتي تعتبر من الدول المانحة لإفريقيا، خوفا من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في الفوز بالأسواق الإفريقية [1].

بناءا على ما سبق يبدو أن جل التعاريف تتباين في بعض أسباب الفقر الحضري، إلا أنها تتفق في البعض الأخر، والتي يمكن اعتبارها كأسباب عالمية للفقر انطلاقا من الحرمان واللامساواة، الظلم، والاضطرابات السياسية والتي تتعاون فيما بينها على اتساع دائرة الفقر بأنماطه، ومن خلال هذه الأسباب، وبالنظر إلى الواقع المعاش فإن الدراسة الراهنة تستخدم هذا المفهوم للإشارة إلى العوامل الحقيقية المؤدية إلى الفقر الحضري، والتي تدور في مجملها حول :

1-الافتقار إلى الدخل والى الأصول اللازمة للحصول على الضرورات الأساسية: الغذاء والمأوى والملبس والمستويات المقبولة من الصحة والتعليم .

2-الشعور بأنه لا يسمع لهم صوت وأنهم بلا حول ولا قوة في مؤسسات الدولة والمجتمع

3-التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة المرتبطة بالعجز عن التعامل معها. و حتى نفهم العوامل المحددة للفقر في كل أبعاده، فإنه من المفيد أن نفكر فيما يتوافر للناس من أصول وعوائد هذه الأصول (أو إنتاجيتها) وتقلبات تلك العوائد، ولهذه الأصول أنواع متعددة:

ا.أصول بشرية، مثل القدرة على العمل، والمهارات، والصحة الجيدة

ب.أصول طبيعية، مثل الأرض

ج.أصول مادية، مثل المدخرات وفرصة الحصول على الائتمان

د.أصول اجتماعية، مثل شبكات الاتصالات والالتزامات المتبادلة التي يمكن الاستعانة بها في وقت الحاجة، والتأثير السياسي على الموارد.

4.الأنماط :

يعتبر مفهوم النمط (type) أحد المفاهيم الرئيسية التي تجسد ظاهرة الفقر الحضري، والأشكال التي تتخذها من تسول، وفقر مدقع، فئات هامشية والأنشطة الحضرية غير الرسمية التي توجد على هوامش الاقتصاد الحضري.

(1)- باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص ص 112-113.

وقد عرف **قاموس علم الاجتماع النمط**: بأنه بناء عقلي لصيغة معينة تشمل العناصر المميزة لفئة محددة من الظواهر وتستخدم في التحليل الاجتماعي، وتعتمد العناصر على ملاحظات مستقاة من الظواهر الملموسة وتعتبر المنظمة الدينية أو "الإنسان الاقتصادي" و "الإنسان الهامشي" مثال على تلك الأنماط المثالية [1].

ولقد بينت لنا المعايشة أن الفقراء أنماط، وأن هناك تباينا واضحا بين الكبار والشبان إزاء مشكلات مجتمعهم فلا يمكن وصف الجميع بالعوز والقصور وعدم القدرة والاستسلام للواقع، بل وليس الفقير هو من يعيش في قاع المجتمع ويعمل عملا يثير الاشمئزاز والاحتقار، بل هناك أنماط جديدة من الفقراء الذين ظهروا كنتيجة لإفرازات سياسة الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية، وإعادة الهيكلة وتأثيراتها الاجتماعية التي أدت إلى أزمات متعددة ومن بينها خلق جماهير من الفقراء الجدد نتيجة غلق مؤسسات العمل وإنهاء مناصب الشغل الدائم، والتسريح المعمم لآلاف العمال وظهور نتائج وخيمة على مستوى الخريطة الاجتماعية من تعميم ظاهرة البطالة [2]، وهذا الفعل الطردي يسمى بتهميش القوى المهمشة.

وفي مقابل هذه الفئة توجد فئات كثيرة تقع على الدرجات الوسيطة والدنيا من سلم الدخل، أن هذه الفئات التي تمارس أنشطة حضرية غير رسمية على هوامش الاقتصاد الحضري وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش يمكن حصرها فيما يلي: الباعة الجائلة في الطرقات، اسكافي الأرصفة في المدينة الجزائرية، والتشغيل الذاتي. من سيارات النقل الحضري غير الرسمي، الدروس الخصوصية (ساعات إضافية مقابل أجر معين) العمالة المؤجرة، الإنتاج الصغير، التجارة المحدودة النطاق....الخ، والى جانب هذه الفئات، هناك شرائح أخرى وهي الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا وتهميشا وأدنى مكانة من المتسولين، مثل جامعو القاذورات، المتشردين، البغاء، وما ينجم عنه من جرائم وأمراض سرية، وغيرها من الفئات الهامشية الرثة، والمعدمة كليا والمحرومين ضمن الطبقة الحضرية الدنيا في المجتمع الجزائري.

فالتسول كظاهرة حضرية أكثر مما هي ريفية جاءت نتيجة إفراز الأوضاع الهيكلية في النظام الاجتماعي والاقتصادي، فهي ناجمة عن ضعف التكامل والضبط الاجتماعي لأن المجتمع الحضري يعتبر المكان الملائم لأنواع الانحرافات[3].

---

(1)- محمد عاطف غيث : **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص 231.
(2)- عروس الزبير، مرجع سابق، ص ص 170-171.
(3)- قيرة إسماعيل :« **الفقر في البلدان العربية** »، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 6، مجلة دورية تصدر عن قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2004 ، ص 20.

إن تفشي هذه الظاهرة في موازاة تفاقم حدة البطالة والأزمات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال العشرية الأخيرة تعتبر من أكبر أنماط الفقر الحضري ومن مسببات توسع رقعته بل هي الصورة المعبرة عن انهيار الروابط الاجتماعية وأنظمة الحكم وأزماته المتعددة التي جعلت فئة المتسولين ضحايا الاستغلال واللامساواة وهي علامة بارزة من علامات الإفقار المعمم وعجز التنمية.

ورغم التباين الملحوظ بين أنماط الفقر الحضري، والذي يختلف من مجتمع لمجتمع آخر، إلا أن الاتفاق في مظاهره وخصائصه تكاد تكود مشتركة بين معظم مدن البلدان النامية.

وضمن هذا السياق، أشير إلى أن تنميط ظاهرة الفقر تعتمد في أساسها على طبيعة المحك المستخدم كشدة الفقر (الفقر المدقع، المعوز ...الخ)، الفقر النسبي والفقر المطلق...الخ.

وفي المقابل نجد "ورسلي worsley" يحدد مفهوم النمط في ضوء الأصناف المهنية، مثل: الباعة الجائلون، الحمالون، العاطلون عن العمل، جامعو القاذورات ...الخ.

وعلى هذا الأساس، يبدو جليا أن منحى هذه الدراسة يتجسد في الترتيب القيمي للفقراء في ضوء مؤشرات الدخل، المستوى المعيشي، المعاناة، ويعكس هذا الترتيب مختلف الأنماط التي تتجسد فيها ظاهرة الفقر بمدينة باتنة.

وإذا كان هذا التصور يوصف بالذاتية، فإن الدراسة الراهنة تأخذ في اعتبارها عند تحديد الأنماط المختلفة للفقر الظروف الموضوعية للعائلة، مستوى المعيشة، الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد.

ولما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر، فإن قياسه يعتبر مدخلا ملائما لتنميط الفقراء. ولتحقيق هذا المسعى، تم الاعتماد على ثلاثة مناهج، هي: تحديد حجم الاستهلاك، الدخل الكلي، حجم الإنفاق الكلي.

وضمن هذا السياق، لابد من الإشارة إلى المؤشرات الأخرى المستخدمة مثل خط الفقر، فجوة الفقر، شدة الفقر.

وبناء على ما تقدم فإن تنميط الفقر الحضري، يرتبط بتحديد أشكاله الرئيسية، وتجسداته في مجتمع المدينة، استنادا إلى متغيرات أشرنا إليها أنفا.

خامسا - فرضيات الدراسة

بالاستناد إلى الأدبيات المتوفرة حول ظاهرة الفقر الحضري، وما يفرزه الواقع الامبريقي للمدينة الجزائرية المعاصرة من مشكلات اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية، صاغت الدراسة الراهنة فرضية عامة وثلاث فرضيات إجرائية بمثابة إطار تنظيمي، يمكننا من جمع البيانات التي تساعد على إيجاد الإجابات الواقعية لما تثيره هذه الفروض من قضايا بحثية تحتاج إلى اختبار وتقصي ميداني.

الفرضية العامة :

إن انخفاض المستوى التعليمي والدخل، وكبر حجم الأسرة والبطالة، تعتبر أسبابا رئيسية لظاهرة الفقر الحضري، نستدل بها على وجوده، ونستخدمها لتحديد أنماطه وتجسداته.

الفرضية الجزئية الأولى : هناك علاقة ارتباطية بين حجم الأسرة والفقر

الشكل (2) **مؤشرات الفرضية الأولى**

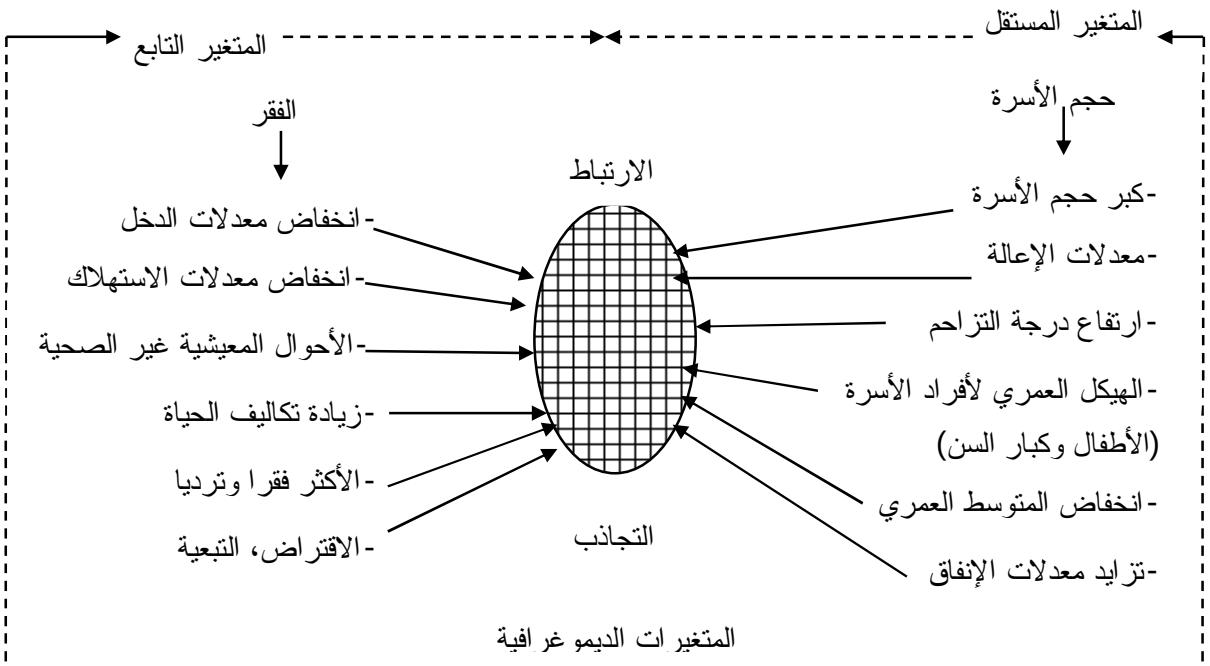

تحاول هذه الفرضية تقصي العلاقات التالية :

- هل كلما كبر حجم الأسرة، كلما انخفض دخلها ؟
- هل يؤدي ارتفاع معدلات الإعالة إلى انخفاض معدلات الاستهلاك ؟
- هل يرتبط ارتفاع درجة التزاحم بسوء الأحوال المعيشية غير الصحية ؟
- هل يرتبط تزايد عدد الأطفال وكبار السن وانخفاض المتوسط العمري بزيادة تكاليف الحياة ؟
- هل يرتبط انخفاض المتوسط العمري بالعائلات الأكثر فقرا وترديا ؟
- هل يرتبط تزايد معدلات الإنفاق، بزيادة معدلات الاقتراض والتبعية ؟

المصدر: الباحثة.

الفرضية الجزئية الثانية : يؤدي انخفاض المستوى التعليمي إلى زيادة الفقر

الشكل (3) مؤشرات الفرضية الثانية

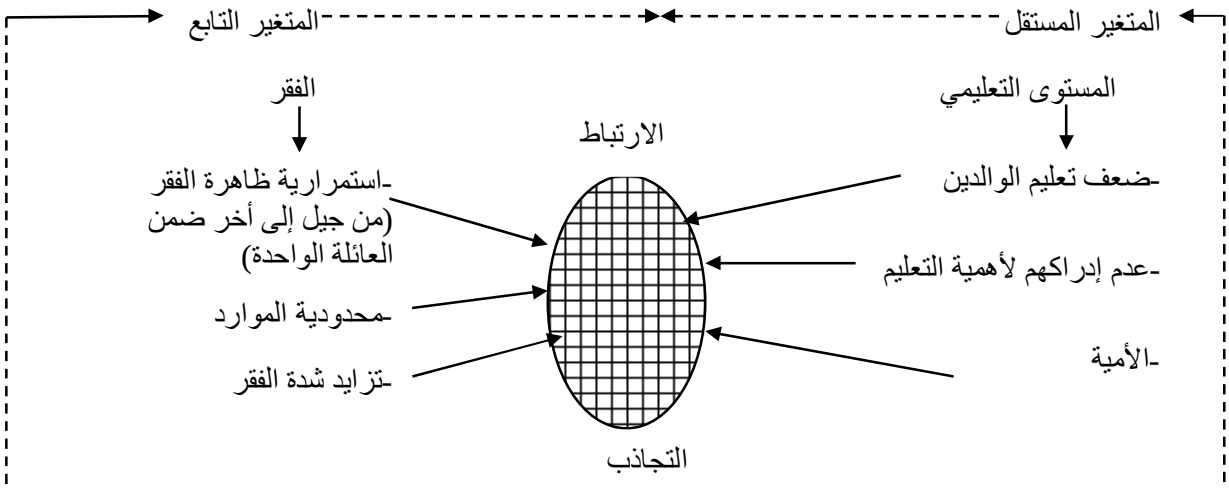

-هل يؤدي ضعف تعليم الوالدين إلى استمرار ظاهرة الفقر من جيل إلى آخر ضمن العائلة الواحدة ؟

-هل يرتبط عدم إدراك الوالدين لأهمية التعليم بمحدودية الموارد ؟

-هل هناك علاقة دالة بين الأمية وتزايد شدة الفقر ؟

المصدر: الباحثة.

الفرضية الجزئية الثالثة : هناك علاقة دالة بين الافتقار إلى الدخل والفقر الحضري

الشكل (4) مؤشرات الفرضية الثالثة

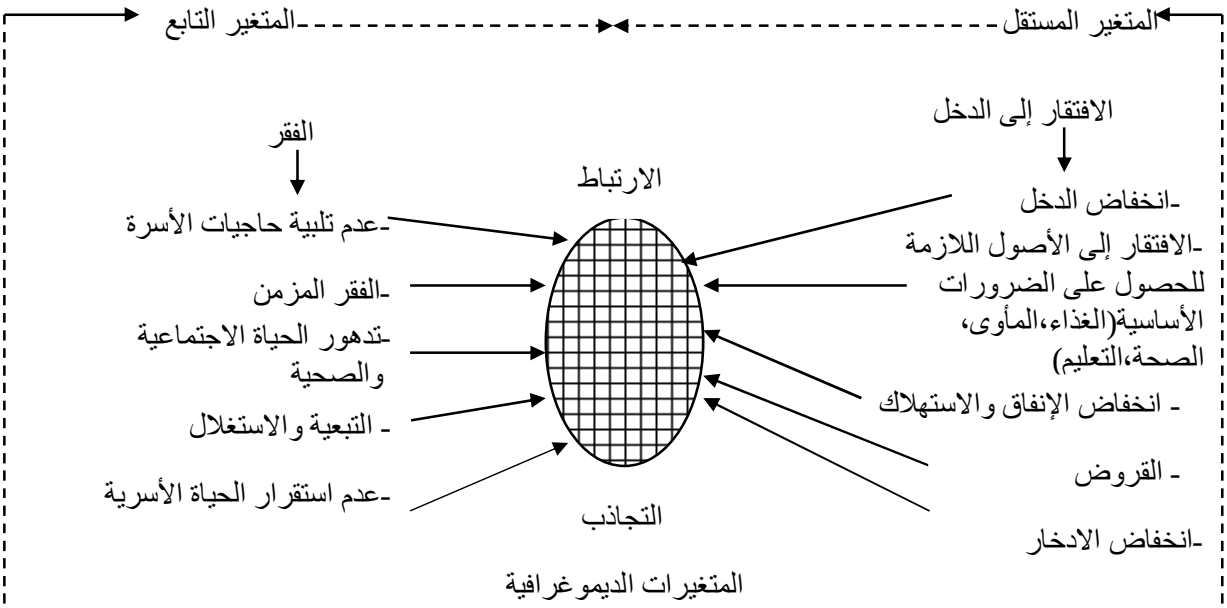

-هل يرتبط انخفاض الدخل أو انعدامه بعدم تلبية حاجيات الأسرة ؟

-هل هناك علاقة ارتباطية بين الافتقار إلى الأصول اللازمة للحصول على الضرورات الأساسية والفقر المزمن ؟

-هل يرتبط انخفاض الإنفاق والاستهلاك بتدهور الحياة الاجتماعية والصحية ؟

-هل ترتبط معدلات القروض بدرجة التبعية والاستغلال ؟

-هل يؤدي انخفاض الادخار إلى عدم استقرار الحياة الأسرية ؟

المصدر: الباحثة.

سادسا- الأسلوب الفني المتبع في الدراسة

تنطلق الدراسة الراهنة من رؤية تصورية مفادها أن هناك تراكمات تاريخية وتناقضات تؤدي إلى إنتاج ظاهرة الفقر واستمرار آليات الظلم واللامساواة .

وإذا كنا قد أشرنا إلى متغيرات الدخل، حجم الأسرة، الأمية فهي عوامل منتجة للفقر على مستوى الأفراد والجماعات التي تعتبر إفرازا لواقع اجتماعي بنائي بما يغلف هذا الواقع من إيديولوجيات وتناقضات. ويرتبط هذا الواقع بطبيعة البناء الاجتماعي الذي ينتج العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المحددة لظاهرة الفقر.

أما إذا أردنا تحديد المنهج والأدوات التي تستخدمها الدراسة (أنظر الفصل الخامس)، فإنها تتضمن :

1-من حيث المنهج :

*طريقة المسح بالعينة

2-من حيث مصادر جمع البيانات :

*التراث المكتوب المتاح حول الفقر الحضري

*الإحصاءات والسجلات الرسمية

*عينة من مجتمع الدراسة

3-من حيث أدوات جمع البيانات :

*المقابلة

*الاستمارة

*الصور الفوتوغرافية

4-من حيث أسلوب معالجة البيانات :

*التحليل السوسيولوجي للمعطيات والمعلومات المتوفرة حول الظاهرة البحثية

*التحليل الإحصائي للبيانات وفقا لنوعيتها، ومطلب التحليل

وهكذا يمكن القول، أن هذه الدراسة تجمع منهجيا بين تلك الأبعاد التي تلتزم بها الدراسات الاستطلاعية، وبين الأبعاد التي تلتزم بها الدراسات السببية. ويرجع ذلك إلى طبيعة موضوع الدراسة الذي يبحث في عدد من المتغيرات التي مازالت قيد البحث أو أنها لم تتبلور بعد في مجال العلم الاجتماعي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الفقر الحضري

ـ تمهيد

أولا - ثقافة الفقر

ثانيا - الهامشية

ثالثا - المدخل الراديكالي

رابعا - المدخل الأنثروبولوجي

خامسا - القطاع الحضري غير الرسمي

سادسا - نظرية التجريد من القوة

سابعا - نظرية الحرمان الاجتماعي

تمهيـــد :

ثار جدل طويل في الكتابات المعاصرة المهتمة بالفقر، حول توصيفه وتحليله في إطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الطرفية. وفي إطار هذا الجدل النظري تبرز العديد من المداخل النظرية، أهمها:مدخل ثقافة الفقر، مدخل الهامشية، المدخل الراديكالي، المدخل الأنثروبولوجي، ومدخل القطاع الحضري غير الرسمي الذي ظهر في بداية السبعينيات من القرن العشرين، حاول أنصاره فهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في البلدان النامية وتقديم تفسير كيف يتدبر الفقراء أمرهم على هوامش الاقتصاد الحضري الحديث، على اعتبار أنهم ليسوا كجماهير غير فعالة عزلت عن المساهمة في تقدم المجتمع، بل هم يشكلون فئات اجتماعية دينامية تقوم بأنشطة عديدة تحقق دخلا وتوفر العيش لأغلبية السكان، بالإضافة إلى نظرية التجريد من القوة ونظرية الحرمان الاجتماعي.

ولا زالت الجهود الأكاديمية مستمرة لا تتوقف، فالبيروقراطيون يربطون الفقر بالفئات المنخفضة الدخل، ويركزون على الفقر المطلق والنسبي، في حين يتحدث رجال الأخلاق عن المتوكل على الله أو الفقير إلى الله، المعدم، المحروم، الكادح، مستحق العون، الفقير باختياره، الفئات الخطيرة، الفئات الشعبية، وغيرهم من الفئات الأخرى التي فضلت الحياة السهلة على العمل الجاد. أما الأكاديميون فيركزون على الفقر الهيكلي، الأبعاد، التهميش، الاستغلال، وفي نفس الوقت، يقرون حقيقة تأصل عدم المساواة في الهيكل الأساسي للنظام الرأسمالي، وبالتالي يكون هذا النظام مسؤولا عن انتشار التعاسة الواسعة النطاق.

هناك نماذج نظرية عديدة تركز على اكتساب القوة، كسب العيش، تقوية المجتمع المدني، الأشكال الجديدة للعلاقات بين الدولة والمجتمع. وليس هناك شك في أن التغيرات التي اعترت التفكير السياسي الأوروبي خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، قد قادت إلى ظهور محاولات تنظيرية، تتناول في مجملها ظاهرة الحرمان التي تعني إنكار أو عدم توفير الحقوق الاجتماعية أو حق كل مواطن في مستوى أساسي للمعيشة، والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية، والمهنية الكبرى في المجتمع. ولقد تمحورت هذه المحاولات حول انهيار الروابط الاجتماعية، التضامن، التخصص، الاحتكار، الحماية الاجتماعية ودولة الرفاهية، ترسيخ مبدأ العمالة الكاملة وتدعيم مجتمع العمل المأجور، وإعادة دراسة مبادئ وأشكال تدخل الدولة...الخ.

وهناك في مقابل ذلك تزايد ملحوظ بعولمة الفقر، وكيف يتغذى النظام الدولي الجديد بالفقر البشري والعمالة الرخيصة، وبتراكم الثروة، وتشويه الإنتاج وتفسخ المؤسسات الوطنية، وتدويل الإصلاح الاقتصادي وأزمة الديون، إلى جانب الرقابة الكونية، واستمرار هيمنة الرأسمالية الكونية، وآثرها المدمر على سبل عيش ملايين البشر.

لهذا يبدو من الضروري التأكيد على أن الفئات الفقيرة ليست كينونات خاصة قائمة بحد ذاتها، وإنما هي وحدات اجتماعية وعلاقات سياسية، تحدد طبيعتها واتجاهاتها العامة حركة الصراع الاجتماعي في المجتمع، ومن ثم فهي ليست أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعجزها عن تلبية تطلعات الفقراء والمحرومين الذين أصبحوا موضوعا للرهان، والصراع والخطابات الراديكالية الساعية لجذبها إلى حلبة الصراع وتغيير ميزان القوى.

في ضوء هذه المتغيرات تتشكل المواقف وتتباين سياسات الدول نحو الفقراء، الذين مازالوا يحتلون المواقع الدنيا منذ العصور القديمة، ومازالوا يتعرضون للقهر والاستغلال والمحاصرة، إنهم في الواقع ضحايا الاستغلال واللامساواة، ونتاج مجتمع يعيشون فيه، واقتصاد يناضلون في ظله للحصول على قوتهم اليومي، إنها أيضا تعبير عن الظلم الاجتماعي وامتداداته عبر الأبنية الاجتماعية، في ظل الهيمنة المتواصلة لجماعات تعمل بتواطئها مع الرأسمالية العالمية، على التحكم ومراقبة بناء القوة، وإعادة إنتاج الواقع الأليم بكل تجلياته وتجسداته الماثلة أمام أعيننا اليوم.

إن صيرورة التحول الجارية الآن في البلدان النامية، وفقا لمنطق التراكم المحيطي وقوانينه وكذلك الانعكاسات الخطيرة التي تعيشها هذه البلدان من جراء الأحادية القطبية والعولمة، قد دفعت الكثير من المحللين إلى النظر إلى غد الفئات الدنيا بمنظر كارثي يركز على تردي الأوضاع الراهنة وامتداداتها المستقبلية. ولذلك ليس بمستغرب أن يهتم غيرنا بالتنظير وسن السياسات الملائمة لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة والمحرومة وكذلك بقيم المواطنة والمساواة والحقوق، ونحن منهمكون في خلافاتنا وانغماس أصحاب الحل والربط في الفساد الاجتماعي بشتى صوره وأشكاله، ومن هنا كانت النتيجة المنطقية تراكم التخلف وتعقد المشكلات وتزايد عدد الفقراء والمحرومين.

على هذا الأساس تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدراسة الفقر. وشعورا بهذه المشكلة وما يتبعها من مخاطر أعلنت الأمم المتحدة عام 1996 "عاما دوليا للقضاء على الفقر"، كما أعلنت "عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر 1997 – 2006"، إلى جانب انعقاد الندوات والملتقيات، وبذل المحاولات الجادة والملتزمة من طرف الباحثين والسياسيين لاحتواء تفاقمها قبل فوات الأوان.

فعلى المستوى " السياسي- العملي" بدأت المؤسسات الدولية والدول المانحة للمساعدات، محاربة الفقر من خلال توفير البرامج التي تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر الدول فقرا في العالم، ومع ذلك ظل الاقتناع راسخا بأن أي تقدم في تخفيض أعداد الفقراء يتوقف على نجاح عملية الإصلاحات وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتنفيذ سياسات حكيمة تستهدف القضاء على الفقر وتحسين حال الفقراء ومشاركتهم في عملية التنمية، خاصة في المناطق الحضرية، التي تشهد تزايدا في أعدادهم وترديا في أوضاعهم.

وفي هذا الإطار، تؤكد بعض الشواهد الواقعية أن ظاهرة الفقر الحضري غالبا ما تعد قضية أخلاقية عادة أكثر منها اقتصادية وسياسية و اجتماعية. ففي كل الأحاديث السياسية و تعليقات الخبراء يشار إلى تهميش هذه الفئات المدنية الدنيا، التي لقيت الكثير من الاهتمام في الأوساط المعنية، و لقد فرضت هذه الظاهرة نفسها تدريجيا على رأس اهتمامات المجتمع الدولي، و ظلت تمثل مشكلة خطيرة للغاية، و تفاقم مستمر.

وتثير ظاهرة الفقـــر الحضري تزايدا بلا ضـــابط في كل مدن الدول الناميـــة ومنها الجزائر التي شرعت منذ سنوات بالبحث عن استراتيجية خاصة، و حلول للمجتمـــع المتجه إلى التفكك، وعدم الاستقرار، و لمناصرة الفقراء، تجسيدا للمقولة القائلة بأن "التـــوازن الاجتماعي مبني على أساس التوازن الاقتصادي الكلي (Macro Economique)، وأن المجتمع الممتلئ بالتفاوتات مجتمع غير مستقر".

وعلى هذا الأساس فإن هذه الظاهرة ليست جديدة، بل مرتبطة بممارسة تاريخية وباهتمام واسع منذ خمسينات القرن العشرين. ولقد تجلى هذا الاهتمام على مختلف المستويات الدولية، الجهوية والمحلية، وتجسد في المحاولات المتعددة لإدراك وتصور أسباب الفقر واستمراره وحركيته التاريخية وصيرورته وتغيره من نمط إلى آخر.

ففي الفترة الكولونيالية، كان الأهالي لا يتمتعون بحقوقهم، وكان الفقر منتشرا على نطاق واسع، ويمس أغلبية الجزائريين. لكن الغرابة في الفترة الانتقالية من الحكم الاستعماري إلى الاستقلال السياسي وتولي السلطة السياسية نخبة متسلطة هو تضاعف المشاكل، و تدهور أوضاع الفئـــات الدنيـــا التي تعيش على هوامش الاقتصاد المنظم، وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش، والاستغلال، مما زاد من تفاقم ظاهرة الفقر ونموها بوتائر عالية.

و خلق أعداد كبيرة من الفقراء الجدد بسبب إعادة الهيكلة، نزع مناصب العمل تسريح الآلاف من العمال، واعتبار الفئات المهمشة ظاهرة انتقالية من العمالة غير المؤجرة إلى العمالة

المؤجرة هذا، وقد ارتبط انتشار الفقر بفشل الطبقة الحاكمة، وعجز السلطة العمومية في مكافحة الظاهرة بل و معالجتها، من خلال التنمية المستدامة والتوزيع العادل للثروة، ومشاركة كل الفئات في عملية التنمية.

فالانتشار العمودي والأفقي إذن لظاهرة الفقر و البطالة قد أسفرا عن تهميش وإقصاء فئات وشرائح واسعة، كما نتج عن الانتقال المفاجئ الذي عرفته الجزائر على الخصوص منذ بداية الثمانينات تزايدا في الأنشطة الهامشية كحالة ملازمة للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية[1].

و لعل أكثر الفئات الاجتماعية فقرا و تهميشا في الجزائر هي تلك الفئات التي تعمل على هوامش الاقتصاد الحضري، أمام ضعف نشاط الدولة الذي أصبح شبه معدوم في الوصول إليها مما زاد في اتساع هوة الفروق والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية.

وهكذا يفتقد الفقراء للقوة الاقتصادية والسياسية لتحسين بيئتهم المادية والاجتماعية، بينما يتصاحب الفقر مع ظواهر كالازدحام في مناطق السكن وسوء الأحوال الصحية والحرمان من المياه النقية، الصرف الصحي، الغذاء الكافي...الخ. وبينما تتدنى أساليب الحياة في اغلب المناطق الحضرية، فإن الأحياء المتخلفة تجسد بدورها الفقر والإحباط والحرمان من ابسط مقومات الحياة. والملفت للنظر أن أحياء الفقراء في المدن لا تضم عادة الذين يعيشون دون عمل فحسب، بل وأولئك الذين يفتقدون للمعلومات الأساسية التي تمكنهم من الحصول على المسكن الذي يحقق الحد الأدنى من المتطلبات الاجتماعية والنفسية لأفرادها، وبالتالي أصبحت محل اهتمام العديد من الاقتراحات النظامية لتؤكد الدور الاستيعابي، الإنتاجي، الخدمي لهذه الفئة [2].

وفي ضوء تنامي عدد الفقراء والمحرومين، وفشل السياسات المختلفة في القضاء على الفقر، ظهرت العديد من النظريات التي تحاول تقديم تفسيرات متباينة تتماشى مع الإطار التصوري والسياق الاجتماعي. فالبنائية الوظيفية تنظر إلى الفقر على أنه مشكلة اجتماعية تنبع من خلل واضطراب يصيب البناء الاجتماعي للمجتمع، وتدرسه من خلال حقائق واقعية وملموسة، وهي: المناطق المتخلفة، الإعالة والتفكك، سوء التغذية ....الخ.

وفي المقابل نجد **المدرسة الايكولوجية** التي اهتمت بدارسة التفكك الاجتماعي، في علاقته بانهيار النسيج القيمي، تشير إلى وجود مناطق معينة في المدينة تتميز بالعديد من مظاهر التفكك الاجتماعي مثل الفقر والجريمة. وتزداد مظاهر التفكك كلما اقتربنا من وسط المدينة، وتقل كلما اتجهنا إلى أطراف المدينة.

---

(1) - عروس الزبير و آخرون، مرجع سابق، ص 178.

(2)- سلاطنية يلقاسم وآخرون : **المجتمع العربي** (التحديات الراهنة و آفاق المستقبل)، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 82.

أما رواد **الاتجاه الصراعي** فيعتقدون أن سبب الفقر، يكمن في التباين بين أفراد المجتمع واضطهاد الواقع على من لا يملكون من جانب من يملكون القوة والسلطة في المجتمع. وتمثل اللامساواة الاجتماعية آلية أخرى لتفسير حالة الفقر في أي مجتمع.

ويقبل علماء الاجتماع بالادعاء القائل بأن عدم المساواة ليست موزعة اعتباطيا بين الأفراد والجماعات في المجتمع. وهم يهتمون في ذلك بالكشف عن الكيفية التي تنخرط بها الجماعات المختلفة في علاقات غير متكافئة مع بعضها البعض. وينهض هذا كله على الادعاء بأن أعضاء الجماعة الواحدة يشتركون في ملامح معينة، وأن هذه الملامح يتم توارثها إلى حد كبير عبر الأجيال.

ويستخدم علماء الاجتماع مفهوم التدرج الاجتماعي لوصف حالات عدم المساواة البنائية التي تشير إلى أن المجتمع ينقسم إلى بناءات منمطة لجماعات غير متكافئة، وتختلف الطبيعة الفعلية لهذه الجماعات والعلاقة بينهما بدرجة كبيرة عبر الزمان والمكان.

ولقد انعكست هذه المحاولات في الإسهامات النظرية التي ظهرت في أدبيات التنمية مثل : إعادة التوزيع مع النمو، برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. ومنذ مطلع الثمانينات أخذت قضية الفقر وتوزيع الدخل منعطفا جديدا بسبب حدوث الإصلاحات الاقتصادية واهتمام المنظمات الدولية والجهوية بقضايا الفقر، فضلا عن تنامي تدهور الوضع العام للفئات المدينية الدنيا.

من هذا المنطلق، نحاول إعطاء صورة واضحة عن الفقر من خلال عرض إلى أهم الاتجاهات النظرية التي عالجته وحددت أسبابه وأنماطه. وهي كما يلي:

أولا- ثقافة الفقر

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه أمثال" أوسكارلويس Oscar Leuis"، "هربرت جابر Herbert Gaber" و" ليراينواتر Lée Rain Water"....الخ. من مسلمة مفهومها «الثقافة الفرعية Culture Secondaire» لمعالجة أسباب الفقر الحضري و الأنماط السلوكية للفقراء، من خلال دراسة حياة الجماعات الإنسانية الفقيرة التي تعيش في المناطق الحضرية المتخلفة و المعروفة بالفئات المدينية الدنيا. و يدل مفهوم ثقافة الفقر(Culture de la pauvreté) «على طريقة الحياة التي يتوارثها كل جيل من جيل سابق عن طريق أساليب التنشئة الاجتماعية ويشترك الفقراء في أنماط مميزة من القيم والمعتقدات، و تميز طريقة حياتهم عن الثقافة الكلية التي تسود المجتمع الأكبر»[1] .

(1)- محمد حسن غامري : **ثقافة الفقر** (دراسة في أنثروبولوجيا التنمية الحضرية)، المركز العربي للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1980، ص 83.

و أختصر هذا المفهوم باصطلاح – ثقافة الفقر– و التي هي مجرد تكيف إستاتيكي للحرمان و رد فعل لوضع الفقراء الهامشيين في التدرج الطبقي و امتداد الظلم عبر الأبنية الاجتماعية و إنطلق " لويس " في تصوره من دراسات واقعية لمجموعة من المناطق الحضرية المتخلفة (لمدن الأكواخ) في المكسيك ومن أهمها: دراسة ثقافة الأكواخ، دراسة حالة عن ثقافة الفقر بالمكسيك ...الخ. وقد حدد في إطار هذا التصور فكرة ثقافة الفقر ذات مجال واسع من أجل خلق نظرية عامة صالحة لكل المجتمعات.

وبناءا على ما تقدم يبدو جليا أن أنصار هذا الاتجاه اعتمدوا على فكرة هي: أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به متميزة ذات خصائص مشتركة بين الفقراء، ويستدعي ذلك نهوض العمليات التنموية في هذا المجال، وتعتبر أنثروبولوجيا الفقر الحضري أحد المجالات التي تسهم فيها التنمية بجهودها العلمية، لكون الظاهرة يصاحبها سمات ثقافية تعمل على إعاقة مشاريع التنمية التي تقدمها السياسة الحضرية، والهدف من ذلك فهم مشاكل نظم ثقافة هؤلاء الفقراء، ومعالجة مشكلات ومظاهر التخلف الحضري و لا يتم ذلك إلا بالكشف عن قيم و عادات هذه الفئة من أجل تغيير نمط الحياة وطريقتها و رفع مستواهم المعيشي.

و في ضوء ذلك فإن هذه الفئة تتميز بثقافة فرعية خاصة مستقلة عن النسق الثقافي الكلي للمجتمع[1] ، أي أنها تتميز بأنماط سلوكية تختلف عن السلوك العام داخل النسق الاجتماعي، ما دامت هذه الثقافة تخلق نفسها بنفسها و تنتقل من جيل إلى جيل آخر. حيث أوضح العالم "مويوري" (سنة 1990-1994) بأن الطبقة الدنيا قد حققت آفاق واسعة في محتوى الفقر في إنجلترا كمجموعات مختلفة كثيرا عن الفقراء الآخرين[2] .

ودعم "لويس" ذلك بقوله:«إن ثقافة الفقر ليست مجرد تكيف لمجموعة من الظروف الموضوعية للمجتمع الأوسع... فما إن تظهر إلى الوجود حتى تميل إلى إدامة نفسها و الانتقال من جيل إلى جيل بسبب تأثيرها في الأطفال، و مع مرور الوقت، يصبح أطفال الأكواخ البالغين من العمر السادسة أو السابعة مستوعبين القيم والمواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير معدين نفسيا للاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص التي تتاح لهم في حياتهم»[3] .

---

(1)- المرجع نفسه، ص 93.
(2) - بيتي الكوك ،عرض :علي الدجوي : **فهم الفقر**، ط1، المكتبة الأكاديمية، 2000، ص 28.
(3) – إسماعيل قيرة :« **مجلة المستقبل العربي** »، العدد205، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 55.

عموما لقد أولى "لويس أوسكار" أهمية كبيرة لخصائص ثقافة الفقر في مجمل دراساته، و ركز على أهم السمات الاجتماعية، والاقتصادية والسيكولوجية التي تتضمنها الثقافة المتواجدة في المناطق الحضرية المتخلفة ويضفي عليها طابع الهامشية.

أ/ على المستوى الاجتماعي:

1- انتشار الأوبئة

2- عدم المشاركة في المنظمات الاجتماعية، النقابية و الأحزاب السياسية

3- انخفاض المستوى الاقتصادي (انخفاض الأجور، البطالة، ارتفاع معدل التزاحم في المسكن)

4- انخفاض المستوى التعليمي و المهني

5- عدم المشاركة في برامج الخدمة الاجتماعية و غيرها من البرامج الأخرى

6- وجود مستوى أدنى من التنظيم، امتد من العائلة إلى الأسرة النووية

7- وجود جماعات مؤقتة غير رسمية

إضافة إلى خصائص أخرى مثل: شيوع السلطة داخل الأسرة، الزواج الرضائي المتبادل، هجرة الزوج للزوجة و الأطفال، انتشار ظاهرة العنف وشيوع ظاهرة الأسرة الأمومية.

ب/ على المستوى الفردي:

تكمن خصائص ثقافة الفرد في الشعور بالبؤس و الهامشية و التبعية في مواجهة التدرج الطبقي داخل البناء الحضري ويتمثل ذلك في :

1- الشعور بالانطواء و الاستسلام (القدرية) Fatalisme، خاصة بالنسبة للمهاجرين من الريف إلى المدينة.

2- ارتفاع معدل الوفاة

3- تحمل الأمراض النفسية، و مشاق إجهاد العمل

4- الشعور و الإحساس بالطبقية، وتمايز المراكز

5- عدم الاستجابة للضبط الاجتماعي

6- غياب الوعي الطبقي، واقتصار الإحساس بالسعادة النفسية الناتجة عن فشله في اكتساب المهارات اللازمة.

وعلى هذا الأساس فإن الكف عن ظاهرة ثقافة الفقر لا تتجلى إلا بإدراك الفقراء لأوضاعهم الاجتماعية و السياسية و تبنيهم نظرة عالمية للعالم. غير أن هذه الخصائص و السمات الخاصة بثقافة الفقر لا تشمل كل الفقراء، بل خصصت فقط لفقراء الولايات المتحدة الواقعون تحت خط الفقر.

وتوصل "لويس" إلى وضع جملة من التوقعات انطلاقا من التحليل المفصل لثقافة الفقر وهي كالتالي:

1- الملكية الخاصة قوام الفقر

2- اتساع رقعة الفقر في المجتمع الحضـــري و انتشار الأحياء المتخلفة خاصة في البلدان النامية.

3- ثقافة الفقر عماد التحول من نظام إلى آخر

لقد تبنى " لويس " المنهج الامبريقي من خلال أسلوب دراسة الحالة لتوضيح القيم السائدة في الأحياء المتخلفة و معالجة أنماط السلوك المميزة لهم، ملتزما بمنهجية خاصة وهي:

1. تحليل حياة الأسرة و دورتها
2. مقابلة الأسرة و الملاحظة بالمشاركة
3. اندماجه مع الأسر و التسجيل الفوري للمناقشات التي تمت بينهم
4. امتداد السلوك الثقافي[1]

وقد اتخذ "غلادوين Gladwin" موقفا مخالفا لـــ: لويس بأن عناصر ثقافة الفقر لا توجد عند كل فقراء المدن حيث توصل إلى نتائج هامة منها:

* الفقر = إحساس الإنسان بالضعف + انخفاض الدخل + تعرضه للاحتقار

* خصائص ثقافة الفقر ليست سوى انعكاس لبعض جوانبها السائدة و لا تخلد نفسها

* ملازمة الشعور بالضعف و الإحســـاس بالإحبـــاط لفقراء المـــدن و بالتالي لا يوجد فرق بينهم و بين أبناء الثقافة الرئيسية[2] .

حيث وجدت دلائل بأن فئة الطبقة الدنيا في الأحياء الحضرية المتخلفة ليسوا فقراء، وخصوصا الأعضاء في الفئة العاملة الذين يعتقدون بأن هناك صراعا حادا لتفادي الفقر، و بالتالي فهم يمثلون مشكلة الفئات الأخرى التي ستتحملهم على عاتقها[3] .

بينما " فالنتين Valentine" أوضح بعد ذلك أنه رغم أهمية مفهوم الثقافة الفرعية، إلا أن أوجه الحرمان الرئيسية التي يعانيها الفقراء و وضعهم البنائي داخل النسق الاجتماعي ناتجة في مجملها من سلوك و اتجاهات أخرى ليست للفقراء[4] . ولذا كان موقف " فالنتين" أقل شدة من اتجاه " لويس " و اتخذ " ببناك Papneck " موقفا مؤيدا لما سبق و أقر الباحث بوجود خصائص لا تتلاءم مع مكونات ثقافة الفقر، مثل:ارتفاع دخل المهاجرين الفقراء، وتمتع أغلبيتهم بمستوى تعليمي، وإقامتهم مستقرة فهم غير منعزلين عن البيئة الحضرية[5] .

---

(1)- إسماعيل قيرة :« **مجلة المستقبل العربي** »، مرجع سابق، ص ص 56-58.

(2)- المرجع نفسه، ص 58.

(3)- بيتي الكوك، مرجع سابق ، ص 29.

(4)- محمد الجوهري و علياء شكري: **علم الاجتماع الريفي و الحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص ص 481-482.

(5)- G-F Popaneck :« **The poor of Jakarta** » Economie Development Cultural Change, Vol 24,(1975), p p 24-25.

كما وجهت انتقادات أخرى لنظرية "لويس" من طرف "بورتس Portes" و "ليود Louid" تتمثل في النقاط التالية:

أ. كون مفهوم ثقافة الفقر غبار ليس لها ما يبررها، و ترتب على ذلك استمرار السلبية السياسية نحو الفقراء.

ب. تناقض مفهوم ثقافة الفقر مع الفكرة الأنثروبولوجية، حيث أكدت الأبحاث الانثروبولوجية بأن واقع الفئات المدينية الدنيا في البلدان النامية تأمل على ما يلي:

1- تحقيق آفاق مستقبلية نحو التطلع إلى حياة أفضل

2- تفاعلهم مع بيئتهم

3- نبذ اليأس و الإصرار على الإنجاز

ج. تأييدا للانتقادات السابقة، أضاف قوله " عبد الباسط عبد المعطي ":« يبدو أن أخبث محاولات تحديد الفقر، هي تلك التي حاولت أن تربطه بعناصر ثقافية لتزييف واقع الفقراء، و الحيلولة دون اكتشاف العوامل و التناقضات البنائية الحقيقية التي اتخذت الفقر، و تحيط الفقراء بأطر و قوالب يستعصي عليهم تجاوزها لأن أنصار هذه النزعات الثقافية يكادون يطبعون الفقراء بسمات حتمية لا يمكن تعديلها و تغييرها، لأنهم كسالى مسؤولون عن فقرهم»[1] .

1- عبد الباسط عبد المعطي: **توزيع الفقر في القرية المصرية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979، ص 20.

الشكل (5) الرؤى المتعددة لظاهرة الفقر الحضري

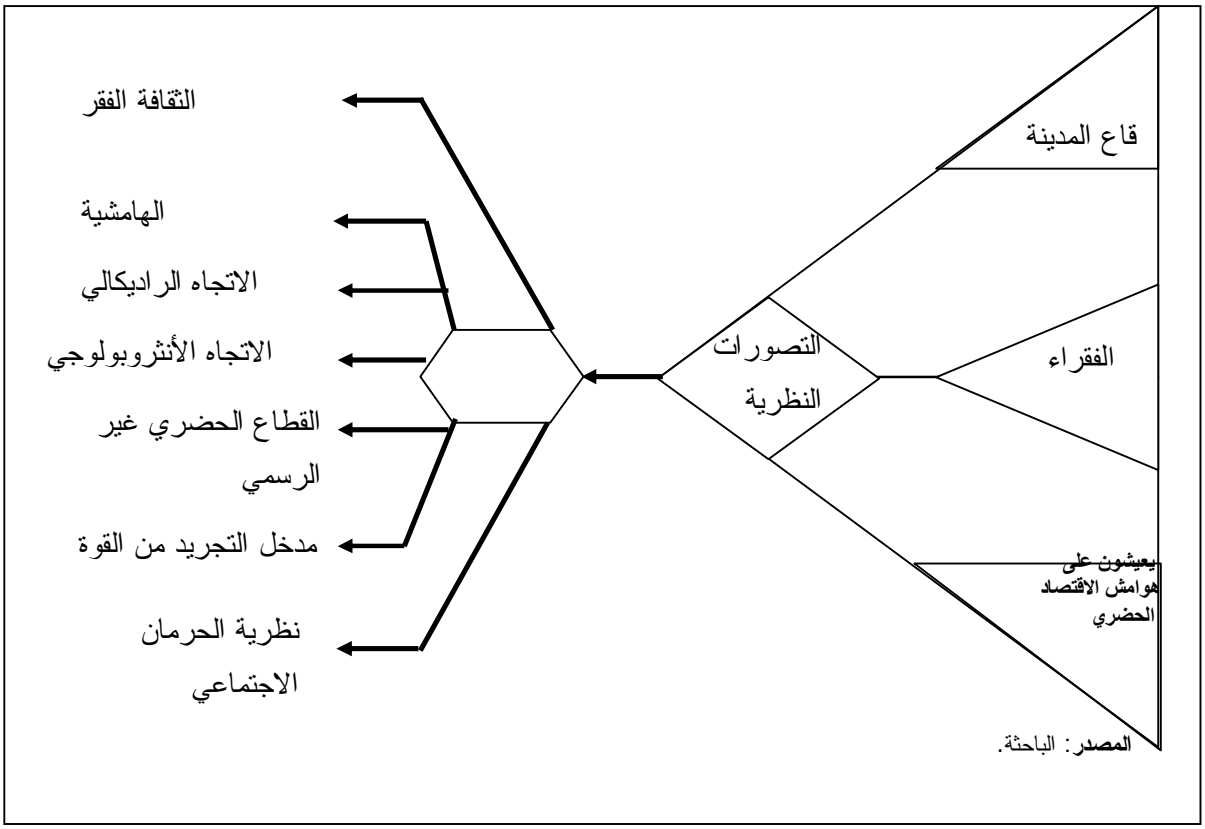

المصدر: الباحثة.

ثانيا - الهامشية

ركز أنصار الاتجاه الثاني على نقطة أساسية وهي قضية اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بأشكالها المختلفة من قهر، استغلال و حرمان...الخ، والتي تؤكد على معاناة الفئات المدينية الدنيا، من بؤس وشقاء، وتزداد هذه الصورة وضوحا إذا أدركنا واقع هذه الظاهرة «الهامشية» (Marginalité) كظاهرة ملموسة وواقع اجتماعي و اقتصادي وسياسي للفقراء، إذ تشكل كتلة كبيرة في التشكيلة الاجتماعية الراهنة وتصبح موضوعا للصراع والخطابات المتطرفة وتغيير موازين القوى.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تحولات عميقة في البنية الاجتماعية و الطبقية، وتعاظم دور العديد من الفئات في تحديد اتجاهات التطور حيث عجلت الصيرورة الاقتصادية، الاجتماعية في بلدان العالم الثالث لمزيد من تفتيت البنى والعلاقات الاجتماعية القديمة، وانقراض العديد من المهن، و انتقال الناس إلى مهن جديدة، واقترن ذلك بتنامي عدد العاطلين عن العمل، والهجرة المتزايدة من

الريف إلى المدينة بحثا عن العمل في ضوء وصول التنمية إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشاكل حيث برزت إشكالية الإفقار المعمم كإحدى الملامح المميزة للتنمية [1] .

الأمر الذي دفع الكثير من الباحثين إلى طرح تساؤلات حول قضية التهميش أهمها:

أ- من هم المهمشون... والأكثر تهميشا ؟

ب- هل تشغل هذه الفئة الواقعة في قاع السلم الاجتماعي حيزا اجتماعيا كبيرا وأهميته داخل النظام الاقتصادي ؟

ج- هل يساهم المهمشون في تدعيم البناء الاقتصادي للمجتمع ؟

إن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات تتطلب ضرورة مس النظام الاجتماعي ككل، فأساليب القهر و الضبط لا يمارسها إلا النظام العاجز عن توفير العمل لمواطنيه، و تحسين أوضاعهم الاجتماعية، بل تزداد رداءة، وسوء أوضاع الفئة الهامشية في ظل التفاوت الذي يزداد هو الآخر يوما بعد يوم.

فالنظام القائم على نوع من القطبية الاجتماعية الثنائية (النظام الاقتصادي الاجتماعي، وسيادة المشروع الخاص أدى ذلك إلى طرد الأغلبية خارج دائرة المركز الاجتماعي السياسي، فالفئة التي ينطبق عليها هذا الوصف هي **القوى المهمشة**، والفعل الطردي نعبر عنه **بالتهميش**، أما الفئات الأشد فقرا فهي في نفس الوقت الأكثر تهميشا... فئة المساكين (الهامشيين الحضريين) الأكثر معاناة من عذاب النظام خاصة [2] .

وحسب ر.لونوار(R.LENOIR) يتخذ مفهوم التهميش معاني رئيسية وهي:الإعاقة، عدم التكيف، الحرمان حيث وصفها في كتابه (المهمشون) بأنها الفئات التي لا تنتمي إلى أي طبقة اجتماعية مجهولة، مقبلة على المخدرات، الأمراض النفسية والعقلية، كلها عوامل مؤدية إلى تهميش الملايين [3]. دون أن نضع في اعتبارنا تأثير النسق الرأسمالي العالمي الذي جعل المدن موقعا للتبادل الاقتصادي القومي العالمي مما أدى إلى التأثير السلبي على الحياة الحضرية داخل المدن [4]. وقد أدت تبعية المدينة (الاستثمارات والبطالة والتضخم الحضري) على نطاق المدينة التابعة خاصة إلى ازدياد النمو في قطاع الأنشطة الخدمية وأصحاب المهن الهامشية، وساعدت هذه الأنشطة الاقتصادية على توفير العمالة المنخفضة الأجر للمؤسسات الخدمية.

---

(1)- إسماعيل قيرة و علي غربي : **في سوسيولوجية التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2001، ص 85.

(2)- محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون : **المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي** (أفكار للنقاش حول الفقر والتهميش والبطالة)، مرجع سابق، ص 260.

(3)- Patrick Valtriani : Trois approches de la pauvreté **pauvreté et inégalités dans les pays riverains de la Méditerranée** , CEMAFI-université de nice Sophia Antipolis –faculté des sciences juridiques, économiques et gestion de nice, France, 2000, p 10.

(4)- Jeffery Kentor :« **Structural derminants of pepheral urbanization, the effects of international dependence** », American biological, volume 46, number 2, April, 1981, p 201.

وهكذا تواجه تلك المدن زيادة مستمرة في نسبة السكان غير المهرة، ذوي المهن الدنيا والأجور المنخفضة شديدي الفقر مما يجعلهم هامشيين بالنسبة للاقتصاد والتنظيم الاجتماعي الحضري[1].

كما يطلق أيضا على سكان المناطق المتخلفة بالهامشية لأنه يعبر عن وضعهم الاجتماعي والمكاني، فمن الناحية العملية فهم لا يدخلون في التقسيم الاجتماعي للعمل المنظم أي على هامش العملية الإنتاجية، أما من الناحية المكانية فهم على هامش المدينة، إنهم يسكنون أطراف المدينة ووصفهم بصفات متعددة :الشحاتون، الغوغاء، العواطلية، العجز، الحثالة ...الخ [2].

و تتسع قاعدة هذه الفئة أو تضيق حسب اتجاهات الدورات الاقتصادية، وقد حدد الدكتور "محمد عبد الشفيع عيسى" الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا وتهميشا في مصر و هي:

1- المجموعة ذات الظروف الاقتصادية الصعبة كالمعاقين، المتعطلين الدائمين، الأطفال المشتركين في النشاط الاقتصادي.

2- مجموعة الأفراد الذين يفتقدون إلى الغطاء الاجتماعي العائلي المناسب ومنها: الأرامل، المطلقات، الأيتام، كبار السن...الخ.

3- المجموعة الثالثة ذات أسباب و ظروف قانونية و اجتماعية منهم: المتسولين، المتشردين، المنحرفين و خريجي السجون...الخ.

4- آخر مجموعة ذات الدخل الضعيف التي لا يفي احتياجاتها الضرورية[3] .

وإلى جانب هذا حدد د."سلاطنية" وآخرون في كتابه : «المجتمع العربي» الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا و تهميشا في عدد من المدن الجزائرية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- الفئة الأولى ذات ظروف اجتماعية و اقتصادية متقلبة شديدة البؤس و القسوة

2- الفئة الثانية التي تتعرض لشتى صور المحاصرة و الاستغلال (الإزعاج، الشتم، الطرد... كالباعة الجائلين على الرصيف).

3- الفئة الثالثة تقوم بردود أفعال مجزأة، مفككة، ضيقة النطاق[4]

و في هذا الصدد يشير "لاندا Landa" إلى أن المحرومين يشغلون مكانة تكاد تكون وسطا بين العناصر الرثة (المنسلخين نهائيا) و الفقراء العاديين الذين يشغلون حيزهم المتواضع في الطبقات الدنيا من الهرم الاجتماعي، أما المعدمين (العاطلين، و العاملين في البيوت...الخ) يعيشون

---

(1)-Joan Nelson :"**the urban poor disruption or political integration in third world cities**" world politics, XXII, Number 3, Avril 1970, p 394.

(2)- سيد عشماوي : **الجماعات الهامشية المنحرفة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص 20.

(3)- محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون، مرجع سابق، ص 261.

(4)- سلاطنية بلقاسم و آخرون: **المجتمع العربي** (التحديات الراهنة و آفاق المستقبل)، مرجع سابق، ص 97.

تحت خط الفقر، وهم أقرب إلى الفئة الرثة، وعموما فهي تمثل مفهوم واحد: الفئات المدينية الدنيا[1].

وقد سبق أن عالج أيضا الدكتور:"إسماعيل قيرة" إشكالية العمالة (الفقر الحضري) في كتاب جدل العلوم الاجتماعية له تحت عنوان «نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن» إزاء عجز أنماط التنمية عن إيجاد حلولا لها.

تدفعنا كل الاعتبارات السابقة إلى القول بأن ظاهرة التهميش هي إحدى العمليات الرئيسية لأي نظام اجتماعي طبقي حفاظا على مصالحه ونفوذه.

ونظرا للاهتمام المكثف بهذه الظاهرة الحضرية، وضعت عدة محاولات ووجهات نظر الباحثين، ونظريات متعددة من أجل تفسيرها وتغييرها "ماركس Marks" مثلا استخدم مفهوم «البروليتاريا الطفيلية» لوصف فقراء الحضر، ويعد تشخيصه لهم كجزاء من الجيش الاحتياطي (عاطلين) وينتج عن ذلك ارتفاع في نسبة البطالين، وهي فئة لا تساهم في تدعيم البناء اقتصادي للمجتمع و المعبر عنها بالهامشية.

وفي ضوء هذه الرؤية لـــ: "ماركس" يمكن اعتبار الفئات الأكثر تهميشا في النظام الرأسمالي المتقدم هي الفئات الطبقية العاملة في إنتاج السلع الصغيرة مثل الحرفيين والفلاحين الصغار...الخ ونتيجة لتطور هذا النظام وفرض هيمنته الطبقية واستيعاب الطبقة العاملة داخل النظام، ظهرت اتجاهات نظرية جديدة في بداية الستينات و تسمى بالحداثة التي اعتبرت الآليات الرئيسية للتهميش، آليات ثقافية واجتماعية ومعرفية (تزييف الوعي، استلاب الإنسان...) وليست اقتصادية [2].

بينما "جوزي نن José Nun" اهتم بتحليل فائض قوة العمل و دراسته، حيث يرى بأن الفئة الهامشية انعدم عندها روح المنافسة في العمل، ولا تتمتع بأي دور وظيفي، بل هي كتلة هامشية ونامية.

وأضاف "كويجانوQuigano" إلى هذا المفهوم توضيحا لكون الفئة الحضرية ضعيفة الإنتاج من حيث فائض القيمة، و بالتالي فهي غير مرغوب فيها من طرف البرجوازية الكبيرة، و تشغلهم البرجوازية الصغيرة [3].

وفي هذا السياق اعتبرت أحد المدارس الاقتصادية و الاجتماعية في أمريكا وأوربا والوطن العربي خلال السبعينات أن التهميش ظاهرة دولية ناتجة عن ميل النظام الرأسمالي إلى مركز مسيطر، والبلاد المتخلفة اقتصاديا (النامية) هي بلاد ذات وضع هامشي في الاقتصاد العالمي. وفي

(1)- علي غربي و آخرون : **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، مرجع سابق، ص 188.
(2)- محمد عبد الشفيع عيسى و آخرون، مرجع سابق، ص 262.
(3)- إسماعيل قيرة : **المستقبل العربي** ، مرجع سابق، ص 61.

الثمانينات والتسعينات، اعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية (صندوق النقد الدولي) أن ظاهرة الفئات المهمشة في الحضر ما هي إلا إنتاج فرعي للإصلاح الاقتصادي.

غير أن "ورسلي Worsley" قدم نقدا خاصا للماركسية التي ظللت أجيالا كاملة من الماركسيين، على اعتبار أن مفهوم العاطل ما هو إلا تصنيف إداري ابتكر لأغراض بيروقراطية، والحقيقة أن العاطلين أفراد يمارسون مهنا تحذف من الإحصاءات الرسمية.

إذن ظاهرة الهامشية اللاوظيفي مضلل وخرافة وليست حقيقة، ويستثنى فقط فئة اجتماعية، وهم الشحاذون أي الهامشية الكلية للرأسمالية، لأنهم لا يخلقون قيمة ولا تدفع لهم أجور[1].

والواقع أن الفئات المهمشة عموما هي نتاج البنية السلبية للهيكل الاقتصادي، الاجتماعي، ولا يصلح إلا بتغيير البنية جذريا.

ثالثا- المدخل الراديكالي

من أبرز رواد المدخل الراديكالي(Approche Radicale) "غاري Gerry، غرين Green، برومليBromley، بينفيلد Bienefield، بورتس Portes و موزر Moser" مجموعة من الباحثين الاقتصاديين، والاجتماعيين الذين اهتموا بواقع الفئات المدينية الدنيا (الكتل الهامشية) والأنشطة التي تمارسها على هوامش الاقتصاد الحضري وتوصف بالهامشية الطفيلية مما يجعلها من الظواهر الجديرة بالدراسة.

وفي هذا السياق اهتم أنصار الاتجاه الراديكالي بالأفعال التي تقوم بها هذه الفئات، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية من أجل تغيير واقعها المعيشي، ولجأت إلى ممارسة العنف كحل لها تعبيرا عن عدائها للمجتمع وكل مؤسساته الرسمية.

فأنصار نظرية المتصل الحضري يتخذون إطارا تصوريا من مختلف مكونات البناء الاجتماعي لتفسير جميع الظواهر الحضرية وانصب اهتمامهم على الأنشطة الإنتاجية في مدن البلدان النامية وعلاقة التبعية بين أنظمة الإنتاج والتوزيع.

غير أن أنصار نظرية التبعية اعتبروا التوسيع و النهب الاستعماري والهيمنة الإمبريالية سبب استمرار الفقر و امتداده في البلدان النامية[2] ، وبالتالي فالنمو انكماشي لا تطوري.

---

(1)- بيتر ورسلي : **العوالم الثلاثة** (الثقافة و التنمية العالمية) ، الجزء 02، ترجمة: صلاح الدين محمد سعد الله ، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987، بغداد ، ص ص 57-58.

(2)- إسماعيل قيرة :**المستقبل العربي**، مرجع سابق، ص 58.

على الرغم من الأهمية النظرية لهذا التيار المهتم بظاهرة الفقر الحضري، إلا أن الماركسية تعد الركيزة الأساسية لفهم التغيرات والتطورات التي تواكب كل التشكيلات، وفهم الأوضاع الواقعية لفقراء المدن الذين يتعرضون لصور من المحاصرة و الاستغلال.

وفضلا عما سبق، يتخذ المدخل الراديكالي من العلاقات الجدلية بين مختلف مكونات البناء الاجتماعي الحضري إطارا نظريا لتفسير مختلف الظواهر الحضرية، ومنها ظاهرة الفقر. وفي هذا الإطار، ركز أنصار هذا المدخل على تحديد متصل للأنشطة الإنتاجية في مدن البلدان النامية، والوصف الامبريقي للترابطات المعقدة وعلاقات التبعية بين أنظمة الإنتاج والتوزيع، ونظر للفقراء كضحايا للاستغلال واللامساواة. ومن ثم يقدم الماركسيون تفسيرات محددة للفقر في ضوء تناقضات البناء الاجتماعي، الظلم، الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وضمن هدا المنظور، قدم جاري Gerry إسهاما يكشف عن تأثر بالغ بالمدخل الماركسي، وحينما شرع في عرض إسهامه، أوضح بادئ ذي بدء، أن الأغلبية الساحقة من أنواع الإنتاج الهامشي والفقراء هم نتاج تغلغل الرأسمالية ومظاهرها السوسيو–ديموغرافية، خاصة عملية التحضر وتحول ظروف الحياة الريفية. فالتغلغل الرأسمالي خلف الظروف التي سمحت باستغلال وتمايز.

وفي المقابل، ترى "ولاس Wallace" أن التطور الحديث لمدخل يفصل الاقتصاد الحضري في ضوء العلاقات المختلفة في نطاق أسلوب الرأسمالي للإنتاج، وليس في ضوء نموذج ثنائي، يأخذ بعين الاعتبار التباين الداخلي وديناميات التحول : يبدو أنه أكثر قدرة عن تحليل الترابطات الاستغلالية الكامنة في البناء الاجتماعي الحضري. والى جانب هذا يركز بعض الماركسيين على الاختلالات الهيكلية، والتهميش، العزل الاجتماعي، الاستغلال وتناقضات البناء الاجتماعي الذي ينطوي على عدد من المشكلات والمقالب.

وفي محاولة لاحقة لتعزيز هذا المحتوى الماركسي، طور البعض فكرة الحثالة الاجتماعية التي تتضمن الفقراء، ونظروا إليهم كنتاج لصيرورة تاريخية تقوم على الاستغلال واللامساواة، كما حاولوا تطبيق المفاهيم الماركسية على دراسة ظاهرة الفقر، مثل الصراع الطبقي، العمل المنتج وغير المنتج، وتناقض المصالح، تشوه الوعي، القهر واضطهاد.

رابعا- المدخل الأنثروبولوجي

اتخذ الاتجاه الأنثروبولوجي (Approche Anthropologique) مسارات متعددة لفهم واقع الفئات الحضرية المهمشة في مدن البلدان المتخلفة وضرورة التأمل في واقعها داخل النسيج الاجتماعي، من خلال تصورات مغايرة.

فأنصار المدخل التقليدي ركزوا على الهجرة والتكيف ودراسة الفلاحين المقيمين في المدينة... الخ، في حين ركز أنصار مدخل المشكلة الرئيسية على التدهور الحضري والأحياء المتخلفة (Gourbi Villes)، وأنماط السلوك الإنحرافي، وغيرها من الظواهر الاجتماعية المصاحبة لعملية التحضر السريع.

وفي هذا الصدد حاول بعض الباحثين دراسة فقراء المدن من خلال أنماطهم السلوكية الخاصة وتصرفاتهم الفردية لفك مشاكلهم، دون الاهتمام بالعمليات الكبرى التي تحدث على المستويين الوطني والعالمي في تشكيل ظاهرة الفقر الحضري حيث كشف "راينواتر RainWater" بأن الطبقات الاجتماعية هي التي تحدد وتنمط السلوك الذي يتعلمه الفرد في بيئته، كما ورد في الشكل (06) [1]، الذي يبين علاقة البيئة بأبعادها الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية بأنماط سلوك أفرادها.

الشكل (6) البيئة و السلوك

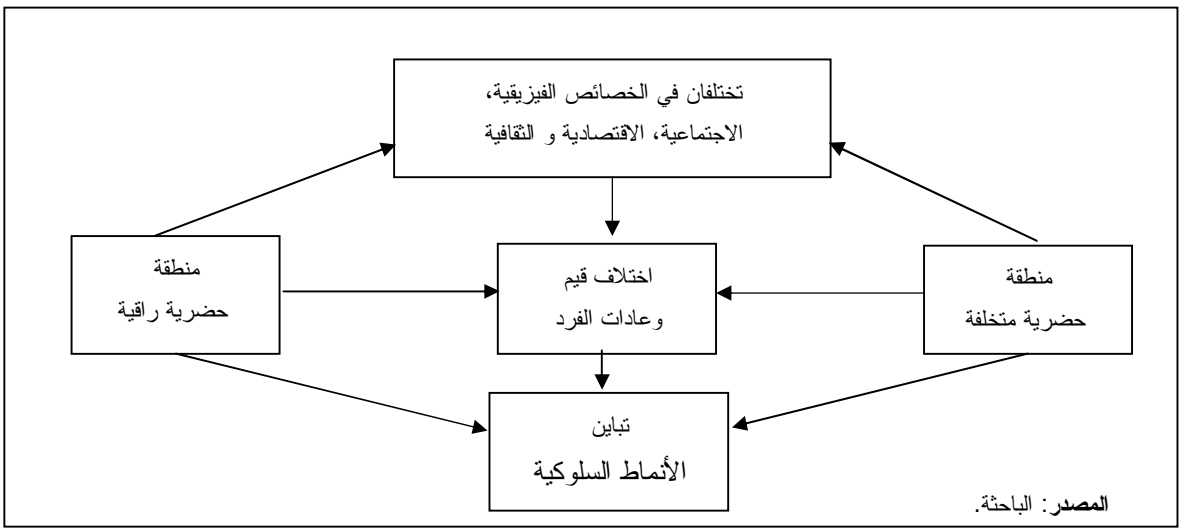

المصدر: الباحثة.

(1)- إسماعيل قيرة : **المستقبل العربي**، مرجع سابق، ص 63.

وبناءا على ما تقدم يتضح بأن دراسة الواقع المزدري للفقراء ينطلق إما من الوضع البنائي النسقي الكلي للمجتمع، أو من السمات النموذجية لثقافة الفقر والسمات المشتركة بينها و بين ثقافة المجتمع[1]، كما ورد في الشكل (07) الذي يبين بأن تغيير الواقع يرتبط بتغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي.

الشكل (07) واقع الفقراء

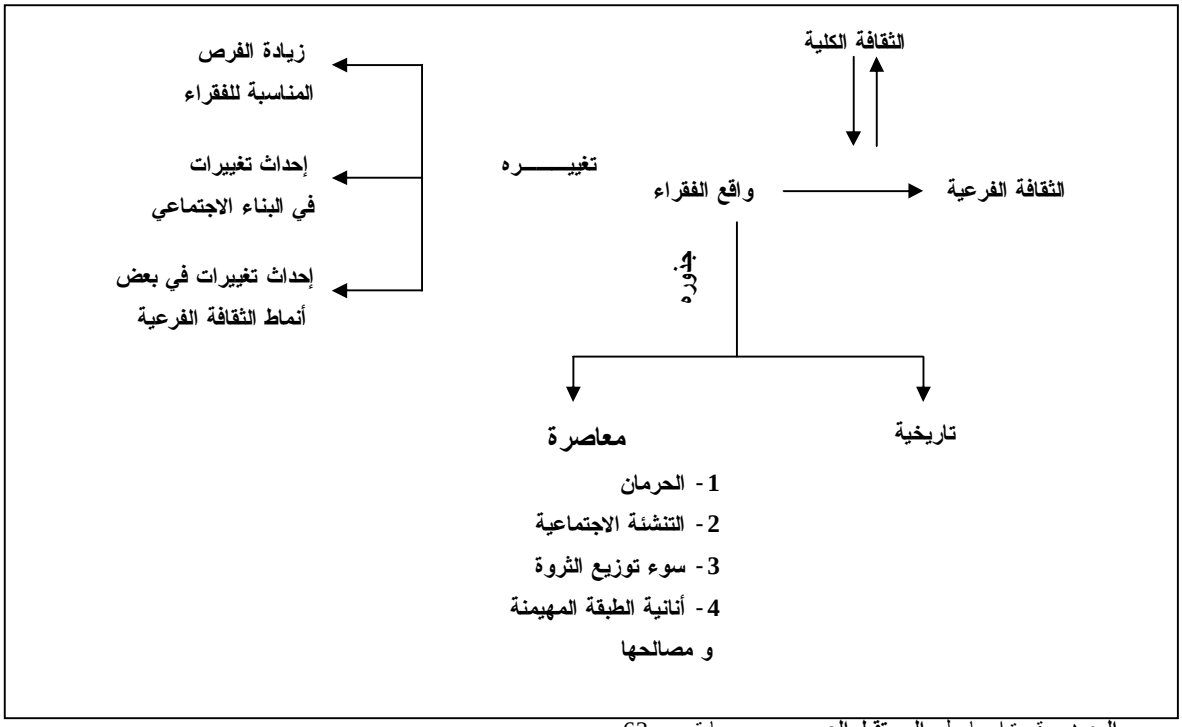

المصدر: قيرة إسماعيل: **المستقبل العربي**، مرجع سابق، ص63.

و رغم وجود الاختلاف بين دارسي ظاهرة الفقر الحضري إلا أن الشواهد الواقعية أثبتت أن الأنثروبولوجيا قد لعبت دورا كبيرا في الاهتمام بواقع الفئات الحضرية المهمشة، كالأسر الفقيرة في المناطق الحضرية المتخلفة، و دراسة المجتمعات الفلاحية.

وفي هذا الإطار ظهرت العديد من الإسهامات التي قدمـــها: "هلمـــان(Helmen)، لويـــس (Leuis)، ومانجـــــن(W-Mangin)، جـــون ترنـــر(J-Turner)" والتي أكدت على ضيق مجال الدراسات التي تناولت الفقر الحضري، وشبكة العلاقات الاجتماعية الرابطة للفئات المدينية الدنيا، حيث أشار "غاري Gerry" إلى أن الأنثروبولوجيا ركزت على علاقات الجماعات الصغيرة والعناصر المحلية، إلا أن الاهتمام الأنثروبولوجي بواقع تلك الفئات قد فشل في ربط المشاكل

(1) – المرجع نفسه، ص 63.

الجزئية للفقراء مثل :البطالة، المرض، انحلال بناء الأسرة، بالظواهر الاجتماعية الكلية (العمالة والتراكم)، وهنا يبدو واضحا تجسيد الارتباط الواقعي لمظاهر الفقر الناجمة عن مشاكل العمالة[1] .

و في هذا السياق ظهرت بدائل نظرية تركز على توسع العمالة و إعادة توزيع الدخل والقضاء على الفقر الذي يعتبر نتيجة تحضر البلدان النامية، ألا وهو ظهور القطاع الحضري غير الرسمي (Le Secteur urbain informel) كقطاع مستهدف، نظرا لما يحققه من تحولات كبيرة في الحياة الحضرية مثل: ترقية العمالة، تطوير الإنتاج، تحقيق نوع من المساواة، ووصف وتشخيص مشاكل الفئات الاجتماعية الفقيرة التي تعمل في إطار غير منظم و وضع حد للمناقشة حول القطاعين "العصري و التقليدي" كاستجابة للواقع الجديد.

خامسا- القطاع الحضري غير الرسمي

لقد ظهر تيار واقعي خلال العقود الثلاثة الأخيرة يحاول فهم واقع الفئات الاجتماعية التي تمتهن أنشطة اقتصادية على هوامش الاقتصاد الحضري، ويعرف بالقطاع الحضري غير الرسمي (Le Secteur urbain informel) أو القطاع غير النظامي، الذي يشكل نسبة عالية من قوة العمل الحضرية، و يتفاوت من بلد إلى بلد، و من مدينة إلى مدينة.

فالفقر المتزايد في البلدان النامية، مرتبط بنقص العمالة المنتجة بهذا القطاع المتخلف، الذي ابتكره "كايت هيرت K-Hart" سنة 1971 كبديل للقطاع الهامشي أو التقليدي، لتجسيد ووصف مشاكل الفئات الاجتماعية الفقيرة، التي تعمل في إطار غير منظم، وما يلازمها من تغيرات في مجالات شتى في مدن البلدان النامية.

ويظهر الاختلاف بين ثنائية "هارت" أي (القطاع الرسمي، غير الرسمي) و ثنائية (تقليدي، حديث)، فالأولى تركز على تنظيم الأنشطة الحضرية بينما الثانية تهتم بالنسق التكنولوجي، كما أن مفهوم تقليدي ينظر إليه بأنه ضار لعملية التنمية، بدلا من اعتباره جزء من ثقافة الأمة[2] .

ونظرا للدور الإيجابي الذي تلعبه الفئات الحضرية المهمشة في التنمية، حسب تأكيد منظمة العمل الدولية، مما زاد اهتمام كل الوكالات الدولية بهذه الظاهرة، حيث يظهر هذا الاهتمام فيما يلي:

1- وضع الكثير من الكتب، الوثائق والاقتراحات النظامية للتأكيد على الدور الإنتاجي الخدمي لهذه الأنشطة .

2- نشاط القطاع الحضري غير الرسمي[1] .

---

(1)- إسماعيل قيرة و علي غربي : **المعرفة في سوسيولوجية التنمية**، مرجع سابق، ص 88.

(2)- سلاطنية بلقاسم و آخرون : **المجتمع العربي**، مرجع سابق، ص 84.

مع ظهور محاولات مختلفة تتناول أنشطة القطاع في شكل تخصصات عديدة لتقديم صورة واقعية عن الموقف النظري.

فالتيار الثنائي الإصلاحي ينظر إلى المدينة على أنها نسق اجتماعي، تتساند متغيراته وظيفيا، و تتفرع إلى قطاعين مترابطين لهما أبعاد و متغيرات خاصة، الأول يمارس أنشطة رسمية ومحمية منظمة، أم الثاني يؤدي عمله بطريقة غير رسمية، غير منظمة و غير محمية، إلا أن القطاع الأخير يقوم بوظيفة إيجابية في المجتمع لأنه الحل الملائم لمشكلة البطالة، فهو أداة التغيير الاجتماعي والاقتصادي إضافة إلى الدور البارز الذي لعبته منظمة العمل الدولية في تأكيدها على الدور الإيجابي لهذه الفئة في التنمية.

إن النمو في قطاع الأنشطة غير الرسمية تطوري حسب أصحاب المدخل الثنائي الإصلاحي، و العلاقة بين القطاعين (الرسمي، غير الرسمي) مفيدة، مما يشجع على توسيع نطاق الأنشطة الحضرية غير الرسمية و تطور العلاقة بين القطاعين.

وفي هذا السياق اعتبرت "كاترين تومل Katrin Tomel" بأن التوسع في القطاع الحضري غير النظامي من الطرق الرئيسية التي مكنت أسواق العمالة في البلدان الإفريقية لأن يواجه الأزمة الاقتصادية، كما أن أعمال القطاع غير الرسمي الصغيرة تقدم مزايا مثل: الإنشاء السريع وبكلفة رخيصة، والمرونة في العمليات إلى أن تصبح مشروعات إنتاجية نظامية بعد الحصول على الدعم من الحكومة المحلية والوطنية[2] .

وتعتبر بلدان شرق آسيا نموذجا للمناطق الأخرى الناجحة في تشجيع مشروعات القطاع غير الرسمي لمساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني، و نجم عن ذلك استحداث السياسة الاقتصادية المناسبة وإستراتيجية تطوير الصناعات الصغيرة مع إتباع نهج كامل اتجاه دور القطاع غير الرسمي في الاقتصاد ككل ويوضح الجدول (01) نسبة القوة العاملة المستوعبة في القطاع غير النظامي [3].

---

(1)- إسماعيل قيرة و آخرون : **عولمة الفقر** (المجتمع الآخر... مجتمع الفقراء و المحرومين)، ط01، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص 97.

(2)- كاترين تومل : **تمكين القطاع غير النظامي**، يوم الموئل العالمين2001، ص 15.
العنوان الإلكتروني : Email:Katrine-toomel@unchs,org

(3)- إسماعيل قيرة : **الفقر في البلدان العربية لوحة سوداء وأرقام مخيفة** (الباحث الاجتماعي)، العدد06، قسم علم الاجتماع والديموغرافية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 24.

الجدول (01) العمالة غير الرسمية الحضرية في المدن العربية

المدينة	العمالة غير الرسمية نسبة مئوية عن مجموع العالمين
المغرب	%56,9
تونس	%41,3
الجزائر	%53,2
مصر	%43,5

المصدر: قيرة إسماعيل: **الفقر في البلدان العربية لوحة سوداء وأرقام مخيفة**، مرجع سابق، ص 24.

أما باقي المدن العربية تتراوح طاقته الاستيعابية ما بين 20% إلى 63% ويبدو جليا أن نسبة القــوى العاملــة المستوعبة في قطاع الأنشطة غير الرسمية في المدينة العربية تشكل الغالبية العظمى من سكانها إذ تعيش على هامش الاقتصاد.

وقد أكد مدخل القطاع الحضري غير النظامي على عنصرين أساسيين:

1- فشــل البلدان النامية في استيعاب سكانها في قطاعاتها الرسميــة، الأمــر الذي شجع ظهور القطاع الثاني (غير الرسمي) كنظام فرعي.

2-الممارسات النظامية للدولة أساس وجود أنشطة ووظيفة القطاع

غيــر أن هذا المدخــل يعتبر في نفس الــوقت تجديد للنظــرية الثنائية التي انتشرت خلال الخمسينات من حيث:

1. تركيزها على قضية العمالة بدلا من مشكلة البطالة
2. استبعادها لبعض المفاهيم: القطاع التقليدي، الحديث، الهامشي، وطرحها لبدائل نظرية حديثة مثل:رسمي، غير رسمي.
3. تشجيعها للقطاع الحضري غير الرسمي لإيجابياته في عملية التنمية

بينما يستند أنصار الاتجاه الراديكالي في دراستهم للقطاع غير الرسمي إلى التنظير الماركسي وأساليب الإنتاج، و تحديد مختلف الأنشطة الإنتاجية في مدن البلدان النامية، والعلاقة بين الإنتاج والتوزيع والذي يعبر عنه الشكل (08).

الشكل (08) فئات القطاع الحضري غير الرسمي (حسب متغير المهارة)

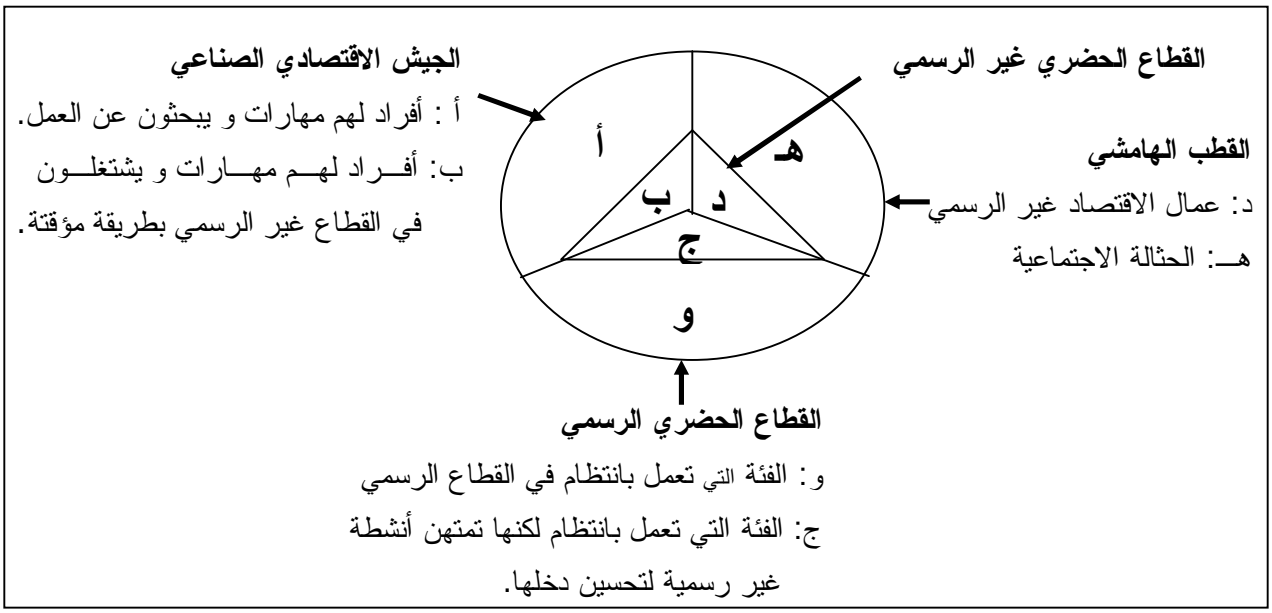

المصدر : قيرة إسماعيل : **في سوسيولوجية التنمية**، مرجع سابق، ص 94.

وفي هذا السياق ينظر أنصار هذا الاتجاه إلى العلاقة بين القطاعين (الرسمي، غير الرسمي) بأنها علاقة استغلالية و النمو في القطاع غير الرسمي (لا تطوري) خلاف المدخل الثاني الإصلاحي، لأن القطاع غير النظامي يشكل نمطا إنتاجيا مستغلا وتابعا وسيبقى على ما هو عليه، ما دامت التبعية ما زالت قائمة.

وعلى هذا الأساس فإن المتتبع للدراسات الامبريقية، ولنتائج موقف الاتجاهات النظرية، من ظاهرة الأنشطة التي يمارسها فقراء المدن، يلاحظ أنها جاءت تعبيرا صادقا عن طبيعة هذه الإسهامات النظرية، فبعض الدراسات حاولت فهم واقع الفئات الاجتماعية المتواجدة على هامش الاقتصاد الحضري، وتمارس أنشطة غير رسمية، إذ حققت نجاحا كبيرا مع باقي الأنماط الإنتاجية في التنمية، وبعضها ركز على الظروف المتدهورة وأشكال المحاصرة و التبعية لفقراء مدن البلدان النامية.

سادسا- نظرية التجريد من القوة

يعتبر الفقر الحضري أحد أشكال التجريد من القوة (Théorie de Dépouillement de Force) حسب أنصار هذا الاتجاه عن طريق الجهود الجماعية المبذولة من طرف الفقراء، لضمان إشباع حاجاتهم الأساسية، سواء تنظيم ذاتي أو صراع سياسي، والتزود بالقوة ذاتيا، ويعد التنظيم الذاتي للفقراء النموذج الأساسي لهذا التزود من أجل البقاء الذي يسعى للارتزاق بالموارد الأساسية.

هذا فضلا عن المساعدة الخارجية المقدمة من طرف الدولة، و المفروض تحقيقها مع حجم المشكلة، و يتطلب ذلك احتجاج سياسي، كون المطالبة بحق الفقر من حقوق الإنسان. و بناء على ذلك فإن التجريد من السلطة يتطلب ثلاثة أبعاد أساسية هي:

- البعد الاجتماعي: أي النقص في الموارد الضرورية و نفقات المعيشة
- البعد السياسي: و يقصد به عدم وجود صوت مسموع للفقراء (عمل سياسي)
- البعد النفسي: و هو شعور الفقراء الداخلي بانعدام أهميتهم لدى السلطة [1]

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف يمكن للفقراء الحصول على وسائل العيش وضمان المعيشة و هم يبعدون كل البعد عن عملية تراكمات رأسمالية ؟أو ما هي نماذج اكتساب القوة ؟

إن الإجابة على السؤال، يتطلب سبل كسب العيش، و الذي يستدعي أنشطة الأسرة الجماعية الموجهة أساسا إلى الاستهلاك، وأنشطة الإنتاج خارج الأسرة (المصانع والمؤسسات الأخرى) فالاقتصاد المنزلي محور لكسب العيش، وهذا التحول يكمل تفويض السلطة على المدى القصير، أما على المدى البعيد و بعد اتساع الحاجات الرئيسية فقد تصبح أساسية بدورها، والتي لا يمكن تحقيقها في ظل ظروف المسافة (المسار التراكمي المتسلط).

غير أن هذا النموذج يعتمد على الاقتصاد الأخلاقي للعلاقات الاجتماعية، والتي أساسها الثقة والإحساس بالالتزامات الاجتماعية نحو الآخرين، و يمثل هذا الاتجاه "إيكه Ekeh، لومينتز Lomintez، سكوت Scott و هايدن Hyden". فمن أجل البقاء على قيد الحياة يتطلب الوضع ضرورة تكامل الاقتصاد الأخلاقي لاقتصاد التبادل في السوق، والذي يتميز بالعمل التطوعي في أوساط الأسر المعدومة. فهي المحور الرئيسي للعلاقات الاجتماعية، علاقات مع أعضاء الأسرة الكبيرة، أو مع الأصدقاء، أو مع منظمات المجتمع المحلي، وتعتبر تلك العلاقات الاجتماعية للأسرة من العناصر الهامة لكسب العيش.

---

(1)- جون فريدمان، مرجع سابق، ص 19.

إضافة إلى ذلك، العمل في مجموعات صغيرة (تنظيمات غير رسمية) نتيجة لنقص الأمن الوظيفي، ولذلك حدد في نموذج إكساب القوة ثمانية قواعد للقوة الاجتماعية في ظل ظروف اقتصادية وسياسية متغيرة في سبيل كسب العيش وهي:

1- توفر مرافق المجتمع الأساسية للأسرة
2- المطالبة بزيادة الوقت اليومي اللازم لكسب العيش
3- الشبكات الاجتماعية (الأصدقاء، الجيران... الخ)
4- اشتراك الأسرة في منظمات اجتماعية حفاظا على بقائها
5- المعارف و المهارات اللازمة لخدمة الاقتصاد المنزلي، و رفع مستوى دخل الأسرة
6- معلومات مناسبة (تقنيات جديدة) ذات صلة بالأسرة
7- الصحة الجيدة
8- الموارد المالية (الدخل، القروض... الخ)[1]

بالرغم من أهمية هذا النموذج وعلاقته بقواعد القوة الاجتماعية كموارد إنتاج ووسائل معيشة الأسرة، إلا أنه يفتقر لضرورة المساواة في إتاحة هذه الموارد لكل أعضاء الأسرة، أي مسؤولية الأسرة المشتركة.

ولعل من أهم الإستراتيجيات التي يمكن تنفيذها في نموذج إكساب القــوة في الأولويات النسبية للأسرة على أساس ظروفها الخاصة (الصراع حول مكان معيشي، الموارد المالية، الأنشطة غير الرسمية المدرة للدخول، الاشتراك في التنظيمات القائمة في المجتمع).

وما يلاحظ على ذلك: نجاح الأسرة و رفع مستوى المعيشة، ضرورة تعاون المنظمات الخارجية معهم لتمييز الفقراء، فالأسر عاجزة على تدبير أمورها بمفردها، إضافة إلى كون القطاع التطوعي (المنظمات غير الحكومية) غير كافية لمواجهة احتياجات الفقراء، ويتطلب ذلك ضرورة اشتراك الدولة للقضاء على الفقر الجماعي، إضافة إلى إجبار الدولة على التخلي عن التزامها الخاص لسياسة الانحياز الطبقي، ولا يتم ذلك إلا من خلال عقد اجتماعي جديد بين الحكومة ومواطنيها كإستراتيجية لمحاربة الفقر، والتي تعتمد في حد ذاتها على الحاجة إلى تقوية المجتمع المدني، وإلى أشكال جديدة إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع لتوفير الموارد، واحترام حقوق المواطن الكاملة، و تدخلها في الممارسات الفوضوية لقوى السوق، حتى يصبح النمو الاقتصادي مرتبطا بهدف اجتماعي معين.

(1)- جون فريدمان، مرجع سابق، ص ص 22-23.

إن العقد الاجتماعي المبرم بين الدولة ومواطنيها يضمن حق المواطن وكسب عيش مناسب من خلال احترام مطالب المواطنين و مساعدتهم، كما يضع مسؤولية كسب العيش على عاتق الأسر والجمعيات المدنية التي تشترك فيها (جمعيات صغار تجار، الجمعيات الدينية)، وتعد وسيلة لتقوية المجتمع المدني[1].

وبمنظور العقد الاجتماعي الجديـــد يتخذ المجتمع المدني مكان الشريك مع الدولة، لضمان حقوق الفقراء في شكل جديد للعلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال المشاركة الديمقراطية في الانتخابات، واشتراكهم المباشر في الخدمات ذات الأهمية لكسب العيش بواسطة أعضاء الأسر في الجمعيات المدينية، و العلاقة تأتي في شكل مثلث بين الدولة والجمعيات المدينية والأسر معدومة السلطة.

ولا يحدث ذلك تلقائيا إلا من خلال إستراتيجية سياسية، أي ضغط الفقراء (أفراد معدومي السلطة) أي جلب الضغط السياسي على الدولة للاعتراف بمطالبهم وإعطائهم الفرصة كي تصبح مسموعة في المناقشات الديمقراطية خلال المنظمات القوية الخاصة بهم (فرصة أصوات الفقراء).

سابعا- نظرية الحرمان الاجتماعي

يرى أنصار نظرية الحرمان الاجتماعي (Théorie de privation social) أن الفقر لا يمكن إرجاعه إلى البعد المالي وحسب، وإنما يقتضي النظر إلى الحرمان في المقام الأول على أنه عملية منظمة للتهميش والعزل تؤثر في كل الأفراد والفئات الاجتماعية على السواء. ومن أهم النقاط التي تناولتها هذه النظرية، نذكر ما يلي :

1.ربط الفقر بالبطالة والتكامل الاجتماعي، والمواطنة

2.علاقة الحرمان بالسوق والحماية الاجتماعية

3.ارتباط الفقر بالأبعاد الاجتماعي

4.احتلال الفقراء قاع السلم والاجتماعي

5.العزل والإبعاد

6.أبعاد الفقراء والمحرومين عن مجال التمتع بحقوق الإنسان جزئيا أو كليا

7. إنكار أو عدم توفير الحقوق الاجتماعية أو حق كل مواطن في مستوى أساسي للمعيشة، والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية، والمهنية الكبرى في المجتمع.

ولقد تجسدت هذه النظرية من خلال العديد من الاتجاهات التي تناولت ظاهرة الفقر، مثل:

---

(1)- جون فريدمان، مرجع سابق، ص 26.

ا.**نموذج ماكلوف (Maclouf) لعمليات التنظيم الاجتماعي** :ركز ماكلوف على عدم المساواة في تقسيم عائدات الموارد والسلع، والتي تؤدي بآلياتها المتجددة إلى توليد تمايزات جديدة، وتتناول على الخصوص :

1-الفقر وضرورات الحياة (الماء، المرافق الصحية، خدمات، الصحة العامة، المواصلات، التعليم ....الخ).

2-الفقر المدقع وأساسيات الحياة

3-الاحتياجات الفسيولوجية للأفراد (الطعام، المأوى، الملبس، التدفئة) أو الضروريات الجوهرية للبقاء على قيد الحياة.

ب.نموذج الفقر النسبي والمطلق: يتناول أنصار هذا النموذج الفقر في ضوء متوسط الأحوال المعيشية لمجتمع معين، وذلك من خلال النقاط التالية : مكانة الأفراد أو الأسر من توزيع الدخل ، تحديد الحد المالي الذي يغلب أن يكون حدا إجباريا ،الحد من مجموعة المعوق الاجتماعي، التأمين بإنشاء شبكات المعونات التأمينية أو الضمانات، مستويات الدخل والاستهلاك، عدم المساواة في الفرص ، التقسيم غير المتساوي للمواد، عدم الحصول على ضرورات الحياة (مستويات الغذاء، وسائل الراحة، الخدمات....الخ).

ج.نموذج الفقر الذاتي: يدرس هذا نموذج الفقر، استنادا إلى معيار الرفاهية الذاتية، مثل وضع الفقر المثالي، ظروف الفقر النوعية، الشعور بالعجز و عن التغلب على صعوبات الحياة.

د.نموذج الحرمان وانهيار الروابط الاجتماعية : يتناول هذا النموذج الأشكال المختلفة للأبعاد، قطع الروابط الاجتماعية، الإهدار الاجتماعي، فقدان الهوية ذاتها، وتجلى ذلك في الإسهامات النظرية الحديثة التي تركز على عدم الانسلاخ، عدم الاعتراف الشخصي، التفكك، انهيار شبكات التنشئة الاجتماعية.

هـ.نموذج الفقراء كفئة اجتماعية :يصف هذا النموذج ضحايا الحرمان من حيث:حالاتهم، الاختلالات الاجتماعية التي تؤثر فيهم، خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتمتد جذور هذا النموذج إلى أعمال "أوسكار لويس Leuis" عن ثقافة الفقر التي تنتشر بين المحرومين، وتتخذ شكل سلوكيات أسرية متكيفة مع الخضوع والإيمان بالقدر. ولقد أسهمت هذه الأوضاع التي تتناقلها الأجيال في تهميش الفئات الاجتماعية المحرومة.

ولقد نما هذا الاتجاه من خلال الحوار الدائر اليوم حول نقد فرضيات استمرار الفقر وتوارثه وانعدام الحراك الاجتماعي والجغرافي لسكان الأحياء المتخلفة، وكذلك أهمية مقولة الطبقة الحضرية الدنيا في فهم الفقراء كفئة اجتماعية.

و.نماذج التضامن ، التخصص، والاحتكار :ينظر نموذج التضامن إلى الحرمان على أنه قطع الروابط الاجتماعية بين الأفراد والمجتمع، أما نموذج التخصص فيرى أن الحرمان الاجتماعي هو

نتيجة لفصل غير مناسب بين المجالات الاجتماعية،وتطبيق قواعد غير ملائمة التمييز هذا وينظر بعض منظري هذا الاتجاه إلى الفقراء باعتبارهم ضحايا لأنفسهم، حيث أنهم يمثلون تهديدا لبقية المجتمع، أما نموذج الاحتكار، ذو الجذور العميقة حسب نظرية "فيبر Weber" الشمولية، فركز على احتكار الموارد. وبذلك يكون الحرمان نتيجة لعملية تكوين جماعات، ونظم وكيانات، ويكون هدفها دائما، أن تكون مغلقة، وهذا يعني أن نموذج الاحتكار يوظف مفاهيم محددة، وهي:الانغلاق الاجتماعي، احتكار الموارد استمرار وعدم المساواة.

وجاء النموذج العضوي كرد فعل للطروحات النماذج السابقة، حيث درس ظاهرة الفقر في ضوء التكامل الاجتماعي ومبادئ النظام الاشتراكي. أما نماذج النمو الحضري (أقطاب النمو الايكولوجية البشرية، المكان المركزي...الخ) فقد ربطت الأحياء المتخلفة والفقر بتكدس الأنشطة والسكان ، وتزايد معدلات النمو الحضري ...الخ.

وفضلا عما سبق، قدم "ورسلي Worscley" محاولة لفهم واقع فقراء الحضر في ضوء تحديده لأشكال الفقر المتعددة كما يلي :

1-فقراء الحضر
2-عمال الورشات المعزولة
3-يبع الإنتاج المنزلي
4-الحرفيون المستخدمون ذاتيا
5-المشاريع المنزلية (عمل العائلة)
6-الباعة الجائلون
7-الخدم
8-الحمالون، غاسلو السيارات ...الخ
9-جامعو القاذورات
10-المجرمون وأصحاب المهن المنحرفة
11-الشحاذون والعاطلون عن العمل

غير أن هناك طرح مستقبلي قائم على التخطيط للفقر حيث تأكد لنا أن هذه الظاهرة ليست لديها حدود، إذ لا تتوقف على أفراد أو فئات اجتماعية، أو بلدان و شعوب وتثبت معها دون أخرى، بل تنقل فتأخذ صورا كثيرة وتتغير نظرا لتبدل أحوال الحياة في كل مجتمع.

ويرجع ذلك إلى مقولة أن دوام الحال من المحال ،بحيث "لا تبقى الظروف كما هي طوال فترة حياتهم، لأنه كلما زاد حجم مطالبهم تزيد تكاليف المعيشة، وفي ظل عدم كفاية الموارد المالية اللازمة للإنفاق، تظهر مشكلة الفقر والحرمان "، كما انه ليس حتما أن يبقى الفقراء يعيشون حالات

العوز، وضعف القدرة في تلبية احتياجاتهم، ضف إلى أنه لا يوجد قانون صارم في الوسط الإنساني، يضمن استمرار رفاه وسيطرة الأغنياء على مصادر الثروة بجميع أنواعها.

وبهذه الكيفية نعتقد أن الحل الأمثل الذي يليق للتحكم فيها مستقبلا، وهو عملية التخطيط العلمي والخبراتي الذي يتطلب ترتيب ما يلي :

-البناء الصحيح لأفكار الأفراد وتعريفهم بطرق العيش القائم على التكامل بين الفقراء والأغنياء

-التنظيم الذاتي للفقراء من أجل البقاء، وإتاحة فرص أكبر للموارد الأساسية للارتزاق

-التحفيز المعنوي والمادي للفقراء، وتقديم خدمات نوعية مستحقة لهم، وتحسيسهم بأن جميع المعونات موجهة للرفع من قدراتهم المعيشية.

-التوسيع في قواعد الأنظمة الصحية والتعليمية والاقتصادية والتنويع فيها، إضافة إلى تطوير كفاءتها بما ينسجم واحتياجات الأفراد من الخدمات والإنتاج.

-الاهتمام بالاستثمار والتركيز على انجاز المشاريع التنموية، وفتح مناصب الشغل ودمج اليد العاملة، لتأخذ نصيبها من الثروات المتوفرة.

-الاستمرار في تكوين علاقات دولية مبنية على التعاون والتبادل الخاضع لاتفاقيات، الهدف منها تحقيق مكاسب تعود منافعها على شعوب البلدان المتخلفة الفقيرة والمتقدمة الغنية [1].

وتأسيسا عما سبق يبدو جليا مدى تعدد المقاربات النظرية التي تناولت ظاهرة الفقر بصورة عامة والفقر الحضري خاصة. ولقد اعتمدت هذه النظريات على جملة من المقولات والقضايا والأساليب الفنية التي تعكس أطرها المرجعية والسياقات الاجتماعية التي تتناولها.

وإذا كان الفقر يرتبط في أساسه بعدد من العوامل، يتخذ أنماطا متعددة، فإن الدراسة الراهنة تناولته في علاقته التبادلية في مكونات البناء الاجتماعي الحضري، وخصوصيته التاريخية، الأمر الذي يتطلب تحديد عناصره ومكوناته كإطار مرجعي لاشتقاق المقولات التفسيرية التي تمكننا من دراسة ظاهرة الفقر في المدينة الجزائرية المعاصرة.

ولذا، يتضح أن هذه المراجعة الانتقائية والتحليلية للأدبيات المتوفرة حول ظاهرة الفقر الحضري قد وفرت لنا الإطار المعرفي الذي ندرس في ضوئه المشكلة البحثية، ودفعتنا إلى تحديد المقاربة النظرية التي تنظر إلى الفقر كظاهرة اجتماعية متجذرة في البناء الاجتماعي الذي ينطوي على ميكانيزمات اللامساواة ويئن من وطأة المشكلات والمثالب المعينة. هذه الرؤية التناقضية دفعتنا إلى التركيز على متغيرات ذات علاقة وطيدة بالبناء تؤثر وتتأثر به. هذه المتغيرات هي حجم

---

(1)- مقاوسي صليحة :« **نموذج الدعم الاجتماعي المتكامل في التعامل مع ظاهرة الفقر تحليل سوسيولوجي وطرح مستقبلي**»، مجلة العلوم السكانية ، المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية ،جامعة الأزهر، القاهرة ، جانفي 2007 ، ص 23.

الأسرة كتعبير عن المشكلة السكانية، النمو الحضري غير المخطط، الهجرة الريفية الحضرية، والمستوى التعليمي الذي يرتبط بالأداء المؤسساتي، والبطالة المعبر الحقيقي عن مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعني أن ظاهرة الفقر هي تعبير عن تناقضات البناء الاجتماعي التي تتجسد عمليا في البطالة وانخفاض المستوى التعليمي وغيرها من إفرازات البناء الاجتماعي الذي يتميز بعدم الاستقرار والاستمرار.

ومن ثم تنظر هذه الدراسة إلى فقراء الحضر على أنهم ليسوا أفرادا معزولين عن مجمل الأوضاع السائدة، بل هم من أبرز الأعراض التي تدل على تناقضات البناء الاجتماعي، وعجزه في الاستجابات للزيادات السريعة لعدد المترشحين للعمل والطالبين للسكن ومختلف الخدمات الاجتماعية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

البعـــــد الإمبـــــريقي للفقـــــر الحضـــــري

ـ تمهيــد

أولا– الفقر الحضري والأحياء المتخلفة

ثانيا– السياسات ومشكلات الفقراء

ثالثا - الفقر وتوزيع الدخل

تمهيـــد :

تتعاظم الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى دراسات أكثر انضباطا لأسباب وأنماط الفقر الحضري، ولتحليل أكثر ملموسية للبنية الاجتماعية والوزن النوعي لكل طبقة وفئة فيها بشكل صحيح، وذلك في سياق تنامي عدد العاطلين عن العمل ووصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، ومن ضمنها إشكالية العمالة، برزت إشكالية الإفقار المعمم كإحدى العلائم المميزة لهذه الأنماط التنموية، أو أن هذه الأنماط بدأت تعيد إنتاج نفسها اعتمادا على إبقاء هامش من السكان بلا عمل.

وفي مسعانا لتحديد أسباب الفقر الحضري وأنماطه، لا ينبغي أن ننسى التناقض الأساسي بين تعاظم وتيرة جيش العاطلين عن العمل وبين عدم قدرة أو ضعف الجهاز الإنتاجي عن استيعاب القوى العاملة، فضلا عن تزايد عدد الفقراء الذين يعيشون خارج سوق العمل المنظم، ويمارسون شتى الأنشطة لاكتساب رزقهم اليومي.

أولا- الفقر والأحياء المتخلفة

تجمع الكثير من الأبحاث الميدانية على وجود علاقة وطيدة بين الفقر والأحياء المتخلفة، ولقد سعت مختلف هذه الأبحاث إلى وصف خصائص وسمات فقراء هذه الأحياء التي أطلقت عليها تسميات متعددة، فضلا عن تحديد العوامل المسببة للفقر وتمظهراته (الأنماط والأشكال).

في هذا الإطار، أشرف "**محمود الكردي**" على إجراء مسح اجتماعي **لمنطقة عشوائية** بغرض تحديد المستويات الاجتماعية والاقتصادية لسكانها. ولقد أرجعت هذه الدراسة أسباب الفقر إلى الهجرة الريفية الحضرية والنمو الحضري غير المخطط، ورصدت عددا من الأنماط التي يتجلى الفقر في الجيوب الريفية الحضرية، خاصة تلك المتمثلة في الفقر المدقع، العيش على مزابل المدينة، التسول، ممارسة الأنشطة الحضرية غير الرسمية، المشروعة وغير المشروعة.

ولعل أهم ما يلفت الانتباه، هو تركيز هذه الدراسة على محددات المستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة. وتتجلى هذه المحددات في التعليم، المهنة، عدد أفراد الأسرة، مستوى الدخل والمسكن والمنطقة التي يوجد بها المسكن. إلى جانب هذا عنيت هذه الدراسة بأوجه الإنفاق والمستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة. وقد أتضح أن هناك ارتباطا طرديا دالا بين مستوى الدخل وحجم الإنفاق على الطعام ، آخذين بعين الاعتبار أهمية آليات تكيف الفقراء مع الفقر، وإزاء عدم كفاية الدخل تهيء الأسرة لعدة طرق للتصرف منها: السلف، المساعدات من أهل الخير، العلاقات الاجتماعية مع الأقارب والجيران.

ولعل من أهم ما أثير في هذا السياق، هو أن عدم كفاية المسكن، يدفع الفقراء إلى استخدام عدة وسائل للتغلب على هذه الظاهرة، مثل: الفرش على الأرض، أمام باب المنزل، الفراغات المقابلة أوالمجاورة للمنزل، وكل ذلك يستخدم لتدعيم اتساع المنزل، فمعظم النساء يقضين أعمالهن إما في المطبخ المشترك، أو أمام الوحدة السكنية، ويربين الطيور أمام المنزل، وهو في العادة صباحا ومساء يجتمعن للأحاديث والمسامرة على أعتاب منازلهن.

وفي المقابل، نجد أن أغلب المشكلات التي تحدث بين الجيران تعود في أغلبها إلى الطبيعة الإيكولوجية للمنطقة والأوضاع البيئية، والخصائص الاقتصادية، الاجتماعية لسكانها. ومعظم هذه المشكلات تحل في كثير من الأحيان دون تدخل من أحد، أو عن طريق الأهل أو كبار السن والمكانة بالمنطقة دون ظهور واضح لدور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في فض تلك المنازعات [1].

---

(1)- محمود الكردي وآخرون : **مسح اجتماعي لمنطقة عشوائية** (دراسة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الحوتية)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1999، ص ص 67-75.

وفي دراسات أخرى حول البطالة والفقر في كل من الأردن، المغرب، تونس، لبنان، يتضح أن أغلب هذه الدراسات تربط بين الفقر وبين تنامي عدد معدلات البطالة [1]، وفي حين نجد "جلال معوض بشير" في دارسته الميدانية إلى اعتبار الفقر إفرازا مباشرا لعمليات التحضر الواسعة النطاق وغير المخططة، وكذلك السياسات الحضرية التي لم تستطع أن تحد من ظاهرة الفقر التي تزداد حدة بفعل ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بين سكان المناطق الفقيرة، مشكلات مجتمعية كالهجرة الريفية-الحضرية، انتشار البطالة وقصور السياسات العامة للإسكان والتخطيط الحضري والتنمية الإقليمية.

هذا، وقد أشار "جلال معوض" إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفقراء الحضر والهامشيين، حجم ومشكلات العمالة، للقطاع الحضري غير الرسمي، مشكلة البطالة. ولذا طرح الباحث جملة من النتائج أهمها :

1-إن حدة مشكلة الفقر في حضر مصر آخذة في التزايد، حيث توجد نسبة كبيرة على خط الفقر وكذا على خط الفقر المدقع أو شديدي الفقر.

2-إن نسبة كبيرة من الفقر والفقر المدقع، تتركز في المناطق الهامشية، لاسيما ممن يدرجون ضمن فئة الأنشطة الهامشية.

3-تعاني هذه الفئات أكثر من غيرها في إشباع الحاجات الأساسية، لاسيما في ظل ارتفاع معدل التضخم وتزايد نفقات المعيشة [2].

والى جانب تؤكد دراسات "الكردي، قيرة، الحسيني" على أن الفقر لا ينبغي أن يعبر عن بعض المؤشرات كانخفاض معدل الدخل وتدني المستوى الاجتماعي-الاقتصادي عن الحد الأدنى المقبول والمعترف به، أو ما يعرف بخط الفقر، فهذه كلها لا تحجب الحقيقة التي تؤكد أن مصطلح الفقر هو عرض لبنية اجتماعية اقتصادية متخلفة، كما أنه يعد السبيل الحقيقي لمناقشة القضية الأساسية للامساواة الاجتماعية في هذه المجتمعات.

وهكذا يفتقد الفقراء للقوة الاقتصادية والسياسية لتحسين بيئاتهم المادية والاجتماعية، بينما يتصاحب الفقر مع ظواهر كالازدحام في مناطق السكن وسوء الأحوال الصحية والحرمان من المياه النقية ومن الصرف الصحي والغذاء الجيد ...الخ.

تؤكد دراسات "دليمي، بن السعدي، قيرة، توهامي، بوذن، بوعناقة " عن الأحياء المتخلفة والإسكان غير المخطط تدني أساليب الحياة في هذه المناطق التي تجسد بدورها الهامشية والفقر والإحباط والحرمان من أبسط مقومات الحياة في المناطق الحضرية.

---

(1)- حسين شخاترة وآخرون :**البطالة والفقر** (واقع وتحديات)، مؤسسة عبد الحميد شومان،عمان، 2000، ص ص 5-21.

(2)- جلال معوض : **الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة،1998، ص ص 53-55.

وهناك بعد ذلك دراسة قام بها "إسماعيل قيرة" عن الباعة المتجولين والأحياء المتخلفة بمدينة سكيكدة، وتوصل إلى جملة من النتائج، يذكر منها :

1-يمثل العمل غير الرسمي آلية لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي والمنظم.

2-يشكل الباعة الجائلون ،جماعة اجتماعية غير متجانسة، يرتبط أفرادها بطرق مختلفة بالأساليب الإنتاجية المتعايشة، كما أنها تشغل مكانة غير وراثية في البناء الاجتماعي.

3-لا تشكل هذه الفئة الاجتماعية قوة عمل حضرية سلبية، فهي تنخرط في ممارسة أنشطة هامشية، وعلى دراية بما يحيط بها. ومع ذلك، فهي تشكل فئة اجتماعية مظلومة ومهانة، و تتعرض لأبشع استغلال من طرف المزودين بالسلع والمواد الأولية ، والأمر الجدير بالملاحظة هنا، هو أنه رغم المقام المهان -المظلوم الذي تشغله هذه الفئة في البناء الاجتماعي، إلا أن البيانات الكمية تؤكد أهمية دورها في التنمية الحضرية.

4-يتعرض أفراد القطاع غير الرسمي لصور من المحاصرة والاستغلال، تبدأ من المضايقات، والإزعاج، والشتم، وتنهي بالمصادرة والتغريم.

5-الفعل الاجتماعي المجزأ هو السمة الغالبة وسط أفراد الاقتصاد غير الرسمي [1].

وفي ضوء هذه الخلفية، تطرح الدراسات السابقة وجود علاقة دالة بين الفقر وبين المناطق المتخلفة. إذ كانت هناك تراكمات تاريخية تساهم في إنتاج هذه الظاهرة، فإن البناء الاجتماعي يعتبر المنتج الأول لمثل هذه الظواهر التي تزيد من عدم الاستقرار، وظهور مختلف الأمراض الاجتماعية.

ثانيا- السياسات ومشكلات الفقراء

أجريت العديد من الدراسات حول السياسات ومشكلات الفقراء سواء من حيث مشكلاتها أومرتبتها. ولقد عنيت هذه الدراسات بظاهرة الفقر وتجذرها في النظام الاجتماعي. وفي هذا الإطار، قامت "**هالة مصطفى السيد يحي**" ببحث ميداني عن **العشوائيات الحضرية** وتوصلت إلى عدد من النتائج، يمكن إجمالها كما يلي :

1- تتحكم في المناطق العشوائية العوامل الإيكولوجية والعمرانية، وتؤثر سلبا على الجانب الاجتماعي

2- المناطق العشوائية مزدحمة بالسكان، وبتقادم الزمن أصبحت المنازل متآكلة وآيلة إلى السقوط

3- تعاني المناطق العشوائية من نقص الخدمات التعليمية والترفيهية والاجتماعية

(1)- إبراهيم توهامي وآخرون : **التهميش والعنف الحضري**، مرجع سابق، ص ص 33-34.

4- يفد سكان المناطق العشوائية من جهات مختلفة، ومعظمهم من الأرزقية (باعة متجولين)

5- يمتاز نسق العلاقات بين سكان المناطق العشوائية بالسلبية، وضعف الاستعداد للمشاركة والمعاونة في مجال تنمية المجتمع المحلي.

6- يغلف التشاؤم نظرة قاطني العشوائيات إلى الحاضر والمستقبل معا

7- تقل بين سكان المناطق العشوائية المهن الفنية، وذلك نظرا لافتقارهم إلى المؤهلات الفنية اللازمة لأعمال الصناعة.

8- الأولويات عند سكان المناطق العشوائية (العمل، السكن، الخدمات الصحية والاجتماعية...)

9- نموذج التدخل المناسب للخدمة الاجتماعية للعمل مع المناطق العشوائية، يتمثل في إحداث تغييرات في الأفراد لإكسابهم الخبرات والمهارات التي تجعلهم أكثر قدرة على التحرك والتقدم، كما يجب الاهتمام بالمشاركة الواسعة لسكان مثل هذه المجتمعات، سيما في إصدار القرارات الجماعية الخاصة بأمور معيشتهم[1].

ومن ناحية أخرى، قامت "**جميلة محمد بكر حسين**" ببحث ميداني **حول فقراء الحضر بين الوعي بالذات وبالأخر الغني في مجتمع محلي بمدينة القاهرة**. ولقد توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج المرتبطة بظاهرة الفقر من ناحية، وبعضها يرتبط بوعي الفكر وبيئتهم. ومن النتائج :

1- الوعي بالذات يأتي نتاجا للخبرات والممارسات الواقعية لحالات البحث

2- التنشئة الاجتماعية لها دور كبير في تحديد ملامح الوعي بالذات لدى الفقراء وخاصة المرأة الفقيرة

3- وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون تلعب دورا كبيرا في إدراك الذات الفقيرة لذاتها، كذلك تساهم في صياغة الصورة الذهنية للأغنياء لدى الفقراء.

4- توجد العديد من المجالات التي تفسح للآخر الغني المجال لممارسة القهر على الفقراء

5- تواجد الفقراء والأغنياء في مجتمع واحد، تسوده العلاقات الاجتماعية القوية، يعمل على تضييق الفجوة بينهما، ومن ثم عدم إحساس الذات الفقيرة بالتدني.

6- تدني مستوى المعيشة وبالتالي عدم إشباع الحاجات الأساسية، بالإضافة إلى نمط العمل وتدهور الحالة الصحية، يعمل على إحساس الذات الفقيرة بالتدني.

7- فقراء المجتمع المحلي يتسمون بالعديد من الخصائص الإيجابية (الإخلاص، حب العمل والتفاني فيه، الاهتمام بتعليم الأبناء).

8- الذات الفقيرة لديها العديد من الطموحات التي تسعى إلى تحقيقها[2].

---

(1)- هالة مصطفى السيد يحي: **المناطق العشوائية** (أسباب ظهورها والمشكلات المترتبة عليها ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها)، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع ،كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، شعبة الخدمة الاجتماعية، جامعة الإسكندرية، 1998 ، ص ص 6- 106.

(2)- جميلة محمد بكر حسن: **فقراء الحضر بين الوعي بالذات وبالآخر الغني**، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002-2003، ص ص 1-188.

ومن ثم يبدو جليا أن هناك عوامل متعددة ساعدت على نشوء وتطور ظاهرة الفقر التي أفرزت العديد من الظواهر السلبية المتمثلة في ممارسة أنشطة لا تلبي الاحتياجات الأساسية، التسول، العيش على الفضلات ...الخ.

ومما يؤكد هذه الطروحات دراسة "**فاطمة محمود محمد يوسف**" حول **المناطق العشوائية والفقر ومسألة الانحراف** بحي قرب مدينة القاهرة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة هي:

1- ثبت أن الأولاد يكبرون على الخشونة والقوة، بينما الإناث يتخذن سلوكا نوعيا يتفق مع نماذج السلوك الاجتماعي المرغوب.

2- ثبت أن الدين ينمي لدى أفراد المناطق العشوائية، حب الخير وفعله وينفي الشر والامتناع عنه

3- ثبت أن قضايا المخالفات تأتي في المرتبة الأولى، أما قضايا الجنح فتأتي في المرتبة الثانية، أما قضايا الجنايات فتأتي في المرتبة الثالثة.

4- عدد كبير من شباب المناطق العشوائية دخلوا دور التربية، بما فيهم شديدي الانحراف الممثلين بنسبة 21,1%.

5- بعض الشياخات في المناطق العشوائية، تزداد بها أسر الأحداث، حيث يتركز بها عدد كبير من السكان.

6- تلعب مؤسسات إعادة تنشئة الأحداث، دورا في التصدي لأنواع الجرائم التي تأخذ أنماط (الجنايات، الجنح، المخالفات) [1].

ومما يزيد هذه النتائج قوة، هي دراسة "**أميرة مشهور**" حول **العشوائيات والأنشطة غير الرسمية** ولقد طرحت الباحثة النتائج التالية :

1- ثبت كبر حجم القطاع غير الرسمي، مع اشتماله على محافظات تجمع بين مظاهر الريف والحضر

2- ظهر أن القطاع غير الرسمي له أهمية نسبية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، لما يمتاز به من جذب للعمل مع الاستقرار والاستمرارية، بالنسبة للعمالة الوافدة إليه ريفها وحضرها.

3- تتميز الوحدات الاقتصادية غير الرسمية، بطبيعة النشاط الممارس بها، سواء كان خدميا أو إنتاجيا أو تجاريا.

4- تبين أن الأنشطة التي تمارسها الوحدات الاقتصادية غير الرسمية متنوعة، ومتمركزة أكثر في الجانب الخدمي.

---

(1)- فاطمة محمود محمد يوسف :**انحراف الأحداث في المناطق العشوائية**، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع كلية البنات، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 2004 ، ص ص 5-141.

5- تساهم الوحدات الاقتصادية غير الرسمية في الإنتاج والتشغيل والتدريب، ومن جانب آخر عدم التزام أصحاب الوحدات بتطبيق الإجراءات الرسمية اللازمة لصبغ أي نشاط بصفة الرسمية [1].

تعكس هذه النتائج ارتباط القطاع الحضري غير الرسمي بالفئات المدينية الدنيا التي تعاني من مشكلة السكن وتعاني من البطالة وغياب الحماية الاجتماعية.

ويمكن تلمس هذا في دراسة "**كليوباتره أحمد فتحي المازني**" عن **النمو العشوائي الحضري** ولقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

1- يسود بين سكان المنطقة العشوائية تقارب في شبكة العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل المتبادل، وعلى النقيض يسود بين سكان المنطقة غير العشوائية تباعد في شبكة العلاقات الاجتماعية وخاصة القرابية.

2- وجود علاقة إيجابية أو إرتباطية بين أبعاد الاغتراب بعضها ببعض، مع اعتبار معاملات ارتباط مقياس الاغتراب بالدرجة الكلية، معاملات لصدق كل الأبعاد.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير النوع في كل أبعاد الاغتراب، سواء في المنطقة العشوائية وأيضا المنطقة غير العشوائية، مع ملاحظة وجود إحساس بالاغتراب بين الذكور والإناث.

4- وجود علاقة ارتباط وذات دلالات إحصائية بين الاغتراب وأبعاده، وبين المتغيرات التي تم ضبطها[2].

ومما يضفي أهمية على هذه النتائج هي تأكيدها من طرف باحثين آخرين تناولوا شبكة العلاقات الاجتماعية في المناطق الفقيرة."**فـــأماني مسعود الحديني**" أجرت بحثا تطبيقيا حول **المهمشين** وتوصلت إلى ما يلي :

1- ارتفاع درجة الاغتراب لدى سكان العشوائيات

2- ضعف تعامل سكان العشوائيات مع المصالح الحكومية

3- شعور سكان العشوائيات بالتغيير المادي من حيث غلاء أسعار المعيشة في سياسة الحكومة

4- تفاؤل سكان العشوائيات بالمستقبل، ويجدون أنهم سيكونون أفضل ماليا واجتماعيا

5- سكان العشوائيات يؤمنون بالقدرية، ويكيفون أنفسهم مع فقرهم، وقناعتهم النسبية مع وضعهم الاجتماعي.

6- يميل سكان العشوائيات إلى الاستعداد، كما أن لديهم القدرة على إجراء الحوار داخل الدوائر الاجتماعية.

---

(1)- أميرة مشهور وعالية المهدي: **القطـاع غير الرسمـي في شياخـة معروف**، دراسـة ميدانيـة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائيـة، القاهرة، 1994، ص ص 1-158.

(2)- كليوباتره أحمد فتحي المازني: **النمـو العشوائـي الحضـري وظـاهرة الاغتراب**، دراسـة ميدانيـة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع، كليـة الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس ،1997-1998، ص ص 1-545.

7- لا يميل سكان العشوائيات إلى التصويت في الانتخابات

8- يتمحور سكان العشوائيات حول مشكلاتهم اليومية، مع ضعف اهتمامهم بالشؤون السياسية[1].

وفضلا عما سبق، أجرى "**حسنين حسنين كشك**" بحثا ميدانيا عالج فيه موضوع **إعادة إنتاج الفقر**، وتوصل إلى جملة من النتائج نذكر أهمها :

1- أدى نمط النمو الرأسمالي الذي اتبعته الدولة، فضلا عن الاستغلال الذي تمارسه البورجوازية البيروقراطية، إلى البطالة وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، والحاجات الضرورية من غذاء وكساء وعلاج وتعليم وغيرها.

2- التضخم يعد أحد أسباب توليد الفقراء الجدد

3- تحرير الاقتصاد أدى إلى إيجاد فقر إضافي من الناحية الكمية، وزيادة عمقه من الناحية النوعية

4- وجود دور حاسم وحيوي للدولة في إعادة إنتاج التمايزات

5- ضآلة الوعي الطبقي

6- الطبيعة السياسية للدولة، أفرزت سلبية لدى الفقراء في علاقتهم بالسياسة، وفي علاقتهم بالأحزاب السياسية، وبنقابات العمال.

7- وجود روح التعاون مع الآخرين والمجاملات المتبادلة

8- أظهر الفقراء مقاومة للفقر، وذلك عن طريق إرسال الشكاوي، والاحتجاج الفردي [2].

ومما يزيد هذه الطروحات أهمية، هي دراسة "**علي الدين عبد البديع القصبي**" عن **سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقراء الحضر المصري**. ولقد توصل الباحث إلى نتائج تعكس وضع الفقراء في البنية الاجتماعية ،ومن أهم هذه النتائج:

1- سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة بمصر، لقد زادت من معاناة شرائح الفقراء بصفة عامة، وفقراء الحضر بصفة خاصة، وزادت على فقرهم فقرا، مما جعلهم أكثر الفئات الاجتماعية في المجتمع المصري معاناة من تداعيات تبني هذه الإجراءات الرأسمالية.

2- سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة بمصر، لقد شكلت كاهلا على الأسر الفقيرة بالحضر، مما جعلها تحيا تحت وطأة تداعيات هذه السياسات الليبرالية الجديدة، وهي بدورها خلفت تداعيات اجتماعية سلبية تضررت منها هذه الجماعات التي تقطن مناطق الحضر.

---

(1)- أماني مسعودة الحديني : **السياسة في مصر**، دراسة ميدانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، مصر،1999، ص ص 145-168.

(2)- حسنين حسنين كشك : **إعادة إنتاج الفقر ومواجهته في القرية المصرية**، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاجتماع ، جامعة عين شمس ، 2003-2004 ، ص ص 1-194.

3- سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة بمصر، رافقتها آليات المواجهة الرسمية وغير الرسمية، وذلك للتخفيف من وطأة التداعيات الاجتماعية السلبية الواقعة على كاهل الفقراء، ومن بينهم فقراء الحضر، ولكن أرباب الأسرة الفقيرة يفضلون المساعدات الحكومية على المساعدات الأهلية، لأن الثانية غير متواصلة ويلحقها عتاب، على الأولى حق رسمي ومن دون عتاب، ولكنهم لم يستفيدوا منها بالقدر الكافي.

4- سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة بمصر، وما أدت إليه من ظهور تداعيات اجتماعية سلبية، انعكست على الفقراء وخصوصا فقراء الحضر، وهو ما جعلهم يطورون قدرا من المرونة والمواءمة الإيجابية من خلال إبداعاتهم الرشيدة وحيلهم السديدة، التي تكيفوا بها مع الظروف الحياتية المتدنية والمعيشية وفقا للنمط الليبرالي [1].

ويتجلى هذا واضحا في البحث الانثروبولوجي المقارن الذي قام به "**فراج عطا سالم فراج**" عن **التنمية البيئية والاجتماعية في المجتمعات العشوائية**. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها :

1- تكونت المناطق العشوائية عن طريق الزحف العمراني، الذي أدى بسكانها إلى طلب الاستقرار في مثل هذه المجتمعات، والبحث عن العمل ولقمة العيش، والهروب من الفقر وحياة الكفاف، والتطلع إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل.

2- المناطق العشوائية في هاتين المنطقتين، تمتاز بالاكتظاظ أو التكدس السكاني

3- يتزايد عدد سكان المناطق العشوائية بشكل ملحوظ

4- يعاني سكان المناطق العشوائية من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مع وجود نقص في الاحتياجات التي يطلبونها، نظرا لضعف مداخيلهم.

5- تكثر في المناطق العشوائية أنواع من المشاكل البيئية كالتلوث والقمامة

6- تم الالتزام بمبادئ وثيقة قمة المدن 1996م، وذلك لتنمية المناطق العشوائية، مع ضرورة إشراك سكانها في اتخاذ القرارات الخاصة بتحسين نمط المعيشة بهذه المجتمعات.

7- تتوقف جهود الهيئات الحكومية على مدى استجابة سكان المناطق العشوائية للمشاريع التنموية

8- وجود دوافع قوية أدت إلى تشكيل الانحراف لدى شباب المناطق العشوائية وارتكاب الجريمة، ومن بينها (تدني الدخل، عدم المساواة المادية بين أفراد المجتمع، نمو البطالة، تزايد

(1)- علي الدين عبد البديع القصبي، مرجع سابق، ص ص 1-471.

معدلات الخراب والتدمير الفيزيقي للبيئة، الإفقار إلى الخدمات العامة، تنامي الشعور بالظلم...الخ) [1].

والجدير بالذكر أن مختلف هذه الدراسات قد أكدت العلاقة القائمة بين حجم الأسرة، المستوى التعليمي، البطالة، وتزايد معدلات الفقر، وطرحت طبيعة العلاقات الارتباطية الموجودة بين الفقر من ناحية والسياسات الحضرية والبناء الاجتماعي من ناحية أخرى.

ثالثا- الفقر وتوزيع الدخل

أرجعت الكثير من الدراسات الميدانية الفقر إلى سوء توزيع الدخل واللامساواة، وضمن هذا السياق، أشار "**عبد الرزاق الفارس**" في دراسته عن«**الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**» إلى أن الفقراء يتركزون في المناطق الريفية، ويرتبط فقرهم بانعدام البنية الأساسية وتنوع الهيكل الإنتاجي، كما تتفاقم ظاهرة الفقر بسبب النمو المتصاعد للهجرة.

والى جانب هذا، أشار "عبد الرزاق الفارس" إلى ارتباط الفقر بحجم الأسرة، فاحتمالات الفقر بين العائلات الكبيرة، هي أكبر منها بين العائلات الصغيرة، وذلك لأن العائلة الكبيرة غالبا ما ترتفع فيها معدلات الإعالة، بسبب زيادة عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تفوق 60 سنة.

ومن النتائج الأخرى هي تلك العلاقة القوية والعكسية بين الفقر ومعدلات التعليم. إذ أظهرت البيانات الكمية أن البطالة ومن ثم الفقر، يزدادان بين الأميين أو الذين حصلوا على مستويات تعليم متدنية، والعكس صحيح. فإن زيادة الدخل عادة ما يرتبط بارتفاع عدد السنوات التي قضيت في الدراسة.

إن الاختلافات الهيكلية لا تفسر التباين في توزيع الدخل بين الأقطار العربية فقط، وإنما تلقي الضوء أيضا على مقدار هذا التفاوت في التوزيع داخل كل قطر على حدة أين نجد حجم الأسرة، حجم القطاع الريفي، وجود ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، هي أيضا عوامل تؤثر في توزيع الدخل داخل كل قطر [2].

ومن هذه الزاوية ،درس "**عبد الباسط المعطي**" مسألة **الفقر وتوزيع الدخل**. ولقد انطلق الباحث من إطار تصوري مفاده أن أخبث محاولات تحديد الفقر، هي تلك التي حاولت أن تربطه بعناصر ثقافية، لتزييف واقع الفقراء، والحيلولة دون اكتشاف العوامل، والتناقضات البنائية الحقيقية

---

(1)- فراج عطا سالم فراج : **التنمية البيئية والاجتماعية في المجتمعات العشوائية بالقاهرة والجيزة**، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في البحوث والدراسات البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم الإنسانيات، جامعة عين شمس، القاهرة ،1998، ص ص 4-283.

(2)- عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص ص 132-136.

التي تحدث الفقر، وتحيط الفقراء بأطر وقوالب يستعصي عليهم تجاوزها لأن أنصار هذه النزاعات الثقافية يكادوا يطبعون الفقراء بسمات حتمية، لا يمكن تعديلها وتغييرها لأنهم كسالى مسؤولون عن فقرهم.

وبناء على ذلك، طرح "عبد العاطي" جملة من النتائج يمكن اختصارها كما يلي :

1-هناك جملة انعكاسات صاحبت النمط الإنتاجي وأثرت في مجريات الأمور، ومن حيث ازدياد حدة التمايز الطبقي.

2-سيطرة التفكير الغبي والقدري والسلبي

3-انتشار الفقر وسط المهاجرين

4-ارتباط الفقر بالأمية

5-ترتبط المسألة السكانية بمزيد من الزيادة في أعداد الفقراء وتدني أحوالهم

وفي الأخير يشير الباحث إلى أن الفقر كظاهرة مجتمعية واسعة الانتشار، سيظل كمحصلة منطقية لمجمل الأوضاع البنائية والتناقضات الكامنة في البناء الاجتماعي[1].

وفضلا عما سبق، قامت الباحثة "**سامية خضر صالح**" بدراسة تطبيقية حول موضوع **السلطة والفقر بين المواجهة والاستسلام** وتمت بإحدى الدوائر التي ترعى المتسولين بالقاهرة الكبرى، وذلك سنة 1997 وهي تكشف عن أحوال هذه الفئات بالمجتمع المصري إلى جانب محاولة الوصول إلى الفهم العميق لخصائص الفقر والمناخ الذي ينشأ في ظله، والعمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تكتنف الفقراء وتهبمن على مصيرهم .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة هي :

1- اتفق أغلب المبحوثين، أن النظرة إلى السلطة تنحصر في المركز الحكومي، أو التدخل عن طريق فرض القهر، وممكن تعود إلى الغني، وذلك أثبتوا أن الدولة تبقى دائما الطرف الذي بإمكانه توفير الأمن والاستقرار والرعاية، والتكفل بالفقراء والمتسولين والمحرومين.

2- تبين أن معظم المتسولين الذين شملتهم الدراسة الميدانية، لا يملكون أية مهارة ويردون كل شيء إلى القضاء والقدر، لذلك هم ليسوا واعين بالسلبيات الحقيقية التي تنجم عن النشاط الذي يقومون به، سواء داخل المجتمع المحلي الصغير أو المجتمع الأكبر، وهذا ما يجعلها عالة على غيرهم، ويشكلون ثقلا على اقتصاد الدولة.

3- يتجه الغالبية من المتسولين إلى أن حالة الفقر التي يعيونها، تعود إلى أسباب خارجة عن إرادتهم، لذلك فهم يحاولون أن يتكيفون معها، دون محاولة منهم لتغيير الأوضاع المزرية والظروف الصعبة التي يتواجدون فيها، مما يؤدي بهم للتعرض إلى مخاطر وآفات انحراف كثيرة.

---

(1)- عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص ص 101-109.

4- أتضح من الدراسة الميدانية أن النسبة الكبيرة من المتسولين أميون، وهذا يعكس الإهمال الذي شهده التعليم لفترة طويلة في الماضي، لكن مؤخرا فقد اعتبرت الدولة التعليم مشروع استثماري، في نفس الوقت أمن قومي، ومن جهة ثانية تبين أن معظم المبحوثين ليست لديهم مهنة، أي في حالة بطالة وهذه الأخيرة عواقبها عديدة ويقع فيها المتسولين مثل: الجريمة والانحراف، والتعصب والتطرف، وكذلك القلق والإحباط الأبدي الذي قد يؤثر على أمن واستقرار المجتمع، إلى جانب وجود قطيعة بين أفراد العينة وأولادهم كما لا تشكل العلاقات الأسرية عندهم أهمية، مما يشير إلى أن تلك الفئة تفتقر لأدنى مستويات الروابط والعلاقات الإنسانية داخل الوسط الأسري.

5- تأكد من المعاينة الميدانية أن أغلب المبحوثين يملكون راديو ولا يملكون تلفاز، وبالنسبة لاتجاهاتهم نحو القضايا الوطنية والسياسية والقانون، فلوحظ أنه يوجد لديهم تدهور ثقافي بهذه المسائل، وهذا الجانب يدل على نقص وعيهم بالأحداث التاريخية يشهدها العالم ويمر بها المجتمع[1].

والجدير بالذكر أن هذه الدراسة تطرح إحدى الأنماط الأساسية لظاهرة الفقر، وهي فئة المتسولين والضغوط التي تعيشها. وتتدعم هذه الرؤية من خلال نتائج دراسة الباحثة "**آمال سيد طنطاوي سليمان**" التي أجرت دراسة ميدانية، تناولت فيها موضوع التهميش **الاجتماعي بين آليات السيطرة الإيديولوجية وأشكال الممارسة**، وتمت هذه الدراسة بمركزين حضريين بأسيوط بالمجتمع المصري. ولقد توصلت الباحثة إلى عدد من نتائج، أهمها :

1- تبين من خلال استعراض تراث الهامشية في علم الاجتماع الغربي، إلى ما يطلق عليه التماهي ما بين المفهوم وما بين الظاهرة في تلك الدراسات، فلقد تماهى المفهوم مع ما تقوم به الظاهرة ألا وهي عملية التهميش الاجتماعي من فعلي النفي والاستبعاد للآخر، وبدلا من تحليل العملية على مستوى امبريقي وما تحويه من ميكانيزمات للسيطرة والتهميش، ومن ثم لعب المفهوم أدوار سياسية وإيديولوجية، وأضحى متورطا في عملية الصراع الاجتماعي، بما تحويه من ميكانيزمات نفي واستبعاد دائمين للآخر، وينطبق هذا سواء على توظيف المفهوم في سياق نظرية الاستيعاب والتمثل، أو في سياق رؤى المندرجة في إطار نقد الهيمنة والسيطرة .

2- أتضح أن مفهوم التهميش الاجتماعي حينما تم توظيفه في سياق دراسات العالم الثالث، لقد حمل فيها بذات القيم التي نشأ في رحمها، من حيث افتراض وجود جماعة مفصولة عن المجتمع ككل، محددة في مكان وزمان ما يطلق عليها جماعة هامشية، وحتى لو كان المعيار الأساسي في تحديد العالم الثالث يقوم على محكات ومعايير اقتصادية وليست ثقافية، فإن المعني ذاته حاضر في كلا الجانبين جماعة منفصلة عن باقي فئات المجتمع.

---

(1)- سامية خضر صالح : **السلطة بين المواجهة والاستسلام** (دراسة تطبيقية على عينة من المتسولين)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997 ص ص 13-80.

3- تعين أن آليات السيطرة أو التهميش نسبة كونها محايدة تموقف الأمر على الكيفية التي شغلت بها، إلا أن استثمارها لعب دورا في ترقية الوعي بهذه الميكانيزمات من قبل الفئات المختلفة، كما يوجد تفاوت في مردوداتها من الناحية السياسية والاقتصادية، وخاصة من الناحية الثقافية.

4- تحدد أن الحراك الذي يتم بين دوائر السيطرة، يعود إلى الشروط الموضوعية التي تسهم في تعيين ماهية القوى الاجتماعية، إلا أن الشروط الذاتية تلقى الضوء على فهم عمليات الحراك، وخاصة الحراك الفردي ومفهوم الحراك في شقيه الفردي والجماعي، كما ساعدت الشروط الموضوعية في تحقيق الحراك الفردي الصاعد والهابط.

5- بينت الدراسة الميدانية أن مفهوم التهميش الاجتماعي أخذ في مستويات تحليلية توظيف التقليدية، في مقابل التوظيف بالحداثة، مثلما يحدث في توظيف مفهومي العائلة والطبقة، ولكن يجب الإشارة إلى أن المجتمع الذي عرف مساومات وخلط دائمين ما بين الحداثة والتقليد، تحتاج إلى مفاهيم متنوعة تحيط بالظواهر في كلتيها، فهما يوظفان الحداثة والتقليد على المستوى الاجتماعي طبقا لعلاقات القوى ذاتها[1].

ومن ناحية أخرى، أجرت "**علياء شكري**" دراسة مسحية انثروبولوجية حول **الفقر وميكانيزمات التكييف**، وتوصلت إلى تحديد النتائج التالية :

1- كشفت الدراسة الأنثروبولوجية، أن الفقراء في معظمهم يلجأون إلى الجمع بين أكثر من عمل، وهدفهم هو الحصول على متطلباتهم المعيشية، وتحقيق المواءمة بين الانخفاض في الدخل، وارتفاع أسعار المواد الضرورية كالمأكل والملبس.

2- لجوء الفقراء إلى تغيير نوع النشاط، وذلك في حالة العمل بمهن رسمية، إلى جانب بحثهم عن الهجرة الخارجية، كأحد الحلول التي يلجأ إليها هؤلاء، كتعويض انخفاض الدخل في الوطن الأم، وقد تتخذ هذه الهجرات شكلا داخليا من الأرياف إلى المدن.

3- ثبت أن التباين الذي أظهرته الدراسات التي أجرت حول موضوع الفقر، يعود إلى الرؤى أوالمنظور المنهجي الذي تمت البحوث في ضوئه، إضافة إلى كون الفقر لم يكن موضوعا مباشرا إلا لقلة من الدارسين، وبالمقابل توجد دراسات تناول فيها أصحابها هذا الموضوع بشكل ضمني، وهو الأمر الذي يجعل منه يرتبط بجوانب البناء الاجتماعي للمجتمع المصري[2].

والى جانب هذا، أكدت الكثير من الدراسات أن الحدود الاجتماعية بين العناصر الرثة والمعدمين والفقراء العاديين هي حدود على درجة كافية من المجازية سهلة الانزياح والزوال (فئات المدينية الدنيا). وترتبط هذه نفسها بالمؤسسات التقليدية بشكل أوثق لأنها لا تجد الاستقرار ولا

---

(1)- أمال سيد طنطاوي سليمان : **التهميش الاجتماعي بين آليات السيطرة الإيديولوجية وأشكال الممارسة**، دراسة ميدانية بمركزين حضريين بأسيوط، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورا، جامعة القاهرة ،1998، ص ص 11-212.

(2)- علياء شكري وآخرون :**الحياة اليومية لفقراء المدينة** (دراسات اجتماعية واقعية)، مرجع سابق ، ص ص 137-138.

الكفاية ولا المكانة المشتهاة في البنية الاجتماعية الهرمية، ضمن إطار التركيبات المعاصرة وفي صخب الحياة المدينية الذي لا يرحم.

من كل ما سبق، فإن القبلية والعشائرية والطائفية والتقوقع الديني، المرتبطة بالأشكال المتطرفة للتعصب الديني وكراهية الغرباء والعداوة الطائفية تسم الشرائح الدنيا في المدن الإفريقية وغيرها. فما زالت التقليدية والأبوية والقرابة تخيم على هذه المدن، ومازالت هذه الآليات تصنع النمط الحياتي السائد.

لهذا، حاولت هذه الدراسات التركيز على البنية الاجتماعية المنطوية على الاستغلال واللامساواة، كمنتج أساسي لأشكال الفقر والحرمان الاجتماعي. ولقد أكدت هذه الدراسات فشل مختلف السياسات التي حاولت تحسين أوضاع الفقراء والمحرومين .

ومن ناحية أخرى، شددت الكثير من الدراسات على الهجرة، حجم الأسرة، المستوى التعليمي، البطالة كعوامل أساسية لإنتاج الفقر الذي اتخذ أشكالا متعددة، تتجلى في التسول، الخدمة في البيوت، البيع على الرصيف، مسح السيارات ...الخ.

ولعل ما يلفت الانتباه هو أن مشكلة الجوع والارتزاق من فضلات المزابل هي إحدى الأشكال الأكثر مأسوية لظاهرة الفقر في عالمنا.

وتأسيسا عما سبق، يبدو جليا أن عرضنا لمختلف دراسات الفقر قد ألقت الضوء على جوانب مختلفة لموضوع البحث، كما أنها قد تضمنت معلومات مفيدة، وأظهرت نفع مناهج البحث التي استخدمها الباحثون الآخرون، إلى جانب أنها تمثل مدخلا للبحث الراهن، وما يمكن لبحثنا الراهن أن يسهم به في الرصيد المعرفي في مجال الدراسات الحضرية.

الفصل الرابع

الفصل الرابع

إشكاليـــة الفقـــــر الحضـــري في المجتـــمع الجزائـــري

ـــ تمهيـــد

أولا - الفقر الحضري في الجزائر

1.مظاهـــر الفقـــر الحضري

2.أبعاد الفقر الحضري

ثانيا - التنمية والفقر في الجزائر

1.التزام الدولة لترقية التنمية البشرية ومكافحة الفقر

ثالثا - البطالة والفقر

1.معدلات البطالة والبطالين في الجزائر

2.الآثار الاجتماعية المترتبة عن برنامج التعديل الهيكلي "تفاقم البطالة"

3.الشغل والبطالة

رابعا– القطاع الحضري غير الرسمي

1.إطار تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر

2.تطور مراحل القطاع غير الرسمي في الجزائر ومصادره

3.الفقر والقطاع الحضري غير الرسمي

خامسا– أبعاد السياسية الاقتصادية وأثارها على الفقر وتوزيع الدخل في الجزائر

1.الآثار الاجتماعية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول النامية و الجزائر

2.المعوقات الاقتصادية التي واجهت الجزائر منذ الثمانينات وفشل برامج الإصلاحات الاقتصادية في علاجها

3.أوضاع الاقتصاد الجزائري في سياق العولمة

سادسا - التجربة الجزائرية في مكافحة الفقر

تمهيـــد :

يعتبر الفقر مشكلة اجتماعية مزمنة في حياة المجتمعات الإنسانية، حيث ازدادت نسبتها بعد تطور النظام الصناعي، ومع التوسع الحضري في المدن، إذ يعد الفقر ميدانا معقدا وحساسا في نفس الوقت، حيث يتعلق الأمر بظاهرة متعددة الجوانب، موجودة في كل مجتمع لا يمارس العدالة الاقتصادية- الاجتماعية، لكنها نسبية تزداد أو تقل حسب الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأفراد المجتمع، كلما زاد قلت نسبة الفقر والعكس صحيح.

أما بالنسبة للجزائر، يبدو أن انتشار الفقر فيها قد أخذ بعدا كبيرا مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وبرنامج التعديل الهيكلي، الذي انعكس سلبا على التركيبة الاجتماعية، بل مس معظم البلدان النامية، ولذلك سعت الجزائر بكل ما تملك من إمكانات متنوعة إلى وضع استراتيجية للتخفيف من الظاهرة وفقا لعدة برامج متنوعة.

وعلى هذا الأساس ينبغي الإشارة إلى حقيقة هامة، وهي ضرورة احترام مبدأ العدالة الاجتماعية في كل المجتمعات النامية بين شعوبها، إذ لو كان توزيع الدخل توزيعا عادلا بين الأفراد، لما تعرضت مجتمعاتنا إلى الأزمات التي هزت أركانها باستمرار، من تضخم و بطالة وفقر و تهميش... الخ.

لذلك جاء اهتمامنا في هذا الفصل منصبا على رصد أوضاع شرائح فقراء الحضر في بعض المجتمعات العربية ولا سيما الجزائر، ومحاولة هذه الفئات التغلب على الظروف القاسية، الناجمة سواء عن أزمات داخلية (صراعات داخلية)، أو توجه ليبرالي جديد منذ أواخر عقد الثمانينات، لهذا سوف نتطرق للنقاط المشار إليها بنوع من الشرح والتحليل.

أولا- الفقر الحضري في الجزائر

إذا كان الفقر متأصل في الأبنية الاجتماعية، وثمة تراكمات تاريخية نتجت عنها تشكيلة اجتماعية غنية، وأخرى فقيرة، فالمدينة هي البنية الملائمة لفقراء الحضر، ولتنظيم المواجهة مع النظام القائم، ويمثل التحضر بالنسبة لهم محرك للتاريخ، وظاهرة تنتج حصيلة عالية التباين وغير متوازنة.

وبالتالي يشكل هؤلاء الفقراء موضوع استغلال وتوظيف من طرف قوى متصارعة سياسيا ولتحقيق أغراض معينة، ويعيش فقراء المدن فترة طويلة كجزء من طبقة سفلى حضرية، وبالتالي لا يتم إدماجهم اقتصاديا وسياسيا، وينتج عن ذلك ضعف الروابط بين النظام السياسي من ناحية وفقراء المدن من ناحية أخرى كل ذلك مآله فشل المشروع التحديثي الوطني[1].

إن عدد الفقراء في تزايد مستمر على الصعيد العالمي إلى متوالية هندسية ويتضح من البيانات الواردة في مؤشرات التنمية 2002 تقرير البنك الدولي، بأن هناك تباين ملحوظ بين البلدان العربية.

فيما يتعلق بمعدلات الفقر ومستوياته، بالنظر إلى نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا. نلاحظ تفاوت كبير، فهناك مجموعة من الدول العربية، تنخفض لديها ظاهرة الفقر، وهناك مجموعة أخرى من الدول العربية متوسطة الدخل ومنها الجزائر، أنظر الجدول (02).

(1)- إسماعيل قيرة:**التهميش والعنف الحضري**، مرجع سابق، ص 58.

الجدول (2) الفقــر البشري

الدولــة	دليل الفقر البشري الترتيب ضمن 95 بلدا ناميا في العالم	القيمــة	الاحتمال عند الولادة ** البقاء على قيد الحياة لسن الأربعين(% من الجماعة) 2005 – 2000	معدل الأمية بين البالغين (% بالنسبة للذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر) 2002	السكان دون إمكانية الحصول المستدام على مصدر (ماء محسن %) 2002 – 1995
الأردن	7	2.7	6.6	9.1	4
الإمارات	***	***	3.4	22.7	**
البحرين	**	**	4.0	11.5	**
الجزائر	43	21.9	9.3	31.1	11
السعودية	30	15.8	5.2	1.22	5

المصدر : تقرير التنمية الإنسانية 2004 نحو الحرية في الوطن العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 231.

وفي ضوء هذه الاعتبارات والقضايا فمن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر في السنوات القادمة بنسبة كبيرة وتلاحقها انفجارات اجتماعية هائلة. من المتوقع وبالذات بين سكان المناطق المتخلفة، أي أن هناك اتجاها بين الطبقات الفقيرة إلى سكنى الأحياء المتخلفة في أطراف المدينة [1].

ويدل ذلك على تعرض البلدان العربية لتحديات وتهديدات خطرة من قوى دولية وإقليمية والتي تمس وحدة وكيان الدول العربية، من زعزعة، وعدم الاستقرار، تفجير الجزائر من الداخل، حرب السودان ...الخ، في سياق الهمجية الإمبريالية الأمريكية وقساوتها واستمرارها في إهانتهم[2].

أما بالنسبة للجزائر فالسؤال الذي يطرح نفسه، من هم الفقراء ؟ إن الإجابة على السؤال التالي يقتضي تحديد بعض المعايير التي يمكن الاعتماد عليها، وعليه إن فقراء الجزائر هم :

1-صاحب الدخل الذي يساوي أو أقل من 7000 دج

2-الأجراء المتقاضون لمنح من الضمان الاجتماعي

3-الفئات المدينية الدنيا

4-المواطنون دون مدخول

ويقدر عددهم بـــ 2 ملايين أجراء، 1 مليون متقاعد، 55 ألف معوق، و3.5 ملايين ونصف بدون دخل، والمجموع 7 ملايين مواطن حسب مؤشر الدخل لسنة 1994[3].

غير أن أثار برنامج التعديل الهيكلي قد مست خاصة الفئات الضعيفة التي تدهورت وضعيتها في السنوات العشر الأخيرة قد تسارع نموها في سنوات الستينات والسبعينات، ثم أخذت تتسع تدريجيا ابتداء من الثمانينات بسبب تعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية.

كما يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2002 – 2003 انتشار رهيب للفقر في الجزائر أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة 45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، 50% من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة، 10% بطالين، 66% من أرباب العائلات لا يقرؤون ولا يكتبون و30% منهم يقل دخلهم الشهري عن 6 آلاف دينار، و1.6 مليون مواطن نزحوا من الأرياف إلى المدن بسبب الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية [4].

---

(1)- سوسن عثمان عبد اللطيف :**التنمية المحلية** (أسس ، مجالات ، تجارب)، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993، ص 187.

(2)- إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية** (مخبر، الإنسان والمدينة)،جامعة منتوري، قسنطينة، ب.س.ن، ص 12.

(3)- Conseil national économique et social –CNES - : projet et études sur les déterminants de la pauvreté, version première, direction des études statistiques, de la modélisation et de la synthèse, 1997, p 20

(4)- إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص 13.

هذا وإن كان السكان الأكثر فقرا هم في أغلبيتهم من سكان الريف (68%)، ويزيد معدل أفراد الأسرة الأكثر فقرا عن ثمانية (8) أشخاص، في حين أن المعدل الوطني لعدد أفراد الأسرة لا يتجاوز 6.6 أشخاص [1].

حتى وإن كان معظم السكان فقراء يوجدون في الريف فإن الفقر قد ازداد في الوسط الحضري تلازما مع مستوى البطالة عند هذه الفئة، فارتباط الفقر بالمدينة، لا يكون عن طريق الفقــر وحده بل يعد صفة طبيعة لطبيعة التمايز الاجتماعي في المدينة.

إن أول وصف يظهر في الدراسات سنة 1995 يبين أن الفقر يعرف نسبة عالية في المناطق الريفية إلا أن النسبــة نفسها في المناطــق الحضــرية قد ارتفعت هي الأخــرى (9%)، وفي سنة 1995 حوالي 70% من الفقراء بالجزائر يقطنون مستوى الفقر [2].

إن الوضعية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة (1989 إلى 2000) تعتبر لطخة سوداء في تاريخ الجزائر، وتعود أسباب الأزمة إلى طبيعة النظام نفسه والذي يعرف بحكم الرداءة والعنف، حيث أخذت هذه الأزمة السياسية مسارا مأساويا منذ انقلاب عام 1992، ونتج عن ذلك انفجار الوضع السياسي والاجتماعي في نهاية التسعينات، حيث كان هذا الاستيلاء على الدولة ومؤسساتها من طرف مجموعة أقلية فرضت نفسها في الميدان عواقب وخيمة ومشاكل كثيرة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، منها نمو وتفشي هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة بوتيرة عالية، تزايد عدد الفقراء والتهميش في الجزائر، واتساع نطاق البؤس والحرمان الاجتماعي والاقتصادي للسكان، إنه مجتمع آخذ في النمو والتوسع والتشوه، من صور نبش مزابل المدينة والتسول بحثا عن صدقة، وتسخير الأطفال لأداء الأعمال الشاقة ...الخ، كلها ظواهر تعكس إفلاس النظام القائم.

ووفقا لهذه الدراسة تم تحديد ثلاثة حدود للفقر وهي :

- **الحد الأقصى للفقــر (الغذائي)** : المقدرة بالنسبة للجزائر بـــ 2100 حريرة للفرد يوميا، أي ما يعادل مبلغ 10.943 دج للفرد سنويا خلال سنة 1995، وهو المبلغ المالي اللازم لتلبية الحاجات الغذائية الدنيا، ما يعادل نسبة 5.7 من مجموع السكان.

---

(1)- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول **القطاع غير الرسمي**، أوهام وحقائق،الدورة الرابعة والعشرون، جوان 2004، ص 86.

(2)- E.H.MAKBOUL :Centre national d ‘études et d’analyses pour la population et le développement, «**La pauvreté en Algérie : évolution et tendances** », La revue du C.E.N.E.A.P, analyse et prospective n° 22, 2001, p 9.

- **الحد الأدنى للفقـــر** : وقد قدر سنة 1995 بمبلغ 14.287 دج للفرد سنويا، و يعادل نسبة 14.1% من السكان.

- **الحد الأعلى للفقـــر** : ويقدر بمبلغ 18.191 دج للفرد الواحد سنويا، وهي تخص الفئات المتضررة المرشحة للانقلاب إلى دائرة الفقر بمجرد حدوث تغيير بسيط في دخلهم، و يعادل نسبة 6.22 % من مجموع السكان استنادا إلى المقياس العالمي المقـــدر بـــ دولار واحد معدل القدرة الشرائية (PPA) للفرد الواحد يوميا، والمطابق للفقر الأقصى، ويقدر هذا الحد للفقر بـــ : 9096 دج للفرد الواحد سنويا، ويعادل 758 دج للشهر أو حوالي 25 دج لليوم، ونسبة الفقراء المندرجين في هذا الحد من الفقر 1% من مجموع السكان سنة 2000، ونسبة 1.9% سنة 1998 [1].

غيـــر أن التقدير الوحيد الموثوق فيه والمحدد من طرف البنك الدولي في سنة 1995، يقدر عدد الفقراء بـــ 4 ملايين (وفقا للمعيار التالي : الإنسان يحتاج إلى 2.100 حريرة في اليوم) أي ما يعادل 14% من مجمل السكان، لكن 2.4 ملايين على وشك الانضمام إلى فئة الفقراء إذا ما تدهورت مداخيلهم مما يجعل عدد الفقراء الإجمالي : 22.6% من مجموع السكان [2].

بينما التقديرات التي توصلت إليها "الندوة الوطنية لمكافحة الفقر" والمبنية على معطيات ONS ومنهجية البنك العالمي، فإنه بات من الواضح أن فئات المستأجرين والمتقاعدين قد تدهورت مداخيلهم بنسبة 35% ، والدراسة مبنية على المثال الآتي :

عائلة جزائرية تتكون من حوالي 6 أفراد، ومصدر الدخل الوحيد فيها هو أجر رب العائلة أي الأب ، فإذا قيس هذا الدخل بـــ : الأجر القاعدي SMG المقدر بـــ 6000 دج شهريا، فإن هذه العائلة تعتبر فقيرة جـــدا ما دام هذا الدخـــل يعتبر أقل بكثير من حد الفقر الأقصى الغذائي (أقل منه بنسبة 22%).

وكذلك الأمر بالنسبة للأجور المصنفة في الصنف 10 (=87.880 دج شهريا)، وكذلك الصنف 14 (الأجر = 117.400 دج شهريا، والذي يعتبر أكبر بقليل جدا من الحد الأدنى لمستوى الفقر المقدر بـــ 20.884 دج للفرد في السنة. أما الصنف17(الأجر = 151.640 دج) ويرتب مستفيديه تحت الحد الأعلى للفقر المقدر بـــ (25.622 دج للفرد سنويا). ومجمل عمال القطاع العمومي أي الإداريون يعتبرون من الفئات الفقيرة، ويقـــدر عددهم بـــ 4.1 مليون سنة 1999 [3].

---

(1)- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الرابع حول التنمية البشرية 2002، ص 67 .

(2)-BOULAHBEL.B,Incidence de la pauvreté en algerie :«**La pauvreté en algerie évolution et tendances** », La revue du CENEAP,Analyse et prospective,2001, n° 22, p 37.

(3)- Rapport national du conseil économique et social sur le développement humain, 2000, p p 101-102.

وكل المعطيات مبنية على الأجور، لكن لا ينبغي أن ننسى العوامل الأخرى المجهولة التي تبقى غير مقاسة. حيث تؤكد البيانات الرقمية بأن 59.7 مليون جزائري يعيشون في فقر مطلق منهم 76.2 مليون مواطـــن يعيشـــون في حالـــة قصـــوى من الحرمان و4.83 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخـــل منتظم [1].

وفي هذا الصدد نتمعن في بعض مؤشرات الفقر الإحصائية للوضع الاجتماعي بالجزائر، حسب دراسة أجرتها مصالح وزارة العمل والحماية الاجتماعية وسط معيار من 8000 مؤسسة خاصة فإن 55% من العمال غير منخرطين في الضمان الاجتماعي. وحسب التقديرات فإن الفقر الحضري سيزداد، لأن نصف سكان الدول في طريق النمو سيكونون حضريين في سنة 2015 مقابل نسبة 40% الحالية [2].

وإذا كان عدد سكان المدن سنة 2002، 16.8 مليون شخص إلا أنه ارتفع عددهم في السنوات الأخيرة بوتيرة معدل سنوي قدره 3.61%. بالإضافة إلى أكثر من 5 ملايين شخص جديد التحق بالمدن [3].

وبالرغم من الرفاهية التي تعم الكثير من المدن إلا أن الفئات الفقيرة القاطنة فيها، مازالت تعاني كثيرا من ظروف المعيشة القاسية السكن في بنايات مهجورة، بالية معرضة للانهيار، تدهور ظروف الصحة، ارتفاع تكاليف المعيشة، التغذية، المأوى، المياه ... الخ.

ومنه يواجه فقراء المدن مشاكل عدة قد لا يعاني منها فقراء الريف، بالإضافة إلى أن هذه الفئة ليس لديها أصوات تمنحهم نفوذا سياسيا أو إداريا للخروج من دائرة الحرمان والبؤس، التمييز في مجال التوظيف، السكن ...الخ، وصعوبة الاستفادة من الخدمات الحضرية، أو الحصول على قروض أو ممتلكات، ومثل هذا التهميش لا يشكل خطرا على فقراء المدن أنفسهم بل يحد من مساهمتهم الإنتاجية في الاقتصاد الحضري.

وعليه فإن الحل الأمثل لظاهرة الفقر الحضري لا تكمن فقط في توفير المأوى، والتغذية لهم، وإنما لا بد من وجود مشاريع حضرية مدروسة وناجحة قد تساهم في تخفيض حدة الظاهرة أو أعبائها. والأشكال التالية تعبر عن المشاريع الحضرية التي نظمها البنك العالمي، بمنطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، ونخص منها الجزائر.

---

(1)- إسماعيل قيرة وآخرون: **عولمة الفقر**، (المجتمع الآخر،مجتمع الفقراء والمحرومين)، مرجع سابق، ص 45.

(2)-Roy Gilbbeert :**improving the lives of the poor through investment in cities**.An update on the performance of the world bank's urban portfolio, OED, 2004, p p 2-3 .

(3)- مشروع التقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الرابع حول التنمية البشرية (2002)، مرجع سابق، ص 71.

وعلى العموم يمكن القول بأن الفقر في الجزائر قد تطور في جو سادته عوامل عدة منها : الأزمة الاقتصادية الدائمة منذ تدهور أسعار البترول سنة 1986، ارتفاع عدد سكان المدن بسبب الزحف الريفي، تدهور قيمة العملة المحلية، استقلالية المؤسسات الاقتصادية ... الخ[1].

هذا فضلا عن عدم تساوي دخول الأفراد في المجتمعات بأسبابه الكثيرة والعديدة أدى إلى ظهور طبقات غنية، وأخرى فقيرة معدومة لا تملك سوى قوت يومها، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار خاصة في المدن، كل ذلك أدى إلى عدم تمكن الفقراء التكيف مع حياة المدينة، ولا حتى الحصول على أبسط مأوى داخل المخططات التنظيمية في المدن فلجأوا إلى أطراف المدن، وأنشأوا بيوتهم العشوائية المتعددة الأشكال والألوان، والتي تشوه المظهر الإيكولوجي للمدينة وتسيء مظهرها وتنشر الأوبئة والأمراض، تحضير البدو.

وفي هذا الإطار وافق البنك الدولي على قرض قيمته 98 مليون دولار أمريكي للجمهورية الجزائرية سنة 2002 لتخفيض درجة تعرض سكان المناطق الحضرية (مدن) للفيضانات والزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى. وسيسعى المشروع الذي يموله هذا القرض إلى تحسن قدرة الجزائر على التصدي لأوضاع الكوارث الطبيعية وإدارتها، وإدخال إجراءات وقائية طويلة الأمد وكذلك تنفيذ عمليات إعادة إعمار وتشجير لتقليل درجة تعرض فقراء المناطق الحضرية للكوارث في المستقبل ويتمشى المشروع الذي يستغرق تنفيذه 4 أعوام مع استراتيجية المساعدات القطرية المؤقتة التي أعدها البنك للجزائر والتي تركز على مكافحة الفقر عن طريق معالجة مشاكل إسكان محدودي الدخل، وبناء مساكن لا تفي بالمعايير، وإمدادات المياه والبطالة في المناطق الحضرية.

وتتميز الجزائر العاصمة والمدن الأخرى بارتفاع معدل التمدن (التوسع العمراني)، وتسهم المساكن الشديدة الازدحام، وعدم وجود أسواق لتمويل الإسكان، في حدوث تدهور سريع في رصيد المباني. كما أن الجزائر العاصمة، التي يقطنها 3 ملايين نسمة معرضة للسيول، والانهيارات الأرضية والطينية، والزلازل، وقد أدى هذا إلى تكبد الفقراء خسائر مالية واجتماعية واقتصادية، وتحويل الموارد المالية من جهود التنمية التقليدية إلى الإنعاش وإعادة الإعمار.

وسيقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير أحد مؤسسات البنك الدولي المسؤول عن تقديم القروض والمساعدات للبلدان المتوسطة الدخل، هذا القرض الذي تبلغ قيمته 89 مليون دولار، بشروط الإقراض

(1)- KELKOU.M :« **La pauvreté en algerie et les problèmes d'approche»,** La revue du CENEAP,N 22 ,op cit , p 22.

العادية، وستسهم الحكومة الجزائرية بمبلغ 36 مليون دولار في المشروع، علما بأن البنك قدم مساعدات بلغت حوالي 8 بلايين دولار في مختلف أنحاء العالم في العشرين عاما الماضية[1].

ونلاحظ بأن الظاهرة معممة في معظم المجتمعات العربية خاصة، وتعجز هذه المدن في أغلب الأحيان عن تلبية احتياجات هذه الزيادات عبر نموها الحضري الطبيعي.

الأمر الذي يولد غالبا العديد من الأزمات والإشكالات السكانية وأهمها انتشار أحزمة الفقر[*].

وتشير دراسة لمنظمة العمل الدولية (جنيف – سويسرا) أنه منذ عام 2000 وجدت معظم البلدان النامية نفسها محاطة بالعديد من الأحياء السكنية الفقيرة[2]. وفي الجزائر قام فريق من الخبراء الدوليين بدراسة على الظاهرة تبين أن 40% من السكان يعيشون تحت الحد الأدنى من الفقر، وأن 50% من سكان الأرياف يعيشون أقصى درجات الفقر المادي.

وفي هذا السياق نشير إلى أن العوامل السابقة والتي وسعت كثيرا من دائرة الفقر في الجزائر هناك عوامل أخرى مثل : المديونية الخارجية، إضافة إلى سياسة الإصلاح الهيكلي وسوء تسيير الأوضاع الاقتصادية التي نتج عنها تسريح نحو 400 ألف عامـــل أدمجوا إلى صف الفقراء[3]، والهجرة إلى أطراف المدينة ... الخ، أين تزداد وتائر الفقر والتهميش. حيث بلغ عدد الفقراء في الجزائر 14 مليونا، حسب تقرير لجنة الخبراء من خلال الأرقام التي قدمتها ندوة الفقر، بينما المجلس الاقتصادي والاجتماعي قدم 12 مليونا أي ما يعادل نصف سكان الجزائر (فقراء)[4].

وبهذا المعنى يمثل الفقر النقيض للتنمية الإنسانية، أي الحرمان من اكتساب القدرات البشرية ومن توظيفها بكفاءة. بارتفاع مستوى الفقر والتفاوت في توزيع الدخل والثروة مما يؤدي إلى تضخم الشرائح الاجتماعية الأضعف والتي تتردى أوضاعها في قاع النظام الدولي الجديد.

---

(1)- تقرير البنك العالمي، قرض من البنك الدولي **لتقليل أثر الكوارث على فقراء المناطق الحضرية في الجزائر**،2001.
- أنظر موقع الانترنت : http//siteressoureces.world bank.org/new/ressoureces .

(*)- أماكن التوطين العشوائي وهي تجمعات عمرانية مخالفة ومتخلفة نتجت وليدة الانفجار السكاني والتي تتعرض له المدن وهي ظاهرة عالمية وتختلف أسباب نشوئها من مجتمع لآخر، لكنها تتساوى في كونها ظاهرة سلبية تضر بالمدن.

(2)- فايز خالد الحسن : **الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين**، الندوة العلمية المصاحبة للمؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية، الكويت، 2000، ص 490 .

(3) إبراهيم توهامي :« **البلدان النامية أمام تحديات الفقر**»، الباحث الاجتماعي، العدد 3، علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 130 .

(4)- المرجع نفسه، ص 130.

وبناء على ما سبق لا يمكن تحديد الفقر بمعايير كمية دقيقة، ولا وصف الواقع بصدق حيث تؤكد بعض المعطيات الواقعية أن أكثر من نصف سكان الجزائر متوسط دخلهم لا يتجاوز 10 آلاف دج شهريا أي ما يعادل 4 دولارات في اليوم الواحد مما يدل على أن نصف سكان الجزائر فقراء[1].

1.مظاهر الفقر الحضري :

إن سياسة التعديل الهيكلي التي شهدها الاقتصاد الجزائري وسعت كثيرا في نطاق خلق جيوب فقر حضري جديد، من بؤس وتهميش وحرمان. اجتماعي واقتصادي، مما أدى إلى بروز العديد من مظاهر الفقر التالية :

1-تفشي ظاهرة نبش المزابل والتسول بأنواعه

2-تشوه المظهر الإيكولوجي للمدينة من تفاقم الأكواخ والأحياء القصديرية

3-تفاقم ظاهرة الطلاق والتفكك الأسري

4-ممارسة الأنشطة الهامشية الحضرية (الباعة الجائلة، الحمالة... الخ)

5-ارتفاع وتائر الانحرافات الاجتماعية بأنواعها

6-انتشار الأمراض المعدية بسبب الفقر

وغيرها من الظواهر التي تقتضي الاهتمام والعناية من قبل السلطات المحلية، ومثل هذه الظواهر لا تشكل خطرا فقط على الفقراء أنفسهم بل على المجتمع بكامله، لكون ظاهرة الفقر أسوأ ملوث للبيئة، ومدمر للاقتصاد.

2 . أبعـــاد الفقـــر الحضري :

فمن بين أبعاد الفقر في الجزائر ما يلي : فقر الدخل واعتلال الصحة والأمية، وعدم كفاية التعليم والاستبعاد الاجتماعي، وانعدام القدرة، والفقر على أساس نوع الجنس كما هو وارد في الشكل (9).

(1)- سلاطنية بلقاسم وآخرون : **عولمة الفقر**، مرجع سابق، ص 47.

الشكل (9) أبعاد الفقر من منظور التنمية البشرية

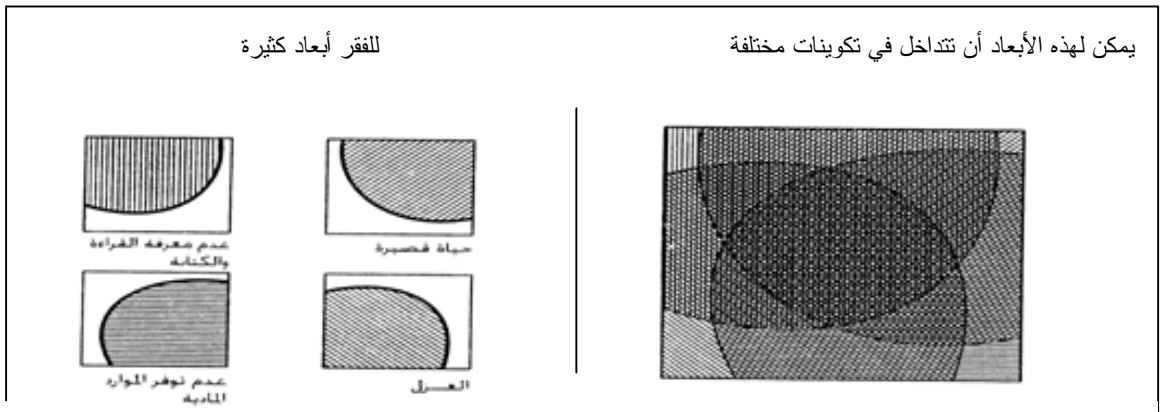

المصدر: عطوي عبد الله : **السكان والتنمية البشرية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص14.

فالدخل هو الطريقة الشائعة لقياس الفقر والبعد الهام له، فالفقراء محرومون من الخدمات والموارد والفرص والمال، وأن صحة الناس وتعليمهم ودرجة الاندماج الاجتماعي كلها عوامل تساعد على انتشار الفقر. والخلاص من الفقر يتوقف على تحسين القدرات الشخصية والوصول إلى مختلف آليات الدعم. وعلى الصعيد الوطني يتم استيعاب الفقر في جوانبه المادية وبعض الجوانب غير المادية.

أ/ الفقر المادي في الجزائر: الفقر المادي في الجزائر يكتسي ثلاثة أشكال أو مستويات :

1- الفقر الغذائي المحدد (فقر مطلق وشديد)، فالمبلغ المالي الضروري لتلبية الحد الأدنى من الحاجات الغذائية، وتقدر بالنسبة للجزائر بـــ: 2100 سعرة حرارية يوميا لكل فرد، أي 10.943 دج سنويا لكل فرد سنة 1991.

2- الفقر من المستوى الأدنى، وقدر هذا الحد بـــ: 14،285 دج سنويا لكل فرد

3- الفقر من المستوى الأعلى، ويشمل الفئات المستضعفة (الفقر الهيكلي) والذي قدر بـــ: 18.191 دج سنويا لكل فرد.

واستفحل الفقر في الجزائر منذ نهاية الثمانينات (حسب الديوان الوطني للإحصائيات 1995)، إذ يقدر عدد السكان الجزائريين الذين يعيشون دون الحد الأعلى من الفقر بنسبة 22.6% من إجمالي السكان مما يعادل 6.36 مليون نسمة، من خلال دراسة أعدها البنك العالمي للتحقيق حول مستوى

المعيشة، كما أن العلاقة بين الفقر والبطالة تبقى ثابتة، نسبة البطالة 44% في المناطق الحضرية ونسبة 35% في المناطق الريفية [1].

وهكذا لم تحقق أي تنمية تذكر بفعل التأثير المزدوج للأزمة الاقتصادية ومسار الإصلاحات في تلك الفترة. وفي فبراير 2004 صرح رئيس الحكومة الجزائرية، بأن نسبة البطالة انخفضت من 29% سنة 1999 إلى 24% سنة 2003، وأن حجم الاستثمار قد بلغ 46 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1999-2003 مما أدى إلى استحداث مليون ومائتي ألف منصب عمل، وإنشاء 60 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وبلغت نسبة النمو 6.8%.

إلا أن حجم الاستثمار المعلن عنه كان بمقدوره تحقيق نسبة نمو تفوق 11% حسب الخبير الاقتصادي والمستشار الاقتصادي السابق برئاسة الجمهورية، وفي نفس السياق أشار الخبير السابق إلى أن بلوغ معدل البطالة لـــ: 24% يعني بإمكان توفير 450 ألف منصب عمل سنويا على مدى خمس سنوات، إلا أن ما تحقق حسب الإحصائيات الرسمية لم يتجاوز 120 ألف منصب عمل سنويا[2].

ولعل خير دلالة على ذلك تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الذي دل على وجود 12.2 مليون جزائري تحت خط الفقر وتعادل نحو 40% من عدد سكان الجزائر البالغ عددهم 31 مليون نسمة. كما بلغت نسبة البطالة 29.8% من القادرين عن العمل بعد أن كانت نسبتها 24% عام 1994، جراء غلق المؤسسات العمومية المفلسة، والتخلص من العمالة الفائضة من المؤسسات الباقية.

ووفقا لهذا المنطلق يتعين تراجع وانخفاض نسبة البطالة ما بين 2003-2005 حسب معطيات التحقيق الوطني لقياس مستوى المعيشة والشغل والبطالة في الجزائر، حيث انخفضت بنسبة 23.7% سنة 2003، وبنسبة 17.7% سنة 2004، ثم إلى نسبة 15.3% سنة 2005 [3].

ومن خلال عرض نتائج التحقيق الوطني حول مستوى المعيشة وقياس الفقر بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD[*] ومعرفة تحليل الفقر في الجزائر، والذي تم في 2006/10/9 بالجزائر العاصمة برعاية وزير الشغل والتضامن الاجتماعي وبعض المنظمات الوطنية، وحسب خبراء

---

(1)- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية لسنة 2001، **الميزانية الاجتماعية للأمة أداة في خدمة التنمية البشرية**، الدورة العامة، الواحدة والعشرين ديسمبر 2002، ص ص 128- 129.

(2)- أميمة أحمد،الجزائر، معيشة متدهورة والسبب الإصلاح، 2004-2005.
أنظر موقع الانترنت: www.islamonline.net/arabic/économics

(3)- BOUMATI. M :Enquête nationale sur l'emploi est la principale opération pour la mesure du volume et de la structure de **l'emploi et du chômage en Algérie**,ONS, N° 434 activité, emploi et chômage au 3eme trimestre, 2005.

(*)- PNUD : Programme des Nation Unis au Développement.

CENEAP فإن الفقر انخفض بنسبة 11%، أي ما يعادل 330000 فقير ومازال التحقيق مستمر إلى غاية الأشهر المقبلة [1].

ورغم التحسن في المداخيل العامة للدولة، يؤكد تقرير المركز الوطني للدراسات والتخطيط الذي ركز على عينة من 2001 عائلة، أن الحالة الاجتماعية والوضع المعيشي لشريحة متزايدة من الجزائريين في تدهور مستمر منذ الثمانينات، وحوالي 6.5 مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر، في ظل تراجع مقلق لمستوى المعيشة والاختلالات الاجتماعية، بالإضافة إلى انتشار الأمراض الناتجة عن نقص التغذية التي تضاعفت في الجزائر خلال السنوات العشرة الماضية، بسبب تدني مستوى المعيشة رغم تسجيل الناتج المحلي الخام تطور كبير في الفترة ذاتها، إذ يتجاوز حاليا 60 مليار دولار مقابل أقل من 45 مليار في بداية التسعينات، حسب التقارير الصادرة عن المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي. كما سجلت وزارة الصحة في إحصاء جزئي أكثر من 45 ألف حالة جرب نتيجة النقص الكبير في تلبية حاجات الناس من الماء، إذ لا تتعدى حصة الجزائر من المياه حدود 900 متر مكعب سنويا، وهي أدنى النسب في العالم [2].

ب/ الفقر غير المادي في الجزائر : تتداخل أبعاد الفقر غير المادي في الجزائر وتتجسد في عمليات عديدة : الإقصاء، التهميش، العزلة، المساعفة، الإضعاف الاجتماعي، والهشاشة الاجتماعية، وغياب المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويتخذ الإقصاء عدة أبعاد :

- **الإقصاء الاقتصادي** : يحرم العائلات من المشاركة في نشاط اقتصادي حقيقي، أو من النشاطات الحرة.

- **الإقصاء الناجم عن التهميش المدرسي** : ويشمل الفئات المهمشة اقتصاديا واجتماعيا بسبب الأمية والجهل.

- **الإقصاء بسبب العزلة** : والذي يعكس واقع وجود العديد من المناطق المتناثرة والمعزولة، بالإضافة إلى الأعراض المرضية المساعفة التي أفرزتها دولة الرفاهية ما تزال مستفحلة في الوسط الاجتماعي.

كما أفرزت ظاهرة الإرهاب خلال العشرية الأخيرة (الإضعاف الاجتماعي) حالة دائمة من الرعب والترهيب للشعب الجزائري، وانتشار العنف والموت، والكوارث التي هزت أركان المجتمع وهدم القيم الاجتماعية الأساسية، وظهور العديد من الآفات الاجتماعية مما زاد من اتساع دائرة الفقر،

---

(1)- PNUD: **présentation de l'enquête sur le niveau de vie des ménages**, mesure de pauvreté le PNUD contribue a la connaissance et l'analyse en Algérie,2006, p p 1- 2.

(2)- الأرشيف :6.5 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر،2003 ، ص1. أنظر الموقع الانترنت: www. Eljazeera.net .

ووجود فئات هامشية في درجة كبيرة من الهشاشة الاجتماعية (جيوب الفقر) عبر كامل أرجاء الوطن، وتتمركز هذه الفئات في المناطق المحيطة بالمدن، وفي بيوت مؤقتة وغير صحية ومعزولة.

وفي هذا الإطار أكد "بيير ستروبل" في قوله "أن هناك انتشار أشكال جديدة للفقر والتهميش أدت إلى زيادة خطر التماسك الاجتماعي في أوروبا، بل تهديد الهيكل التنظيمي للمجتمع[1].

ولهذا أصبح التصدي المباشر للفقر أولوية عالمية ملحة بوصفه مسألة من مسائل حقوق الإنسان ومن أجل التعجيل بالتنمية والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها[2].

ثانيا- التنمية والفقر في الجزائر

1.التزام الدولة لترقية التنمية البشرية ومكافحة الفقر :

وفي هذا الصدد قرر الميثاق العربي لحقوق الإنسان في دورته العادية (121) لمجلس الجامعة في إطار الهوية الوطنية للدول العربية تحقيق هذه الغاية في المادتين السابعة والثلاثون والثامنة والثلاثون : " إن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية، وعلى جميع الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق، وعليها السعي لتفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها، وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وبموجب هذا الحق فلكل مواطن المشاركة والاهتمام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها.

بينما المادة الثامنة والثلاثون تقرر أن لكل شخص الحق على مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر الرفاه والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات، وله الحق في بيئة سليمة. وعلى الدول الأطراف (22 دولة عربية) اتخاذ التدابير اللازمة وفقا لإمكانياتها لإنفاذ هذه الحقوق[3].

وعلى هذا الأساس ترتبط التنمية البشرية في الجزائر مباشرة بسياستي التربية والصحة تعميم التعليم، ومجانية العلاج وجهود الدولة في مجال الاستثمار الذي شجع ترقية سياسة الشغل، ورفع مستوى المداخيل وتحسين نوعية استهلاك الأسر، ولتطبيق ذلك يستلزم إمكانيات مادية ومالية معتبرة.

إلا أن الضغوط الخارجية سنة 1994 أدت إلى إعادة جدولة الديون وتطبيق برنامج استقرار وتعديل، وقد نجم عن ذلك تقهقر عام للاقتصاد وتدهور الخدمات العمومية.

---

(1)- بيير ستروبل :« **من الفقر إلى الحرمان**»، مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الإنسان ، ترجمة : حسن حسين شكري، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد 148، عدد خاص بالفقر، 1996، ص 31.

(2)- عبد الله عطوي، مرجع سابق، ص 142.

(3)- مجلس الجامعة العربية، **تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان**، الدورة العادية، (121)، رقم 6405، القاهرة، 2004، ص 13.

و في بداية التسعينات نظمت الدولة جملة من البرامج الاجتماعية، تمحور أهمها حول المساعدة المباشرة لصالح الفئات المستهدفة الفقيرة، وذلك من خلال دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.

فبرامج الإصلاح الاقتصادي التي شرع في تطبيقها في أواخر الثمانينات، وتم توسيعها منذ سنة 1994 لم تسمح بتحسين الوضعية الاقتصادية إلى حد كبير، وقد أدى تدني سعر البترول في الأسواق الدولية بما يقارب النصف سنة 1998، وتفاقم نسبة المديونية بـــ 42% بالإضافة إلى فقدان الأرباح التي حققتها الخزينة العمومية[1].

وعليه فإن الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في تلك الفترة أدت إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم البطالة معا في ظل عدم استقرار الهياكل، بالإضافة إلى إلغاء صيغ الدعم الاجتماعي المباشر وغير المباشر، كما سجلت القدرة الشرائية الحقيقية للأجر الوطني الأدنى انخفاضا منتظما.

وهكذا اشتد الضغط الخارجي مع بداية تطبيق الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد الوطني، إلا أن الدولة قطعت شوطا كبيرا بتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية معا. كما تم تعويض المناصب المفقودة بإنشاء مناصب عمل جديدة في القطاع الإداري والتجاري والخدمات، والقطاع الفلاحي...الخ، هذا بغض النظر عن القطاع غير الرسمي الذي تطور بشكل محسوس خلال تلك الفترة .

ويحدد دليل الفقر البشري العجز المسجل في ثلاثة ميادين أساسية في الحياة : نسبة الأفراد المعرضين للوفاة قبل سن الأربعين، نسبة الأمية لدى الكبار والعجز المسجل في مجال الخدمات الاقتصادية عموما، والأفراد المحرومين من المياه الصالحة للشرب.

وفي هذا السياق بذلت الجزائر مجهودات جبارة خلال العشريات الأخيرة في مجال الاستثمار الخاص بالتعبئة البشرية ومكافحة الفقر، وحققت تقدما ملحوظا في الميدان، غير أن الانخفاض المستمر لأسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي منذ الثمانينات انجر عنه أزمة اقتصادية تعاني منها البلاد، مما أدى إلى إلغاء دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وارتفاع الأسعار نتيجة تخفيض قيمة العملة الوطنية، وارتفاع نسبة البطالة.

وفي بداية التسعينات تم اتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى التخفيف من ظاهرة الفقر، حيث قررت الدولة ابتداء من سنة 1992 بالنسبة "للشبكة الاجتماعية" وضع برامج للوظائف المؤقتة لصالح الشباب البطالين، التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعـــة العامة، والأشغال ذات المنفعة العامة، وعدة صيغ أخرى لتعويض المداخيل.

(1)- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية، الدورة العامة الثالثة عشر،1998، ص 207 .

غير أن هذه التدابير لم تكن كافية للحد من تدهور الوضعية الاجتماعية، فشرعت الدولة في تطبيق إصلاحات أخرى في عدة مجالات، بهدف حماية المواطنين من الإدارة، وفرض احترام حقوق المواطنين.

إضافة إلى إعداد مشروع قانون متعلق بتنظيم الحركة الجمعوية، أي مشاركة الجمعيات في التكفل بالمسائل ذات المنفعة العامة، وكذا تطبيق إنجاح برامج لصالح الأسرة والمرأة والطفل والفئات ذات الدخل الضعيف، وضحايا الإرهاب والمساواة في الحقوق بين الجنسين، هذا إضافة إلى تحديد برامج جديدة للوقاية ومحاربة بعض الأمراض الخطيرة مثل : داء السيدا، داء السل، داء الشلل، الإسهال، التنفس وداء المفاصل الحاد ... الخ. وكذلك تصحيح قطاع الصحة العمومية، تنظيم الخدمات الصحية في القطاع الخاص حتى يستفيد المواطن من حقه الدستوري في خدمات الصحة، كما قدمت الدولة مساعدات هامة في مجالات عدة، دعم الاستثمار الوطني الخاص بالصناعة الصيدلانية، والدعم المباشر لفائدة عديمي الدخل والمحرومين.

كما تمكنت المنظومة التربوية الجزائرية من رفع التحدي واحترام الحق الدستوري المتمثل في استفادة كل السكان من التعليم القاعدي، إلى جانب تأطير الإدارة والقطاعات الاقتصادية العمومية، وإصلاح المنظومة التربوية.

ولقد أولت السلطات العمومية اهتماما بالغا بمسألة الشغل بسبب الارتفاع المذهل لنسبة البطالة في الجزائر، فالتفاعل مع الوضع يحتاج إلى عدة عمليات سواء بترقية سياسة الأشغال العمومية الكبرى المنشآت القاعدية الاقتصادية و الاجتماعية تسمح بإنشاء مناصب شغل جديدة ،
أو إصلاح جذري للنصوص التشريعية، أو إدخال تعديلات في النصوص المتعلقة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل وضع برنامج لتأهيل المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة للحد من فقدان مناصب الشغل الذي أحدثه انفتاح السوق.

حيث قامت السلطات العمومية بتطبيق عقود ما قبل التشغيل لصالح الشباب في القطاعات الاقتصادية، وفتح برامج التشغيل الاحتياطي للشباب في إطار النشطات ذات المنفعة العامة، إلى جانب آليات ضمان القروض، وكذا دعم المخططات الاجتماعية الخاصة بالمعوزين، وضمان التكفل الكامل بالمصابين بالأمراض المزمنة، إضافة إلى المساعدات المباشرة التي تمنح من أجل بناء السكن. غير أن أزمة تسديد الديون الخارجية تواصلت منذ الثمانينات، ونجم عنها انكماش اقتصادي، وتسعى

الإصلاحات المطبقة إلى الحد منه، حيث تسبب الانكماش الاقتصادي في تفاقم البطالة وانتشار الفقر، خاصة منذ بداية التسعينات.

ورغم ذلك فإن النتائج المحققة في مجال التنمية البشرية منذ سنة 1990 تبقى ضعيفة، ويتعين تدعيم التنمية البشرية بصفة عامة في الحاضر أو في المستقبل.

وحسب المعطيات التي قدمتها مصالح مندوب التخطيط شهدت سنة 2001 تحسنا ملحوظا في دخل الأسر واستهلاكها، نظرا لرفع الأجور وانعكاسات النمو خارج المحروقات، وبناء على ما تقدم فإن إدماج قوة العمل التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي في سياق عملية التنمية الشاملة يمثل مطلبا ضروريا لتجاوز الوضع البائس[1].

حيث تسعى الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، والتي انعقدت بالجزائر العاصمة سنة 2000 بقصر الأمم بنادي الصنوبر إلى اعتماد إستراتيجية لدعم السياسات والبرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر والإقصاء الطويل المدى.

وتحتاج هذه العملية إلى الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي لإنعاش النمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى التضامن الوطني الذي يعد أحد مقومات المجتمع الجزائري والذي يجب تنميته، وكذا تطوير القطاع الخاص ومشاركة الفئات الفقيرة والمقصيين.

ونظرا لتعدد أشكال التهميش والفقر، فإن للاستراتيجيات الجديدة لمحاربة الفقر والإقصاء وبرامج العمل الوطنية الخمسة المقترحة انعكاسات كبيرة، وتشمل البرامج الوطنية على : برنامج وطني لتنويع الفلاحة ورفعها للتخفيف من حدة الفقر، برنامج وطني للقروض المصغرة لصالح الفقراء، برنامج وطني للسكن لصالح الفقراء، برنامج وطني لتكوين الشباب البطال، برنامج وطني للصحة العمومية.

وقد تم إعداد هذه البرامج نظرا للانعكاسات الإصلاحية السياسية والمؤسساتية على الفئة الفقيرة والمعرضين للإقصاء،قصد دمجها في مسار الإصلاحات،ومن بين العناصر الأساسية المتضمنة في البرامج الوطنية والمشاريع النموذجية ما يلي[2]: التنمية البشرية (ترقية الإنسان)، ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة، إصلاحات القطاع المالي واستفادة الفئات الفقيرة من القروض، تطوير القطاع الخاص

(1)- إسماعيل قيرة وعلي غربي: **في سوسيولوجية التنمية**، مرجع سابق، ص103.
(2)- الندوة الوطنية الأولى حول **مكافحة الفقر والإقصاء**، قصر الأمم نادي الصنوبر، الجزائر،2000، ص ص59- 60.

بمشاركة الفئات الفقيرة والمقصيين، تنمية الفلاحة قصد التخفيف من ظاهرة الفقر والإقصاء، جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة.

كذلك تعتبر المشاركة والإدماج من العوامل الرئيسية في أي نهج جديد للحد من الفقر، لأن التصدي لتحديات العولمة يتطلب مجتمعات محلية قومية، وقيادات قوية، وحلولا محلية قوية، والتعاونيات أداة مثالية لإستراتيجية بناء نماذج جديدة لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقر[1].

كما شجعت سياسات وبرامج الاستثمارات تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء من (إقامة شبكات واسعة للحماية الاجتماعية، تقديم قروض صغيرة لتمويل المشروعات الخاصة بالفقراء، دور المنظمات غير الحكومية، إنشاء مؤسسات خاصة بمساعدة الفقراء والمعدومين ... الخ).

وعلى هذا الأساس يعتبر تحسين السياسات والسلوكيات الحكومية التي تحدد شكل مناخ الاستثمار عاملا أساسيا في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء. ويعاني الشباب من ازدياد متوسط معدل البطالة إلى أكثر من الضعف فتوسيع نطاق فرص العمل أمام الشباب هو مساعدة الفقراء بخلق عالم أكثر توازنا [2].

ومن هذا المنطلق يعتبر تحسين مناخ الاستثمار الركيزة الأولى لاستراتيجية التنمية الشاملة التي ينتهجها البنك الدولي ثم تحسين تقديم الخدمات للفقراء كركيزة ثانية.

حيث تمكنت الجزائر خلال سنة 2004 من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المقدرة بـــ 7 ملايين أورو منها 4 ملايين أورو في المحروقات، ومليارن أورو خارج المحروقات وتطور الاستثمار خلال عام 2004 بحوالي 3000 مشروع أجنبي ووطني بمبلغ قدره 4،5 مليار دولار، ومنه تعد الجزائر أول بلد خلال 5 سنوات في مجال الاستثمارات الأجنبية في حوض البحر الأبيض المتوسط[3].

ويتجلى ذلك من خلال أهداف الألفية من أجل التنمية (OMD) [*]: عقد بين البلدان للقضاء على الفقر البشري، حيث تعاهد جميع حكام العالم بأكمله تحت رعاية الأمم المتحدة 2000 بتخليص العالم من الفقر من خلال مجموعة من الأهداف والغايات والمؤشرات ومن بينها : القضاء على الفقر المدقع

---

(1)-Rapport du directeur général ,**S affranchir de la pauvreté par le travail**, conférence internationale du travail, 91 session, 2003, rapport I -A- Bureau internationale de travail, Genève, p10.

(2)- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 2005، **تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005، ص 2 .

(3)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي السداسي الثاني 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2004، ص 22.

(*)- OMD : Objectifs Méllinaires au Développement.

والجوع كهدف أول، أما الغاية : التقليص بالنصف بين سنتي 1990 و2015، نسبة السكان الذين تقل مداخيلهم عن دولار واحد في اليوم.

ومنه انخفضت نسبة الفقر حسب الحد الدولي للفقر (دولار واحد معادل القدرة الشرائية) بأكثر من النصف بين سنة 1988 وسنة 2000، إذا انتقلت من 1،9% إلى 0،8% خلال هذه الفترة [1].

وبكل تأكيد فإن أهداف الألفية من أجل التنمية تشكل حد أدنى من الأهداف التي حرم منها قسم كبير من البشرية، حتى وإن كانت النتائج المحققة عبر العالم غير كافية، إلا أنها طريقة مفيدة جدا لتطوير بعض الوعي الوطني والعالمي. هذا بالإضافة إلى تمثيل الإناث في المجالس النيابية كمؤشر على التقدم نحو تمكين النساء من حياتهن، سواء في الهيئات التشريعية أو الحكومات والقطاع الخاص جنبا إلى جنب مع مجموعة من مؤشرات الدخل[2].

كما ينبغي تقدير أهمية الجهود التي بذلتها الجزائر ضمن السياق العالمي، وفي عالم لا يقبل دراسة المشاكل تطرحها عبء المديونية. حيث اندرج التقرير الوطني حول التنمية البشرية في الجزائر في الحركة العالمية، ويسعى إلى تحسين حال الفقراء، ويتجلى ذلك من خلال أهداف الألفية من أجل التنمية الذي عقد بين البلدان للقضاء على الفقر البشري في العالم، وتعاهد جميع الحكام تحت رعاية الأمم المتحدة بتقليص الفقر بالنصف بين سنتي 1990-2015.

ويسعى البنك الدولي للعمل على إنشاء عالم خال من الفقر من خلال رعاية التنمية الاقتصادية التي تزيد من الدخل وتقلل الفقر هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التنمية الاقتصادية تميل إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة ودخل أعلى ومستويات معيشية أفضل للفئات الفقيرة [3].

تلك هي أهداف الألفية للتنمية التي تسعى إلى ترقية الأفراد والمساواة بين الجميع، ويتسنى ذلك في ضوء المؤشرات الإستراتيجية للتنمية البشرية في الجزائر والتخطيط الموجه لصالح الفقراء.

وعليه يمكن القول أن الجزائر تعتبر بلدا وسيطا تواجه مشكلات أساسية في إعادة تكييف قدراتها وثرواتها البشرية والمادية، ورغم الجهود المبذولة وبرامجها المسطرة للتخفيف من الفقر خلال مدة طويلة، فإنها استطاعت أن تقضي على الفقر نسبيا فقط، ومازالت تبذل جهدا نوعيا بنفس الأهمية

---

(1)- التقرير الوطني الخامس حول التنمية البشرية لعام 2003، **أهداف الألفية من أجل التنمية**، إنجازات وآفاق، المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية، الدورة العادية العامة الخامسة والعشرون، 2004، ص 14.

(2)- تقرير التنمية البشرية 2005 ، **التعاون الدولي على مفترق الطرق :المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ص 44.

(3)- تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، **رعاية التنمية الاقتصادية لتقوية الحوافز من أجل مساواة أكبر في الموارد والمشاركة**، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، ترجمة : هشام عبد الله، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 2004 ، ص 313.

لتحسين القدرات الأساسية للتنمية البشرية، لأن الفقر ليس عيبا على حد تعبير ولي العهد المغربي، لكن العيب كل العيب أن نعمل على إبقائه ولا نفكر في السبل التي تزيله أو تقلل منه[1].

وبالرغم من وجود العديد من الدراسات الاجتماعية والوطنية التي بينت العلاقة الإيجابية بين ترشيد التنمية وتحسين ظروف معيشة السكان الفقراء من خلال التخطيط الموجه لصالح الفقراء ومبادرات التعبئة الاجتماعية، يمكننا القول بأن تشخيص الأوضاع الواقعية للفقراء أساسه الصراع الطبقي وتعرية البناء الاجتماعي وليس في تباين السياسات المختلفة.

وعليه فإن الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمار الوطني والأجنبي يعتبر المحور الأساسي لسياسة الإصلاح الاقتصادي المتبعة في الجزائر من أجل إحداث تنمية مستدامة [2]. لأن توسيع الاستثمارات يؤدي إلى نتائج مهمة في خلق فرص العمل والتصدير وزيادة ملايين الوظائف التي تمتص عدد هائل من القوى العامة كما تحسن استهداف الإعانات لبلوغ الفقراء [3].

وبصفة عامة فإن أي تقدم في تخفيض أعداد الفقراء، يتوقف على نجاح الإصلاحات الاقتصادية وتشجيع ازدياد القدرة على العمل، وسياسة برامج الاستثمار، والتي توفر موارد كبيرة من الفئات الفقيرة وتعبر عن احتياجاتهم الحقيقية، إلا أن الواقع يثبت بأن المنظمات غير الحكومية يتعاظم دورها في مجال التنمية، ورفع الظلم عن الفقراء، لأنها تخلو من جميع المزايدات السياسية، كما أنها بسيطة. وكان ذلك نتيجة خروج الجماعات الفقيرة من سوق العمل وانتشار الهامشية ،واتساع دائرة القطاع غير الرسمي وارتفاع البطالة بأنواعها سواء من حيث حجم البطالة الذي يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والكمية المطلوبة منه في سوق العمل[4].

---

(1)- الهرفي محمد : **ملف الفقر هل يفتح ملفات أخرى**، 2006، ص2. - أنظر موقع الانترنت : www.brenawaf.com .

(2)- عايشي كمال و زيتوني عمار :«**دور الصناعة المحلية في تنمية الاقتصاد الجزائري في ضوء لإصلاحات الاقتصادية**»، المطبعة العربية غرداية، العدد 07 ، الاغواط، جوان 2007 ، ص 47.

(3)- تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ط1، **مجابهة التشاؤم الذي لا أساس له بالقدرة الهائلة للتجارة والاستثمار والعمالة**، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التفاعل مع العالم، بيروت ،2004، ص 30.

(4)- نجا علي عبد الوهاب : **مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي**، دراسة تحليلية، تطبيقية، مصر،2005 ، ص 3.

ثالثا- البطالة والفقر

1. معدلات البطالة والبطالين في الجزائر :

تعد مشكلة البطالة مصدرا حقيقيا للفقر والتشغيل غير الرسمي، وقد ورد في قوله (ص) : ﴿ أن الله لا يحب الفارغ الصحيح في عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة ﴾[1] ويفسر الفارغ بأنه المتعطل الذي لا عمل له. حيث بلغت نسبة البطالة في الجزائر سنة 1999 نسبة29.3 % وهي نسبة مقاربة لسنة 1996 والمقدرة بـــ 33 % كنتيجة لعملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، والتي ترتب عنها تسريح العديد من العمال، فقدان 600.000 منصب عمل بين الفترة: 1989 و1990، هذا حسب معطيات تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2004[2].

وبالرغم من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية في ظرف 4 سنوات من التطبيق لعملية التصحيح، إلا أن أوضاع التشغيل ازدادت تدهورا بانتظام، وغياب الاستثمارات الجديدة، الطرد المكثف للعاملين على أثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات كلها عوامل ساعدت على تفاقم البطالة وزيادة نسبتها خاصة في المناطق الحضرية، فإن أعداد كبيرة من العاطلين يلجأ إلى القطاع الخدمي غير الرسمي ،ويستمر هذا القطاع باتساع كبير مقارنة مع القطاع الزراعي والصناعي [3].

غير أن السنوات الثلاثة الأخيرة شهدت انخفاض عدد البطالين بحوالي : 250.000 أي من 2.516 مليون سنة 1999 إلى 2.264 مليون سنة 2003. أنظر الجدول والشكل رقم (3-10) .

الجدول (3) تطور عدد السكان القادرين على العمل (البطالين ونسبة البطالة)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
السكان القادرين عن العمل	8589	8850	9073	9298	9540
مجموع مناصب العمل	6073	6240	6596	6890	7276
عدد السكان البطالين	2516	2610	2477	2408	2264
نسبة البطالة %	29.3	29.5	27.30	25.9	23.7

المصدر : تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي القطاع غير الرسمي، 2004، مرجع سابق، ص83.

(1)- إبراهيم محمود عبد الراضي : **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة**، المكتب الجامعي الحديث ،2005، ص ص 42-43.
(2)- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، القطاع غير الرسمي، 2004، مرجع سابق، ص ص 82- 83 .
(3)- محمد حافظ الرهوان :**التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم**، دار أبو المج للطباعة للهرم، د .م. ن ،2006، ص 52.

الشكل (10) تطور نسبة البطالة والبطالين

المصدر : نفس المصدر السابق.

بفضل دعم إطار الاقتصاد الكلي، وتشجيع عمليات الاستثمار والمخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية التي قامت بها السلطات عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، وبذلك تحسن مستوى البطالة في سنة 2003 بنسبة 23.7%. والتي مازالت مسيطرة في الوسط الحضري.

ونلاحظ أن النسبة الكبيرة للعاطلين عن العمل هم الشباب 47.9 % من الباحثين عن التشغيل تقل أعمارهم عن 25 سنة، وحوالي 72.4 % أقل من 30 سنة كما بلغ عدد البطالين من حاملي الشهادات (بطالة سافرة) 160.000 سنة 2003 [1]. ومن جهة أخرى فإن معظم المتعطلين عن العمل هم الخرجين الجدد، و يتضح ذلك من البيانات المختلفة عن الجزائر وبقية الدول العربية

(1)- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2004، القطاع غير الرسمي، مرجع سابق، ص 83.

المجاورة، مصر، تونس، الأردن، اليمن، في أواخر فترة الثمانينات وبداية التسعينيات أن نسبة معدل نمو العمالة حوالي 1.2 % و 3.1 % [1]. كما أن تصدير منتجات الدول الغنية إلى أسواق الدول الفقيرة وإغراقها في المنتجات ذات المميزات التنافسية، والتي ستقضي على الصناعة المحلية، وبالتالي تزداد أعداد المتعطلين وتفاقم معدلات البطالة [2].

هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة بطالة إعادة الإدماج والبطالة طويلة المدى بالنسبة لضحايا إعادة الهيكلة الاقتصادية والذين استفادوا من التعويضات الاجتماعية، لم يعاد إدماجهم كلية لأن مناصب العمل محددة، ونجم عن هذا الوضع انتشار النشاطات غير الرسمية في الجزائر خاصة النشاطات الحضرية غير الرسمية.

ويتجلى من ذلك أن النسبة الهائلة من البطالة التي شهدتها الجزائر مؤخرا نتيجة فقدان مناصب العمل المهيكلة، قد أدت إلى انتشار ظاهرة الفقر في الوسط الحضري خاصة والذي ازداد تلازما مع مستوى البطالة، حيث يظهر هذا الارتباط من خلال المعطيات الخاصة بعدد البطالين ونفقات الأسر واستهلاكها حسب ما ورد في تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000.

فكلما زاد عدد العاطلين ازدادت الجرائم، وعلى هذا فإن واجب الدولة أن تهتم بهؤلاء الشباب العاطلين فالفراغ قاتل، ويأتي ذلك بنوع من عدم التوازن بين السياسة التعليمية، ومتطلبات التنمية الاقتصادية [3].

حيث عرفت الفترة 2000-2005 تراجعا ملحوظا في نسبة البطالة حسب تصريح وزير التشغيل والتضامن الاجتماعي في منتدى تلفزيوني 2007 من خلال تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات الذي يشمل 48 ولاية، وتم التحقيق مع 15 ألف عائلة، حيث انخفضت نسبة البطالة إلى 12.3% سنة 2004 و3.15 % سنة 2005، مع توقع انخفاضها في 2010 إلى 3%.

أما وزير العمل والتضامن الاجتماعي كشف على الرقم الرسمي لطالبي العمل في الجزائر حوالي 600 ألف مواطن، وأن الرقم الحقيقي للبطالين استنادا لإحصائيات "الديوان الوطني

---

(1)- كريمة كريم : **دراسات في الفكر والعولمة في مصر والدول العربية**، ترجمة: سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد 844 ، مصر،2005، ص 425.

(2)- صلاح عباس : **العولمة وأثارها في البطالة والفقر والتكنولوجيا في العالم الثالث**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2004 ، ص ص 89-90.

(3)- حسين عبد الحميد رشوان :**مشاكل وقضايا معاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،1997، ص 42.

للإحصاء"، بلغ 1 مليون و240 ألف بطال، بعد أن كانت لا تتجاوز 12،3% سنة 2006 في مقابل 15،3% سنة 2005 [1].

أما على مستوى ولاية باتنـــة نلاحظ تراجع معدلات البطالة خلال الفترة التالية (2000 – 2005)، حيث بلغت سنة 2000، 38.52% و55.36% سنة 2001، ثم 34.55% في 2002، و24.09% سنة 2003 و12% سنة 2005[2].

ويتضح مما سبق بأن : عتبة الفقر العام تظهر أكثر عند الأسر التي تشمل عدد كبير من البطالين . أما عتبة الفقر المدقع (الغذائي) فالأسر التي تشمل أكثر من 3 بطالين تمثل نسبة ضعيفة من الفقر، بمعنى أن عدد البطالين لا يؤثر بصفة مباشرة على الفقر المدقع لأن مدخولها السابق يساعدها على ذلك. ويتضح من ذلك أن فئات الأسر التي تعيش فوق عتبة الفقر العام هي التي تشمل 3 بطالين فأكثر أي نسبة 84.8 %.

2.الآثار الاجتماعية المترتبة عن برنامج التعديل الهيكلي " تفاقم البطالة " :

إن الأوضاع الوطنية السابقة والصراعات السياسية والنزاعات الداخلية في الجزائر القائم منذ سنة 1992 والتي ساهمت في انتشار ظاهرة الفقر والبطالة بطرق مختلفة مباشرة، أو غير مباشرة، وفقدان الكثير من المواطنين لمصادر رزقهم.

ويتجلى ذلك في إحجام المستثمر المحلي، والأجنبي عن الإقبال على الاستثمار في الجزائر والإنتاج، كذلك تخريب العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العامة منها والخاصة، من طرف الجماعة المسلحة، وكذا قيام السلطة بهدم العديد من الممتلكات الشخصية بحجة إيوائها للإرهابيين، ونتج عن ذلك فقدان المواطنين لمصادر الرزق وثرواتهم.

وعلى هذا الأساس تم إنفاق مبالغ معتبرة من طرف السلطات الجزائرية لمختلف أسلاك الأمن والمتطوعين لمقاومة الجماعات المسلحة، وكذا هجرة المواطنين من سكان القرى لمساكنهم وممتلكاتهم نتيجة تدهور الوضع الأمني مما أدى إلى فقدان مصادر رزقهم ودخلهم.

بالإضافة إلى موت أكثر من مائة ألف شخص[1] من المسلحين والمدنيين وقوات الأمن واختفاء الآلاف من المواطنين وإصابة الآخرين منهم. وكقاعدة عامة، تستمد المعطيات الأساسية عن البطالة من الدراسات الامبريقية عن الأسر.

---

(1)- جريدة الخبر بتاريخ 31 جانفي 2007، العدد 4925، ص 5 .
(2)- مديرية التخطيط والهيئة العمرانية لولاية باتنة 2007.

ويعكس هذا الوضع تعريف المكتب الدولي للشغل (BIT) [*] للبطالة البطال هو الشخص الذي يتراوح سنه بين 16 و59 سنة قادر على العمل، بدون عمل، جاهز للعمل ويبحث فعلا عن العمل.ولهذا ينبغي أن تبنى الإحصاءات على معايير دقيقة لعلاج ظاهرة البطالة بطريقة موضوعية للوصول إلى سياسية ناجحة لمواجهتها اقتصاديا واجتماعيا.

إن سبب انخفاض عدد مناصب الشغل الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 بعد تدهور أسعار البترول، وارتفاع نسبة البطالة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. ومن أجل خلق استقرار اقتصادي تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت الدولة في تطبيقها إبتداءا من سنة 1988 وتسببت هذه الوضعية في إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، وتقليص عدد معتبر من العمال وارتفاع نسبة البطالة 29.3% في سنة 2000 [(2)] .

أما عدد السكان الناشطين Activité في هذه الفترة، حسب معطيات المكتب الدولي للتشغيل يقدر بحوالي 9.7 مليون في سبتمبر 2005، أي نسبة ،41،0% كانت هذه النسبة 42.1% في سبتمبر 2004 وحوالي 8.2 مليون من عدد السكان المشتغلين (occupation) سنة 2005 أي نسبة 24.7% أكثر بقليل من سبتمبر 2004 (24.4%)، أما نسبة الشغل (emploi) فهي مستقرة 34.7% .

ويقدر عدد السكان البطالين بـ 1.5 مليون سنة 2005 أي بانخفاض 200.000 بطال عن سنة 2004، أي نسبة 15.3% سنة 2005 بعد أن كانت 17.7% في سنة 2004. غير أن عدد البطالين أقل من 30 سنة قد ارتفع قليلا عما كان عليه في سنة 2004 بنسبة 75% في سنة 2005، و73% سنة 2004 .ومن جهة أخرى نلاحظ انعكاس الوضع سنة 2005 بين الريف والمدن، بعد أن كانت نسبة البطالة في سنة 2004 في الوسطين (ريفي–حضري) 0.7 نقاط للريف أصبحت في سنة 2005، 1.2 نقطة لصالح المدن[(3)] ، أنظر الجدول (4) .

---

(1)- بن ناصر عيسى :«**مشكلة الفقر في الجزائر**»، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، العدد 2، مارس 2003، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 217 .

(*)- BIT :Bureau International de Travail .

(2)-KAASSIS .N: **Emploi et comportements démographiques**, la revue du CENEAP, N°27 mutations des structures, familiales, 2003, p 102.

(3)-BOUMATI.M, Données statistiques 2005 – ONS, op cit, p 1.

الجدول (4) السكان الناشطين في سبتمبر 2005

	حضري	ريفي	المجموع
عدد السكان المشتغلين	4908203	3273292	8181495
مستخدمون أجراء	1305502	914216	2219718
أجراء دائمين	2181373	946932	3218305
أجزاء غير دائمين، متربصين	1191085	1050095	2241179
مساعدون عائلين	230243	362049	592292
عدد السكان البطالين	850153	624396	1474549
عدد السكان المشتغلين مؤقتا	5758356	3897688	9656044
نسبة البطالة	%14.8	%16	%15.3

المصدر : معطيات التحقيق الوطني، الديوان الوطني للإحصائيات ONS، 2005، مرجع سابق، ص 2.

وفي ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة أو النظام العالمي الجديد، نلاحظ بأن الإشكال الرئيسي الذي يواجه الحكومة بصفة عامة هو الموازنة بين تحقيق معدل نمو مرتفع ومواجهة معدل ارتفاع البطالة واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي، لأن تحقيق معدل نمو مرتفع يتناقص مع مسار القضاء على البطالة والفقر.

كما أن تطبيق البرامج الاقتصادية في مجال الإنتاجية واستخدام التقنية التي يتطلبها رفع معدل النمو يؤدي إلى تسريح العمال، وزيادة حجم الاستثمار من أجل رفع النمو يؤدي أيضا إلى ارتفاع معدل التضخم .

حيث تعمل البطالة وما يصاحبها من فقر وحرمان اجتماعي، على خلق بيئة سياسية تقل فيها الاستعدادات لإجراء التصحيح بسرعة لمواجهة مصادر المنافسة الجديدة في البلدان الصناعية.

ورغم اتفاقية الجات (GATT) التي تستهدف إزالة كل العوائق أمام المنتجات، كالعوائق الجمركية أمام التجارة الدولية وتحرير إدارات السلع الصناعية التي تنصب أساسا على صادرات العالم الثالث، بمعنى تصدير منتجات الدول الغنية إلى أسواق الدول الفقيرة وإغراقها في المنتجات ذات المميزات التنافسية، والتي ستقضي على الصناعة المحلية، وبالتالي يزداد أعداد المتعطلين وتفاقم معدلات البطالة [1] .

(1)- صلاح عباس : **العولمة وآثارها في البطالة والفقر والتكنولوجيا في العالم الثالث**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2004، ص ص 89- 90 .

ولذا رفعت العولمة شعارات التنمية العالمية الشاملة والنهوض بجميع الدول، إلا أنها في نفس الوقت بالنسبة للدول النامية مجرد شعارات هدفها خدمة مصالح الدول الغنية واستغلال ثروات دول العالم الثالث الفقيرة. فلا بد من النهوض والتمرد باقتصاديات هذه الدول وعدم ترك الفرصة لأية مخاوف في ظل العولمة وتطوير الإنتاج القومي أمام هذه التحديات.

لاشك أن البطالة المرتفعة ومستويات الأجور المنخفضة تساهم في زيادة الفقر في الجزائر من 12% سنة 1988 إلى23% سنة 97 [1]، إلا أن العلاقة بين معدلات البطالة والفقر في الوطن العربي تبدو واضحة من خلال وجهين :

الوجه الأول : العمال المعدمين من ملكية الأصول، أي ليس لهم من مصدر للدخل إلا أجور العمل فقط .

الوجه الثاني : الطبيعة الازدواجية لسوق العمل الحضري، حيث يضم السوق العمالة الرسمية والعمالة غير الرسمية ونتيجة لذلك فإن القطاع غير الرسمي يتسم بانخفاض الإنتاجية وسهولة الدخول، بالإضافة إلى عملية خلق الوظائف وانخفاض الإنتاجية في القطاع غير الرسمي يدل على مستويات الأجور المنخفضة نسبيا في هذا القطاع، ولهذا تفسر خصائص سوق العمل العربي ظاهرة تزايد الفقر الحضري.

3.الشغل والبطالـــة :

حسب نتائج التحقيق التي قام بها ديوان النشاط والشغل والبطالة سنة 2004 [2]، يتبين بأن مناصب الشغل الدائمة سجلت ارتفاعا نسبته 2.59%، بينما ارتفعت مناصب الشغل المؤقتة بنسبة 17.76% سنة 2003، 2004 وكذا تطور الشغل الذاتي بنسبة 33.23%، في نفس المدة كما هو وارد في الجدول رقم (5) .

(1)- المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، **وثائق، القرارات، البيانات**، حالة الأمة العربية، ط1، بيروت، 2002، ص 369.
(2)- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول **الظرف الاقتصادي والاجتماعي** للسداسي الثاني 2004، ص 109.

الجدول (5) بيان تطور معطيات السكان الشاغلين والبطالين في الفترة ما بين 2003 – 2004

العناويـــن	سبتمبر 2003 أ	سبتمبر 2004 ب	التغيرات %
السكان الشاغلين في المدة المعينة	6684056	7798412	16.67
المستخدمون المستقلون	1855361	2471805	33.23
الأجراء الدائمون	2829197	2902365	2.59
الأجراء غير الدائمين + المهمشين أصناف أخرى	1515442	1784641	17.76
المساعدات العائلية	484057	639602	32.13
السكان البطالين	2078270	1671534	19.57-
السكان الشاغلين في المدة المعنية	8762270	9469946	8.08
نسبة البطالة	23.7	17.7	25.58-

المصدر :معطيات التحقيق الوطني عن النشاط والشغل والبطالة في الثلاثي الثالث (2003-2004)، مرجع سابق .

الشكل (11) تطور معطيات السكان الشاغلين والبطالين

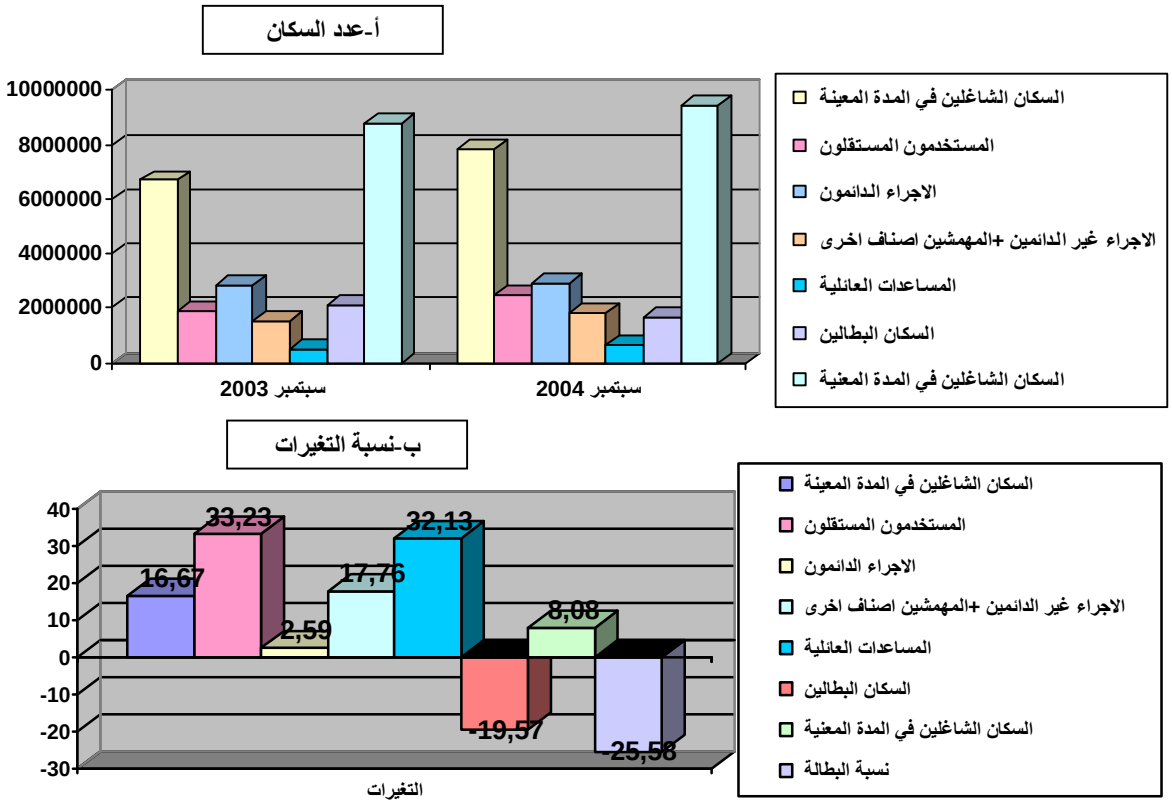

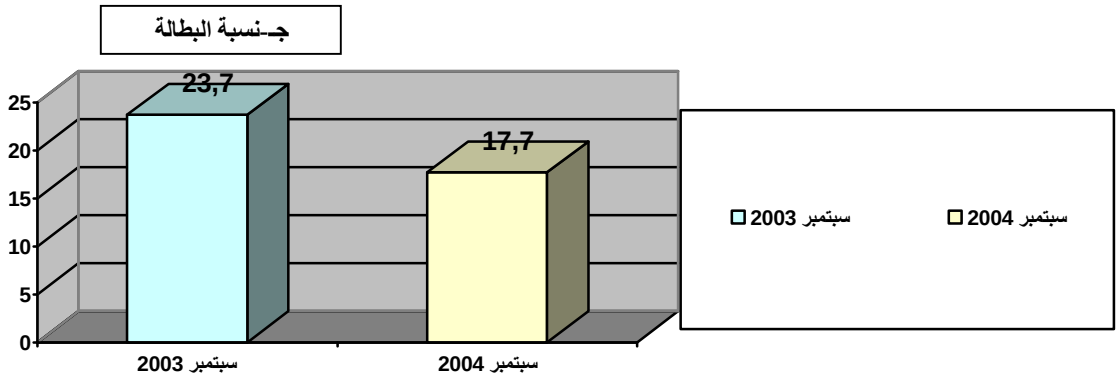

المصدر :نفس المصدر السابق.

وهكذا هيمنت البطالة في سنة 2004 في المدن بنسبة 59.5% مقابل 40.7% في الأرياف، بينما كانت هذه النسب على التوالي 58.9% و41.1% سنة 2003، كما تبين حسب معطيات الوكالة الوطنية للشغل واليد العاملة (ANEM) [*] أن معظم طالبي الشغل لأول مرة غير مؤهلين، ولهم مستوى جامعي.

رابعا – القطاع الحضري غير الرسمي

1. إطار تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر :

أ- **الإطار الاقتصادي والاجتماعي** : ويعرف القطاع غير الرسمي بأنه: "كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، أو لأن هذه الأنشطة المولدة للدخل، بحكم طبيعتها، تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد " [(1)]. لقد تطور هذا القطاع الذي يعرف بتسميات متعددة كمترادفات له وفي مقدمتها القطاع غير المنظم، والهامشي، والاقتصاد الأسود والخفي، وتحت الأرضي، وغير الملحوظ، وغير المسجل، والمحجوب، والثاني ، والشمس الساخنة[(2)]. في نهاية الثمانينات بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي مست أغلب الدول النامية ولا سيما الجزائر، نتيجة اعتماد الاقتصاد على المحروقات التي انخفض سعرها في منتصف الثمانينات، وتخفيض الاحتياط الوطني للعملة الصعبة مما أدى إلى صعوبة تغطية الواردات الضرورية للاستهلاك والتجهيز[(3)].ومن بين أسباب توسع وانتشار

(*)- ANEM : Agence Nationale d'Emploi et de Main d'œuvre.

(1)- رمضان صديق محمد :«**القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الاقتصاد الرسمي**»، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، نصف سنوية يصدرها أساتذة كلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر، العدد 09، 2004، ص70.

(2)- السيد الحسيني: **القطاع غير الرسمي في حضر مصر** (المداخيل النظرية والمنهجية والتحليلية)، التقرير الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الحضارية والمدن الجديدة، القاهرة، 1996، ص 99.

(3)- KELLKOUL Mohamed (expert CENEAP) :« **l'emploi informel à travers le RGPH de 1987**», la revue de CENEAP, évolution de l'emploi en Algérie, N° 21, 2001 , p 87.

القطاع غير الرسمي ما يلي : تحرير التجارة الخارجية والذي سمح بفتح الاقتصاد الوطني للمنتوجات الأجنبية، تفاقم نسبة البطالة نتيجة غلق القدرات الإنتاجية، عجز الجهاز الوطني للإنتاج على سد حاجات المستهلكين، ضعف الرقابة والمتابعة بين القطاعات و الرسوم الجمركية المرتفعة.

وعلى هذا الأساس فالاقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات أبعاد متعددة لها أثار سلبية مثل:

-فقدان حصيلة الضرائب، أي التهرب الضريبي، فشل سياسات الاستقرار والنمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، فالظاهرة لا تخلو أيضا من الآثار الايجابية، عامل مقلص للباطلة والفقر، قادرة على تقديم مختلف السع والخدمات بأسعار أقل، كما أنها أكثر سرعة واستجابة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق، مقارنة بالاقتصاد الرسمي [1].

لذلك غيرت الجزائر مسارها الاقتصادي خلال تلك الفترة من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق خاصة أن الجزائر تابعة للدول الأجنبية في تلك القطاعات.

وأدى كل ذلك إلى اتساع وتطور نطاق القطاع غير الرسمي نتيجة انخفاض موارد العملة لانخفاض أسعار البترول، وتقليص مناصب الشغل وارتفاع نسبة البطالة، وكذا تخفيض قيمة العملة الوطنية التي تسببت في تضخم أسعار المواد المستوردة وانخفاض القدرة الشرائية، أرغم ذلك الأسر على رفع مداخيلها.

ب- طبيعة القطاع غير الرسمي : يشمل القطاع غير الرسمي خاصة قطاع التوزيع والذي يتكون من عدد كبير من النساء العاملات جزئيا، أو العاملات ببيوتهن، حيث أوضحت إحدى الدراسات التي أجريت من طرف مركز الأبحاث والدراسات التطبيقية الخاصة بالتنمية خلال تحقيقات الديوان الوطني للإحصائيات لدى الأسر التابعة للقطاع غير الرسمي خلال فترة 1992-1997 و2001، واعتمدت هذه الدراسة على معايير تحلل وتحدد مستوى التشغيل غير الرسمي وهي : معيار الضمان الاجتماعي، وحجم المؤسسة، ومكان ممارسة النشاط، والقانون الأساسي للمؤسسة. وكذلك يشمل الأحرار غير المسجلين لدى مصالح الضرائب، المستخدمين خارج قطاع الفلاحة، الأجراء لديهم نشاط ثانوي غير فلاحي، وكذا البطالون والجدول التالي يوضح ذلك.

(1)- علي بودلال :«**الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع وأفاق** »، العدد7، جامعة عمار ثلييجي، الاغواط، 2007 ، ص ص 103-106.

الجدول (6) ثقل وبنية الشغل الرسمي وغير الرسمي للجنسين الغير فلاحي حسب قطاع النشاط

القطاعات	نسبة الشغل غير الرسمي
الصناعة	% 17.96
البناء والأشغال العمومية	% 19.65
النقل	% 05.86
التجارة	% 29.66
الخدمات خارج الإدارة	% 26.86
الإدارة	/
المجموع	% 100

المصدر: المديرية العامة للوظيف العمومي، مجمل الشغل 1997. بما فيه 19.156 غير مصرح بهم.

2. تطور مراحل القطاع غير الرسمي في الجزائر ومصادره :

لعبت العوامل التي ساهمت في نمو القطاع غير الرسمي دورا كبيرا في زيادة انتشاره واتساع رقعته رغم غموض خصائصه وقياساته حيث تطور هذا القطاع عبر مراحل أساسية وهي[1]:

ا/المرحلة الأولى 1962 –1989 : من بين العوامل المحفزة على ظهور القطاع غير الرسمي، عجز السوق الوطنية وجمود الاقتصاد على تلبية الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية خلال الثمانينيات، بالإضافة إلى التقويم المفرط لسعر صرف الدينار وبالتالي ظهور ممارسات سلبية (الطرباندو، وتجارة الحقيبة) .

ولذلك يعود اتساع السوق السوداء والسوق الموازية للعملات الصعبة إلى ضعف العرض وإلى أسعار المنتوجات المستوردة، بالإضافة إلى العملات الأجنبية للمهاجرين، يمول قسما كبيرا من هذه الواردات حيث تحولت عن طريق الشبكات غير الرسمية إلى عملة وطنية بأرباح هامة، وانجر عن ذلك انخفاض حجم التحويلات بالدولار الأمريكي، إن الانتشار السريع والواسع للنشاطات غير الرسمية مصدرها انخفاض الإنتاج الوطني، والفوضى التي عمت القطاعات العمومية للتوزيع، وارتفاع نسبة البطالة تعد من بين الأسباب الرئيسية لهذا النشاط.

ب/المرحلة الثانية 1990-1997 : ومن مميزات هذه المرحلة الاضطرابات السياسية والاقتصادية، وأزمة مالية، وإعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994 وفق برنامج صندوق النقد الدولي. وتم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي قصد مواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية، مما أدى بصفة تدريجية

(1)- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول القطاع غير الرسمي، 2004، مرجع سابق، ص ص 71-72.

إلى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد من النوع الليبرالي أي الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ونجم عن هذه الوضعية ما يلي :

- ارتفاع عدد مؤسسات القطاع الخاص
- تقليص سوق التشغيل وغياب التنظيم في سوق العمل
- دخول الشباب والبطالين في نشاط "الطرابندو"
- انتشار عمل الأطفال في المدن الصغرى والمراكز الحضرية الكبرى، نتيجة إفقار الأسر
- التشغيل غير المستقر للأشخاص المسنين والمسرحين من طرف القطاعات العمومية المنظمة
- زيادة ملحوظة لعدد النساء المشغلات في الأعمال بالمنازل دون حماية
- إعادة تنظيم القطاع المنتج ينتج عنه تباطؤ النشاط الاقتصادي
- تبني حرية التجارة خارج القانون ومع الضريبة الجبائية والجمركية، بالإضافة إلى الحالة الأمنية للبلاد التي ساعدت على انتشار القطاع غير الرسمي.

ويبدو أن هذه الفترة عرفت تطورا سلبيا من تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات بنسبة 28% سنة 1995، ارتفاع كبير للتضخم، انخفاض الدخل لدى الأسر بنسبة 20% نتيجة تقلص مداخيل الأجراء، وأدى ذلك إلى تطور القطاع غير الرسمي.

أما المرحلة الثالثة (1998-2003) : حيث تميزت هذه المرحلة بـــ : استقرار الاقتصاد الكلي بفعل النمو الكبير لحجم الصادرات والمحروقات، كذلك ارتفاع معدل النمو الاقتصادي السنوي وزيادة الناتج الداخلي الخام.

كذلك من مميزات هذه المرحلة، تحسين مداخيل الأســـر بنسبة 15% خلال فتـــرة (2000-2002) نتيجة لرفع الأجور والمعاشات والمنح وانعكاس النمو، وتزايد منح موارد الميزانية بالنسبة للقطاع الاجتماعي مع استقرار نسبة البطالة في حدود 29%، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى 24% سنة 2003 نتيجة تزايد ميزانية الاستثمار المخطط لدعم الإنعاش الاقتصادي ولبرامج تشغيل الشباب ابتداء من سنة 2002 [1] .

وهكذا تطور القطاع غير الرسمي في ظل انفتاح الاقتصاد الوطني، حيث تمكن هذا القطاع من توفير مناصب شغل للبطالين والأسر، وعجز الشبكات الاجتماعية من التكفل بهم بسبب قيود الميزانية المفروضة من طرف الدولة في إطار برامج التعديل الهيكلي. وهكذا يشكل هذا القطاع خطرا أمام

(1)- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول القطاع غير الرسمي، 2004، مرجع سابق، ص ص 71-72.

الإنتاج الوطني وترقية الاستثمارات.

ومن بين **مصادر القطاع غير الرسمي** ما يلي :

1-المتسربون من المدارس والفئة الغير المتمدرسة أي الفئة غير المدمجة في المنظومة التربوية والتي تمارس أنشطة غير رسمية في القطاع الحضري.

2- بالإضافة إلى خرجي التكوين المهني والتعليم العالي (بطالة مقنعة) ويبلغ عدد حاملي شهادات التعليم العالي للعاطلين عن العمل في فترة 1999-2003 حوالي 160.000، ونتيجة صعوبة التوظيف في القطاع المنظم تتجه هذه الفئة إلي القطاع غير الرسمي كحاملي الحقائب، والباعة المتجولين في الأسواق، وغيرها من الأنشطة غير الرسمية.

3-ازداد هذا الوضع تفاقما نتيجة إعادة هيكلة جهاز الإنتاج العمومي، وضعف علاقة المنظومة الوطنية للتكوين.

4- ضعف النشاطات الرياضية، والتي تعتبر كوسيلة لمحاربة الفراغ والآفات الاجتماعية كالإدمان على المخدرات، وارتكاب الجنح.

5- تعتبر البطالة مصدرا حقيقيا ومرنا للتشغيل غير الرسمي بسبب انعكاسه على دخل الأسرة، وتعتبر هذه الظاهرة نتيجة لعملية إعادة الهيكلة الاقتصادية.

6- اتساع رقعة القطاع غير الرسمي بسبب فشل الاقتصاد الحديث في إنشاء مناصب شغل جديدة في المدن وامتصاص العدد المتزايد من طالبي العمل، وبالتالي ارتفاع مستوى البطالة وتدهور ظروف الحياة ونوعية المعيشة، فهي المصدر الرئيسي للفقر، مادام القطاع غير الرسمي يسمح للفقراء والمهمشين بالعيش، وإعادة توزيع المداخيل، لأن الدولة عاجزة عن القيام بمهامها.

وهكذا حظي التشغيل غير الرسمي في الجزائر باهتمام كبير في ظل مخططات إعادة هيكلة المؤسسات، وتسريح العمال وتخلي الدولة عن دائرة الاقتصاد. وحسب مصالح التخطيط التي أدرجت النشاطات غير الرسمية في تقديراتها السنوية للتشغيل منذ بداية التسعينـــات والتي شهـــدت تطورا إيجابيا للتشغيل غير الرسمي مقارنة بين الفترتين 1999-2003. وانتقلت نسبة التشغيل غيـــر الرسمي من 15% سنة 1999 إلى 17.2% سنة 2003، باستثناء قطاع الفلاحة[1] كما هو وارد في الجدول (7) والمنحنى أيضا.

(1)- المرجع نفسه، ص ص 71-72.

الجدول (7) تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي

	1992	1997	1999	2003
التشغيل الرسمي	4.286	4.684	5.162	6.027
أشكال أخرى للتشغيل	-	-	264	285
التشغيل غير الرسمي	688	1.131	911	1.249
إجمالي التشغيل	4.974	5.815	6.073	7.276
حصة التشغيل الرسمي في إجمالي التشغيل (%)	13.8	19.4	15	17.2

المصدر:مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2004، مرجع سابق، 90.

الشكل (12) تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي

4.97 5.81 6.07 7.27

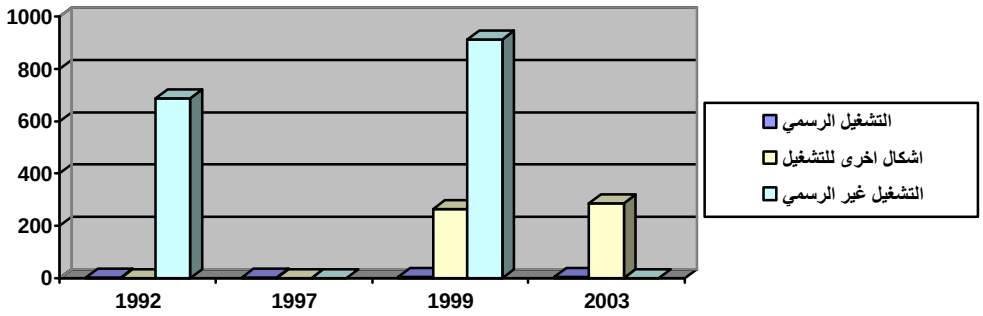

المصدر : مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2004، مرجع سابق، 90.

3.الفقر والقطاع الحضري غير الرسمي:

من خلال الدراسات السابقة والتي كانت تنطلق عموما من افتراض وجود علاقة عضوية بين الفقر والأنشطة غير الرسمية يتطلب ذلك سياسة اجتماعية خاصة لتنمية القطاع غير الرسمي لا سيما في الحضر، سواء من حيث الحد من الفقر أو حماية حقوق الإنسان أو دمج هذا القطاع في الاقتصاد الكلي.

وعلاقة القطاع غير الرسمي بالفقر الحضري يخضع لمبررات عديدة، لكونه يستوعب عمالة فقيرة ومهاجرة من الريف، تمارس أنشطة ذات رأس مال ضعيف والدخل الناجم عن ذلك النشاط لتلبية حاجة الأفراد.

وتشير البيانات الخاصة بالدخل، والإنفاق للأسر أن أغلبهم فقراء ويعملون في مهن غير رسمية وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية بمصر عام 1996 أن أغلب فقراء الحضر يعملون في

أنشطة هامشية [1]، وتشير الشواهد الواقعية أن القطاع غير الرسمي قدم فرص كبيرة للفقراء والمهمشين والعاطلين، ومكنهم من كسب القوت والحصول على دخول أولية وكذا الحد من الفقر من خلال توفير فرص بديلة للعمل.

وعلى الرغم من الهدف الإستراتيجي الذي تشكله العلاقة بين القطاع غير الرسمي والفقر من خلال الخطاب السياسي الذي أكد بالرعاية الضرورية للفقراء والفئات المعدمة ومحدودي الدخل وكفالة غير القادرين، وغيرها من الفئات المحتاجة في المجتمع.

إلا أن قلة الاهتمام والممارسة الرسمية تبدو واضحة اتجاه هذا القطاع وبعيدة كل البعد عن الأهداف الإستراتيجية وربما راجع ذلك لأسباب عديدة منها : أن القطاع غير الرسمي قطاع غير محمي، سواء من حيث الأجر أو ظروف العمل. بالإضافة أن هذا القطاع لا يتمتع بمزايا في مجال القروض والتكنولوجيا. وهذه الممارسات من فرض العقوبات وحملات الإزالة كلها من شأنها أن تعمل على اتساع نطاق ودائرة الفقر أكثر منه رعاية واهتماما بالفقراء، ومنه يمكن القول بأن القطاع غير الرسمي أسهم في حد ذاته من تقليص الفقر.

وهذا ما يبرر من جهة أخرى تعزيز دور القطاع غير الرسمي في دفع عجلة التنمية البشرية ويمكن اعتباره هدفا استراتيجيا.

كما أن انخراط الأطفال في العمل بالقطاع غير الرسمي يتيح لهم فرص التدريب على الحرف والمهن، ويكسبهم مهارات عملية في المستقبل، بالإضافة إلي مشاركات المرأة في أنشطة القطاع غير الرسمي قد يضفي عليها مكانة اجتماعية وفقا لوضع النشاط التي تمارسه على السلم المهني، ويمكنها ذلك من التمتع بالسلطة والقدرة على اتخاذ قرارات خاصة المتعلقة بمستلزمات الأسرة.

ولقد ازداد القطاع الحضري غير الرسمي توسعا مع تزايد ندرة فرص العمالة النظامية، وأصبح ملاذا للفقراء والمهاجرين، ويبدوا أن نسبة كبيرة من القوة العاملة المستوعبة في قطاع الأنشطة غير الرسمية تقدر بحوالي 45% من إجمالي العمالة الحضرية ونسبة 56,9% في المغرب و41,3% في تونس وتصل في الجزائر إلى نسبة 53,2%، أما بقية المدن العربية تتراوح طاقته الاستيعابية ما بين 20% و63% من جملة قوة العمل الحضرية[2].

---

(1)- علي عبد الرزاق جلبي:**المشكلات الاجتماعية**، دراسات معاصرة في" العنف، الجريمة المنظمة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص 126.

(2)- إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص ص 24- 25.

ومقارنة بالمدن العربية نلاحظ أن من خلال التحليلات الواقعية يبدو أن هناك قضيتين أساسيتين، الأولى تتمثل في الدور السوسيو-اقتصادي الذي تلعبه الأنشطة غير الرسمية، أما الثانية تتمثل في صور وأنواع الاستغلال الذي تتعرض له الفئة الفقيرة في المدينة، خاصة أن أكبر عدد من سكان المدن العربية يعيشون على هامش الاقتصاد، وهم في تزايد مستمر مع خطورة أوضاعهم من قهر واستغلال، كإفراز لواقع اجتماعي معين يسوده الظلم الاجتماعي واللامساواة .

وقد أدى هذا الوضع المزري إلى وجود نزعتين أساسيتين بحيث تركز الأولى على إحداث تغيرات في البناء الاجتماعي الحضري، بينما النزعة الثانية تتمحور حول مدخل آخر وهو التخطيط الحضري[1].

إن الهدف من وراء ذلك تطهير الاقتصاد، حيث يتبين أن القطاع غير الرسمي يشكل خطرا على المجتمع، ويؤدي إلى نتائج مروعة رغم دوره الإنتاجي-الاستيعابي–الخدمي، وتشجيعه يعني خلق رأسمالية محلية متخلفة.

ونلاحظ أن بالحياة والعمل في الاقتصاد الحضري غير المنظم جد طبيعية، هناك باعة الشوارع المتجولون في مكسيكو سيتي وسائقوا عربات الريكشا في كاكوتا، وجامعوا القمامة في بوغوتا والحلاقون على جوانب الطرق والإسكافيون، وباعة الخضر والفاكهة، والأغذية السريعة، وتزاحم الحمالون وجر عربات اليد.

هذا بالإضافة إلى عمل العمال في القطاع غير الرسمي الأقل ظهورا داخل المتاجر والورش الصغيرة، الموجودة داخل الحارات المكتظة في معظم المدن، وممارسة العديد من الأنشطة غير الرسمية التي لا تعد ولا تحصى كدباغة الجلود، ورتق الأحذية، وصنع الملابس وبيع الورق والنفايات المعدنية وإنتاج النساء للسلع وبيعها من داخل المنازل، من أعواد البخور، وصانعوا الأكياس الورقية وتجهيز الأغذية.

إن الفئة التي تعمل في شوارع المدن الكبرى، تشكل الفئة المهنية الظاهرة بوضوح في الاقتصاد غير الرسمي. أما الفئات الأخرى من العمال غير النظاميين من عمال عرضيين في المطاعم والفنادق، والعمال اليدويين عرضا أو باليومية في قطاعات أخرى وغيرها من الأنشطة غير الرسمية.

إلا أن العمل في القطاع غير الرسمي حسب عدد من تقارير مكتب العمل الدولي يتميز بانخفاض مستويات المهارة والإنتاجية، وبدخول منخفضة، وساعات عمل طويلة، وأماكن عمل صغيرة،

(1)- المرجع نفسه، ص 29 .

وبظروف عمل غير مأمونة، وغير صحية، ونقص التكنولوجيا والتدريب، وعدم الاعتراف بالعمال في الاقتصاد غير المنظم، أو حمايتهم وفقا لتشريع العمل والحماية الاجتماعية، أو تسجيلهم ويرجع ذلك لأسباب غامضة [1].

إن العمال في هذا القطاع لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم، وتمثيلهم الجماعي أمام السلطات العامة. فالحاجة تدفعهم إلى القبول لممارسة العمل رغم المخاطر التي تداهمهم، كما يتم استبعاد هذه الفئات من التعليم، والتدريب. وعلى هذا الأساس يعتبر النزوح الريفي إلى المدينة، المصدر الرئيسي للنمو السريع في الاستيطان بالمناطق الحضرية وفي الاقتصاد غير المنظم، بحثا عن العمل، نتيجة للدخل المنخفض أو المعدم.

وأصبحت الوظيفة في الحضر أجزل عطاء والفئات الأكثر تهميشا، ينتهي بها المطاف إلى الاقتصاد غير المنظم، وهذه الفئات معرضة إلى الافتقار إلى الأمن والمضايقات والاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي والتعرض للمخاطر، وغيرها من المشاكل التي تواجههم في القطاع غير الرسمي، مما يحرمهم من الحصول على رأس المال والائتمان معا [2].

وهكذا يتضح أن النشاط غير النظامي هو أساسا قضية إدارة، فغياب إطار مناسب لإدارة الأسواق بوجه عام وأسواق العمل بوجه خاص، يهيئ بيئة غير أمنية تمنع تراكم رأس المال المادي والبشري والاجتماعي. وبدون وجود إستراتيجية خاصة بتوسيع اللوائح النظامية تدريجيا لتلبية احتياجات العمال في الاقتصاد غير الرسمي، ستصبح طاقات إنتاج العاملين الفقراء في العالم عائقا أمام النمو ومصدرا لازدياد التوتر الاجتماعي.

وبالتالي يصبح القطاع غير الرسمي هو المصدر الوحيد لعمل يولد دخلا، ما دام العمال عاجزون عن العثور على وظائف أخرى أو أنشطة في القطاع الرسمي، بمعنى ندرة الفرص، وكثيرون ما يظلوا داخل مصيدة الفقر، خاصة في الظروف التي تتسم بارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفقر، ليعكس ضغوط المادة وما يتبعه من سرقات وغش واحتيال وتسول، وكلما زاد المجتمع تحضرا كلما زاد الانحراف انتشارا [3]، رغم العديد من القوانين الصادرة كقانون التأمين القومي (1946) يتضمن تأمينا ضد البطالة كأسلوب من أساليب محاربة التسول [1].

---

(1)-Premier rapport, conférence internationale du travaille, Bit**:« Vivre et travailler dans l'économie urbaine informelle »,** rapport i(a) du directeur général : s'affranchir de la pauvreté par le travaille, 1er édition 91, session 2003,Genève,p 30-31

(2)-Premier rapport, conférence internationale du travaille, Bit**:« Vivre et travailler dans l'économie urbaine informelle »,** op cit , p 31.

(3)- السيد علي شتا : **المتسولون وبرامج رعايتهم في الدول النامية**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2004،

ومن اللافت للنظر أن الأنشطة غير الرسمية التي يمارسها فقراء الحضر تظهر قدرا كبيرا من الدينامية والابتكار والإبداع، وتلبية حاجات المستهلكين الفقراء من سلع وخدمات منخفضة الأجر إلا أن العمالة المنتجة في هذا القطاع تواجه مشاكل أساسية كالجريمة والفساد، نتيجة غياب آليات فعالة لإنقاذ القوانين الأساسية لحماية هذه الفئة من العنف والجريمة. رغم أن معظمهم ينتجون سلعا وخدمات قانونية، لكنهم يعجزون عن التقيد بالشروط القانونية الإجرائية[2].

وعلى هذا الأساس فالسوق غير الرسمية لها انعكاسات خطيرة على الصعيد الاقتصادي الوطني بصفة عامة، والموارد المالية بصفة خاصة، إذ يجب على الأجهزة المتعددة المصالح للضرائب المساهمة مع مصالح إدارة الضرائب والتكريس في علاقاتهم مع المساهمين. ومن هذا المنطلق المطلوب من السلطات المحلية وكل المتعاملين في هذا الميدان أن يكشفوا عن الموارد التي يجب أن تفرض عليه الضريبة كموارد الدخل اليومي للشركاء. واكتشاف جميع الأشخاص الممارسين لهذا النشاط وإلزامهم بدفع الضريبة مهما كان خاصة في هذا الظرف الذي تطور فيه السوق الموازي وتعدد مصادر الدخل وعدم استقرار النشاطات نتيجة التضخم السريع،البطالة الناتجة عن تسريح العمال من المؤسسات المحلية ،تدني القدرة الشرائية للمواطن ...الخ. ويتطلب ذلك حماية هامة بداية بإحصاء جميع العاملين المعنيين بهذا النشاط وخاصة في هذه المرحلة التي يعرف فيها السوق غير الرسمي نشاط كبيرا وتعدد المداخيل مما يجعل عدم الاستقرار [3].

خامسا– أبعاد السياسية الاقتصادية وأثارها على الفقر وتوزيع الدخل في الجزائر

1.الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول النامية والجزائر :

نظرا للاهتمام المتزايد بالإصلاح الاقتصادي وتأثيراته وأبعاده عالميا من قبل مؤسســـات دولية كالبنك الدولي، حيث كشفت أحد التقارير الهامة الصادرة عن البنك الدولي والذي يتضمن احتياج الفقراء إلى مساعدة أولية لإشباع حاجاتهم الأساسية. وتوقع التقرير ما ينجم من آثار سلبية على الفئات الاجتماعية الفقيرة من جراء إتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي، وركز على ضرورة إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية لحماية الفقراء أثناء فترة التكيف. فإن لتطبيق سياسات التكيف أثر مباشر في توسيع

ص 53.

(1)- زكنية عبد القادر خليل :**الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المتسولين والمسجونين والمفرج عنهم**، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 2005 ، ص 52.

(2)-Premier rapport, conférence internationale du travaille, Bit :**Stratégie d'amélioration de la gouvernance des marches du travail informels**, op cit ,p 83.

(3)- Direction générale des impôts de la wilaya de batna,Le marché Informel ,2007,p p 1-2.

التباين بين القوى الاجتماعية من حيث توزيع الثروة والدخل، وتقع أثار هذه السياسات على كاهل الفئات الدنيا، خاصة عندما تقرر الدولة إلغاء الدعم للسلع الأساسية، أو زيادة أسعار المنتجات أو تغيير النظام الضريبي، كلها مؤشرات قياس أثار تطبيق سياسات التكيف على توزيع الدخل [1].

غير أن المتتبع لآثار بعض سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات الاجتماعية على الفقر سيجد العديد من الدراسات التي عنيت وأوضحت الآثار السلبية لهذا البرنامج ومن أهمها:

الدراسة التي قدمها المفكر الاقتصادي المصري "رمزي زكي" واجتماع خبراء بالقاهرة بشأن التنمية البشرية في الوطن العربي، نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا) مع جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكان مضمون الدراسة فهم تأثير برامج التثبت والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية[2] في بعض الدول العربية التي طبقتها (مصر، تونس، الجزائر، السودان، الأردن، موريتانيا). وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها : تأثير سلبي لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية فهي تزيد من درجة الحرمان البشري في إشباع الحاجات الأساسية، وتؤدي إلى زيادة البطالة، وتخفيض الدخول والأجور، وتقود إلى تهميش دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

كما نظم مركز البحوث العربية بالقاهرة ندوة "إجراءات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وأبعادها الاجتماعية " التي قدمها "أحمد هني" مركزا فيها على الدعائم التي تحكم هذه الإصلاحات والتي تتمثل في مبدأ التمييز ما بين ملكية الشركات العمومية وإدارتها على التوقعات المحتملة لتحويل هذه الشركات إلى شركات عمومية، والنظر في أسلوب الوصية البيروقراطية على هذه الشركات، وأساليب التخطيط، ونظام الأسعار، وكيفية الاقتراض، وكل ما يشمل المضمون الطبقي للتحولات الاقتصادية الجديدة، علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظومة الرأسمالية العالمية وتقسيم العمل الدولي [3].

وقد توصلت الدراسة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على مجموعة من البلدان النامية، إلى نتيجة وهي مساهمة البرنامج في تخفيض مستوى الدخل الفردي، وفي زيادة معدل التضخم، وقلة خدمات التعليم والصحة للفئات الفقيرة.

---

(1)- كريمة محمد الزكي :**أثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي من خلال الخدمات الاجتماعية الأساسية**، ط1، منشأ توزيع المعارف، الإسكندرية ، 2004، ص 409.

(2)- رمزي زكي : **الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبت والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية في الطريق**، بيروت ، العدد 1، 1995، ص ص 54 – 84.

(3)- مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ندوة حول **إجراءات الإصلاح بالجزائر**، القاهرة، يوليو 1988، ص 5.

ومن أجل التنمية الحضرية وسع البنك الدولي في السبعينات نطاقه وذلك من أجل معالجة الفقر في المناطق الحضرية وبصفة أساسية على مشروعات الإسكان والارتقاء بالأحياء الفقيرة وكانت مشروعات ناجحة، ويقدر نحو13مليون عائلة استفادت من مشروعات المأوى سنة 1989[1].

وعليه يعتبر معيار الدخل من أكثر الأساليب استخداما لقياس مستويات الفقر وتباينها، فهو ليس سببا للفقر وإنما مرآة تعكس تضافر قوى أساسية طبيعية وبشرية داخلية وخارجية في العمل بحيث تمكنهم دخولهم من الحصول على الحاجات الضرورية. فالنمو الاقتصادي وحده لا يدل في كل الحالات على تحسين أحوال الفقراء لأن عدم المساواة في توزيع فوائد النمو على السكان قد يدفع لتفاقم مشكلات الفقراء ويرتبط ذلك بحسن التنظيم والإدارة في الدولة ومدى الاستقرار السياسي والاقتصادي مما يحقق مكاسب الفقراء ويقدم النمو الشامل[2].

فالإنفاق العام وتوزيع الدخل إحدى الخيارات المتاحة أمام الحكومة، لتحسين وتخفيف الحالات المتطرفة من الفقر، وهي تغيير اتجاهاته لصالح الفئات الفقيرة [3].

حيث تشير التقارير إلى أن متوسط دخل الفرد لا يعبر بصورة جيدة عن تحرك المجتمعات نحو الرفاهية أو تحسين الأحوال المعيشية ويبدو من خلال المؤشرات الواردة في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية وهي مستوى التحصيل العلمي، ومستوى المعيشة معبرا عنه بمتوسط دخل الفرد، ومتوسط العمر للتوقع، ولتجنب ذلك فإن النموذج التنموي يتضمن ضرورة الأخذ في الاعتبار الاستثمار والادخار في مجالات عديدة [4] .

إن حالة الدخل وأوضاع الفقر لا تتحسن بشكل تلقائي، وإنما يستلزم تحقيقها اتخاذ سياسات متعمدة وإجراءات رامية إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء من خلال العدالة في توزيع الدخل والثروة [5].

---

(1)- تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير :**التنمية في العالم** 1990، ط 1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص 164.

(2)- عيسى علي إبراهيم : **مشكلات اقتصادية رؤية جغرافية معاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص87.

(3)- عبد الرزاق الفارس : **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،2001، ص 166.

(4)- عادل المهدي:**عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، مصر،2004، ص ص 41-42.

(5)- إبراهيم العيسوي : **التنمية في عالم متغير** (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)، ط2،منتدى العالم الثالث، دار الشروق، مصر ،2001، ص 16.

2.المعوقات الاقتصادية التي واجهت الجزائر منذ الثمانينات وفشل برامج الإصلاحات الاقتصادية في علاجها :

لقد عانت الجزائر والدول النامية بصفة عامة منذ فترة الثمانينات مشاكل اقتصادية واجتماعية خلفتها ظواهر وتحديات منها ارتفاع نسبة الاستهلاك على حساب تطور عمليات الإنتاج ،مع ارتفاع نسبة البطالة خاصة المقنعة منها ،وغيرها من العوامل العديدة التي كانت وراء حدوث الخلل الاقتصادي الذي يعم المجتمع المعاصر[1]. غير أن هذه الصعوبات عديدة، منها: السياسات الداخلية، الصدمات الخارجية، ضعف معدلات النمو والإنتاجية.

أ/ بالنسبة للسياسة الداخلية التوسعية : عرفت الجزائر في هذه المرحلة، ارتفاع معدلات التضخم وتنامي المديونية الخارجية وكذا تدهور ميزان المدفوعات نتيجة إنفاق برامج ضخمة مقارنة مع الإيرادات الحكومية المتاحة لها، مما أدى إلى العجز في الميزانية الحكومية.

ب/ الصدمات الخارجية : التي تعرضت لها الجزائر والدول النامية خلال فترة الثمانينات، من انخفاض قيمة الدولار، تنامي المديونية الخارجية، انخفاض سعر الفوسفات والنفط انخفاضا كبيرا، هذا بالإضافة إلى ركود النمو الاقتصادي وضعف التجارة الدولية.

جـــ/ ضعف معدلات النمو الاقتصادي : خاصة خلال الفترة 1985 – 1995، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وظهور الشرائح المدنية الدنيا نتيجة تدهور المستوى المعيشي للمواطنين.

والسبب الرئيسي في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وضعفها في الجزائر بصفة خاصة، يعود إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ونتج عنها تشوهات واسعة في هيكل الأسعار والحوافز نتيجة سياسة تقييد الأسعار، وأسعار صرف مغالى فيها للعملة الوطنية.

هذا بالإضافة إلى التركيز على قيادة القطاع العام للنشاط الاقتصادي وإهمال آلية السوق في تحديد قرارات الاستثمار والإنتاج، والتي أسفرت عن عددا كبيرا من المؤسسات الاقتصادية العامة الخاسرة. حيث عرفت الإصلاحات الاقتصادية في تلك الفترة مرحلتين : مرحلة إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية، مرحلة استقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية.

---

(1)- سيار الجميل : **العولمة والمستقبل إستراتجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص 123.

بالنسبة للمرحلة الأولى : إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية مرت بعدة أهداف صادرة عن مرســوم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية سنة 1980 وهي[1] : التطهير المالي للمؤسسات، تقليص أحجام المؤسسة وإدخال المزيد من المرونة في تخصيصها ، اعتماد اللامركزية للنهوض بالاقتصاد الجهوي والمحلي. ومنه تم في نهاية سنة 1983 تجزئة 100 مؤسسة عمومية.

أما المرحلة الثانية : استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي كان من بين أهدافها الأساسية التوجه نحو اقتصاد السوق بعد صدور القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، وازدادت وتيرة الإصلاحات ابتداء من سنة 1989 بعد التعديل الدستوري.

إلا أن نتائج هذه الإصلاحات كانت محدودة بالنسبة للمؤسسات وقطاع الإنتاج نتيجة عدة اختلالات منها : الانخفاض في الناتج الداخلي الإجمالي، كذلك تقليص الاستثمارات العمومية في القطاعات الإنتاجية، تزايد حجم البطالة، تدهور التبادل الخارجي، تزايد الديون الخارجية، ارتفاع معدل التضخم، إعادة جدولة الديون، دليل فشل التصحيح الاقتصادي الذاتي.

وبعد إبرام اتفاقي : برنامج الاستقرار (ستاندباي Stand-Bay) أفريل 1994، وبرنامج التعديل الهيكلي الذي تمتد فترته من 1995 إلى 1998. وانتهى الاتفاق بالاندماج الواسع في الاقتصاد العالمي من خلال الإصلاحات الواسعة. وتنصب جهود الإصلاحات الاقتصادية المدعومة (برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي) على هدفين: الأول استعادة التوازن الاقتصادي الكلي. والثاني هو تحسين تخصيص وكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، وإنماء الطاقات الإنتاجية، بالإضافة إلى حماية الفئات المتضررة الفقيرة من آثار التصحيح، كانت اقتصادية أو اجتماعية والتي حققت في مجملها نتائج باهرة حسب المعطيات الإحصائية من (ارتفاع أسعار البترول، ...).

لو لم يكن هناك تقليص أو تخلي الدولة الجزائرية عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، حيث ساهم بدرجة كبيرة في تفاقم الفقر وانتشاره في المجتمع الجزائري، واستفحال ظاهرة البطالة، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة الفئات الضعيفة والمحرومة بسبب ارتفاع الأسعار، وحذف الدعم المالي للمواد الأساسيـــة، وإضافة إلى انخفاض مداخيل الأجراء من 45،5% إلى 43،2%، وكذا انخفاض منح التقاعد والضمان الاجتماعي.

---

(1)- مشروع التقرير التمهيدي حول **الانعكاسات الاقتصادية** (والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي)، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم ، نوفمبر 1998 ، ص 11 .

أما بالنسبة لاستمرارية النقائص الهيكلية (Continuité des prévisions structurelles) فمن أبرز بنود عملية الإصلاح الاقتصادي هو تخفيض تكلفة تدخل الدولة على الصعيد الاجتماعي، لذا ينبغي أن تتخذ الحكومة عدة إجراءات منها:

1-تخفيض قيمة الدينار نحو 47% لإعادة التوازن النسبي للأسعار

2-رفع الرسوم على القيمة المضافة، خاصة المنتجات البترولية

3-إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية

4-إصلاح مؤسسات القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص، خاصة مع قانون المالية التكميلي لعام 1994 الذي أقر السماح للرأسمال الأجنبي بالشراكة في البنوك التجارية، والترخيص ببيع مؤسسات القطاع العام.

غير أن نتيجة هذه الإجراءات والتي اهتمت بالحد من عجز الموازنة كانت سلبية، كاتساع دائرة الفقر نتيجة عدم تناسب زيادة الأجور مع مستوى المعيشة لأن زيادة الأجور لا تمس أغلبية العمال .كما تسببت إعادة هيكلة الاقتصاد بتسريح 360 ألف عامل فقدوا مناصب عملهم بين فترة 94-98، حسب المركز الجزائري للإحصاء عام 2004 . وكذا عدم عدالة توزيع الثروات حيث بلغ دخل الجزائر من العملة الصعبة نحو 55 مليار دولار أمريكي عام 2005، بعد ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، إلا أن تلك الوفرة المالية لم تنعكس على تحسن مستوى معيشة المواطن. فنجد حوالي 200 ألف شخص يحوزون على 80% من الثروة، بينما الباقي 30.8 مليون جزائري لهم 20% من الثروة حسب قول الخبير الاقتصادي الدولي "عبد المالك سراي" في حديثه لشبكة إسلام "أون لاين نت " عدم التوزيع العادل لثروات الجزائر " [1].

حيث تمكنت فئة من الاستفادة دون رقابة لاسيما سنوات أزمة العنف، وتقدر خسائر الجزائر خلالها بـــ 30 مليار دولار أمريكي، وأخيرا ارتفاع مستمر للأسعار مع تحريرها، تلك هي نتائج الإصلاحات الاقتصادية . وهكذا أصبح اقتصادنا الوطني يعاني منذ عدة سنوات من سوء إعداد وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وغياب مشروع واضح في تصور جديد للهياكل الإنتاجية والاجتماعية، وقد نجم عن ذلك، تفشي الممارسات غير القانونية واللارسمية، إن الأمر الواضح هو أن الإصلاحات الاقتصادية سيما الخوصصة تسير ببطء يفقد من خلالها الاقتصاد الوطني حيويته. بالإضافة إلى آليات التنظيم التي وضعتها الدولة مؤخرا في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، لا يمكنها أن تكون ناجعة، لأن

(1)- أميمة احمد، مرجع سابق، ص ص 1- 3.. انظر موقع الانترنيت : www. Islamonline.net / arabic/économics.

الهياكل المنشطة في السوق غير الرسمية لها خبرة واسعة في ميدان الغش ولذا يجب محاربة الفساد وتبييض الأموال.

حيث أيد مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي في 13 جوان 2003 لخطة عمل مدتها ثلاثة سنوات من أجل الحكومة الجزائرية، وهي تستهدف مساندة مجموعة الإصلاحات الواسعة للقيادة الجزائرية بهدف تشجيع النمو وخلق فرص العمل ومحاربة الفقر. وتسعى استراتيجية المساعدة القطرية الموضوعة للجزائر بالتعاون الوثيق مع الحكومة الجزائرية ومنظمات المجتمع المدني الجزائرية، لدعم برنامج الإصلاحات الجزائرية من خلال مزيج من خدمات التحليل وأنشطة تدعيم المؤسسات المعنية والقروض لفترة 2004-2006.

مع أن الجزائر مازالت في المرحلة الأولى من التحول من اقتصاد مركزي التخطيط إلى اقتصاد مدفوع باعتبارات السوق، فقد حققت تحولا مرموقا منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. حيث نما إجمالي الناتج المحلي وانخفضت نسبة التضخم النقدي. أما العنف المتصل بالحركة الأصولية المتطرفة التي ظهرت في أوائل التسعينات قد تضاءل وبالتالي شهد الوضع الأمني تحسنا كبيرا على الرغم من وجود جيوب عنف، غير أن هناك ثلاثة تحديات إنمائية تواصل الجزائر التصدي لها وهي استخدام احتياطات النفط والغاز، خلق نمو وفرص العمل في النشاط الاقتصادي غير النفطي وتفادي التوترات الاجتماعية التي تثيرها البطالة، وتحسين الخدمات العامة بما يمكن الجزائريين من المشاركة في اقتصاد السوق.

وهكذا أصبحت بنية الاقتصاد الجزائري وطبيعته تعاني من نقائص واختلالات هيكلية ترتبط بعدم تنويع الصادرات والإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية، وعدم قابلية تحويل الدينار ،حيث تجمع الشواهد الواقعية على أن معدلات البطالة تشهد ارتفاعا كبيرا جراء تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، وتفوق نسبتها 29 %، استنادا لإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء [1]، كما أدى الوضع إلى انخفاض كبير في الأجور والذي افرز أمرين متلازمين: التحول نحو العمالة غير الرسمية وتكاثر الأنشطة الهامشية، إضعاف دور الدولة في حماية العمالة. حيث يمكن وصف الطبقة العاملة في الجزائر مع بداية التسعينات بوجود اتجاهين متناقضين أحدهما ينبع من تقليد الدولانية. والثاني، التركيز على المجهودات المبذولة مؤخرا بغية تحفيز رأس المال المسبب للنمو السريع [2].

(1)- إسماعيل قيرة وآخرون : **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2002 ، ص ص 218-219.
(2)- المرجع نفسه، ص 211.

وعلى هذا الأساس يركز البنك الدولي في الفترة 2004-2006 على الاستجابة للتحديات الإنمائية التي تواجه الجزائر على الجهات الثلاث . فهو سيساعد الحكومة الجزائرية في وضع تنفيذ استراتيجية من أجل تقديم الخدمات في مجالات عديدة : الإسكان، البيئة، التنمية البشرية. كما سيساند الحكومة الجزائرية في إزالة العقبات أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

وستقوم مؤسسة التمويل الدولية بالاستثمار في القطاع الخاص وتكميل المساندة التي يقدمها البنك للجزائر وذلك من خلال تطوير القطاع المالي، ومساندة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص. وفي هذا المجال يقول "Theodor Ahlers" المدير القطري المعني بالجزائر في البنك الدولي : تركز إستراتيجية المساعدة على تعميق شراكتنا مع الحكومة الجزائرية والمجتمع المدني الجزائري من أجل خلق فرص العمل وتحسين مستويات الشعب الجزائري [1].

3. أوضاع الاقتصاد الجزائري في سياق العولمة :

وفي أي حال، تمكنت الجزائر من استرجاع مصداقيتها على الصعيد الدولي، خاصة قدراتها الطاقوية التي تسمح لها أن تحتل من جديد موقعا قويا، من الناحية الاقتصادية، والاستراتيجية، وتتوفر الجزائر على احتياط هام يتطلب تحويله إلى استثمارات تعود بالفائدة على المجتمع.

وفي هذا السياق وقعت الجزائر، بفالونسيا في أفريل 2002، الاتفاق المتوسطي للشراكة مع الجالية الأوروبية، ودولها الأعضاء، والذي يعوض ذلك الاتفاق الذي وقعته الجزائر في 26 أفريل 1976 للتعاون مع الجالية الاقتصادية الأوروبية، حيث يتضمن القسم التجاري لاتفاق الشراكة الذي وقعته الجزائر مع الوحدة الأوروبية، التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية، على أساس قوائم مختلفة .تعد دول الاتحاد الأوربية أول شريك للجزائر.

ومن آثار اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري، وضع السلطات العمومية آليات مرافقته لصالح المؤسسات الوطنية من أجل تحسين تنافسيتها. وكذا مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في فيفري 2005 [2]، ومجموعة 22 دولة مفاوضة، وذلك من أجل حماية الملكية الفكرية والصناعية، ومكافحة التقليد والقطاع غير الرسمي، والنظام العام للتجارة الخارجية في الجزائر.

---

(1)- البنك العالمي : خطة عمل جديدة بشأن الجزائر للتركيز على **محاربة الفقر ومساندة برنامج الإصلاحات** .
- أنظر موقع الأنترنت : World bank.org/news/ressources/pr 2003 .
(2)- مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع سابق، ص ص 94 - 96 .

غير أن هذا الانتقال الاقتصادي في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون له انعكاسات سلبية أكثر على بعض شرائح المجتمع. حيث عرفت ظاهرة الفقر تطورات هامة وتغييرات طبيعية، تتواجد أساسا على مستوى المناطق الحضرية وتتميز بميكانيزمات التهميش والاستبعاد عن عالم الشغل، مجتمع الاستهلاك والدوائر والشبكات الاجتماعية للتضامن، وظاهرة الهجرة المحلية والدولية في تشجيع ظاهرة الفقر الحضري، واللجوء إلى شبكات من العلاقات الموازية مما يؤدي إلى أشكال مختلفة من الإجرام الحضري.

فالعولمة أمرا حتميا جعلت السياسات الاقتصادية العاجزة، والبطالة تدفع بالحكومات إلى إتباع سياسة "أفقر جارك" الحمائية، لذلك قاد التصنيع العالمي إلى زيادة عدم المساواة، ونأمل أن تكون الموجة الثالثة من العولمة نقطة تحول اتسعت فيها المشاركة بقدر يخفض الفقر وعدم المساواة[1].

ومنه تبدو العلاقة الواضحة التالية : إن تعاظم اللامساواة في الدخل، تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر والجرائم، والعولمة هي المسؤولة عن ذلك باعتبارها أنجبت طفلا سيئا اسمه اللامساواة، والذي يفسر كل التوترات الاقتصادية والاجتماعية بأنواعها [2].

وعلى هذا الأساس يرى العديد من الاقتصاديين وحتى السياسيين على مستوى النقاش الدائر حاليا حول المرحلة الانتقالية الاقتصادية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مشكلة الفقر وإيجاد ميكانيزمات لمعالجتها . لضرورة إيجاد حوالي 45 مليون منصب شغل في العشرين سنة القادمة من أجل الاحتفاظ بالمعدل الحالي للبطالة و20 مليون منصب شغل إضافي لإلغاء مشكلة البطالة [3]. بالإضافة إلى بعض التحويلات الموجهة إلى عدة نشاطات بما في ذلك دعم التربية والشبكة الاجتماعية (المنحة الجزافية للتضامن، التعويض عن النشاطات العامة ...) ذات المصلحة العامة. أما الإمكانيات المجندة فقد وجهت في هذه المرحلة الانتقالية للاقتصاد إلى مكافحة الحرمان وجيوب الفقر. وهذا ما يفسر الانعكاسات السلبية للإصلاحات الاقتصادية وإلغاء الدعم الغذائي المعمم على النمط الوطني للاستهلاك بالإضافة إلى التضخم وارتفاع الأسعار في سنة 2004، والذي يتناقض مع النظرية القائلة بأن في اقتصاد سوق مفتوح تكون أسعار المواد الغذائية معقولة.

---

(1)- تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات ،**العولمة ،والنمو ،والفقر** (بناء اقتصاد عالمي شامل) ، ط1، بول كولير وآخرون، ترجمة هشام عبد الله ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، 2003 ، ص 18.

(2)- محمد توهيل عبد السعيد : **هذه هي العولمة المنطلقات والمعطيات والأفاق**، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2002 ص 488.

(3)- زايري بلقاسم وآخرون :«**منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية والفقر في الدول المتوسطية**»، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2003، ص 248 .

سادسا - التجربة الجزائرية في مكافحة الفقر

بعد سياسة التعديل الهيكلي التي شهدها الاقتصاد الجزائري والتي زادت الأوضاع الاجتماعية تعقيدا، وتأثيرا مباشرا على الظروف الاجتماعية للمواطنين، وتضرر الاقتصاد الوطني بصفة عامة . وخلق جيوب فقر جديدة وإبراز العديد من مظاهر الفقر. فالدولة تؤدي دورا حاسما في تحقيق العدالة الاجتماعية [1] ويدخل الفقر ضمن مهامها وصلاحياتها التي لا يجب عليها فقط ضمان الحد الأدنى من العيش للسكان، بل أن يقسم الربح بين الأغنياء والفقراء بصفة عادلة حفاظا على الاستقلال المادي للفئات الدنيا في المجتمع ودفع نصيبا معقولا من التكاليف العامة للفقراء[2].

ومن بين سبل المواجهة، تبني الدولة سياسة اجتماعية حمائية فعالة للحد من مشكلة الفقر، وهكذا انعكس تطور الاهتمام الذي توليه السلطات العمومية لمكافحة الفقر، تلك المهمة التي أسندت إلى وزارة التضامن الوطني، فيما يخص مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي وفق أجهزة وبرامج حديثة ومتنوعة منذ بداية تطبيقها (1992- 2007) منها :

أ/ أجهزة مكافحة الفقر :

بدأ العمل بهذه الأجهزة منذ سنة 1992 وهي موجهة للفئات الاجتماعية الضعيفة وفي سنة 2001 تحولت إلى تدخل أوسع للدولة، للتخفيف من انعكاس سلبية برنامج التعديل الهيكلي على الفئات المحرومة، فالبرامج التي أقيمت منذ سنة 1990 من طرف وكالة التنمية الاجتماعية قصد التخفيف من الهشاشة وتوفير أكبر قدر من الفرص للفئات المحرومة والتي تستهدف الحفاظ على التماسك الاجتماعي ومكافحة الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، من بين أجهزة العمل التضامني اتجاه الفئات المحرومة هناك سبعة برامج مصنفة في ثلاثة أفواج :

1- جهاز الشبكة الاجتماعية الذي تسيره وكالة التنمية الاجتماعية منذ 1997 عبر تقديم المنحة الجزافية للتضامن مع الفئات الأكثر حرمانا

2- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة

3- برنامج يشمل ثلاث أجهزة رئيسية تتكفل بالبطالين المؤهلين وغير المؤهلين

4- عقود ما قبل التشغيل

---

(1)- عبد الحميد إبراهيمي :«**العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**»، ط1،مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1997، ص 59.

(2)-Kathrine L.Bradbury,Anthony Dow-Ns and Kenneth.A.Small,**Urban Decline and the futur of American Cities** ,the Brookings institution Liashington,D.C.,1982,p 265.

5- أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

6- الخلايا الجوارية

7- مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية برنامج "ميدا 2" وتصنف البرامج السابقة إلى نوعين : برامج الدعم والنشاط الاجتماعي، برامج التشغيل والإدماج.

بالنسبة للبرنامج الأول : **برنامج الدعم والنشاط الاجتماعي** : ويشمل ثلاثة برامج وهي[1] :

***المنحة الجزافية للتضامن (AFS)**[(*)]: ومن أهداف هذا البرنامج إعانة مباشرة تدفع للفئات المعوزة بدون دخل وغير قادرة على العمل، حيث وضعت المنحة الجزافية للتضامن من قبل السلطات العمومية سنة 1997 وتسيرها وكالة التنمية الاجتماعي. ومن أهم المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن :أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون دخل والبالغين أكثر من 60 سنة، والمعاقين حركيا أو ذهنيا غير القادرين عن العمل، النساء ربات العائلات بدون دخل، الأشخاص المكفوفين ذوي دخل يقل أو يعادل الأجر الوطني الأدنى المضمون 10.000 دج ،الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ستون 60 سنة بدون دخل والذين تتكفل بهم عائلة ذات دخل ضعيف ،الأشخاص المصابون بأمراض مزمنة الحائزين على بطاقة معوق ويتجاوز سنهم 18 سنة وبدون دخل ،العائلات ذات الدخل الضعيف أو عديمي الدخل. ومن فوائد البرنامج : تقديم مبلغ المنحة الجزافية للتضامن والذي يقدر بـــ 1000 دج شهريا لكل مستفيد مع مبلغ إضافي يقدر بـــ 120 دج عن كل شخص تحت كفالة المستفيد شرط ألا يتجاوز عددهم ثلاثة أشخاص، هذا بالإضافة إلى التغطية الاجتماعية التي يتمتع بها المستفيد.

* **الخلايا الجوارية (CDP)** [(*)]: وهي نشاطات جوارية أدرجت في برنامج وكالة التنمية الاجتماعية عبر مختلف ولايات البلاد، و يهدف هذا النشاط الاجتماعي الذي تقوم به الخلايا الجوارية (Les cellules de proximités) إلى تحديد بقع الفقر والتهميش والمساهمة في إعادة العلاقة بين الفئات الاجتماعية والسلطات العمومية، مع توجيه وإرشاد الفئات الفقيرة نحو السبل والطرق التي يمكن من خلالها تلبية حاجياتها الحيوية ووضعهم في اتصال مباشر مع مختلف المرافق والسلطات العمومية المحلية، ويتمثل هذا النشاط في تدخل مشترك بين نشاطات الدعم والدراسات والتحقيقات التي تنجزها كل خلية وهي متعددة التخصصات تتضمن طبيبا وأخصائيا اجتماعيا، وأخصائيا نفسيا ومرشدة

(1)-ADS, Revue d information de l'agence de développement social :« **le directeur général présente le bilan des programmes de l'ADS** », au quotidien, la nouvelle République ,N° 3,2005.,p 12.

(*)- AFS :L'allocation forfaitaire de solidarité.

(*)- CDP : .Les Cellules de Proximité

اجتماعية، ومعرفة المستوى المعيشي للأشخاص، وترمي المهام المختلفة إلى اليقظة الجماعية عبر تحسين الظروف المعيشية للمواطن في بيئته المباشرة سواء في مجال الصحة، التربية، البيئة والتشغيل.

* **التنمية الجماعية التساهمية**: إن تحسين الظروف المعيشية للفئات المحرومة وإشراكها في الأطوار المختلفة في المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، وكذا تمويل برنامج التنمية الاجتماعية التساهمية من قبل وكالة التنمية الاجتماعية على أساس مشاريع محددة، تلك هي أهداف البرنامج، ومن بين المستفيدين من البرنامج المناطق المهمشة والفئات الأكثر حرمانا وتحديد المشاريع بمشاركة المستفيدين ومن خصائص البرنامج، كون المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي ستنجز ذو حجم صغير وتقنية بسيطة سهلة الاستغلال والصيانة وتخص هذه المشاريع إنجاز برامج اجتماعية تحسيسية وتربوية تعليمية وكذلك حماية البيئة وتعمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان.

أما البرنامج الثاني : **برامج التشغيل والإدماج** : يشمل البرامج التالية:

1- أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف (Tup – Himo) [(**)]: ومن بين أهداف هذا البرنامج الذي وضع سنة 1997 إنشاء مكثف لمناصب شغل مؤقتة، وتتمثل أشغال البرنامج في صيانة الطرق والغابات والعقار الحضري وكذلك مجال الفلاحة والري البسيط، وإعطاء الأولوية للمناطق الجغرافية التي تعاني من البطالة، حيث يساهم هذا الجهاز في الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب العاطلين عن العمل وبدون مؤهلات، وفي تجهيز مكاتب الدراسات بمخطط عمل في إطار التخصص .ومن فوائد برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة الاستعانة بالمقاولين الصغار الذي يشغلون عملا لمدة 3 أشهر من خلال عروضهم الذي تحتوي أشغالا صغيرة مع ضمان التغطية الاجتماعية لمدة سنة، وأجر شهري يقدر بـــ 10.000 دج.

2- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) [(*)]:تقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير البرنامج منذ سنة 1997 بهدف الإدماج الاجتماعي للفئات المحرومة النشطة والقادرة على العمل، وتتمثل نشاطات البرنامج في أشغال صيانة هياكل قاعدية محلية وكذلك نشاطات ثقافية واجتماعية، ومن بين المستفيدين من هذا البرنامج الأفراد أو الأسر بدون دخل، وتقتضي الاستفادة من التعويض على فرد واحد من العائلة.

(**)-Tup – Himo : Les travaux d’utilité public a haute intensité de main d’œuvre.
(*)-IAIG : L’indemnité pour activités d'intérêt général

3- المناصب الفصلية ذات المنفعة المحلية (ESIL) [(**)]:انطلق برنامج المناصب الفعلية ذات المنفعة المحلية سنة 1990 والذي يهدف إلى الإدماج المهني لفئة الشباب البطالين عبر مناصب شغل مؤقتة في مختلف الميادين من أجل إكسابهم تجربة تسمح لهم بالحصول على منصب شغل دائم، ويتم ذلك من خلال عروض المناصب الفصلية ذات المنفعة المحلية من الدائرة والولاية المحلية. ويستفيد من هذا البرنامج فئة الشباب البطالين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة وهي عبارة عن مناصب شغل تدعيمية.

4- برنامج الجزائر البيضاء :تم وضع البرنامج في 2005 من طرف وزارة التشغيل والتضامن الوطني، والذي يهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وخلق مناصب شغل تعزز أهداف جهاز الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة من خلال مشاركته في برنامج الجزائر البيضاء (Programme blanche Algérie) ويستهدف الأحياء الصعبة ذات محيط متدهور والتي تمسها البطالة بنسبة عالية، ومن بين نشاطات برنامج الجزائر البيضاء : صيانة وإعادة تأهيل الأحياء ، تطهير المساحات والأماكن العمومية، وصيانة المساحات الخضراء وغرس الأشجار، تطهير وتنظيف مصارف المياه ،جمع النفايات في الأحياء ووضع المزابل الانتقائية. وتكمن فوائد البرنامج في تسهيل الإجراءات الإدارية للمقاول الصغير على لجنة تسيير البلدية لإعداد بطاقة حرفي والبطاقة الجبائية، والانضمام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فتح حساب بنكي، خلق مؤسسة صغيرة. أما بالنسبة لأجهزة مكافحة الفقر خلال سنتي 1999 و2000 كانت كالتالي :

أ/التضامن المدرسي : ويتضمن الدعم والمساعدة على الدراسة في جميع المجالات ، بالإضافة إلى التضامن المدرسي، هناك وسائل أخرى وهي المساعدة الموجهة للسكن، وهي عبارة عن مساهمة مالية من أجل بناء سكنات تطويرية، هذا بالإضافة إلى المساعدة على إنشاء مناصب الشغل للشباب البطال والمنتمين إلى الفئات الاجتماعية المحرومة[(1)].

كما تم مساعدة الفئات المستضعفة (الأشخاص المسنون، المرضى المزمنون والمعوقين، بالإضافة إلى العدد من العمليات المنتظمة تعبر عن تضامن المجتمع نحو المعوزين والتخفيف من آثار الفقر. فالشبكة الاجتماعية التي تم تأسيسها سنة 1991 أو جهاز الدعم الموجه إلى فئات معينة، تتشكل من المنحة الجزافية للتضامن والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، وتعطى المنحة الجزافية

(**)-ESIL :Les emplois saisonniers d'intérêt local

(1)- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول **التنمية البشرية** لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشر، 2001، ص 161 .

للتضامن إلى فئة الأشخاص غير العاملين، وبدون دخل وهي خاصة بأشخاص لا يمكن إدماجهم في سوق العمل.

ومن بين أجهزة مكافحة الفقر التي أنشأتها الدولة المساعدة على إنشاء النشاطات كالمؤسسة المصغرة التي تسيرها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تعتبر امتدادا لجهاز الإدماج المهني للشباب. أما عن **مناصب الشغل المؤقتة** : قد شرع فيها سنة 1990 في إطار الإدماج المهني للشباب وتكتسي أشكالا كثيرة، ويبلغ أجر الوظائف المأجورة والتي تتكفل بها مديرية تشغيل الشباب سنة 2000، ومن بين أجهزة مكافحة الفقر أيضا : **التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة ،** بالإضافة إلى أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة خلال فترة (1997-2000) . وكذا تطبيق عقود ما قبل التشغيل **(CPE)**[*] لتمكين حاملي الشهادات الجامعية والتكوين المهني (تقني سامي) من إدماجهم في عالم الشغل، أما مراكز البحث عن الشغل **(CRE)**[**] والمساعدة على العمل الحر والتي أنشأها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

كما تعد النفقات الاجتماعية والضمان الاجتماعي الوسيلة الأساسية لمكافحة الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي في سنة 2001، حيث اتخذت الدولة تدابير اجتماعية للتخفيف من انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الفئات المحرومة أثناء فترة برنامج التعديل الهيكلي**(PAS)** [***]، كما تشمل المساعدة الاجتماعية للضمان الاجتماعي، الإعانة الطبية، وإعانة المسنين وذوي العاهات ...الخ، بينما الرعاية الاجتماعية للدولة تتم في شكل تحويلات أو بواسطة الشبكة الاجتماعية التي تهدف إلى إدماج الفئات المحرومة والحفاظ على حد أدنى من الدخل. كما تم اقتراح مشاريع نموذجية لمكافحة الفقر والتي استهدفها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي **(PSRE)** [****] ومن بين الأهداف الأساسية لهذا المخطط ما يلي : مكافحة الفقر ،إنشاء مناصب الشغل، التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني.

هذا بالإضافة إلى الانتقال لاقتصاد السوق الذي يفرض على منظومة الضمان الاجتماعي أسلوبا جديدا في التسيير نتيجة الاختلال الهيكلي في التوازن المالي الذي تواجهه صناديق الضمان الاجتماعي خلال الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر، هكذا اتسع نطاق عمليات الإعانة الاجتماعية في

(*)- CPE :Les Contrats de Pré Emploi.
(**)-CRE: Centre de Recherche d'Emploi.
(***)-PAS : Programme d'Ajustement Structurel.
(****)- PSRE:Plan de Soutient et de Redressement Economique.

الجزائر، حيث تم إدماج جزء من الإعانات الاجتماعية للدولة في المنحة الجزافية للتضامن في إطار الشبكة الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى دعم التمدرس للفئات المحرومة من اليتامى، وأطفال ضحايا الإرهاب، والتلاميذ المنتمين إلى أوساط محرومة، ويتمثل هذا الدعم في منح مزايا مادية. أما مشاريع التنمية الاجتماعية تهدف أيضا إلى مساعدة الجماعات المحرومة وتحسين ظروف المعيشة. أما بالنسبة للحفاظ على مناصب الشغل والانسحاب من النشاط، والذي يشمل تعويض بطالة العمال المسرحين لظروف اقتصادية، ويهدف التشجيع على الانسحاب من النشاط قبل السن القانونية للتقاعد إلى تحرير مناصب عمل وتقليص الضغط على سوق العمل.

وبالرغم من انتعاش النمو، فالنتائج التي حققتها الأجهزة معتدلة، ولذلك لا تزال برامج التشغيل في تسيير البطالة مجهولة، حيث تواجه البلديات استمرارا كبيرا على طلب الشغل والدخل، وعليه فالأجهزة بحاجة إلى إعادة التنظيم، وسياسة قوية للتشغيل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي إدراج السياسات الاجتماعية لمكافحة عدم الاستقرار والفقر، والسعي لترقية الفئات المتضررة خاصة . وذلك لتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. حيث انتقلت منحة التعويض (المنحة الجزافية للتضامن) وحماية المعوزين عن طريق تكييف القوانين الاجتماعية مع السياسة الاقتصادية الجديدة في مجال التغذية، من دعم مهم في الأسعار إلى دعم مستهدف في الأجور [1].

ب/ مشاريع جديدة في إطار التعاون الدولي : بالإضافة إلى البرامج السابقة توجد مشاريع في إطار التعاون الدولي ، مع الإتحاد الأوروبي، كمشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر في إطار برنامج "ميدا 2"، بحيث يدعم هذا البرنامج تنمية 50 بلدية موزعة على 6 ولايات من الشرق الجزائري (باتنة، خنشلة، ميلة، جيجل، بسكرة، سوق أهراس) ويهدف البرنامج إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية، ومكافحة الفقر فهو برنامج تساهمي للتنمية المستدامة . فهو ممول من الإتحاد الأوروبي مع الحكومة الجزائرية، وتعد سنة 2004 نهاية المرحلة التجريبية للمشروع، ويدخل المشروع مرحلته الأساسية في 2005، مع وجود مشاريع أخرى في إطار التعاون كمشروع حي "القماص" بقسنطينة مع منظمة أطباء العالم، وكذا مشروع تعاون آخر جزائري بلجيكي بولاية سوق أهراس هذا من جهة.

ومن جهة أخرى في إطار التعاون الدولي هناك جهازين يتعين تجربتهما وهما : لجان تسيير الأحياء وحاضنات المؤسسات بهدف إقامة شراكة نشيطة بين الهيئات الفرنسية المكلفة بالمساعدة

(1)- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، مرجع سابق، ص 102.

الاجتماعية من خلال التجارب الفرنسية في مجال المساعدة لا سيما إنشاء جهازي تسيير الأحياء وحاضنات المؤسسات [1].

وتوجد 130 لجنة تسيير أحياء عبر التراب الفرنسي مجتمعة في شبكات تشرف عليها اللجنة الوطنية لتنسيق تسيير الأحياء، حيث وفرت سنة 2005، 4500 منصب شغل، تشكل خدمة جوارية وواسطة في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة .وبالتوازي مع هذا الجهاز يوجد أيضا جهاز آخر يدعى " بحانات المؤسسات " وهي عبارة عن جمعية المقاولين فرديا، وتقدم الدعم لمنشأ المؤسسات الناشئين. وتعتبر التجربتين دعما مهما ومكملا للأجهزة السابقة لا سيما خلال الفترة 2005 – 2009 والتي يتعين خلالها خلق نشاطات مستديمة وتوفير مليوني منصب شغل.

وفي هذا الإطار قدم خبير في إطار مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر الممول وكالة التنمية الاجتماعية والاتحاد الأوروبي طريقة جديدة لاستهداف مجموعات الفقر وتحديد سبل من أجل تنميتها، لأن المقاربات السابقة لم تعد كافية في إطار برامج مكافحة الفقر بل ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي وتهدف مقاربة وسائل العيش « Live lihood » [2] إلى إعادة توزيع إنتاجية رأس المال بشكل عادل بين مختلف الفئات الاجتماعية، كما تهدف خاصة إلى تحسين إنتاجية عمل الأسر الأكثر حرمانا. فالمقاربة تشمل على كل الأبعاد التاريخية والاقتصادية والإقليمية والسياسية المشكلة لبيئة الأسر ومكتسباتها ومستوى ضعفها، فهي تسمح لكل مجموعة حسب حاجياتها وإشكاليتها حلولا تشجع الاهتمام والمشاركة واتجاه الإبداع.

أما بالنسبة للفئات الفقيرة يبدو دور المقاربة في تحسين مكافأة العمل عن طريق التأهيل من أجل الحصول على منصب عمل أفضل والحصول على قرض مصغر، مع مرافقة خاصة كالتكوين والتربية، والصحة، فالأسر الفقيرة قادرة على الاستجابة لكل جوانب التنمية البشرية والمالية والاجتماعية. وعلى هذا الأساس يقوم مشروع دعم التنمية الاقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر مع أعوانه الآخرين، الخلايا الجوارية، الوزارة المنتدبة بتحسين استهداف بؤر الفقر.

---

(1)-ADS,Revue d'information de l'agence de développement social :«**Régies de quartier et couveuses d'entreprise : deux dispositifs à expérimenter »,** N 3, 2005 ,p p 20-21

(2)-LAURENT CHAZEE-ADS **:« Une approche nouvelle pour la programmation des initiatives de développement par groupe de niveau de vie »**, op cit, p 22.

بالنسبة **لولاية و بلدية باتنة** يتمثل نشاط مصلحة الحماية الاجتماعية في الاهتمام بالفئات المحرومة خلال فترة 2004-2007 سواء في إطار الشبكة الاجتماعية أو الإعانات والتغطية الاجتماعية حيث تتشكل المصلحة من مكاتب خاصة وهي :

1- مكتب الشبكة الاجتماعية : والذي يتضمن نشاطين :

أ/ الأنشطة ذات المنفعة العامة : إن هذا النشاط مدعم بحصة قدرها 8402 منصب عمل مؤقت يستفيد منها العائلات والأفراد المعزولين، بدون عمل وبدون دخل، وهذه الحصة موزعة على 61 بلدية تشرف عليها 21 دائرة وتتولى البلديات تسيير النشاط لتغطية العجز المسجل في إطار المناصب المؤقتة، ويقدر المبلغ الذي تتلقاه مديرية النشاط الاجتماعي لولاية باتنة بـــ 26.018.190.00 دج [1] لتغطية نفقات وتعويضات هذه الفئات.

ب/ المنحة الجزافية للتضامن:هذا البرنامج مخصص للفئات العاجزة عن العمل وهم : المسنون، المكفوفون، المعوقون، ذوي أمراض العضال، ونساء كافلات لأطفال أقل من 18 سنة ويتقاضى كل مستفيد 1000.00 دج شهريا ويبلغ عدد الأشخاص تحت الكفالة بـــ 19000، ويستفيد الكافلون بهؤلاء الأشخاص مبلغ قدره 120.000 دج شهريا، وحوالي 3 أفراد في العائلة الواحدة.

2- مكتب متابعة المعوقين والفئات المحرومة : ومن بين نشاطات هذا المكتب إصدار بطاقات المعاقين وبطاقات المساعدة الاجتماعية وقرارات الاستفادة من منحة المعاقين، وكذا متابعة نشاطات اللجان الطبية الولائية المكلفة بدراسة ملفات طالبي منحة المعوقين، أو منحة العجزة، وذوي أمراض العضال والإعفاء من الضريبة على الدخل ... الخ. ويبلغ عدد المعاقين على مستوى ولاية باتنة إلى غاية شهر أوت 2006، 18420 منهم 6763 معاقين ذهنيا، 1080 صم بكم، 5719 حركيا و4858 مكفوف[2].

3- مكتب الطفولة المسعفة :ومن مهام هذا المكتب التكفل بفئة اجتماعية ضعيفة والمتمثلة في النساء العازبات، الطفولة المسعفة والعائلات التي ترغب في التكفل والمبلغ المخصص من الوزارة لهذه الفئات 1.000.000.00 دج خلال سنة 2006 .

---

(1)- عرض نشاط مصلحة **الحماية الاجتماعية للفئات المحرومة**، مديرية النشاط الاجتماعي، ولاية باتنة، 2006، ص 1.
(2)- المرجع نفسه، ص 5.

مجمل النشاطات الاجتماعية والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة (ولاية باتنة) : يعد النشاط الاجتماعي من الاهتمامات الأساسية للمديرية، وهذا تطبيقا لبرنامج وزارة التشغيل والتضامن الوطني والتكفل بالفئات الاجتماعية المرحومة، خاصة ما يتعلق بإحداث مناصب عمل مؤقتة في إطار الشبكة الاجتماعية في شقها المتمثل في النشاطات ذات المنفعة العامة وكذلك ضمن برنامج الجزائر البيضاء، وبرنامج، التنمية المشتركة، بالإضافة إلى أنشطة أخرى والتي تدخل في ضمن اختصاصات المديرية، سواء على مستوى مصالحها أو المراكز المتخصصة، بمعنى التكفل المؤسساتي أو خارجها على مستوى البلديات البالغ عددها 21 دائرة و61 بلدية، ضمن حصة حظيت بها ولاية باتنة من الوزارة والمحددة بـــ 5000 منصبا مضافا إلى 3300 منصبا سابقا، حيث أصبح العدد الإجمالي 8402 منصبا ابتداء من شهر جوان 2006 [1].

التشغيل في إطار النشاطات ذات المنفعة العامة: كل مستفيد من هذا البرنامج يتقاضى شهريا ملغ 3000.00 دج شهريا بالنسبة للعمال العاديين و4200.00 دج لرؤساء الورشات خصص كأجرة شهرية للمستفيدين من هذا البرنامج وباعتبار أن مناصب النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) أصبحت في السنوات الأخيرة تستقطب فئة كبيرة من أرباب العائلات من الرجال والنساء، خاصة الأرامل والمطلقات الكافلات لأطفال أقل من 18 سنة أو أكثر بالإضافة إلى الأشخاص المعوزين، وفئة المعوقين القادرين على العمل والذين يعيشون في وسط عائلي معوز.

أما الحصة المخصصة لولاية باتنة إلى غاية سنة 2006 فقد بلغت 8102 واستمرار المطالبة يدفعها للتكفل بالعدد المتزايد من المعوزين للمناصب، خاصة أنها الملجأ الوحيد للكثير على مستوى البلديات التي تعاني عجزا كبير في مناصب الشغل، خاصة المؤسسات التعليمية، المرافق الاجتماعية والثقافية إلى غير ذلك من القطاعات الأخرى خاصة الاجتماعية منها. كما في الجدول(8).

الجدول(8) تطور حصة ولاية باتنة في مناصب النشاطات ذات المنفعة العامة

السنـــــوات	مناصب النشاطات ذات المنفعة العامة
2003	**3250**
2004	3300
2005	3300
2006	8102

المصدر : مديرية النشاط الاجتماعي لولاية باتنة، مرجع سابق، ص 2 .

(1)- تقرير حصيلة النشاطات حول **النشاط الاجتماعي** ، مديرية النشاط الاجتماعي لولاية باتنة، 2006 ، ص 1 .

المنحة الجزافية للتضامن :وهي مناصب مخصصة للأشخاص غير القادرين على العمل، منهم المسنين والمعوقين والنساء الكافلات لأطفال أقل من 18 سنة، والمصابين بالأمراض العضال وبدون أي دخل فقد بلغ عدد المستفيدين في هذا الإطار إلى غاية سنة 2006، 22900 مستفيدا، حسب الجداول (9-10).

الجدول (9) مناصب المنحة الجزافية للتضامن

السنـــــوات	مناصب النشاطات ذات المنفعة العامة
2003	**20600**
2004	20400
2005	20400
2006	22900

المصدر : المصدر نفسه، ص 2 .

الجدول (10) فئة المستفيدين من الشبكة الاجتماعية (م.ج.ت–ت.ن.م.ع)

السنوات	المنحة الجزافية للتضامن (AFS)	منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAGI)
	عدد المستفيدين	عدد المستفيدين
2003	19414	3115
2004	19961	3278
2005	20189	3315
2006	20227	4100

المصدر : المصدر نفسه ، ص 4 .

مشاريع التنمية المشتركة :بعد أن استفادت عدة بلديات على مستوى ولاية باتنة بما يزيد عن 32 مشروعا والتي تدخل في إطار ضمان جانبا من التنمية المحلية بإحداث بعض المشاريع التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية، حيث تمكنت وكالة التنمية الاجتماعية من إنجاز عدة مشاريع تدخل في إطار ضمان مناصب عمل مؤقتة لفائدة البطالين وإحداث بعض المرافق التي تدخل في توفير الخدمات الصحية والاجتماعية للسكان، مع مشاركة البلديات بجزء من الاعتمادات المالية المستفيدة وعددها ما يزيد عن 15 بلدية. أما عدد المشاريع فهي تزيد عن 32 مشروعا خلال السنوات 2003-2006.

مشاريع الجزائر البيضاء : تم إحداث مجموعة مشاريع تم اعتمادها من قبل الوزارة تخلق مناصب عمل للشباب البطال وعددها 24 مشروعا وهذا لحثهم على الاعتماد على النفس في إحداث مناصب عمل دائمة، بعد الحصول على التجربة في العمل في إطار الورشات المحدثة، والتي تشرف عليها

مديرية النشاط الاجتماعي لولاية باتنة. وقد استفادت 08 بلديات من هذه المشاريع التي بلغ عددها 24 مشروعا، منها ما تم إنجازه ومنها ما هو في طريق الإنجاز وكل هذه المشاريع تتولى الوزارة التكفل بها (انظر الجدول 11). هذا بالإضافة إلى عملية التضامن خلال شهر رمضان 2006 التي استفادت منها العديد من الشرائح الضعيفة في كل البلديات.

الجدول (11) مشاريع التنمية المنجزة خلال فترة 2003 - 2006

الرقـــم	البلديات	المشاريـــــع	عدد مناصب العمل المشغلة (المحدثة)
01	باتنة	08	80
02	مروانة	02	30
03	بريكة	03	30
04	عين التوتة	03	30
05	أريس	03	30
06	نقاوس	02	30
07	راس العيون	02	20
08	تازولت	01	10

المصدر : مديرية النشاط الاجتماعي لولاية باتنة، مرجع سابق، ص 6.

***حصيلة نشاطات مديرية الشؤون الاجتماعية لبلدية باتنة** : أما بالنسبة لحصيلة النشاطات التي تتكفل بها مديرية الشؤون الاجتماعية، الثقافية والرياضية خلال فترة 2004-2007 ومن بينها :

1- الأنشطة ذات المنفعة العامة: إن الحصة المخصصة لبلدية باتنة هي : 408 منصب إلى غاية 2004/12/31، منها 100 منصب مخصص لفئات المعوقين طبقا للاتفاقية المبرمة بين مديرية النشاط الاجتماعي، جمعيات منظمات المعوقين والبلدية، و428 منصب الى غاية 2005/12/31 منها 61 منصب مخصص لفئات المعوقين. كما استفادت البلدية 768 منصب إلى غاية 2007/12/31.

2-المنحة الجزافية للتضامن: إن المنحة الجزافية للتامين مخصصة أساسا من طرف الدولة لدعم الفئات الاجتماعية المحرومة وتقر الحصة المخصصة لبلدية باتنة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي إلى غاية 2004/12/31 بـــ 3104 منصب، و 3350 منصب إلى غاية 2005/12/31، و4642 منصب إلى غاية 2007/12/31 ، وتشمل جميع الفئات الاجتماعية الآتية : أرباب العائلات أو الأشخاص المعزولين دون دخل يفوق سنهم 60 سنة، أرباب العائلات أو الأشخاص المعزولين دون دخل، المعوقين حركيا، ذهنيا، وغير القادرين عن العمل، المرأة ربة عائلة بدون دخل أقل من 60 سنة (أم

كافلة) ، الأشخاص المصابين بإعاقة بصرية، ويقل دخلهم عن الأجر الوطني الأدنى المضمون ، الأشخاص المسنين أكثر من 60 سنة، وغير المقيمين بالمراكز المختصة وبدون دخل تحت كفالة عائلة ضعيفة الدخل، العجزة وذوي الأمراض العضال أكثر من 18 سنة، المصابين بمرض مزمن أو يملكون بطاقة الإعاقة علما بأن قوائم المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن يتم تطهيرها شهريا من المتوفين أو ممن تثبت استفادتهم بمنح أخرى أو ممن غيروا مقر إقامتهم إلى بلديات أخرى [1].

3-مشاريع الجزائر البيضاء (باتنة) :وهو برنامج خاص لفئة الشباب البطال قصد توجيهه ميدانيا والذي يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وانطلق المشروع في إطار أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة واستفادت بلدية باتنة من 10 مشاريع وتتمثل الأشغال في صيانة الأحياء ومدة الانجاز هي ثلاثة أشهر.

4-التنمية الجماعية : يتمثل هدفها في جعل الفئات السكانية التي تعيش في مواقع السكنات الهشة أو في المناطق المهمشة، تستفيد من تجهيزات الجماعية ذات الضرورة الأولى والهياكل القاعدية التي تسمح لهم بتحسين ظروفهم المعيشية ويتم ذلك على أساس الخريطة الاجتماعية للبلدية.

5-الخلية الجوارية : وتهدف إلى المكافحة ضد التهميش والإقصاء لاستهداف الفئات الاجتماعية المعوزة في الميادين التالية : الصحة، النظافة، الدعم البسيكولوجي، الدعم البيداغوجي، المساعدة في الميدان الدراسي ...الخ.

6-المؤسسات المتخصصة : في إطار التكفل المؤسساتي بالفئات المحرومة خاصة منها المعوقة، المعوزة والأشخاص المسنين، الطفولة المسعفة من أجل إدماجهم في الحياة الاجتماعية والمهنية. تم إنشاء مؤسسات متخصصة وضعت تحت وصاية مديرية النشاط الاجتماعي.

ومن جهة أخرى تمت **عملية التكفل بالمشردين المصابين بأمراض عقلية، والمساعدات الاجتماعية المختلفة** فقد تم تقديم مساعدات مادية استثنائية للفقراء والمحرومين من ميزانية المكتب الخيري بمصلحة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى **المساعدات الخاصة بعملية التضامن لشهر رمضان** لفائدة العائلات المعوزة على مستوى 61 بلدية ،كما استفادت العائلات المحرومة من وجبات الإفطار وفتح 21 مطعم رحمة(2007). أما عن عملية قفة رمضان تم توزيعها كما يلي :

(1)- تقرير حصيلة نشاطات مديرية الشؤون الاجتماعية لبلدية باتنة 2004-2005.

(2004 ، 4700 قفة) ،(2005، 4232 قفة) ، (2007 ، 5970 قفة) على الفقراء والمعوزين بجميع المراكز عبر المدينة بشكل منظم ، بتضافر جهود لكل من : البلدية، اللجنة البلدية للتضامن، رابطة لجان الأحياء.

أما بخصوص المساعدات الاجتماعية المختلفة خارج برنامج الشبكة الاجتماعية **المكتب الخيري** فقد تم تقديم مساعدات مادية استثنائية للفقراء والمحرومين من ميزانية المكتب : 256 إعانة مالية على شكل حوالات بمبالغ مالية مختلفة تراوحت بين 1.000.00 دج و5000.00 دج وذلك بمبلغ إجمالي قدره 709.500.00 دج خلال الفترة الممتدة من 2005/02/06 إلى غاية 2006/03/22، مساعدة مالية قدرت بـــ 39.999.00 دج لفائدة منكوبي الفيضانات (حي كشيدة)[1].

وهكذا تعددت مهام مديرية النشاط لولاية باتنة في مجال النشاط الاجتماعي والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة والطفولة المسعفة، وإحداث مناصب عمل مؤقتة لفئة البطالين بالإضافة إلى دراسة ملفات السكن الاجتماعي لهذه الفئات، وكذا عملية التضامن المتعلقة بشهر رمضان، وكذلك عند حدوث الكوارث الطبيعية والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للحالات الاجتماعية المطروحة وفقا للبرامج المسطرة من قبل الوزارة الخاصة بالفئات المهمشة.

(1)- تقرير حصيلة نشاطات مديرية الشؤون الاجتماعية لبلدية باتنة، مرجع سابق.

الفصل الخامس

الفصل الخامس

الإجـــــــراءات المنهجيـــــــة للدراســـــة

ـــ تمهيـــد

أولا– نموذج الدراسة

ثانيا - مجالات الدراسة واختيار العينة

1. المجال المكاني للدراسة
2. المجال البشري للدراسة
3. المجال الزمني للدراسة
4. الصعوبات التي واجهت الدراسة

ثالثا - الأساليب المنهجية ومصادر وأدوات جمع البيانات

1. مصادر جمع البيانات
2. أدوات جمع البيانات

رابعا - أسلوب التحليل

1. التحليل الكمي
2. التحليل الكيفي

تمهيـــد :

في إطار الطبيعة الوضعية التحليلية للبحث، وفي ضوء الهدف من دراسة منطقة كشيدة الذي يتمثل في تحديد أسباب وأنماط الفقر الحضري، وكذا التعرف على ظروف الفقراء ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، كانت طريقة المسح الاجتماعي (بالعينة) هي أكثر الطرائق ملاءمة لإجراء هذه الدراسة.

فالمسوح الاجتماعية تعين على استقراء الواقع الاجتماعي واستلهام حلول لمشكلات المجتمع، بعد معاينة هذه المشكلات كما هي قائمة بالفعل بما يوفره من إمكانية رصد البيانات التفصيلية عن منطقة الدراسة والقاطنين فيها، وكذلك إعطاء صورة واضحة عن نوعية الحياة بها، بما يتضمنه من بيانات شخصية عن أفراد المجتمع، وبيانات أخرى عن البيئة المحيطة بهم وظروف معيشتهم، فضلا عن البيانات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية، بالإضافة إلى بيانات سلوكية تتعلق بالأفعال والتصرفات الاجتماعية بين الأفراد والتي تعكس أيضا آراءهم واتجاهاتهم ودوافعهم وتوقعاتهم نحو مختلف القضايا العامة والخاصة، ولا شك أن هذه النوعية من البيانات ترسم صورة لنوعية الحياة في المجتمع المراد دراسته، وتسمح بوضع تصور لأساليب التعامل مع منطقة الدراسة من ناحية، وتتيح الفرصة أمام المخططين والمنفذين لاتخاذ قرارات مدروسة قابلة للتنفيذ تتفق والمعطيات الواقعية للمنطقة وسكانها من ناحية أخرى.

وقد اعتمدت دراستنا المسحية في جمع البيانات على تقنيات البحث الميداني، لهذا نحاول في هذا الفصل تناول مختلف الإجراءات المنهجية بغرض تقصي الفروض والتعرف بصورة تفصيلية على مكونات إطار الدراسة من حيث المجال، المنهج ، الأدوات، العينة، أسلوب التحليل.

أولا– نموذج الدراسة

صاغت الدراسة ثلاث فرضيات جزئية متمحورة حول حجم الأسرة، الدخل، المستوى التعليمي، هذا في سياق صياغة فرضية عامة حول أسباب وأنماط الفقر الحضري (نظر الفصل الأول).

وإذا كانت الأدبيات المتوفرة حول الظاهرة البحثية قد أرجعت أسباب الفقر إلى طبيعة البنية الاجتماعية والتراكمات التاريخية، فضلا عما تنطوي عليه هذه البنية من تناقضات ومشكلات، فإن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تعد محددات أساسية لظاهرة الفقر، ومن ثم فإن تقصي العلاقات بين المستوى التعليمي، الدخل كمتغيرات مستقلة والأنماط كمتغير تابع، تشكل نموذجا موجها للدراسة الراهنة، كما يتضح في الشكل (1) الذي يفيد أن هناك تنوعا في الارتباطات. فالحجم قد يرتبط بالأعمال الهامشية والأحياء المتخلفة والفقر المدقع. ونفس الشيء يقال عن التعليم والدخل.

الشكل (1) نموذج الدراسة

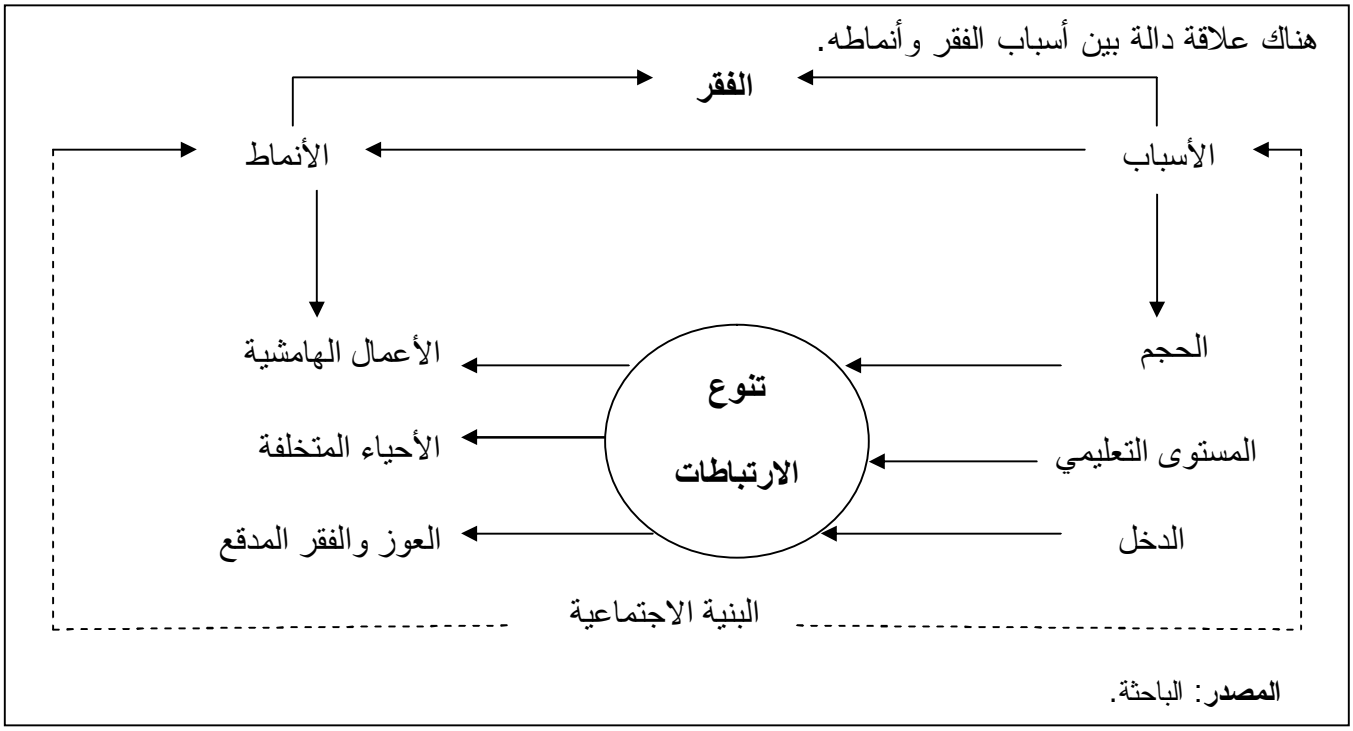

وإذا كانت هذه الدراسة تحاول تقصي العلاقات الارتباطية بين الدخل والأمية والحجم من ناحية والفقر من ناحية أخرى، فإنها تحاول ربط هذه المتغيرات بالتجليات المختلفة للفقر المتمحورة حول شدة الفقر (المدقع) وأنماطه المختلفة مثل الأعمال الهامشية، تدني المستويات المعيشية وما يترتب عنها من أشكال عديدة للفقر. ولاختبار مثل هذه الارتباطات اعتمدت الدراسة على طريقة المسح بالعينة والاستمارة كأداة أساسية.

ثانيا- مجالات الدراسة واختيار العينة

يعد تحديد مجالات الدراسة من الخطوات المنهجية الهامة[1]، إذا تم تحديد نطاقاتها الثلاثة بدقة، النطاق المكاني، البشري، الزمني، والذي يمكن الباحثة من مواجهة الظاهرة القائمة في الدراسة ومن هذا المنطلق يمكن إيضاح المجالات على النحو التالي:

1. المجال المكاني للدراسة:

تم اختيار **مدينة باتنة (بلدية باتنة) وعينة من فقرائها** القاطنين وأحيائها الفقيرة التابعة لها لتكون محورا للتطبيق الميداني، وتشمل مدينة باتنة ثلاث بلديات (بلدية باتنة، بلدية فسديس، بلدية واد الشعبة) حسب التقسيم الإداري الجديد.

وفيما يتعلق بالموقع الايكولوجي **لولاية باتنة** بصفة عامة فهي تقع في منطقة الشرق الجزائري مابين الدرجة الرابعة والدرجة السابعة من خط الطول الشرقي والدرجة 35.36 من خط العرض الشمالي، وتتربع على مساحة تقدر بـــ 12.038.76 كلم^2. وإقليم الولاية مسجل ضمن المجموعة الطبيعية المكونة من ملتقى الأطلسيين" التلي والصحراوي" أما إداريا تتكون الولاية من 21 دائرة و61 بلدية كما يبدو في الجداول (1)، (2) و (3). وحدودها: الشمال: ولاية ميلة، الشمال الشرقي: ولاية أم البواقي، الشمال الغربي:ولاية سطيف، الشرق:ولاية خنشلة، الغرب:ولاية مسيلة، الجنوب:ولاية بسكرة.

(1) - محمد شفيق : **البحث العلمي** (الأسس- الإعداد)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص202.

الجدول (1) يوضح التقسيم الإداري الجديد لبلديات ولاية باتنة

البلديات القديمة	البلديات الجديدة
باتنة	باتنة-وادي الشعبة- فسديس
تازولت	تازولت
المعذر	المعذر-جرمة-بومية
آريس	آريس-تيغانمين
ثنية العابد	ثنية العابد-شير
مروانة	مروانة-قصربلزمة
بريكة	بريكة-أولاد عمار-عزيل عبد القادر
عين التوتة	عين التوتة-تيلاطو-بني فضالة-معافة-أولاد عمار
نقاوس	نقاوس-سفيان-بومقر
سريانة	سريانة-لازرو
رأس العيون	رأس العيون-قيقبة-الرحبات
تكوت	تكوت-غسيرة-كميل
بوزينة	بوزينة-لارباع (جزء)
إشمول	إشمول-إينوغسن-فم الطوب
منعه	منعه-تيغرغار
الشمرة	الشمرة-بولهيلات
عين جاسر	عين جاسر-زانة البيضاء
الجزار	الجزار
أولاد سي سليمان	أولاد سي سليمان- القصبات
سقانة	سقانة
تيمقاد	تيمقاد-عيون العصافير
عين ياقوت	عين ياقوت
أولاد سلام	أولاد سلام-تالخمت
تاكسلانت	تاكسلانت-لمسان
وادي الماء	وادي الماء-الحاسي
بيطام	بيطام
حيدوسة	حيدوسة
أولاد فاضل	أولاد فاضل
أمدوكال	أمدوكال
وادي الطاقة	وادي الطاقة-لارباع (جزء)

المصدر: معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية(مونوغرافيا) ولاية باتنة2003-2005، ص15.

الجدول (2) يوضح تصنيف بلديات الولاية حسب نسبة الإيصال بشبكة المياه الصالحة للشرب

الفئة	البلديات	الوضعية
نسبة=100	فيسديس-بيطام-مدوكال-أولاد عمار-بني فضالة-أولاد عوف-تيلاطو-بومقر-لمسان-تيمقاد-أولاد فاضل-حيدوسة-المعذر- جرمة- عين ياقوت-الشمرة-بومية-	وضعية جيدة
100>نسبة 80<	واد الشعبة-تيغانمين-غسيرة-أولاد سي سليمان-مروانة- قيقبة-زانةالبيضاء-منعة	وضعية حسنة
80>نسبة 60<	الجزار-نقاوس-تاكسلانت-رأس العيون-أولاد سلام-تالخمت-لازرو- ثنية العابد	وضعية متوسطة
60>نسبة 40<	باتنة-بريكة-عزيل عبد القادر-أريس-كيمل-فم الطوب-اينوغيسن-معافة-سقانة-تازولت-عيون العصافر- واد الماء-قصر بلزمة-رحبات-قصبات-شير-واد الطاقة-	وضعية غير ملائمة
40>نسبة	تكوت-إشمول-عين التوتة- الحاسي	وضعية سيئة

المصدر: معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية(مونوغرافيا)، مرجع سابق، ص15.

الجدول (3) يوضح تصنيف البلديات حسب كمية المياه المخصصة للشرب (لتر في اليوم لكل ساكن)

الفئة	البلديات	الوضعية
كمية المياه>160ل/ي/س	فسديس-بيطام-مدوكال-أولاد عمار-بني فضالة-أولاد عوف-تيلاطو-بومقر-لمسان-تيمقاد-أولاد فاضل-مروانة-حيدوسة-المعذر-عين ياقوت-بومية- الشمرة-سريانة-تيغرغار-بوزينة.	وضعية جيدة
160>كمية المياه >140	سفيان-بولهيلات-منعة	وضعية حسنة
140>كمية المياه >100	وادي الشعبة-الجزار-تيغارمين-غسيرة-نقاوس-أولاد سي سليمان-رأس العيون-قيقبة-لازرو-زانة البيضاء	وضعية متوسط
كمية المياه>60و>100ل/ي	باتنة-بريكة-عزيل عبد القادر-آريس-كيمل-فم الطوب-اينوغيسن-معافة-سقانة-تاكسلانت-تازولت-عيون العصافير-واد الماء-تالخمت-قصربلزمة-جرمة-القصبات-أولاد سلام-عين جاسر-شير-وادي طاقة-ثنية العابد	وضعية غير ملائمة
كمية المياه أقل من 60 لتر	تكوت-إشمول-عين التوتة-الرحبات	وضعية سيئة

المصدر:المرجع نفسه، ص18.

غير أن اختيارنا **لبلدية باتنة** لتكون محور الدراسة السوسيولوجية الميدانية يعود إلى الاعتبارات التالية:

1-تعتبر مدينة باتنة من أهم مدن الإقليم الوطني وهي مركز ولائي، وعاصمة الأوراس

2-مدينة باتنة مركزا للبلديات الأخرى حيث تضم عددا معتبرا من الأحياء بشرائحها الاجتماعية الفقيرة التي تنتمي إليها، والموزعة على سبعة مناطق تابعة لها.

3-تعكس تلك الأحياء الفقيرة (مجتمع الدراسة) صورة واضحة ومثالا حيا دال على تواجد الفقر والفقراء بها.

4-أضحت تلك الأحياء الحضرية محل اهتمام السلطات المحلية، مديرية النشاط الاجتماعي، وكالة التنمية الاجتماعية. من خلال التحقيقات الصحية، والاجتماعية والسيكولوجية التي قامت بها الخلية الجوارية التابعة لها بالمنطقة سنة 1998.

5-وقع اختيار الأحياء الفقيرة الثلاث (مجتمع الدراسة) ضمن باقي الأحياء الأخرى للبلدية نظرا لتقارب موقعها ولها نفس الاتجاه، وعلى هذا الأساس أجريت الدراسة الميدانية في ثلاثة أحياء حضرية فقيرة متقاربة بمنطقة كشيدة وهي (قرية حمص، دوار لعطش، واد لزرق) والواقعة في الشمال الغربي للمدينة بحيث تشترك في عدة خصائص الفقر الحضري، كما تعيش في عزلة عن المدينة ولذلك تعد هذه الأحياء نطاقا ملائما للتطبيق الميداني، وفيما يتعلق بموقع الأحياء فهي كما يلي:

- **دوار قرية حمص (Douar el-hamas)**: تقع على الطريق المؤدى من باتنة إلى حملة من الجهة اليمنى قبل الوصول إلى السوق الأسبوعي للسيارات، وتبعد بحوالي 1كلم ونصف عن مفترق الطرق، باتنة بسكرة، باتنة، قسنطينة، باتنة حملة، ويبعد بحوالي 6 كلم عن مركز المدينة.

- **دوار لعطش (Douar-laatache)**: والذي يعرف أيضا بتسمية أولاد بشينة، يقع على الطريق المؤدي من باتنة إلى وادى الماء بعد عبور مفترق الطرق، باتنة قسنطينة، باتنة بسكرة، باتنة وادى الماء، ويبعد بحوالي 4 كلم عن مركز المدينة.

- **واد لزرق (Oued lazerg)**: يقع على الطريق المؤدي من باتنة إلى وادى الماء من الجهة اليسرى ويبعد بحوالي 3كلم عن مفترق الطرق، باتنة بسكرة، باتنة قسنطينة، باتنة وادى الماء. في حين تقدر المسافة عن مركز المدينة بحوالي 5 كلم. والذي يفيدنا أكثر في زيادة التعرف بالمجال المكاني ما يلي:

1-الخريطة الجغرافية لولاية باتنة

2-الخريطة الجغرافية لمدينة باتنة

3-الخريطة المساحية (الاجتماعية) لبلدية باتنة وموقع تواجد الأحياء الفقيرة بها والنسب المئوية للفقر

2. المجال البشري للدراسة :

إن المجتمع الأصلي للدراسة واسع النطاق، وبالتالي يستحيل تطبيق دراسة شاملة على كل الشرائح الفقيرة المتواجدة عبر الأحياء التابعة لمدينة باتنة، « لأن عملية الحصر الشامل تتطلب وقت وجهد وتكاليف، وقد أثبت عدم فعاليته حتى في الموضوعات التي تدرس في أضيق نطاق»[1] .

ولذا تم اختيار **عينة ذات ثلاث فئات** ممثلة من المجتمع الأصلي (فقراء مدينة باتنة) الموزعة عبر ثلاثة أحياء متقاربة بمنطقة كشيدة وهي (قرية حمص، دوار العطش، واد لزرق) كنطاق محدود لاختيار عينة الدراسة البشرية، تم تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي كله.

ولقد اتبعت الدراسة عدة خطوات لاختيار العينة وهي كالتالي:**تحديد وحدة العينة، تحديد الإطار الذي تختار منه العينة، تحديد حجم العينة، وخصائصها، تحديد طريقة اختيار العينة.**

ونظرا لأهمية هذه المرحلة أي (ضبط خطوات اختيار العينة) وهي من أهم الخطوات المنهجية الأساسية في البحوث الاجتماعية التي يتوقف عليها كفاءة البحث ونتائجه « والعينة (Sample) هي جزء من مجتمع (Population) البحث تعبر عن أفراد أو مفردات مختارة للدراسة والتحليل من أجل الاستدلال على خصائص المجتمع الذي أخذت منه العينة»[2]. بمعنى اختيار بعض أفراد المجتمع. **والمجتمع**:هو الجماعة التي تجري عليها الدراسة، سوف يتم عرض الخطوات الأساسية لاختيار العينة.

بالنسبة **لتحديد وحدة العينة** تمثل **الأسرة الفقيرة الواحدة،** وحدة للمعاينة، أو الوحدة الإحصائية الملائمة لإجراء الدراسة « والمعاينة هي مجموعة من العمليات تسمح بانتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث بهدف تكوين عينة»[3] ملائمة لإجراء الدراسة، بينما أجري التطبيق مع **رب الأسرة المعيشية الفقيرة،** والذي يعتبر كوحدة ونموذج للتحليل في هذه الدراسة، لأن ما يعنينا بالضبط هو رصد أحوال شرائح فقراء مدينة باتنة، وبالتحديد القاطنين بمنطقة كشيدة في الأحياء السابقة.

ولما كان رب الأسرة الفقيرة المسؤول الوحيد عن المعيشة والإنفاق والدخل المتحصل عليه من القطاعات الهامشية المختلفة أو من بعض الإعانات الأخرى، إعانة الدولة، أو مساعدة من الأقارب، إنها الطريقة المفضلة لمعرفة أسباب و أنماط الفقر الحضري لمدينة باتنة.

أما **تحديد الإطار الذي تؤخذ منه العينة** فقد أشتمل على عدد من الشروط التي يجب أن تتحقق من بينها: أن يكون الإطار دقيقا، والذي يشمل بيانات حقيقية وصحيحة عن وحدات البحث كما أنها

---

(1)- غريب سيد أحمد: **الإحصاء في البحوث الاجتماعية والإعلامية**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع الإسكندرية، 2005، ص 224.
(2)- على عسكر وأخرون : **مقدمة في البحث العلمي**، ط3 ،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2003، ص85.
(3)- موريس انجرس وأخرون: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** (تدريبات علمية)، ترجمة: بوزيد صحراوي، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004-2006، ص301.

حديثة وكذلك جاء منظما بشكل يسهل اختيار العينة وكاملا يشمل جميع وحدات المجتمع الأصلي، وثابتا يشمل المجال المكاني الذي يقطنه الفقراء مجتمع الدراسة. إن الإطار الذي اعتمدت عليه الدراسة لاختيار العينة عبارة عن خريطة سكنية دقيقة لمجتمع الدراسة مرفوق ببطاقة إحصائية إجمالية للعائلات المعوزة عبر بلدية باتنة حيث تبلغ الكثافة السكانية للبلدية حوالي 000 300 نسمة سنة 2007، وتم إحصاء ما يقارب **4134** عائلة فقيرة متواجدة عبر الأحياء التابعة لها والجدول(4) يبين ذلك.

الجدول (4) بطاقة إحصائية للعائلات المعوزة ببلدية باتنة

الأحياء	عدد العائلات الفقيرة	العدد الإجمالي لعائلات المناطق	النسبة% للفقر
بوعقال الثالث، دوار الديس، أرض زدام	1322	8627	%15.32
كموني،البستان، الشهداء 1200 ،مسكن 1272 مسكن	464	5507	%08.42
حي كشيدة، طريق واد لزرق، دوار لعطش ، طريق حملة، قرية حمص، 290 مسكن	**600**	**5677**	**%10.56**
حي النصر، 800 مسكن، 300 مسكن، 150 مسكن، طريق بسكرة	435	4298	%10.12
حي الزمالة، وسط المدينة، حي 5 جويلية، حي المعسكر	447	4858	%09.20
حي بارك أفوراج، طريق تازولت، طريق عين العصافير	564	6674	%8.45
حي بوزوران، العربي بن المهيدي، حي المجزرة، طريق عزاب	302	2165	%13.49
العدد الإجمالي	4134	37806	%75.56

المصدر: معطيات مصلحة الشؤون الاجتماعية لبلدية باتنة 2007.

ووفقا لمعطيات الجدول رقم (4) تبين أن هذا العدد يشمل كل العائلات الفقيرة بما في ذلك المستفيدين من الإعانات التي تمنحها الدولة في إطار المساعدات المختلفة (الشبكة الاجتماعية، قفة رمضان، إعانات استثنائية)، باستثناء المعوقين بنسبة 100% (ذهنيا وحركيا) المستفيدين من منحة الإعانة مبلغ (3000 دج) والبالغ عددهم 1289 وكذلك المكفوفين ذوي الدخل المحدود والبالغ عددهم 473 مكفوف، حيث تم إحصاؤهم على حدة، ومن جهة أخرى يتضح من الجداول رقم (5)، (6)،(7) توزيع الكثافة السكانية على مدن ولاية باتنة حسب الترتيب التنازلي للبلديات إلى غاية سنة 2005.

الجدول (5) توزيع الكثافة السكانية على بلدية ولاية باتنة

المدينة	الكثافة السكانية
باتنة	2.520 نسمة/كم^2
مروانة	550 نسمة/كم^2
نقاوس	381 نسمة/كم^2
عين التوتة	عين التوتة
بريكة	334 نسمة/كم^2
تازولت	231 نسمة/كم^2
آريس	آريس
الرحبات	193 نسمة/كم^2
رأس العيون	190 نسمة/كم^2
قيقبة	180 نسمة/كم^2
المعذر	183 نسمة/كم^2
الحاسي	141 نسمة/كم^2
عين جاسر	123 نسمة/كم^2
تالخمت	118 نسمة/كم^2

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة، مرجع سابق.

الجدول (6) توزيع السكان حسب البلديات إلى غاية 2005

البلديات	المساحة كم^2	السكان			معدل التجمع الحضري	الكثافة السكانية س/كم^2
		المجموع	التجمع الحضري	المنطقة المبعثرة		
باتنة	116.41	293 353	293 176	177	100	2 520
وادي الشعبة	245.67	6 817	4 407	2 410	65	28
فسديس	85.8	6 798	5 827	971	86	79
مجموع الدائرة	**447.88**	**306 968**	**203 410**	**3 558**	**99**	**685**

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول (7) ترتيب تنازلي للبلديات حسب عدد السكان

البلديات	عدد السكان	البلديات	عدد السكان	البلديات	عدد السكان
باتنة	293 353	سريانة	13 736	غسيرة	7 682
بريكة	102 110	أولاد سي سليمان	13 394	تيغرغار	7 216
عين التوتة	61 614	تيمقاد	12 866	فم الطوب	6 864
مروانة	41 542	تكوت	12 465	واد الشعبة	6 817
نقاوس	30 839	ثنية العابد	12 354	فسديس	6 798
آريس	29 299	إشمول	11 655	شير	6 541
تازولت	26 000	أولاد فاضل	11 635	سقانة	5 513
أرس العيون	22 058	قيقبة	11 381	لازرو	5 392
أولاد سلام	20 945	بيطام	10 889	لمسان	5 364
الجزار	20 811	زانة البيضاء	10 870	إينوغيسن	4 586
تالخمت	20 805	الرحبات	10 611	تيغانمين	4 445
وادي الماء	19 848	عين ياقوت	10 578	جرمة	3 585
وادي الطاقة	18 997	عين العضافير	10 555	كيمل	3 532
القصبات	18 466	قصر بلزمة	9 282	معافة	3 271
المعذر	18 278	تاكسلانت	9 234	حيدوسة	2 954
الشمرة	17 819	بومقر	8 666	تيلاطو	2 308
بوزينة	16 383	مدوكال	8 460	أولاد عوف	1 651
عين جاسر	15 495	أولاد عمار	8 218	بن فضالة	1 335
عزيل ع.القادر	14 345	الحاسي	8 161	بومية	870
منعة	14 105	بولهيلات	7 726	لارباع	0

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة، مرجع سابق.

وهكذا ركزت الدراسة في اختيارها للعينة ذات الفئات الثلاث والشاملة لنفس الخصائص سيما ممارسة أرباب الأسر للأنشطة الهامشية، وكذا أسباب الإقامة في تلك الأحياء. وتبين لنا من خلال الزيارة الاستطلاعية الأولية لمناطق تركز الفقراء، بأنهم أكثر الفئات الاجتماعية فقرا في مدينة باتنة بالإضافة إلى توفر شروط وخصائص اختيار عينة الدراسة.

بينما **يتوقف تحديد حجم العينة** المختار«حجم العينة هو عدد العناصر المنتقاة لتكون عينة» [1] على بعض الاعتبارات الأساسية سواء كانت **فنية** على حد تعبير "فان دالين".

«إذ كانت المفردات موضوع الدراسة متجانسة فإن عينة صغيرة تكون كافية أما إذ كانت المفردات محل الدراسة متباينة فمن أوجب الأمور أن تكون العينة كبيرة الحجم في المجتمع الأصلي للدراسة» [2] حيث يتوقف حجم العينة على درجة التجانس والتباين أو كانت الاعتبارات **غير فنية** والتي تتمثل في الإمكانات المتوفرة لإجراء الدراسة. حيث تلقت الباحثة مساعدة كبيرة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي لولاية باتنة، وذلك بفضل مشاركة أعضاء الخلية الجوارية (الطبيبة...)، ببلدية باتنة سواء قبل القيام بالدراسة الميدانية والتي كانت عبارة عن استطلاعات الزيارات الأولية لمناطق تركز الفقراء بالمدينة، أو أثناء القيام بالدراسة الميدانية لهذه المناطق الخاصة بمجتمع الدراسة. وقد سبق القيام بتحقيق خاص لهذه المناطق واختيار حجم العينة، هذا بالإضافة إلى الوقت كان كافيا لإنهاء الدراسة بفضل مساعدة أعضاء الخلية.

ويبدو على مجتمع الدراسة تجانس كبير وهو ما يساعدنا على مواجهة المشكلة التي تقوم عليها الدراسة، وذلك بالنظر إلى الخصائص المشتركة بين العينة المختارة والمجتمع الأصلي. ويتضح أن من أهم **خصائص العينة** ما يلي:

1-أغلب الفئات الاجتماعية القاطنة بالأحياء الثلاثة (قرية حمص، دوار لعطش، واد لزرق) هم فقراء ، أناس تجاهلهم القانون فتجاهلوا القانون.

2-المعاناة من الحرمان والتهميش، تنازل معظم العائلات عن حقوقها رغم إدراكها للوضع نظرا للتصرفات البيروقراطية .

3-تدني مستوى الدخل

4-تدني مستوى المعيشة ظروف معيشة جد صعبة

5-ممارسة الأنشطة الهامشية غير الرسمية (حمالة، يد عاملة بسيطة لدى القطاع الخاص)وبالنسبة للعنصر النسوي يقتصر نشاطهن على بعض الأشغال اليدوية (كالطين، صناعة الفخار، الحلفة...الخ).

6-كبر حجم الأسرة وتكدس أكثر من أسرة في مسكن واحد، وارتفاع معدل التزاحم بالنسبة للغرفة الواحد بمعدل 4 أفراد في غرفة واحدة.

---

(1)- موريس انجرس، مرجع سابق، ص318

(2)- محمد شفيق: **البحث العلمي** (الأسس- الإعداد)، مرجع سابق ، ص187.

7-أغلب سكان هذه الأحياء النازحين الجدد إلى مدينة باتنة قادمين من البلديات المجاورة، إذ تحتل دائرة رأس العيون(أولاد سلام) المرتبة الأولى نتيجة تأثير العوامل الطبيعية كالجفاف هذا من جهة، وعدم توفر فرص الشغل من جهة أخرى. بينما الفئة المهاجرة الثانية قدمت من ولايات مجاورة خاصة ولاية ميلة دائرة "فرجيوة، تسدان" نتيجة انعدام الوضع الأمني، ويبقى النزوح نحو المدن الكبرى يعتبر الأمل الوحيد بالنسبة للفئات الفقيرة بحثا عن لقمة العيش.

8-انعدام المستوى الثقافي والتكويني

9-انعدام المرافق العامة (الهياكل القاعدية) الغاز، مياه الشرب، طرق غير معبدة، شبكة قنوات صرف المياه القذرة التي احتلت بدورها المرتبة الأولى نظرا لخطورتها على صحة السكان وأضحت مشكلة تلفت الانتباه، بل تم استخدامها بالوسائل الخاصة فهي عبارة عن حفرة و انعدام شروط النظافة، وبالنسبة للحصول على الكهرباء عن طريق استئجار خيط كهربائي من عند الجار مقابل مبلغ مالي ضئيل يتراوح ما بين 500دج إلى 600دج شهريا.

10-انتشار الأمراض المزمنة

11-أغلبية السكان غير مؤمنين اجتماعيا

12- انتشار ظاهرة تعدد الزوجات

13- معظم الفئات القاطنة بالحي لم تستفد من الإعانات التي تقدمها الدولة وخاصة الفئات المعوزة أتضح ذلك من خلال المقابلة مع عينة الدراسة

14-التسرب المدرسي واشتغال الأطفال بالأنشطة الرثة

15-معظم المساكن المتواجدة بالأحياء الثلاثة بالمنطقة مبنية بالطوب (Parpeing) 100% فالبعض منها منازل عادية والبعض منها أكواخ (نسبة قليلة) فهي بناءات ذاتية وغير كاملة وغير مجهزة، نلاحظ بأن وسيلة التسقيف فهي أما الترنت، أو الزنك، أو الإسمنت.

16-بعد وسائل النقل

وهكذا تم اختيار عينة الدراسة من فقراء مدينة باتنة القاطنين بالأحياء السابقة بمنطقة كشيدة وقد تم **تحديد حجم العينة** من خلال تحديد عدد الأسر الفقيرة المتواجدة عبر أحياء المنطقة وهي ذات ثلاث فئات (قرية حمص، دوار لعطش، واد لزرق) والتي يقدر عددها ما يقارب «**600** أسرة، بينما يقدر العدد الإجمالي للعائلات بالمنطقة **حولي 5677 أسرة** في حين يقدر العدد الإجمالي لسكان أحياء المنطقة حوالي **44571 نسمة أما العدد الإجمالي لكل العائلات الفقيرة المتواجد عبر أحياء مدينة باتنة**

مسجلة ضمن القائمة الإحصائية بالبلدية تقدر بـــ 4134 عائلة»[1]. وفي ضوء هذه المعطيات تم اختيار عينة قوامها **(60) رب أو ربة أسرة فقيرة** ممثلة ما يعادل نسبة **10%** من مجموع مفردات المجتمع الأصلي لدراسة والبالغ عددها **600 أسرة فقيرة**، مادام عشر المجتمع **10%** الذي ستعمم عليه النتيجة يعتبر عددا يفي بالغرض (champion) وهذه النسبة الجزئية من العينة (Sampling Fraction) تم تحديدها وفقا لحساب النسبة المئوية التالية:

حجم العينة= $\frac{10\times 600}{100}=60$

إذن **حجم العينة** يقدر ب:**60 وحدة إحصائية** ملائمة للدراسة وممثلة للحجم السكاني وأعداد أسر منطقة كشيدة بمدينة باتنة، وفقا للتوزيع المكاني التالي:(قرية حمص: **24** أسرة بنسبة **40%**)، (دوار العطش:**18** أسرة بنسبة **30%**)، (واد لزرق: **18** أسرة بنسبة **30%**)، وهكذا كان تحديد حجم العينة وفقا لدرجة **التجانس والتباين** في المجتمع الأصلي للدراسة، ومنه نعتبر 60 وحدة معاينة كافية بسبب تجانس المجتمع الأصلي.

أما **كيفية وطريقة اختيار العينة**، لقد اقتضى منا المجتمع الأصلي للدراسة استعمال **العينة المساحية** (Area Sample) حيث أنها أنسب الأساليب لاختيار العينة **بدون إرجاع** «يعني اختيارنا للمفردة الأولى لا نلجأ إلى إعادتها ثانية إلى المجتمع وإنما نختار مفردات أخرى وهكذا»[2]، كما تمثل العينة المنطقة الجغرافية لمجتمع الدراسة، وتم اختيارها عن طريق المعطيات التي تضمنها الجدول (4) (إطار الدراسة) والاستعانة أيضا بالخريطة المساحية لمجتمع الدراسة«وتعرف خريطة المسح بأنها الأداة التي تساعد الباحث على الوصول إلى الوحدات الإحصائية لجمع البيانات منها وتتضمن حدود الشوارع، والقطاعات الرئيسية، والفرعية، وأرقام الوحدات...» [3] ويتضح لنا أن أفراد مجتمع الدراسة متمركزون في منطقة جغرافية اختيرت للدراسة والفئات الثلاثة موزعة عبر أحياء متقاربة في نفس المنطقة.

---

(1)- معطيات مصلحة الشؤون الاجتماعية بلدية باتنة ، مرجع سابق.

(2)- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي : **أساليب البحث العلمي للتحليل الإحصائي** (التخطيط للبحث وجمع وتحليل للبيانات يدويا وباستخدام برنامج S PSS)، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص61.

(3)- عبد الرزاق أمين أبو شعر: **العيينات وتطبيقها في البحوث الاجتماعية**، الإدارة العامة للبحوث، السعودية، 1997، ص61.

ولما تم اختيار عينة قوامها **60 أسرة فقيرة** من سكان المنطقة **بطريقة العينة العشوائية** «التي تشير إلى اختيار عدد معين من جمهور أصلي بشرط تكافؤ فرص الاختيار بين الوحدات الأصلية[1]». ونظرا لانتشار وحدات العينة في مساحة جغرافية معينة بمنطقة كشيدة، فضلت الدراسة سحب عينة من كل حي للمنطقة التي تنقسم إلى مجموعة أحياء منها (قرية حمص 24 أسرة فقيرة، دوار لعطش 18 أسرة، واد لزرق 18 أسرة)، وهكذا اختيرت **عينة مساحية** ممثلة للمجتمع الأصلي (فقراء مدينة باتنة القاطنين بمدينة كشيدة) تمثيلا صحيحا وصورة مصغرة عنه من خلال اشتمالها على جميع خصائص المجتمع الأصلي بمعنى تشابه خصائص العينة مع خصائص المجتمع كله مثل (الحرمان، التهميش، حجم الأسرة، انخفاض الدخل، انخفاض المستوى التعليمي، ممارسة الأنشطة الهامشية الرثة....). وعلى هذا الأساس نكتفي بهذا العدد (العينة) المحدود نسبيا من أفراد المجتمع الأصلي وتم تعميم نتائجها على المجموع.

ولما كانت العينة المساحية نوعا من أنوع العينات الاحتمالية وتسمى هذه **الطريقة بطريقة المعاينة الاحتمالية** «وهي نوع من المعاينة يكون فيها احتمال الانتقاء معروفا بالنسبة إلى كل عنصر من عناصر مجتمع البحث والذي يسمح بتقدير درجة **تمثيلية العينة** »[2] وتعرف هذه الأخيرة أي **تمثيلية العينة** «بأنها ميزة عينة يتم إعدادها بطريقة تنطوي على نفس خصائص مجتمع البحث الذي أخذت منه»[3] وهذا النوع يسمح بالتعميم والتنبؤ. ولكل عينة **احتمال** يقع عليها الخيار إذ تم اختيار عينة الدراسة من سكان المنطقة بطريقة احتمالية باستعمال الأسلوب العشوائي وذلك بإتباع المراحل التالية :

1-**اختيار القطاع الحضري**: إن المجال الحضري لمدينة باتنة يتكون من سبع قطاعات حضرية موضحة في الجدول (4)، ثم إعطاء رقم لكل قطاع حضري ووضع في كيس وتمت طريقة السحب بدون إرجاع فكانت نتائجه ظهور القطاع الحضري الثالث الذي يتضمن الأحياء التالية بمنطقة كشيدة: قرية حمص، واد لزرق، دوار لعطش.

2-اختيار المقاطعات : قسم القطاع الحضري إلى مجموعة من وحدات إحصائية هي المقاطعات (Districts) والتي نعني بها تجمع سكاني يضم في حدود ألف إلى ألف وخمسين ساكن[*]، فكان القطاع الثالث يحتوي على 40 مقاطعة تحمل الأرقام التالية:

---

(1)- غريب محمد سيد أحمد :**تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 199.
(2)- موريس أنجرس: **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، مرجع سابق، ص302.
(3)- المرجع نفسه، ص 302.
(*)- اعتمادا على التقسيمات الإحصائية التي قام بها مكتب الدراسات الإحصائية على مستوى بلدية باتنة.

رقم المقاطعة : 60-61-62-63-64-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-114-230-233-234-235-236-237-238--239-240-267--268-269-270-288.

بعد تحديد المقاطعات في القطاع الحضري وأرقامها وضعت هذه الأخيرة في قصاصات من الورق وتم طيها ووضعت في كيس، وتم سحب القصاصات بدون إرجاع فتحصلنا على أربع مقاطعات وهو ما يمثل 10 % من حجم مقاطعات القطاع الحضري، فكانت مقاطعتين في حي قرية حمص ومقاطعة واحدة في حي واد لزرق، ومقاطعة أخرى في حي دوار لعطش.

3-تحديد التجمعات السكنية في المقاطعات المختارة :

أ/التجمع السكاني: هو كل بناية أو مجموعة بنايات متصلة مع بعضها البعض تحيط بها أربعة شوارع أو فواصل، إن حي قرية حمص الذي اختيرت منه مقاطعتين تحملان رقم 269 ورقم 240 تحتويان على 20 تجمع سكاني(illos) تحمل الأرقام التالية:

رقم التجمع السكاني: 1876-1876(A) -1876(B) -1876(C) -1876(D) -1877-1877(A)-1877(B)-1877(C)-1877(D)-1877(E)-1882-1992-1993-1997-1998-1999–2018-2019-2021.

أما المقاطعة المختارة في حي واد لزرق تحمل رقم 234 تحتوي على تجمعات سكنية والتي أرقامها كالتالي: 1827-1828-1829-1830-1831.

وبالنسبة لحي دوار لعطش فإن المقاطعة المختارة فيه تحمل قم 61 تحتوي على تجمع سكاني واحد يحمل رقم 1135.

إن أرقام التجمعات السكانية السابقة الذكر دونت في قصاصات من الورق ووضعت في كيس وتم سحبها بدون إرجاع لحجم عينة تمثل 10 %، فتحصلنا على ثلاث تجمعات سكانية، واحدة رقمها 1998 وتجمع سكاني ثاني رقمه 1829 وتجمع سكاني ثالث رقمه 1135.

ب/تحديد المساكن :بعد أن تم تحديد القطاعات الحضرية والمقاطعات والتجمعات السكانية بالطريقة الاحتمالية والسحب العشوائي، نتطرق في المرحلة الأخيرة إلى تحديد العائلات محل الدراسة وذلك عن طريق تحديد المساكن المختارة، إن التجمعات السكانية التي وقع عليها الاختيار في السحب تضم في مجملها 600 مسكن، وقد أعطيت لها أرقام افتراضية من 1 إلى 600، ووضعت هذه الأرقام في قصاصات من الورق وتم السحب بطريقة احتمالية بأسلوب عشوائي بدون إرجاع لمجموعة من

المساكن وعددها 60 مسكن وهو ما يمثل نسبة 10% من مجموع مساكن المنطقة المدروسة، وقسمت إلى ثلاث فئات وفقا للتوزيع المكاني السابق وهي ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا.

3. المجال الزمني للدراسة:

وقد تحدد هذا المجال وفقا لما استغرقته مراحل الدراسة المختلفة كالأتي:

-**المرحلة التمهيدية للدراسة الميدانية**: بعد وضع تصور مبدئي لخطة أداة الدراسة ومناقشتها مع الأستاذ المشرف وبعض الأخصائيين في الميدان، حيث اشتملت هذه المرحلة على الزيارة الاستطلاعية الأولية لمناطق الدراسة بهدف تصميم استمارة البحث وتعديلها وتقنين أسئلتها بالإضافة إلى التعرف أكثر بالمجال المكاني والبشري للدراسة واستغرقت تلك المرحلة حوالي شهر.

-**مرحلة إجراء الدراسة الميدانية**: وهي مرحلة الشروع في العمل الميداني وجمع البيانات من المبحوثين من خلال إجراء المقابلات الاجتماعية مع فئات مختلفة من مناطق الدراسة بعد الاستعداد التام وكوننا تحصلنا على ترخيص النزول للميدان من جامعة منتوري- قسنطينة تحت رقم 69 بتاريخ 2006/06/12 وكذا إعلان الجهات المعنية، رئيس المجلس الشعبي البلدي، ومديرية الشؤون الاجتماعية لبلدية باتنة ولما كانت الإجراءات التنظيمية والمحددة بفترة زمنية كافية في جمع البيانات تمتد من منتصف شهر جوان إلى غاية منتصف شهر سبتمبر حوالي ثلاثة أشهر، كانت فترة كافية للتغطية الميدانية لجميع المساكن الموجود بالمنطقة الجغرافية والتشكيلة البشرية الموزعة على**60 أسرة فقيرة** نعني أرباب الأسر، وهدفنا الرئيسي هو تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة الفقر الحضري في المدينة الجزائرية.

-**مرحلة تفريغ البيانات** وإعداد الجداول الخاصة بتفريغ البيانات وتحليلها إحصائيا وتفسيرها

-**مرحلة عرض نتائج الدراسة** : وتتضمن تحليل نتائج الدراسة، وكتابة التقرير النهائي للدراسة

4.الصعوبات التي واجهت الدراسة:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء الدراسة سواء في الجانب النظري منها أو الميداني وتتمثل فيما يلي :

1-الجانب النظري :

أ/نظرا لحداثة الموضوع، الفقر الحضري :أسبابه وأنماطه وبالضبط في الجزائر، فإنه يندر وجود المراجع العلمية التي تناولته بشكل مباشر مما كان يشكل صعوبة بالنسبة لنا في التأصيل العلمي للإطار

النظري في هذه الدراسة، وعليه فقد اعتمدنا على الأبحاث العلمية ومعطيات الجانب الميداني حول الظاهرة.

ب/أما الصعوبة الثانية تتمثل في عدم إمكانية الحصول على بيانات إحصائية دقيقة خاصة بمجتمع الدراسة، لأن اغلب الشرائح الاجتماعية الفقيرة غير مسجلة في القائمة الإحصائية للفقراء، وتبين لنا ذلك من خلال الدراسة الميدانية ومقابلة أفراد العينة.

وحاولنا الاستعانة بالتقنيين وذوي الخبرة في التعدادات السكانية بالمصلحة التقنية (Service technique) لبلدية باتنة.

2-الجانب الميداني:

أ/فقد واجهتنا صعوبات في جمع المادة العلمية من ميدان البحث، حيث أن تطبيق إجراءات العمل الميداني كانت تتم فقط خلال الفترة الصباحية في إطار زماني محدد تفاديا لقاء بعض الشباب المنحرف أثناء عودتهم إلى مساكنهم بعد نهاية نشاطاتهم غير الرسمية، وخاصة أن المجال المكاني للدراسة في عزلة تامة.

ب/رفض بعض المبحوثين الإجابة على عدد من التساؤلات التي تتعلق بأمور يعتبرها المبحوث شخصية جدا بالنسبة له وتتطلب ذلك من الباحث جهدا في إقناع أفراد العينة بالهدف من الدراسة، كما أن البعض منهم رفضوا المقابلة نهائيا خوفا من كشف حقيقة امتلاكهم للأراضي الفلاحية، والمواشي، والسكنات ...الخ، في موطنهم الأصلي كانت دائرة أو ولاية مجاورة، فالنزوح الريفي نحو المدن الكبرى بالنسبة لبعض الفئات كان لهدف معين وهو الحصول على مسكن من طرف الدولة باعتبارهم فقراء، وتبين لنا ذلك من خلال استجواب بعض المبحوثين بالمنطقة (المجتمع الأصلي للدراسة).

ثالثا- الأساليب المنهجية ومصادر وأدوات جمع البيانات

اعتمادا على ما سبق، وخاصة ما يتصل منه بالفروض الأساسية للدراسة يمكن الآن تحديد الأساليب المنهجية ومصادر وأدوات جمع المعطيات الميدانية التي تحاول تحقيق الأهداف، واختيار صحة الفروض النظرية، اعتمادا على طريقة المسح بالعينة.

وبالنظر إلى محددات الدراسة النظرية والميدانية تعد الدراسة الحالية من أنواع الدراسات الاجتماعية الوصفية، والتي تتطلب منا التدقيق في ضبط المنهج الذي توجب استعماله وهو **(منهج المسح الاجتماعي)** والذي سيتوقف فيه عملنا على جمع البيانات والحقائق من مجتمع البحث مع توضيح ووصف وقياس المتغيرات التي تتحكم في الظاهرة.

وإذا كانت الدراسة تتمثل في: **الأسلوب الوصفي (Description)** والاستعانة **بالمسح الاجتماعي بالعينة** (Social Surveys Sample) وتطبيق الاستمارة عن طريق المقابلة ومن دواعي الاستعانة بهذه الأساليب المنهجية(طريقة المسح بالعينة) [1] دون غيرها في الدراسة الراهنة، هو تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة الفقر الحضري بأبعادها المختلفة، للحياة اليومية للفئات المدينية الدنيا مع محاولة التعرف على أسباب الظاهرة وتحديد أنماطها.

وعليه فالأسلوب الوصفي يمكننا من المعرفة الدقيقة والعميقة لواقع الحياة اليومية المعاشة لفقراء مدينة باتنة ذو طابع وصفي بينما الاستعانة بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة يغلب عليه الطابع الكمي وهو أكثر الأنواع دقة وثبات في تفسير الظاهرة الاجتماعية.

لذلك نعتقد أن العمل الميداني الذي سنخوضه يستدعي منا إتباع **المسح الاجتماعي، لأن الدراسة المسحية تعرف بأنها طريقة منظمة ومقننة ومرتبة، لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة** [2]، ولو ندقق في جوهر ظاهرة الفقر الحضري، وندرك مدى تغلغلها في الوسط الاجتماعي، أي داخل المدينة التي تمثل البعض من أحيائها مجتمعا فعليا للبحث.

ونظرا لكثرة الأسباب وتداخل العناصر، وسيما المتغيرات التي تطبع هذه الظاهرة بالصبغة الكمية، ويكون من الأمر العلمي والمنهجي انتقاء حي حضري يعيش فيه الفقر بكل أنماطه وصوره، مع الاعتماد على عينة مساحية، تتناسب ومجالات البحث المكانية والزمنية، وتأكيدا لفكرة، أن جدوى البحث السوسيولوجي، لا تظهر إلا إذا عرف الباحث كيف يستخدم منهج فأكثر في بحثه، ولتطبيق هذا التصور المنهجي، راعينا الطبيعة الثنائية المتضمنة في الموضوع الذي نحن بصدد دراسته.

وهكذا يبدو واضحا أن الأساليب المنهجية ملائمة لطبيعة الدراسة الراهنة والبيانات الكمية التي يمكن جمعها من خلال هذه الأساليب يمكن التعامل معها إحصائيا، باستخراج النسب المئوية من البيانات الرقمية.

1.مصادر جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة في جمعها للبيانات من مصدرين أساسيين هما:

أ/التراث المكتوب المتاح حول الفقر الحضري: والذي يشمل جانبين، بالنسبة للجانب النظري يتمثل في كل النظريات العلمية والمراجع الرئيسية، حول مختلف المصطلحات النظرية للفقر الحضري وأنماطه، أما الجانب التطبيقي يتضمن تحليل البيانات والمعلومات الجاهزة والسابقة على إجراء الدراسة الراهنة

(1)- محمد ياسر خواجة: **البحث الاجتماعي** (أسس، منهجية وتطبيقات عملية)، ط1، دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر، طنطا، 2001، ص250.
(2)- محجوب عطية الفائدي : **طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 1994، ص88.

سواء كانت في شكل، أرشيف إحصائيات رسمية عن مدينة باتنة والولاية ككل، أو وثائق وسجلات ودراسات سابقة وكل البيانات الصادرة عن الجهات المختلفة لولاية باتنة والمعنية بالظاهرة موضوع الدراسة مثل: مديرية التخطيط لولاية باتنة، وكالة التنمية الاجتماعية ADS (*)، ومديرية النشاط الاجتماعي (DAS) (**)، ومصلحة الشؤون الاجتماعية للبلدية، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) (***)، وكذلك معطيات مصالح رئيس الحكومة المندوب للتخطيط...الخ. ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) (****)بالإضافة إلى تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) (*****)، وكذلك التقارير العالمية، والبنك الدولي،والصور الفوتوغرافية لمناطق الدراسة.

ب/البيانات الميدانية: بحيث تم الحصول على البيانات الميدانية من مصدرين هما: الاستعانة بالإخباريين من المجتمع المحلي (مثل: الخلية الجوارية لمدينة باتنة، وطبيبة الوحدة الصحية للخلية ورئيس المجلس الشعبي البلدي، و أعضاء المصلحة التقنية بالبلدية، وعينة من أفراد مجتمع الدراسة كمصدر ثاني للبيانات الميدانية.

2. أدوات جمع البيانات :

ما تقتضيه الطبيعة المسحية في الدراسة الحالية، أننا نستعمل:

ا/ الاستمارة بالمقابلة : والتي نعتبرها اتفاقا وهذا الرأي«إنها وحيز أسئلة يطرحها الباحث الذي يقوم في نفس الوقت بتسجيل الإجابات المقدمة من طرف المستوجب »[1] كما تعتبر«المقابلة من أفضل وسائل جمع البيانات في البحوث المسحية، إذا ما أعد الباحث خطة تنفيذها بطريقة فعالة»[2] ولما كانت الاستمارة الشخصية تتضمن مجموعة من الأسئلة التي تدون إجاباتها بواسطة باحث متخصص في مقابلة شخصية مع المبحوث نفسه، أدت بنا المسألة إلى تقنين الاستمارة، راعينا فيها مختلف الشروط المنهجية والعلمية لإعدادها وهكذا وظفت الدراسة **الاستمارة** كأداة لجمع البيانات عن **طريق المقابلة،** بالإضافة إلى الاعتماد على الصور الفوتوغرافية وعدد من الخرائط وتضمنت الاستمارة المحاور التالية:

(*)- ADS : Agence de développement social .
(**)-DAS : Direction d'Action Sociale
(***)- CNAC : Caisse Nationale d'assurance de Chômage
(****)-ONS : Office National des Statistiques.
(*****)-CNES : Conseil Nationale Economique et Social.

(1)- موريس أنجرس: **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، مرجع سابق، ص206.
(2)- فاطمة عوض صابر ومرفت علي خواجة : **أسس ومبادئ البحث العلمي** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2002، ص131.

1-**المحور الأول**: خصصنا فيه البيانات التي تحدد البيانات الشخصية، لأفراد عينة المجتمع المبحوث، وضعنا سبع أسئلة حول: الجنس والسن والمستوى التعليمي، والصفة العائلية والموطن الأصلي، وسنة المجيء للسكن بالمدينة، وأسباب الاستقرار بالحي السكني.

2-**المحور الثاني**: يتضمن البيانات التي تكشف عن الحالة المهنية لأفراد عينة البحث، ووضعنا ستة أسئلة حول: العمل الممارس، إطاره، نوعيته، وضعيته، والاستفادة من الضمان الاجتماعي، وأسباب عدم الحصول على هذا الحق.

3-**المحور الثالث**: ويشمل على البيانات التي توضح الحالة السكنية، لأفراد العينة المنتقاة للبحث، وضعنا أربع أسئلة حول:السكن، وكيفية تملكه، والخصوصيات التي يتوفر عليها، والطريقة التي يتم بها التزود بالمياه الصالحة للشرب.

4-**المحور الرابع**: ويحتوي على بيانات التجهيزات والممتلكات التي هي بحوزة أفراد العينة ويشمل ثلاث أسئلة خاصة بالتجهيزات الموجودة في السكن من تلفاز، ومذياع، جهاز التسخين...بالإضافة إلى الممتلكات (قطعة أرض، ووسائل النقل) ونوع المؤسسات المستفاد من خدماتها.

5-**المحور الخامس**: وخصصنا فيه البيانات التي تحدد حجم الأسرة لمجتمع لدراسة ويضم خمس أسئلة خاصة بعدد أفراد الأسرة، والفئة البطالة، وقلة فرص التشغيل، وغيرها من العوائق.

6- **المحور السادس**: ويتضمن البيانات التي تحدد نسبة الدخل والإنفاق لأفراد العينة ويشمل إحدى عشر سؤالا تتمحور حول: مقدار الأجر، والدخل الشهري المتحصل عليه، والمدخول الإضافي المتحصل عليه من الأنشطة غير الرسمية، وموضع الإنفاق، الدين النقدي على أرباب الأسر، ومقداره، ونوع الجهات التي تدان للأسر، وكذلك أنماط الفقر ودرجاته، دون أن ننسى الحرمان من العمل وكبر حجم الأسرة، والعجز عن تلبية الاحتياجات الضرورية للأسرة.

7- **المحور السابع**: خاص بالبيانات المتعلقة بمدى المشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية ويحتوي على خمس أسئلة خاصة بالمشاركة في التشكيلات، ونوعها، عوائق ممارسة النشاط الثقافي، ونقص الإمكانيات المادية والمرافق، بالإضافة إلى سؤال تحسين المطالب الاقتصادية (الصحية والنفسية).

8-**المحور الثامن**: ويتعلق بالبيانات الخاصة بثقافة الفقر ويشمل أربع أسئلة حول: توارث الفقر ومصدره، درجة البؤس للأسر الفقيرة، حلول تحسين وضعية الفقراء.

ب/ الصور الفوتوغرافية : تعتبر من بين الوثائق المهمة التي وظفناها في الدراسة ووسيلة لإعطاء صورة حية وشاملة للواقع الميداني، وهي عبارة عن مجموعة من الصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها من الحي الذي شكل المجتمع الحقيقي والذي يقع على أطراف المدينة.

فالصورة التوضحية تعتبر جزءا مهما في إظهار بعض الملامح الخاصة بحالات الدراسة مثل : نوع المبنى، ومواد البناء، الأثاث ....الخ والتي من خلالها يمكن تحديد أنماط الفقر الحضري.

رابعا- أسلوب التحليل

في سعيها لتحقيق الأهداف واختبار الفروض، جمعت الدراسة بيانات أولية من مجتمع الدراسة، واتبعت في تحليل هذه البيانات الطريقة الكمية والكيفية.

1-التحليل الكمي :

تمحور هذا النوع من التحليل حول تصنيف وترتيب البيانات، حساب التكرارات والنسب المئوية، فضلا عن إجراء مقارنات كمية بين فئات المجتمع المدروس.

2-التحليل الكيفي: شمل التحليل الكيفي تفسير البيانات الكمية وربطها بالواقع المدروس، في ضوء الطروحات النظرية والمشاهدات الواقعية والمقابلات التي أجريناها مع عدد الفاعلين الاجتماعيين المعنيين بظاهرة الفقر.

وهذا ما سنحاول تقصيه في الفصول اللاحقة المتمحورة حول تحليل البيانات التي جمعت من ثلاثة مناطق فرعية تقع بمنطقة كشيدة.

الفصل السادس

الفصل السادس

تحليـــــل وتفسيـــــر البيـــانـــــات

ـــ تمهيـــد

أولا - البيانات الشخصية لعينة الدراسة

ثانيا - الحالة المهنية لعينة الدراسة

ثالثا - الحالة السكنية

رابعا - التجهيزات والممتلكات والمؤسسات التي تستفيد من خدماتها عينة الدراسة

خامسا - حجم الأسرة

سادسا - الدخل والإنفاق

سابعا - المشاركة السياسية والثقافية الاجتماعية

ثامنا - الفقر المتوارث لعينة الدراسة

تمهيـــد :

إن البحث الحالي، والقائم حول معالجة موضوع متشابكة عناصره، بقدر ما أخذ طابع التحليل النظري، فإنه يستوجب تعزيزه بأسلوب التحليل والتفسير، وذلك لإعطاء التصورات ووجهات النظر، والمعطيات الإحصائية ذات دلالات واقعية، بغية الكشف عن نوعية الأسباب وطبيعة الأنماط، التي اتصفت بها ظاهرة الفقر الحضري بمجتمع مدينة باتنة، من خلال الشواهد التي حصلنا عليها من منطقة كشيدة.

وكون ظاهرة الفقر ظاهرة ملموسة وواضحة بأحياء تلك المنطقة، قد ساعدت الظاهرة إلى حد كبير على حدوث الكثير من المشكلات، بالإضافة إلى كون المساكن غير ملائمة، تزاحم، اكتظاظ، نقص الخدمات العامة، تدهور مستوى الصحة لسكانها ،انخفاض مستوى المعيشة لحد بعيد، وكذا تدني دخل الفرد في تلك الأحياء عن مثيله في الأحياء الأخرى بالمدينة كنتيجة للبناء الاقتصادي، وعليه تعتبر أحياء المنطقة ملاذا للمنحرفين.

أولا- البيانات الشخصية لعينة الدراسة

تعتبر البيانات الشخصية الإطار المرجعي الذي يستخدمه الباحث لتفسير البيانات، على اعتبار أن هذه البيانات تحدد خصائص وسمات المجتمع المدروس، وتقدم للباحثة لمحة وصورة واقعية عن هذا المجتمع. وهذا ما يساعد على تحليل وتفسير البيانات الميدانية وربطها بالإطار التصوري للدراسة.

ومن اللافت للنظر أن البيانات الشخصية تؤثر على كل من المتغير المستقل والمتغير التابع، وبالتالي تشكل مدخلا ملائما لتفسير وتحليل البيانات الميدانية.

ضمن هذا الإطار، نبدأ بتحليل هذه البيانات، لكي نتدرج إلى التعامل مع بقية المعطيات الأخرى المتمحورة حول أسباب وأنماط الفقر الحضري.

الجدول (8) الجنس

العينة / الجنس	العـــــدد	النسبة المئوية%
ذكر	51	85,0
أنثى	9	15,0
المجموع	60	%100

الشكل(2) الجنس

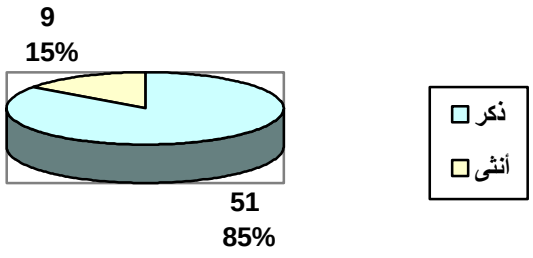

تشير البيانات التي تضمنها الجدول (8)، إلى أن معظم الأفراد في العينة هم ذكور وعددهم 51 وممثلين بـــ85.0% وهي النسبة التي تفيد أن الأسرة في المجتمع الجزائري، وخاصة في بعض المناطق من الوطن، غالبا ما يكون الرجل المعني المباشر بتولي مسؤولية شؤونها، التنظيمية منها والمعاشية، والصحية والتعليمية والاجتماعية بصفة عامة.

وهو الضبط الاجتماعي، الذي يفرز أنماطا من العلاقات والمعاملات والسلوك المحكوم بالقيم والعادات والتقاليد، سيما والمنطقة التي أجريت فيها الدراسة الميدانية، تمتاز بهذا النوع من الضبط والسلوك المعمول به، سواء في الوسط الريفي أو الحضري.

وفيما يخص العدد الباقي من العينة، فهن إناث وعددهن9 وممثلات بـــ 15.0%، وهي النسبة التي تعكس الحالة الاستثنائية لهن، بحكم أنهن في وضع الأرملة أو المطلقة، مما تفرض عليهن الظروف مواجهة الأمر الواقع، وتحمل شؤون أسرهن المختلفة وبالتالي اضطرارهن إلى البحث عن العمل، قصد تغطيتهن لمتطلبات الحياة، وبكل ما تكتنفه من صعاب و مشاق.

وفي جميع الحالات، فإن المسؤولية أو الإعالة الفردية التي تقع على عاتق الآباء والأمهات، والإنفاق على أفراد الأسر التي ينتمون إليها، سيزيد من حجم الأعباء والارتباطات وذلك قياسا بكثرة المطالبة وغلاء المعيشة، مما يصبح هذا الأمر يشكل تحدي حقيقي راهن، أضف إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرح نفسها أمام أرباب وربات الأسر.

الجدول (9) السن

العينة / فئات السن	العـــــدد	النسبة المئوية%
30 سنة أقل	6	10,0
من 31 سنة إلى 40سنة	17	28,3
من 41 سنة إلى 50سنة	24	40,0
من51 سنة فأكثر	13	21,7
المجموع	60	%100

الشكل(3) السن

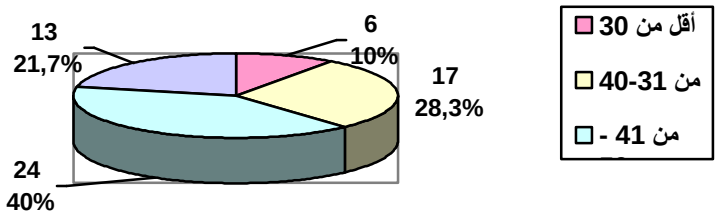

تظهر البيانات الإحصائية التي جاءت في الجدول رقم 9، أن أغلب الأفراد في العينة وعددهم 24 وممثلين بـــ 40.0%، وهي نسبة تكشف عن الفئة التي ينحصر فيها السن ما بين 41 إلى غاية 50 سنة، ويكون فيها أرباب أو ربات الأسر، ملزمين بتحمل المسؤولية كاملة، ثم تأتي الفئة الثانية من نفس العينة، والمحدد سنهم ما بين 31 إلى 40 سنة، وعددهم 17 وممثلين بـــ 28.3%، وتعكس هذه النسبة مدى إحساس الفرد في المجتمع الجزائري، بروح إجهاد نفسه لبلوغ مستوى من أداء الواجب اتجاه أسرته.

أما إذا نظرنا إلى الفئة، التي يبدأ السن فيها من 51 سنة فأكثر، فنجد عدد أفرادها هم 13 وممثلين بـــ 21.7%، وهي نسبة تعكس أن البيئة المجتمعية التي يعيش فيها أفراد العينة، يفرض عليهم الواقع عدم التخلي عن مسؤولياتهم الأسرية، بالمفهوم الاجتماعي والقيمي الواسع، أما بالنسبة للفئة العمرية التي يتحدد فيها السن من 30 سنة فأقل، فيبلغ عددهم 6 ويمثلهم النسبة 10.0%، وهي تعكس بدورها وجود الكثير من العائلات التي انحدرت من الأرياف المجاورة إلى المدينة، كانت تتميز بأن الزواج فيها مبكرا، على هذا الأساس لقد وجد هؤلاء أنفسهم يعولون أفراد أسرهم من مختلف النواحي.

وطبقا لهذه المعلومات الكمية، يتضح أن العمر بالنسبة لعينة البحث، قد تمركز في الفئتين الثانية والثالثة، وهي الفترة التي يكون فيها حسب اعتقادنا الإنسان في حالة مقدرة نسبية على العمل لتوفير المتطلبات في حدود الظروف الحياتية المحيطية في الوسط المديني، الذي يستدعي من جهته نمطا من المعاش والنشاط والمبادلات والإمكانات المادية والاجتماعية، وهي العناصر التي تتطلب طاقات وجهود تبذل من طرف ممن يعولون أفراد أسرهم.

الجدول (10) المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العـــــدد	النسبة المئوية%
أمي	43	71,7
ابتدائي	11	18,3
متوسط	5	8,3
ثانوي	1	1,7
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل(4) المستوى التعليمي

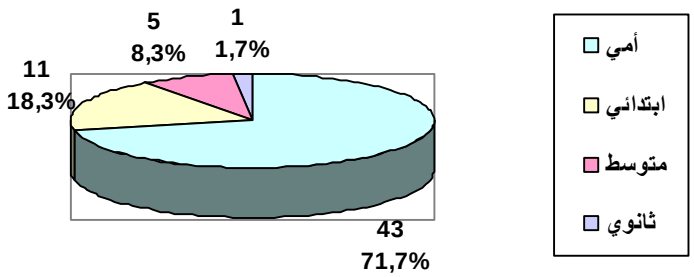

تطلعنا البيانات الموجودة في الجدول رقم 10، أن معظم الأفراد في عينة البحث الميداني، لا يجيدون القراءة ولا الكتابة وهم 43 وممثلين بـــ 71.7%، وهي النسبة التي تترجم الظروف السيئة، التي يمتد إليها حرمانهم من التعليم والتعلم، خلال مراحل حياتهم التي مروا بها، والتي حالت دون استفادتهم من هذه النعمة، أما بالنسبة لمن هم في مستوى الابتدائي فعددهم 11 وتمثلهم النسبة 18.3%، والتي تدل على وجود أسباب متنوعة ومؤثرة سلبا، تدخلت بشكل أو بآخر جعلتهم لا يواصلون تعليمهم.

وبخصوص الأفراد الذين تعين مستواهم التعليمي عند المتوسط، فكانوا 5 فقط وممثلين بنسبة 8.3%، وهي توحي بالوضع الصعب الذي كان يعيشه هؤلاء، مما يفسر أيضا وجود فرد واحد في نفس العينة، وممثل بأقل نسبة 1.7%، وصل في تعليمه إلى المرحلة الثانوية.

طبيعي أن سياسة الاستعمار المجحفة وغير العادلة في مجال التعليم، لقد خلفت آثار سلبية للغاية، امتدت لتترك فراغا ونقصا في الإطارات والإمكانات، خصوصا في السنوات الأولى بعد الاستقلال، مما أحدثت تحديات أمام الجميع، سيما في مجال التربية والتعليم، واتفاقا مع بعض التوجهات الفكرية، أن تدني المستوى التعليمي عند الفرد، سوف يعيق الطاقات والقدرات والمهارات التي يملكها، وبالتالي تكون مساهمة غير فعالة في إدارة شؤون أي وسط يتواجد به، أو مناشط الحياة عموما.

كما ينعكس هذا التراجع في التعليم على الفرص التي لا يحظى بها في عالم الشغل، وهي ما تصنع أحوالا مضطربة ومشوبة بالاحتياج والفقر، وبالتالي تصبح هذه الوضعية لا تتناسب ومتطلبات الوسط الحضري.

الجدول (11) الصفة العائلية

الصفة العائلية	العـــدد	النسبة المئوية%
أعزب	0	0,0
متزوج	50	83,3
مطلق	7	11,7
أرمل	3	5,0
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل(5) الصفة العائلية

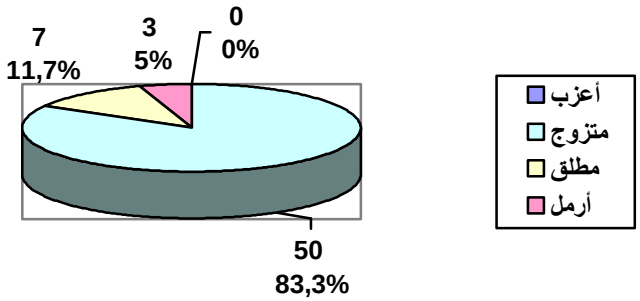

تقودنا المعطيات الكمية التي وردت في الجدول رقم 11، إلى تأكيد أن أغلب الأفراد في العينة متزوجين، وعددهم 50 وممثلين ب: 83.3%، وهي الصفة العائلية التي تجعلهم يبحثون عن السبل التي تكفل لهم العيش مع أفرادهم، وذلك لأجل المحافظة على استمرار الحياة في الكنف العائلي، لأن المجتمع المحلي الذي ينتمون إليه، تكرس فيه قيم عدم التخلص من المسؤولية الأسرية، مهما كانت طبيعة الظروف الحياتية في المدينة.

وبخصوص صفة الطلاق، فهي تعود إلى ربات الأسر وهن 7، وذلك بنسبة تمثيل 11.7%، حيث أدلين على أن الاختلافات والمشاكل الزوجية، وضيق السكن، وانعدامه والعوز، كلها من العوامل التي أدت إلى الانفصال الحتمي، أما بالنسبة للأرامل فهن 3 وممثلات بـــ 50%، وهي النسبة الضئيلة مقاربة بسابقيتها، وصرحن أن وفاة أزواجهن كانت في سن مبكرة أي ما بين 45 إلى 50 سنة، مما أصبحن مضطرات لتحمل مختلف الأعباء في الأسرة.

وما يمكن أن نستشفه من البيانات، أن الصفات العائلية الثلاث، التي أوجبت على جميع أفراد هذه العينة، تقدير حجم المهام الموكلة إليهم، سيما وأن البيئة الحضرية تتطلب من الأشياء العديدة، الخاصة بالأسرة من ترميم سكن وتأثيث ومأكل ولباس...وغيرها من الحاجات الضرورية، كما أن العلاقات التي تكونها هذه الوحدة مع غيرها من مؤسسات المجتمع، لأنه لا يمكن أن تبقى قائمة بمفردها، إلا إذا حدث تعاون بين أفرادها، في إطار من التساند الوظيفي، بغية تحصين بنائها في المجتمع المديني.

الجدول (12) الموطن الأصلي

المواطن الأصلي	العـــدد	النسبة المئوية%
ريف	48	80,0
حضر	12	20,0
المجمـــــــــوع	60	%100

الشكل(6) الموطن الأصلي

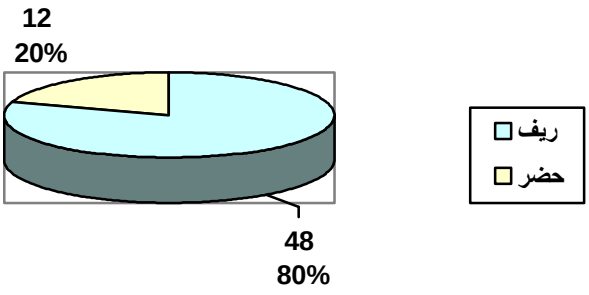

تدل البيانات التي تم ضبطها في الجدول رقم12، أن 48 فردا من العينة والممثلين ب:80.0%، وهم يشكلون الأغلبية، على اعتبار أنهم ينتمون بالنشأة إلى البيئة الريفية، وبحكم العوامل القاهرة حسب ما أكدوا، والتي كانوا يعيشونها كالعزلة وقساوة الطبيعة، وانعدام فرص العمل، والأمن، والنقص الكبير في المرافق و إن جدت فهي بعيدة، وجميعها فرضت عليهم النزوح من هذه المناطق، وتنقلهم إلى الوسط الحضري، بحثا منهم عن حياة أخرى، بتوفر ولو على أدنى درجة من التوازن والرفاه، وبهذه الصورة كانت وجهتهم المدينة.

أما العدد الباقي من الأفراد في نفس العينة، وهم 12 وممثلين بـــ 20.0%، فولدوا أصلا في المدينة التي يقطنونها حاليا، ونظرا لبعض الظروف العائلية والسكنية وتحقيق الاستقلالية، وتفاديا للمشكلات القرابية الأسرية، لقد جاءوا إلى الحي الذي تمت فيه الدراسة الميدانية.

وفي تفحصنا لهذه المعطيات المتعلقة بالموطن الأصلي، يتجلى لنا الوضع غير المستقر لمجموعة أفراد العينة، لأن الأسباب والظروف الصعبة، هي التي حتمت عليهم تغيير الوسط من ريف إلى حضر، وأيضا من حي إلى حي، وتطابقا مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السوسيو حضرية، أن العلاقة في هذا الإطار بين السكان في الريف أو المدينة، تبقى دائما تتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية، لذلك نقول أن المبحوثين لازالوا بعد لم يحققوا الاستقرار النهائي، مما انعكس هذا الوضع على نشاطهم ومستواهم المعيشي الذي يتدنى باستمرار.

الجدول (13) السنة التي جاء فيها أفراد العينة للسكن بالمدينة وبالحي

السنوات	العـــــدد	النسبة المئوية%
1984-1980	9	15,0
1989-1985	13	21,7
1994-1990	24	40,0
1999-1995	6	10,0
2004-2000	3	5,0
2005إلى غاية2007	5	8,3
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل(7) السنة التي جاء فيها أفراد العينة للسكن بالمدينة وبالحي

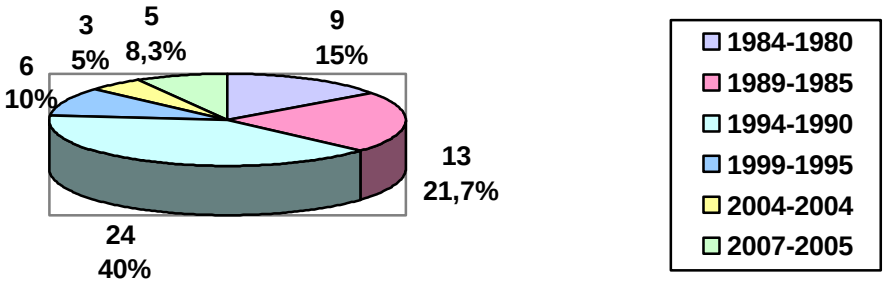

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم 13، إلى أن العدد الأكبر من الأفراد في العينة وهم 4 وممثلين بـــ 40.0%، لقد تنقلوا إلى المدينة في الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 1994، وذلك لأسباب

مختلفة على رأسها حالة الاطمئنان على حياتهم...، أما الأفراد الآخرين من عينة البحث، وعددهم 13 وممثلين بـــ21.7%، فجاءوا إلى المدينة مابين سنة 1985 وسنة 1989، وتكون عوامل البحث عن العمل وتعليم أبنائهم، من الضرورات التي جعلتهم يغيرون الموطن من ريف إلى الحضر، ثم يأتي عدد الأفراد وهم 9 وتمثلهم النسبة 15.0%، حيث تحقق تنقلهم خلال الفترة المنحصرة ما بين 1980 إلى 1984، وذلك لأسباب البعد والعزلة ونقص فرص تحسين المستوى المعيشي.

وفيما يخص العدد الباقي من الأفراد في العينة، نجد 6 منهم غيروا موقع السكن في نفس الوسط الحضري، أي من حي إلى الحي الحالي، وتدل عليهم النسبة المقدرة بـــ 10.0%، وأما الأفراد الذين بلغ عددهم 5 والممثلين بـــ 8.3%، لقد استقروا بالحي الذي يمثل المجتمع الفعلي للدراسة، وكان ذلك في الفترة التي تبدأ من 2005 إلى غاية 2007، ويبقى العدد الأقل في العينة من الأفراد وهم 3 فقط وتمثلهم النسبة 5.0%، لقد تم مجيئهم إلى الحي مابين سنة 1995 إلى 1999.

تقدم لنا هذه المعلومات الكمية، فكرة أن السكان في الجزائر وخصوصا في هذه المنطقة بالذات، سواء في الأرياف أو القرى المجاورة، في الغالب ما يريدون النزوح إلى المدينة، وهو نفس الوضع الذي يجعل من سكان المدينة المركز، يقومون بحركة غير منقطعة تنتقل فيها العائلات والأسر مابين الأحياء للسكن والاستقرار.

إن ظاهرة من هذا القبيل، تتدخل معها عوامل عديدة، من بينها أن الفرد في المجتمع الجزائري، يتطلع دوما إلى وضع أفضل، وهو الأمر الذي تتبعه صعوبات ومشاكل تعيق الحياة اليومية لهؤلاء السكان داخل البيئة الحضرية.

الجدول (14) الأسباب التي دفعت أفراد العينة يستقرون بالحي السكني

الاحتمالات	العـــدد	النسبة المئوية%
لأجل العمل	27	45,0
لأجل السكن في المدينة	8	13,3
لظروف أمنية	15	25,0
لأجل تمدرس الأبناء	10	16.7
المجمـــــــــوع	60	%100

الشكل(8) الأسباب التي دفعت أفراد العينة يستقرون بالحي السكني

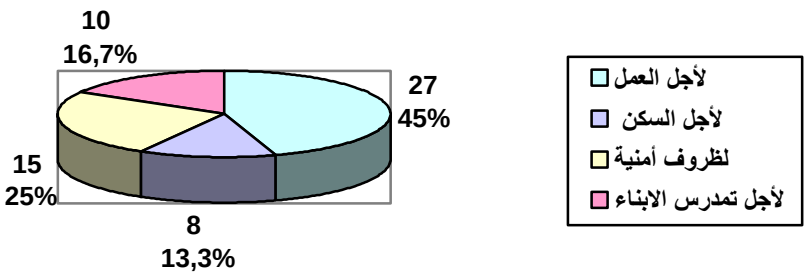

تظهر البيانات الإحصائية التي جاءت في الجدول رقم 14، أن العدد الأكثر من الأفراد العينة وهم 27 والممثلين بـــ 45.0%، جاءوا إلى السكن في المدينة لأجل البحث عن العمل، كون المناطق التي كانوا يتواجدون بها قبل هجرتهم، لا تتوفر فيها مؤسسات تتيح لهم الانخراط في عالم الشغل، أما الأفراد من نفس العينة والذين اضطرتهم الظروف الأمنية، وخوفا على حياتهم ومصير أفراد أسرهم، وعددهم 15 وممثلين بـــ 25.0%، لقد قدموا إلى المدينة للعيش فيها، أملا منهم في المحافظة على سلامتهم وصحتهم واستقرارهم.

ويأتي من الأفراد في العينة وهم 10 وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ 16.7%، الذين وجدوا أنفسهم مرغمين للسكن في المدينة، بغية تعليم وتعلم أبنائهم، أما بالنسبة للعدد الباقي من أفراد ذات العينة، والبالغ 8 والممثلين بـــ 13.3%، لقد كانت رغبتهم وبقناعة جماعية لأفراد أسرهم التي ينتمون إليها، أن السكن حسب ما هو سائد واعتقادا منهم في الوسط الحضري، سيمكنهم من الحصول على الأشياء التي كانوا يفتقدونها من قبل.

وبالرغم من تعدد الدوافع التي جعلت أفراد العينة، يقطنون المدينة ويستقرون بالحي السكني الحالي، فإنه توجد من الأسباب الأخرى الاقتصادية منها الاجتماعية، كالتواصل والتبادل والاندماج، وغيرها التي فرضت كما أنها شجعت هذه الأسرة للبقاء في المدينة، وطلب حقوق الحياة من سكن وتعليم وصحة وعمل إن أمكن ذلك.

ثانيا- الحالة المهنية لعينة الدراسة

تقدم الحالة المهنية لأفراد العينة صورة واضحة المعالم عن المهن المتاحة لفقراء المدينة وحدودها الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الامكانات الضئيلة والفرص الضيقة النطاق، ومن هنا بات واضحا أن المهنة مؤشر للمكانة والوضعية الاجتماعية.

ضمن هذا السياق، تؤكد الشواهد الواقعية أن أغلبية أفراد العينة يمارسون حرفا يدوية توجد على هوامش الاقتصاد الحضري وتدر قليلا من الدخل، الأمر الذي يجعل ممارسيها يعيشون ظروفا اجتماعية متدنية.

الجدول (15) رد أفراد العينة عن العمل

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
نعم	56	93,3
لا	4	6,7
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل(9) رد أفراد العينة عن العمل

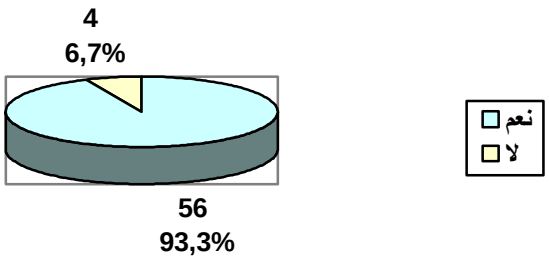

بمجرد النظرة الأولى للبيانات التي وردت في الجدول رقم 15، ندرك أن الغالبية من الأفراد في العينة وهم 56 وممثلين بالنسبة 93.3%، كان جوابهم أنهم يمارسون أعمالا مختلفة، ولكن في القطاع غير الرسمي، أما بالنسبة للعدد القليل من نفس العينة الخاصة بالبحث الميداني وعددهم 4، وتأتي النسبة 6.7%، لتمثلهم على اعتبار أن ردهم كان بعدم تحصلهم على الشغل في كلا القطاعين الرسمي أو غير الرسمي.

ما ننوه به على غرار هذه المعلومات، أن أفراد العينة وبصفتهم أرباب للأسر، والمسؤولية ملقاة على عاتقهم مباشرة، ويعيشون في الوسط الحضري...وأسباب أخرى من هذا النوع، هي التي فرضت عليهم تغيير وضعهم المهني، مما جعلهم يؤدون أعمالا ونشاطات غير رسمية على هامش الاقتصاد الحضري، ومن دون الاهتمام بالأجور التي يتقاضونها مقابل ما يقدمونه من خدمة، ولو حتى كان العمل صعب وشاق.

إذن في هذه الحالة يعتبر توجه هؤلاء إلى القطاع غير الرسمي، كان حتميا وليس بإرادتهم، لأن ظروف الحياة تستلزم منهم الانخراط في عالم الشغل، قصد تلبية ولو الحاجيات الضرورية لأسرهم، وبالتالي تأتي نتيجة هذا السلوك الاجتماعي، لتؤثر على مردودهم ومستواهم المعيشي، كونهم يضيعون الكثير من الحقوق الموجودة في القطاع الرسمي، وهذا من جهة أخرى يشكل ثقل على اقتصاد الوطن، وحتى الاقتصاد المحلي الذي يفتقد أحيانا إلى قوى عاملة، قد تتوفر فيها شروط الخبرة والكفاءة، وهي على هامش القطاع العام والرسمي.

الجدول (16) إطار العمل الذي يمارسه أفراد العينة

الاحتمالات	العـــدد	النسبة المئوية%
نشاط في إطار رسمي	6	10,0
نشاط في إطار غير رسمي	54	90,0
المجمـــــــــــوع	60	%100

الشكل(10) إطار العمل الذي يمارسه أفراد العينة

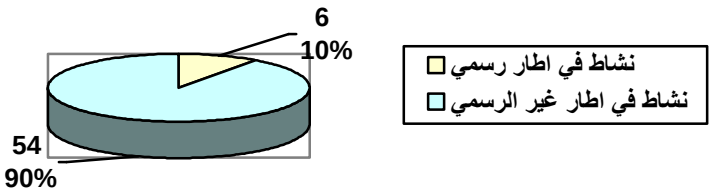

طبيعي أن التناسق بين البيانات الإحصائية، يؤدي بكيفية منهجية إلى استنتاجات، تفسر بدورها حقائق علمية وواقعية، لذلك نعتبر أن ما جاء في الجدول رقم 16 من معطيات كمية، يبرر معلومات الجدول السابق، والقيمة التي تثبت أن معظم الأفراد في العينة وعددهم 54 والممثلين بالنسبة 90.0%، وجميعهم ينشطون في الإطار غير الرسمي، أما بالنسبة للباقي من الأفراد وهم 6 وتمثلهم النسبة المقدرة ب:10.0% فينشطون في الإطار الرسمي.

إن تمركز نشاط الأفراد كقوة عاملة ضمن هذه العينة في الإطار غير الرسمي، ليكشف فعلا مدى تقلص نطاق العمل، ونقص فرص التوظيف في السنوات الأخيرة، خاصة وأن التقلبات التي شهدتها السياسة الاقتصادية، والانفتاح على السوق والخوصصة وتسريح العمال، لقد أدت هذه الإجراءات إلى حصر المجالات التي تنشط فيها اليد العاملة، أضف إلى تنامي السكان وفقدان البدائل الكفيلة بالدمج في عالم الشغل، وهو الأمر الذي ترك الأفراد القادرين على العمل، التفكير في ممارسة أي نشاط هامشي: حمالة ، فلاحة ، بناء....، وذلك لضمان دخل يساعد هذه الأسر على العيش.

أكيد أن الإطار غير الرسمي لهؤلاء، يعني قيامهم بنشاطات لا تخلو من المخاطر وإهدار الطاقات، وضياع للحقوق وكسب أجور متدنية وكلها عوامل تحدث وضعا أسريا وفرديا مزريا، ومنه يفرخ الفقر المادي بالدرجة الأولى، ثم يتطور ليأخذ أنماطا وصورا أخرى، تظهر في الجوانب الثقافية والاجتماعية.

الجدول (17) طبيعة العمل الذي يمارسه أفراد العينة

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
فلاح	8	13,3
حارس	2	3,3
سائق	3	5,0
موظف	6	10,0
حرف يدوية	41	68,4
المجمـــــــــوع	60	%100

الشكل(11) طبيعة العمل الذي يمارسه أفراد العينة

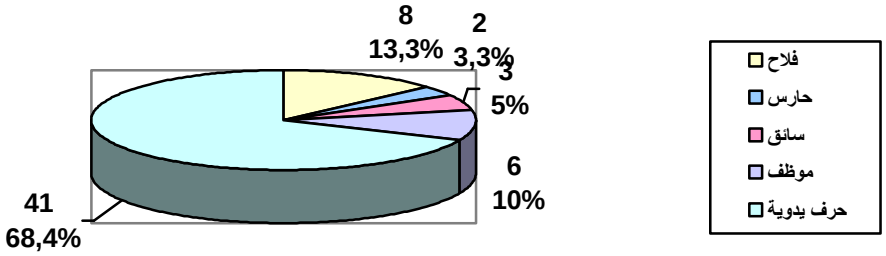

تطلعنا البيانات التي احتواها الجدول رقم 17، أن العدد الأكبر من الأفراد في العينة وهو 41 والممثلين بـــ68.4%، أقروا أنهم يمارسون الحرف اليدوية كالحدادة والنجارة، والبناء والطلاء والحفر...، وغيرها من النشاطات التي تندرج في هذا السياق، أما الأفراد الذين ينشطون في الفلاحة

فكان عددهم 8 وتمثلهم النسبة 13.3%، وبخصوص الموظفين فهم 6 والممثلين بـــ 10.0%، نظرا لوجود ظروف مواتية، وفرص مكنتهم في مرحلة معينة من حياتهم الاندماج في سلك الوظيف، إلا أن الوظائف التي يقومون بها جميعها بسيطة .

لكن لو تناولنا ممن يمارسون نشاط السياقة، فنجد عددهم 3 وتمثلهم النسبة المحددة بـــ:5.0%، أما الحراس فهما 2 وممثلين بأدنى نسبة 3.3%، ومثل هذه النشاطات، تعبر عن الحالة المهنية التي يوجد فيها الكثير من أفراد العينة.

يليق بنا في هذه الدراسة، أن نتطرق إلى فكرة عدم وجود مهن ووظائف عليا في فئة معينة، لهم مؤشر يكشف عن المستوى الأسري والاجتماعي والمادي لهؤلاء الأفراد، والذي يتصف بالتدني والتخلف، مما يحدث معه حالة الفقر، وخصوصا في البيئة الحضرية التي أصبح الفرد فيها يعاني من مشكلات عديدة ومن بينها بذل الجهود الشاقة وبمقابل دخل ضئيل، تنتج عنه أوضاع سيئة يتضرر منها معظم الأفراد في هذه الأسر.

الجدول (18) صفة العمل الذي يمارسه أفراد العينة

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
يومي	39	65,0
أسبوعي	7	11,7
شهري	5	8,3
موسمي	3	5,0
دائم	6	10,0
المجمـــــــــوع	60	%100

الشكل(12) صفة العمل الذي يمارسه أفراد العينة

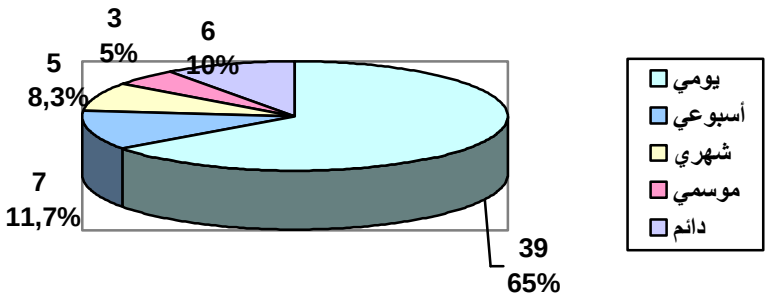

في تفحصنا للمعلومات الكمية المسجلة في الجدول رقم 18، نفهم مباشرة أن عدد 39 من الأفراد في العينة وهو الأكبر، والممثلين بـــ 65.0%، ينجزون أعمالا يومية، أما بالنسبة للذين يمارسون نشاطا مقدر بأسبوع فهم 7 وتمثلهم النسبة 11.7%.

وإذا ما نظرنا إلى العمل الدائم فنجد 6 من الأفراد في نفس العينة، والممثلين بـــ 10.0%، وتفيد من جهتها على أولئك الذين أدلوا بطبيعة النشاطات الذي يمارسونه في مجال الوظيف، ويبقى العدد الآخر من عينة البحث، فنجدهم يعملون لمدة شهر وهم 5 وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ 8.3%، أما العدد الأقل وهو 3 فينشطون بشكل موسمي، أي إن توفرت إمكانات لهذا النوع من العمل، والذي غالبا ما يتبع كثرة الأشغال في مجالات البناء والفلاحة، والتي تجعل هؤلاء فاقدي الأمل في مواصلتهم للعمل.

إن الأعمال المتقطعة فتراتها الزمنية والقصيرة في نفس الوقت، لا تساعد الفرد مهما كان على الاستقرار وراحة البال، والاطمئنان إلى الحاضر وخاصة المستقبل، بل يبقى في كل الأوقات مشدودا إلى عالم الشغل المجهول، وما تخبئه له الأيام من صعاب وشدائد، فتضطرب بالتالي حياته وتتولد لديه حالات القلق وسوء المعاملة في البيئة الداخلية للأسرة وحتى خارجها، ثم بعد انتهاء مدة العمل يبقى بلا مدخول فتتدني درجة المعيشة، ويظهر الفقر والاحتياج بمختلف أشكاله.

الجدول (19) رد أفراد العينة عن استفادتهم من الضمان الاجتماعي

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
نعم	7	11,7
لا	53	88,3
المجمـــــــــوع	60	%100

الشكل(13) رد أفراد العينة عن استفادتهم من الضمان الاجتماعي

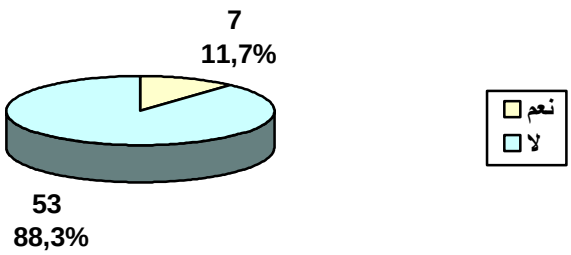

تدل البيانات التي احتواها الجدول رقم19، على أن الغالبية من الأفراد في العينة تمثل البحث الميداني، وعددهم 53 والممثلين بـــ88% ، قد ردوا على عدم استفادتهم من الخدمات التي تقدمها مؤسسة الضمان الاجتماعي، ونتيجة كهذه امتداد طبيعي لنوع النشاطات وصورة الأعمال التي يمارسونها، إذا أنها تنحصر في الإطار غير الرسمي، مما حال هذا العامل دون اكتسابهم لحق التأمين على صحتهم وحياتهم بالأساس.

وفيما يخص العدد القليل من الأفراد في نفس العينة، وهم 7 وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ:11.7%، أكدوا أنهم سيستفيدون من الضمان الاجتماعي، كونهم يمارسون أعمالا دائمة ومؤمنة، وفي إطار رسمي، وهو حق مشروع للعامل في أية مؤسسة كانت، صناعية أو إدارية أو تعليمية، أوصحية...، وبالتالي يضمن على الأقل تعويض النفقات الباهظة على بعض الوصفات الطبية ، أوالعمليات الجراحية والفحوص والتأمين على الحياة ككل.

إن حرمان الفرد من الضمان الاجتماعي، معناه حياته بمفهومها الكامل عرضة للخطر، وأن أي مرض أو إصابة قد تنهي نشاطه، وأمام تصور كهذا نابع من الواقع، نجد حق التأمين يسهم في تخفيف وطأة بعض الأزمات الصحية، التي كثيرا ما أدت بأسر إلى الغرق في المديونية والاحتياج ومن ثم الفقر الحتمي والمتواصل.

الجدول (20) الأسباب التي جعلت أفراد العينة لم يستفيدوا من الضمان الاجتماعي

الاحتمالات	العـــدد	النسبة المئوية%
لعدم تصريح المدير أورب العمل	4	6,7
لتجاهل الحقوق	2	3,3
للتهرب من الضرائب	7	11,7
العمل الحر	47	78.3
المجمـــــــــوع	60	%100

الشكل(14) الأسباب التي جعلت أفراد العينة لم يستفيدوا من الضمان الاجتماعي

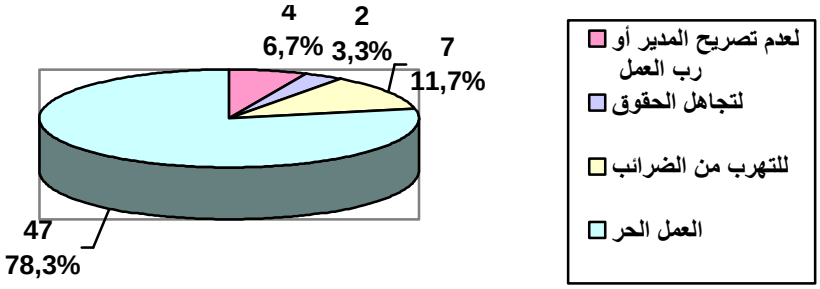

ما يتأكد لدينا من البيانات الإحصائية التي تضمنها الجدول رقم 20، أن معظم الأفراد في العينة وهم 47 والممثلين بـــ78.3%، وهي النسبة التي تثبت طبيعة العمل الحر الذي يمارسونه، وفي أملاك الخواص وورشهم، وبشكل غير دائم ولا رسمي، مما أدى هذا الوضع إلى عدم استفادتهم من الضمان الاجتماعي، أما الأفراد من نفس العينة وعددهم 7، وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ11.7%، لقد أقروا أن السبب يعود إلى تهرب ممن يشغلون العمال من الضرائب.

وإذا تناولنا العدد الباقي من الأفراد في العينة، فنجد أن 4 منهم والممثلين بـــ6.7%، وهي نسبة تفيد أن هؤلاء قالوا بعدم تصريح بعض المدراء و أرباب العمل بالأحرى بالحقوق التي من المفروض يكتسبونها من مؤسسة الضمان الاجتماعي، كونهم يولون قيمة لحساب المال والربح، ولا يعطون أهمية لحياة الأفراد، أما العدد القليل من نفس العينة وهما 2 وتمثلهم النسبة الأدنى 3.3% ، فاعتبروا أن السبب يعود لتجاهل مثل هذا الحق الذي تخوله القوانين المشرعة في نطاق العمل.

والحقيقة التي نصلها، أن الأسباب متعددة وكثيرة، ولكن مخرجها يتضح في حرمان هؤلاء بصفتهم عمال من الضمان الاجتماعي، والذي في غيابه يؤثر سلبا على وضعية أسرهم الصحية بالدرجة الأولى، ونحن نعلم أن الفرد المريض يتضاءل جهده وينقص عطائه، ويصبح في مرحلة من تطور المجتمع عالة عليه، وهو عامل يولد الاحتياج والفقر، سميا في الوسط الحضري الذي يشهد أزمات متفاوتة الدرجات من يوم إلى آخر.

ثالثا- الحالة السكنية

من العوامل المحددة للوضع الاجتماعي والاقتصادي لأفراد العينة، هو السكن والمنطقة التي يوجد بها، على اعتبار أن المؤشرات تحدد إمكانات الأسرة.

وغير خاف أن أفراد العينة يعانون من مشكلة السكن، ومن عدم توفر الخدمات الأساسية، فضلا عن غياب الشروط الصحية المطلوبة وأماكن الترويح. لهذا نحاول في هذه الفقرة تحليل البيانات الإحصائية التي جمعناها من مجتمع الدراسة.

الجدول (21) نوع السكن لأفراد العينة

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
فردي	44	73,3
جماعي	16	26,7
عمارة	0	0,0
المجمـــــــــوع	60	%100

الشكل(15) نوع السكن لأفراد العينة

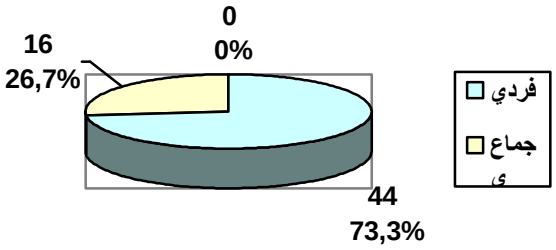

لو ندقق النظر في البيانات المسجلة في الجدول رقم 21، وفي حصولنا على القيمة الرقمية، وهي 44 فردا من العينة والممثلين بـــ 73.3%، سوف يتبادر إلى أذهاننا حقيقة، أن السكنات التي يقيمون فيها مع أفراد أسرهم فردية، بحيث يريدون من خلال ذلك الاستقلالية في حياتهم، وهو التصرف الذي تطلب منهم تكليف أنفسهم مشاق الإنجاز وبإمكانات جد محدودة، وهذه الأخيرة تعكس نوع السكن حسب ما لاحظناه ميدانيا.

أما بالنسبة للعدد الباقي من أفراد العينة، وهم 16 وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ 26.7%، فيقطنون في سكنات جماعية أي مع الأقارب أو البعض ممن اضطروا إلى الكراء، وذلك فيما يسمى بالأحواش، ووضع كهذا يعبر عن النقص الواضح في الشروط الصحية للسكن.

أضف إلى المشكلات التي قد تنتج عن الضيق والاختلاف في القيم والعادات والنظرة إلى الحياة الجماعية، وسوء التعامل مع الجيران، وفي معظم الأحيان ما يكون الأبناء سببا في ذلك، ومن جانب آخر وفي غياب العمارات في هذا الحي الشعبي، لم يجد أرباب الأسر بديلا سوى محاولتهم التكيف مع الوسط السكني الحضري وظروفه المزرية، التي لم يستطيع غالبيتهم التغلب عليها، سيما من الناحية المادية وحتى الاجتماعية، على اعتبار أن سكان هذا الحي يعدون من الفئات الهامشية في البيئة المدينية.

الجدول (22) كيفية تملك أفراد العينة للسكن

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
عن طريق التوريث	3	5,0
الإيجار	6	10,0
الاشتراك مع آخرين	10	16,7
البناء الذاتي	39	65,0
الشراء	2	3,3
المجمـــــــــــوع	60	%100

الشكل (16) كيفية تملك أفراد العينة للسكن

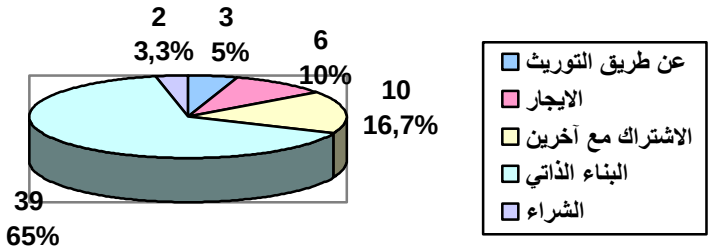

يتضح من البيانات الإحصائية التي تم رصدها في الجدول رقم 22، أن الأكثرية من الأفراد في العينة وعددهم 39، والممثلين بالنسبة 65.0%، وهي تفيد معلومة أنهم تملكوا السكنات الحالية عن طريق البناء الذاتي، والشيء الذي ساعدهم على ذلك، تحصلهم شراء قطع أرض في وقت كان فيه ثمن المتر المربع الواحد منخفضا، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أغلب السكان لجأوا إلى اقتراض المبلغ من الأقارب، بالإضافة إلى أمر من طرف السلطات المحلية بتهديم سكناتهم القصديرية، كما أن الأرض التي يوجد فيها الحي، والذي شكل إطارا حاليا للبحث الميداني، كانت قبل عشريتين بعيدة عن مركز المدينة.

وبخصوص الأفراد من نفس العينة، الذي اشتركوا مع أهلهم كالأب والأخ، لبناء السكن فكانوا 10 وممثلين بـــ 16.7%، حيث ألزمتهم القرابة والوحدة العائلية، تسيير شؤونهم الحياتية الداخلية وبما فيها الاعتماد على بعضهم وبالتعاون في شراء قطع الأرض وإقامة السكنات عليها، لكن يوجد البعض ممن يؤجرون السكن وهم 6 وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ10.0%، وهؤلاء وضعهم أصعب نوعا مقارنة بغيرهم.

أما إذا سلطنا الضوء على الباقي من الأفراد في العينة، فيأتي 3 منهم والممثلين بـــ 5.0%، وكان تحصلهم على السكن عن طريق التوريث، ويظهر من هذه القيمة أنهن ربات الأسر الأرملات اللاتي أخذن حقوقهن بعد وفاة أزواجهن، وهي الحقيقة الإحصائية التي أثبتناها في الجدول رقم11 السابق، وبالنسبة للعدد القليل وهما فردان 2 وتمثلهم أدنى نسبة والمحددة بـــ3.3% ، لقد اشترى كلا منهما السكن وذلك بحكم توفر ظروف معينة من بينها،عدم امتلاك مسكن، كبر حجم الأسرة ، ....الخ.

تقدم لنا هذه المعطيات صورة واضحة عن الهامشية، التي يعيشها سكان الحي، وخصوصا أن أسرهم في تزايد مستمر من حيث عدد الأفراد، وأن الأزمة في السكن تتنامى من مرحلة إلى أخرى وخاصة في المدن الجزائرية، التي تشهد حركة هجرة واستقطاب لسكان الأرياف والقرى المجاورة إلى غاية السنة الحالية 2008.

الجدول (23) الخصوصيات التي يتوفر عليها السكن الذي يقطنه أفراد العينة

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
المطبخ	23	38,3
الحمام (المرش)	5	8,3

دورة المياه	10	16,7
الماء	14	23,3
الكهرباء	6	10.0
الغاز	2	3,4
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (17) الخصوصيات التي يتوفر عليها السكن الذي يقطنه أفراد العينة

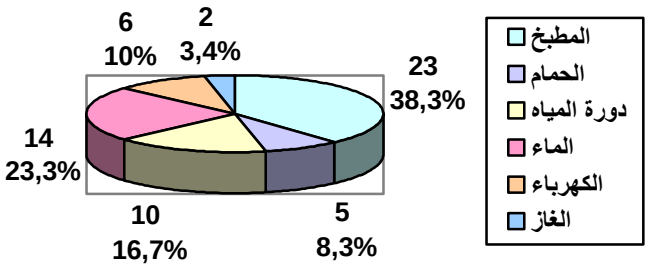

تطلعنا البيانات الإحصائية المضبوطة في الجدول رقم 23، على أن الخصوصيات التي تتوفر عليها سكنات أفراد العينة، قد جاءت بكيفية تدل بصدق على آرائهم، كون 23 منهم والممثلين بالنسبة 38.3%، أكدوا على توفر المطبخ في البيت دون أدنى تجهيز رغم اعتباره من الضروريات [*]، أما 14 من الأفراد في نفس العينة وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ 23.3%، قالوا بوجود أنابيب الماء وعن طريق الحنفيات يتم الاستفادة منه وهي نسبة ضئيلة، كما أقر بعضهم وعددهم 10 والممثلين بـــ 16.7%، أنهم قاموا ببناء دورات المياه بطريقتهم الخاصة ، وذلك لتفادي المخاطر الصحية.

وبخصوص الكهرباء فيوجد 6 من أفراد العينة، وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ 10.0%، أما 5 الآخرين والممثلين بالنسبة 8.3%، لقد أكدوا على توفر المرشات الأرضية، واستخدامها في نفس الوقت للغسيل، وبالنسبة للعدد الأقل من الأفراد في العينة وهما 2 والممثلين بنسبة 3.4%، أفصحوا عن معلومة أنهما أدخلا الغاز الطبيعي، ولكن تلقيا صعوبات في التحصل عليه.

إن المعطيات السابقة، تجعلنا نفهم الوضعية الرديئة للسكنات التي يقطنها أفراد العينة في الحي الحالي، وذلك بحكم النقص الواضح في الحاجات الرئيسية، التي من المفروض أنها تكون موجودة، وعليه ففي غيابها أصبحت حياة أفراد أسرهم مهددة، نظرا لتفاقم مشكلات النظافة والإنارة والتدفئة،

(*)- فضلا أنظر المحلق رقم : 274-275.

سيما في الفترة التي يكون فيها البرد مما تحتمهم هذه الظروف القاسية إلى إنفاق مصاريف فوق طاقتهم وإمكاناتهم المالية والمادية.

الجدول (24) الطريقة التي يتزود بها أفراد العينة بالمياه الصالحة للشرب

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
البئر	0	0,0
الخزان	47	78,3
الحنفية	13	21,7
الصهريج	0	0.0
العامة	0	0,0
مجموع	60	%100

الشكل (18) الطريقة التي يتزود بها أفراد العينة بالمياه الصالحة للشرب

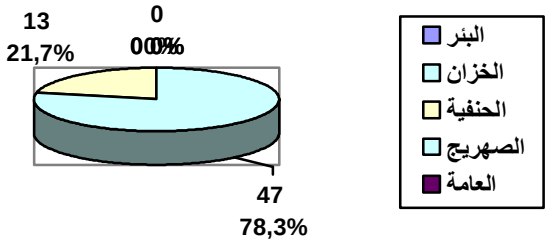

تقودنا المعلومات الإحصائية التي احتواها الجدول رقم 24، إلى إدراك حقيقة أن الغالبية من أفراد العينة وعددهم 47، والممثلين بالنسبة المقدرة بـــ 78.3%، قد عبروا عن رأيهم حول تواجد الماء في الخزانات، وتزودهم به يتم بواسطة شرائه من الخواص الذين لديهم آبار، وكثيرا ما تكون هذه المياه تفتقد للجوانب الصحية، مع أن عملية تخزينها طريقة في حد ذاتها ليست مؤمنة لسلامتهم، ونفاذها بسرعة نظرا لاستهلاكها في الشرب و الطهي والغسيل والنظافة... وغيرها من الاستعمالات اليومية.

أما بالنسبة للعدد الباقي من أفراد نفس العينة، وهم 13 والممثلين بنسبة 21.7%، لقد أجابوا أن الماء يتزودون به من خلال الحنفيات، وذلك في فترات محددة من طرف المؤسسة الوصية بهذه الخدمة، وفي تأملنا لحقيقة تزود أفراد العينة بالمياه الصالحة للشرب، نجدهم في كل الحالات يتحملون مصاريف باهظة مقارنة بمداخيلهم القليلة، ولكن لضرورة الماء وهو عنصر لحياة أفراد أسرهم، فلا يجدون بديلا سوى الإنفاق عليه قصد سد حاجتهم منه، مع العلم أن الحي الحضري الذين يسكنونه،

لازال بعد على هامش البرامج الخدمية الموجهة لبعض الأحياء في المدينة، وهو العائق الذي يقف أمامهم للاستقرار والذي جعل منهم يعيشون في احتياج كبير لمثل هذه الخدمة العمومية.

رابعا- التجهيزات والممتلكات والمؤسسات التي تستفيد من خدماتها عينة الدراسة

تعبر طبيعة التجهيزات والممتلكات والمؤسسات التي تستفيد منها الأسرة عن وضعها الاجتماعي والاقتصادي. وهذا ما تؤكده الشواهد الواردة في الجداول (25-26-27)، التي تفيد وجود علاقات بين التجهيزات الأسرة ومستوى الدخل، الممتلكات والمستوى المعيشي، الاستفادة من الخدمات المتاحة والإمكانيات المتاحة للأسرة.

الجدول (25) التجهيزات الموجودة عند أفراد العينة

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
مذياع	16	26,7
تلفاز	17	28,3
ثلاجة	7	11,6
آلة الخياطة	4	6,7
جهاز التسخين	16	26,7
الهاتف الثابت	0	0,0
الحاسوب	0	0,0
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (19) التجهيزات الموجودة عند أفراد العينة

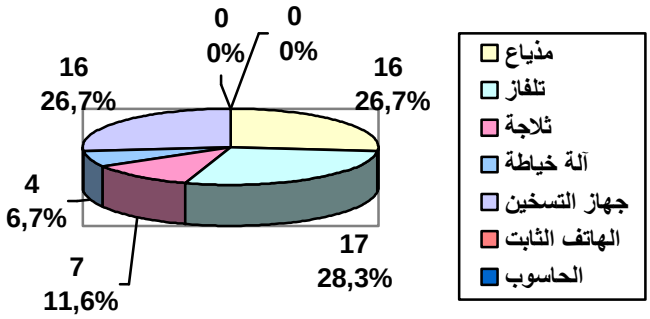

ما يمكن ملاحظته من المعلومات الكمية التي احتواها الجدول رقم 25، أن عدد 17 من أفراد العينة والممثلين بـــ:28.3%، قالوا بوجود جهاز التلفاز ومعظم هذه الاجهزة قديمة ومعطلة رغم اعتبارها الوسيلة الإعلامية التي تجعل أفراد أسرهم يتابعون الأخبار والبرامج الوطنية والخارجية، أما بالنسبة للآخرين من نفس أفراد عينة البحث، فقد أقروا أنهم يملكون جهاز للتسخين (عن طريق قارورة الغاز)، مما يجعل من البيوت في مساكنهم في حاجة ماسة إلى مثل هذه الوسيلة، وكان عددهم 16 وتمثلهم النسبة المقدرة ب:26.7%، وهو ذات الرقم والنسبة التي تعكس رأي البعض من الأفراد، على أنهم وفروا جهاز المذياع المتعدد الأنواع، وذلك نظرا لماله من أهمية إعلامية وفنية وتثقيفية.

أما بخصوص العدد القليل من الأفراد في العينة، فكان 7 منهم والممثلين بالنسبة 11.6%، قد أجابوا على أنهم قاموا بشراء الثلاجة، لما لهذا الجهاز من فائدة كبيرة، إلا أن أغلبها قديمة ، أما 4 من الأفراد وتمثلهم النسبة المحددة بـــ6.7%، فأكدوا على تملكهم لآلة الخياطة، كونها تساعد ربات البيوت على تقديم خدمة لأسرهن، أما الهاتف الثابت وجهاز الحاسوب فلا يوجد أي واحد من أفراد هذه العينة تحصل عليهما، لأن مصاريف المكالمات وأثمان الكومبيوتر مرتفعة، وهم لا يستطيعون تسديد نفقات تثقل كاهلهم المالي أكثر.

ما نستنبطه من المعطيات السابقة، أن القاطنين بالحي الحضري، يفتقرون حقيقة للتجهيزات الضرورية للحياة، وحتى إن كانت موجودة، فهي إما قديمة أو ذات نوعية رديئة، وفي الغالب من الأحيان تتعطل ولا تفي بالخدمة المطلوبة، وهو مؤشر لحالة الفقر الذي يعشش في جيوب المدينة.

الجدول (26) الممتلكات التي هي في حوزة أفراد العينة

الاحتمالات	العـــدد	النسبة المئوية%
قطعة أرض فلاحية	33	55,0
محل تجاري	1	1,7
دارجة غارية ونارية	24	40,0
سيارة	1	1,7
شاحنة	0	0,0
جرار	1	1,6
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (20) الممتلكات التي هي في حوزة أفراد العينة

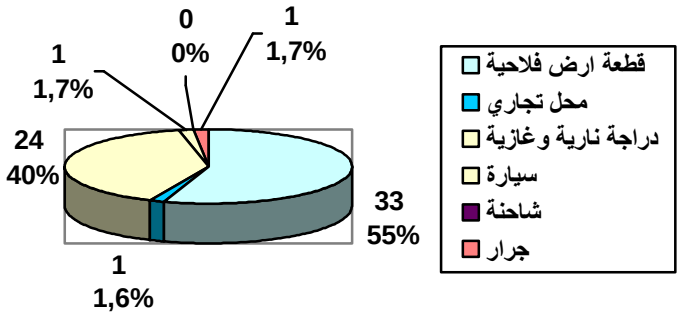

يتضح من البيانات الإحصائية، الواردة في الجدول رقم 26، أن العدد الأكبر من الأفراد في العينة وهم 33 والممثلين بالنسبة المقدرة بـــ55.0%، أثبتوا أنهم يملكون قطع أرض فلاحية، والموجودة بالأرياف والقرى التي انحدروا منها، أما عدد 24 من أفراد نفس العينة والممثلين بـــ40.0%، قالوا أنه في حوزتهم دراجات عادية ونارية، يستخدمونها في التنقل للعمل واقتناء بعض الأشياء خفيفة ومتوسطة الوزن، ويعتبرونها وسيلتهم الأساسية في الحياة داخل المدينة، لأن التركيز على سيارات النقل الحضري والحافلات الجماعية سيحملهم مصاريف هم في غنا عنها بالإضافة إلى بعدها عن مركز السكن .

وما يلفت الانتباه، أن العدد 3 الباقي من أفراد العينة وهو الأقل، لقد جاء بالتساوي عددا ونسبة، إذا أكد واحد (1) أنه يملك محل تجاري يبيع فيه أنواع من المواد الغذائية الضرورية، وواحد (1) قال بحوزته سيارة قديمة، وواحد 1 أجاب أن لديه جرار اشتراه منذ مدة، لما كانت ظروفه المالية مواتية.

والجدير بالذكر هنا، أن الممتلكات التي في حوزة أفراد العينة، جميعها تكشف عن المعاناة التي يعيشها هؤلاء مع أسرهم، باعتبار أن معظم سكان المدن في الجزائر نزحوا من الأرياف، وهم أصلا يملكون أراضي فلاحية، ولكن في السنوات الأخيرة، ومع تغير الأوضاع لقد أهملت هذه الأراضي عن قصد، كما أن جيل الشباب أصبح لا يولي أهمية لها والإبتعاد عن خدمتها، إضافة إلى الأشياء الأخرى، فهي من الطراز غير الجيد وتقادمت، وتلك هي حالة الفقر المديني، الذي يبدوا واضحا في الحي السكني الحضري، الذي شكل حقل الدراسة الميدانية.

الجدول (27) المؤسسات التي يستفيد أفراد العينة من خدماتها

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
المدرسة	24	40.0
المستشفى	5	8.3
المركز البريدي	6	10.0
الهاتف العمومي	9	15.0
الصيدلية	16	26.7
المجمـــــــــوع	60	%100

الشكل (21) المؤسسات التي يستفيد أفراد العينة من خدماتها

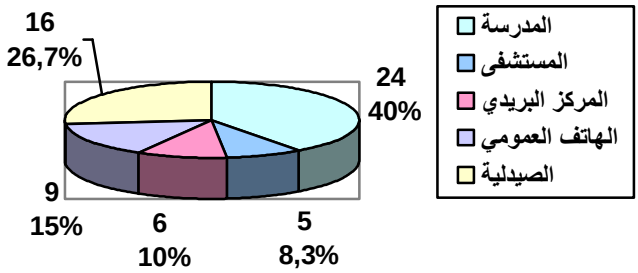

تشير البيانات الإحصائية المدرجة ضمن الجدول رقم 27، أن عدد 24 من الأفراد في العينة والممثلين بـــ40.0%، وهي النسبة التي تدل على مدى اهتمام الآباء والأمهات بتعليم أبنائهم، ولو بإمكانات جد محدودة، لأن كل دخول مدرسي حسب ما أثبتوا، أنه يكلفهم مصاريف هم ليسوا في مقدرة على تغطيتها والتي تعود إلى شراء الألبسة والأدوات والكتب...وغيرها من مستلزمات الدراسة، وبخصوص البعض من أفراد نفس العينة وهم 16 وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ 26.7%، فقد قالوا أنهم يقتنون الأدوية من الصيدلية، سواء لقربها أو لوجود بعض الدواء النادر في الصيدلية الأخرى ، أما بقية أفراد العينة لا يمتلكون ثمن شراء الدواء ويترتب على ذلك استفحال الأمراض المختلفة .

وفي تتبع تفسير المعلومات الكمية المتبقية، نجد 9 من الأفراد في العينة والممثلين بنسبة 15.0%، أكدوا على استفادتهم من خدمات الهاتف العمومي، وذلك للضرورة التي تقتضيها شؤون حياتهم العائلية، أما 6 من الأفراد والذين تمثلهم النسبة 10.0%، فأثبتوا الخدمة التي يقدمها لهم المركز البريدي، وسيما تقاضي أجورهم، وبعض المنح على الأبناء، أو إرسال ملفات ورسائل لجهات رسمية طلبا في بعض الحقوق، لكن 5 المتبقين من الأفراد في العينة والممثلين بنسبة 8.3%، أجابوا على أنهم

تمكنوا من أخذ نصيب من الخدمة الإستشفائية، سواء إجراء الفحوص أو التحاليل أو بعض الأدوية حين مكوثهم أو أحد أفراد أسرهم بالمستشفى خاصة ذوي الأمراض المزمنة.

وحسب ما تحريناه من حقائق، أن الأفراد الذين اشتملت عليهم عينة البحث الميداني، كانت استفادتهم من المؤسسات الخدمية المذكورة محدودة، بالرغم من النوعية في الخدمة التي تقدمها، وهو الإشكال المرتبط بالاحتياج والفقر، الذي غالبا ما تكون له آثار سلبية، تستبعد مع الوقت هذه الفئة الهامشية التي تعيش في البيئة الحضرية.

خامسا- حجم الأسرة

طرحت الدراسة الراهنة فرضية جزئية حول ارتباط الحجم بالفقر ومن المعلوم أن حجم الأسرة من حيث عدد الأفراد، معدل الإعالة، عدد البطالين، الصغار، كبار السن، الهرم العمري، كلها عوامل تساهم في خلق ظاهرة الفقر وتعميقها، مما يؤثر سلبا على حياة الأسرة وتعرضها لمختلف الضغوط والمشكلات. لهذا نحاول في هذه الفقرة تحليل هذه المتغيرات بغرض التوصل إلى تقديم إجابة أولية عن علاقة حجم الأسرة بالفقر.

الجدول(28) عدد الأشخاص في أسر أفراد العينة

الأشخاص في الأسرة	العـــــدد	النسبة المئوية%
أقل من3	3	5.0
من 3 إلى5	7	11.7
من 6 إلى8	31	51.7
من9 إلى11	14	23.3
12 فأكثر	5	8.3
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل(22) عدد الأشخاص في أسر أفراد العينة

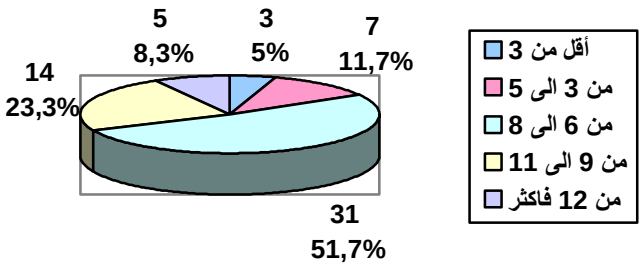

تدل المعلومات الرقمية التي سجلت في الجدول رقم 28، أن 31 من الأفراد في العينة والممثلين بـــ:51.7%، تتكون أسرهم ما بين 6 إلى 8 أفراد، ثم يأتي 14 من أفراد نفس العينة، والممثلين بالنسبة المقدرة و بـــ23.3%، يبلغ عدد الأفراد في الأسر التي يكفلون معاشهم من 9 إلى 11 فرد، وفي كلتا الحالتين يشكل هذا الحجم تحدي اقتصادي بالدرجة الأولى أمامهم، أضف إلى وجود عدد 5 أفراد من العينة، يعولون أسرا يوجد بها 12 فرد فأكثر، وتمثلهم النسبة المحددة بـــ8.3%، وهو رقم يكشف عن الصعوبات التي تعترض مثل هذه الأسر، ذات الدخل المحدود كما سنرى لاحقا.

أما بالنسبة للعدد المتبقي من الأفراد في العينة، فيوجد 7 منهم تتكون أسرهم من 3 إلى 5 أفراد، وممثلين بالنسبة المقدرة بـــ11.7%، أما 3 من أفراد هذه العينة والممثلين بـــ5.0%، فتضم الأسر التي يعيشون معها 3 أشخاص فقط.

إنه بالرغم من وجود مجموع أسر أفراد العينة في الوسط الحضري، وما تتميز به الحياة المدينية، فإن حجم الأسرة كلما كان كبيرا، كلما زادت نسبة الفقر وأثر ذلك على القدرات المالية لأرباب وربات هذه العائلات، وسيما أن المتطلبات والحاجات كثيرة، والأسعار في تزايد مستمر وفي ظل متغيرات من هذا النوع، يتنامى الاحتياج ويبرز الفقر الأسري، وهو ما لمسناه أثناء القيام بالدراسة الميدانية.

الجدول (29) رد أفراد العينة عن الأفراد الذين يعملون في الأسرة

الأشخاص في الأسرة	العـــــدد	النسبة المئوية%
نعم	12	20.0
لا	48	80.0
المجمـــــوع	60	%100

الشكل (23) رد أفراد العينة عن الأفراد الذين يعملون في الأسرة

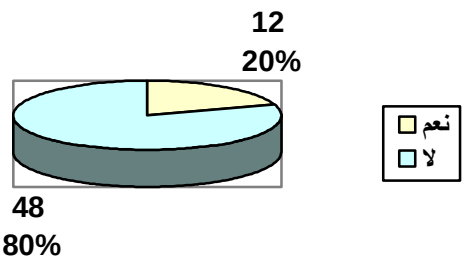

بمجرد القراءة الأولية للبيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 29، ندرك حقيقة أن الغالبية من الأفراد في العينة، وعددهم 48 والممثلين بنسبة 80.0%، ردوا على أنه لا يوجد من يشتغل في أسرهم بطالين، بمعنى أنهم يواجهون مطالب ومتاعب الحياة بأنفسهم، ومن جهة أخرى أن معظم من يعولونهم أبناء عاطلين عن العمل ، أضف إلى ذلك البنات الماكثات في البيوت، أما العدد الباقي وهم 12 فرد من ذات العينة، وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ 20.0%، قالوا أنه يوجد البعض من الأشخاص وهم الأبناء، يمارسون عملا غير دائم، إما شهري أو موسمي، وذلك في القطاع غير الرسمي.

وما يمكن التنويه به في هذه الحالة، أن المسؤولية الفردية في الأسرة، سادت ولازالت إلى وقتنا الحالي، سواء في الحياة الريفية وحتى الحضرية، والدليل ما قدمته هذه الأرقام، التي تعكس التقلص الكبير في فرص العمل داخل الوسط المديني، والذي كان من المفروض العكس، لأنه حسب ما هو معروف أن المدينة في أي مجتمع تدب بمناشط الحياة، ولكن الحال في السنوات الأخيرة بالمدينة الجزائرية، أصبح الوضع يختلف تماما عما كان عليه من قبل، إذ ضاقت سبل العيش، وخاصة في بعض الأحياء الحضرية، والنمط الذي يتصف به الحي السكني الممثل للبحث الميداني، يؤول إلى عوز أرباب وربات الأسر وافتقارهم إلى الكثير من الإمكانات، الناجمة عن محدودية مصادر الرزق في البيئة الحضرية التي يعيشون بها.

الجدول (30) عدد الأفراد الذين يعملون في أسر أفراد العينة

الأفراد العاملين	العـــــدد	النسبة المئوية%
واحد	7	11.7
اثنان	3	5.0
ثلاثة	2	3.3
أربعة فأكثر	0	0.0
المجمـــــوع	12	%20

الشكل (24) عدد الأفراد الذين يعملون في أسر أفراد العينة

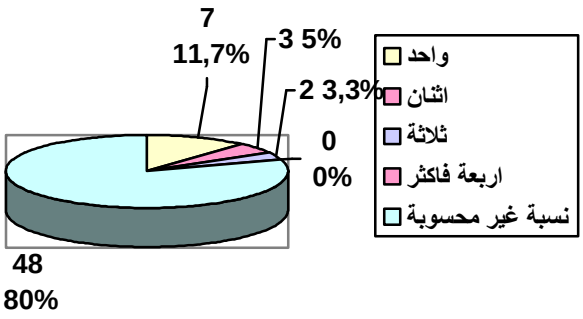

تكشف المعلومات الإحصائية التي ضبطت في الجدول رقم 30 و بكيفية مدققة، أن 12 فرد من العينة الذين أكدوا على وجود من يعمل في أسرهم، قد ظهر 7 منهم والممثلين بالنسبة 11.7%، أجابوا بأن 1 فقط يمارس النشاط، أما 3 الآخرين وتمثلهم النسبة المحددة بـــ5.0%، فأقروا بوجود 2 ممن يشتغلون، والباقي وهما 2 وتمثلهم نسبة 3.3%، قالوا أن عدد الأفراد الذين يعملون ويعيشون معهم في أسرهم هم 3، وما فوق هذا الرقم لا يوجد.

إن العبرة في الحياة وبأي وسط مهما كان، وخصوصا داخل المدينة التي تتطلب أشياء ومصاريف غير منقطعة، ليس في عدد ممن يعملون، لكن الأهم هو أن ينشط الأفراد بشكل رسمي، وأن تكون لهم مداخيل معتبرة وثابتة، وهو النقيض الذي لمسناه من الآراء التي قدمها هؤلاء، حيث أكدوا على هدر الجهود التي يبذلونها في الشغل دون مردود لائق، يسهم على الأقل في تحسين مستواهم المعيشي، والذي يتدنى من يوم إلى آخر، حتى غلب على نمط معاشهم الأسري، الفقر بمختلف أنواعه في البيئة الحضرية المتواجدين بها وهذا ما يفسر هامشيتهم عن عالم الشغل.

الجدول(31) مساهمة الأفراد العاملين في دخل أسر أفراد العينة

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
مساهمة قليلة	10	16.7
مساهمة متوسطة	2	3.3
مساهمة كبيرة	0	0.0
لا يساهمون	0	0.0
المجمـــــوع	12	%20

الشكل(25) مساهمة الأفراد العاملين في دخل أسر أفراد العينة

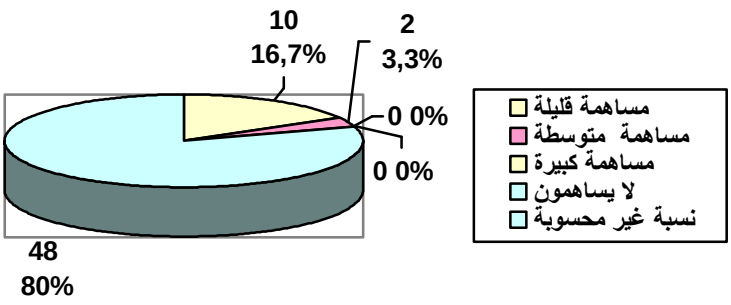

تفيد البيانات التي جاءت في الجدول رقم 31، أن الغالبية من 12 الذين قال عنهم أفراد العينة أنهم يشتغلون، وهم 10 وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ16.7%، بحيث ما يساهمون به من مدخول للأسر التي يعشون في كنفها، فهو قليل إذا لا يسد حتى طلباتهم اليومية، أما 2 المتبقيان من نفس المجموعة والممثلين بـــ3.3%، فمساهمتها متوسطة مع أنها غير كافية، سيما إذا كانا ينتميان إلى العائلة ذات الحجم الكبير والعدد الكثير في الأولاد.

وعلى غرار هذه المعلومات، نرى أن الإنسان العامل في وقتنا الحالي، خصوصا إذا كان حديث العهد بالشغل، وفي سن الشباب، فإن احتياجاته تزيد وتتنوع، دون إحساسه الكامل بالمسؤولية تجاه أسرته، وقد يتحصل على مدخولا ويصرفه كله على نفسه، ويتعدى إلى طلب المساعدة المالية من أبوية، وبالتالي بدلا من أن يكون عنصرا إيجابيا ومساعدا، يتحول مع الوقت إلى عالة على غيره.

وأمام هذا النوع من السلوك والتصرف، سوف تتفاقم المشكلات، وتزيد أعباء أرباب الأسر، وكلما تقدم السن بأبنائهم كلما كثرت احتياجاتهم، وجميع هذه الأسباب تحول دون تحسن للظروف المعيشية، لهذه العائلات التي تقطن في الحي الحضري، وفي الوسط المديني الذي يستدعي تعاونا بين الآباء والأبناء.

الجدول (32) نوعية المشاكل الحياتية التي تواجه أسر أفراد العينة

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
قلة فرص الشغل	19	31.7
ضيق السكن	5	8.3
نقص الماء الصالح للشرب	10	16.7
قنوات صرف المياه	17	28.3

نقص المرافق العامة	9	15.0
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (26) نوعية المشاكل الحياتية التي تواجه أسر أفراد العينة

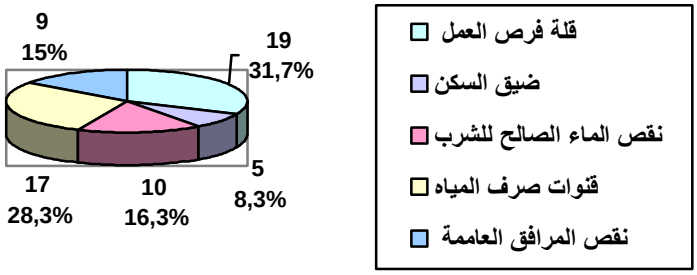

تعبر البيانات المحددة في الجدول رقم 32، عن نوعية المشكلات التي تواجه سكان الحي، والذي كان ممثلا بعينه متوسطة الحجم، بحيث اعتبر 19 من أفرادها والممثلين بنسبة 31.7%، أن العائق الذي يقف في حياتهم يعود إلى قلة فرص العمل، أما 17 الآخرين وتمثلهم النسبة المقدرة 28.7%، فقالوا أن المشكل الذي يقلقهم هو عدم وجود قنوات لصرف المياه وذلك نظرا لما يشكله من خطر على صحة أسرهم، لكن 10 أفراد من نفس العينة والممثلين بـــ 16.7%، ففي تصورهم أن ما يعانون منه منذ فترة، هو النقص الكبير في الماء الصالح للشرب، كونه يمثل مصدرا حيويا لحياتهم وللنظافة بمعناها الواسع.

وفي تقصينا لمثل هذه الحقائق، وجدنا من أفراد العينة وهم 9 وتمثلهم النسبة 15.0%، أقروا أن النقص في المرافق العامة، أصبح أمر يخل بنظام حياة أسرهم من مختلف النواحي، أما 5 أفراد في العينة والممثلين بنسبة 8.3%، لاحظوا أن الضيق في السكنات التي يمتلكونها، غالبا ما تحدث لهم مشاكل متفاوتة الدرجات، سواء في احتواء أفراد الأسرة، أو الأثاث ونقاوة الفضاء الداخلي للبيوت.

ما نستخلصه من الآراء التي قدمها أفراد العينة، والتي ترجمتها المعطيات الرقمية، وجود العديد من المشاكل العويصة التي يواجهها السكان بالحي الحضري، الذي مثل المجتمع الأصلي للبحث الميداني، ونحن نعرف أن الفئات الهامشية في معظم الأحيان، ما تطبع حياة الأفراد فيها بالمعاناة، إضافة إلى تولد ما يسمى بالعيش تحت وطأة التحديات التي يفرضها الوسط المديني.

سادسا - الدخل والإنفاق

أصبحت دراسة الدخل والإنفاق مدخلا ملائما لتشخيص الواقع الفعلي للأسرة، بمقدار الأجر يعكس الوضعية الاقتصادية، وطرق إنفاقه يجسد الوضعية الاجتماعية للأسرة.

وبالنظر إلى تدني مستويات المعيشة للمجتمع المدروس، فإن انخفاض دخل مفرداته يعبر عن شدة الفقر وتنوع تجسداته التي تعكس حقيقة فقراء مدينة باتنة. وعليه نحاول في هذه الفقرة تحليل الشواهد الإحصائية المتعلقة بالأجر والإنفاق، وذلك بغرض فهم الدلالة القائمة بين الدخل والفقر.

الجدول (33) الكيفية التي يتحصل بها أفراد العينة على الدخل

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
أجر يومي	32	53.3
أجر أسبوعي	5	8.3
أجر نصف شهري	4	6.7
راتب شهري ثابت	6	10.0
راتب غير منتظم	13	21.7
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (27) الكيفية التي يتحصل بها أفراد العينة على الدخل

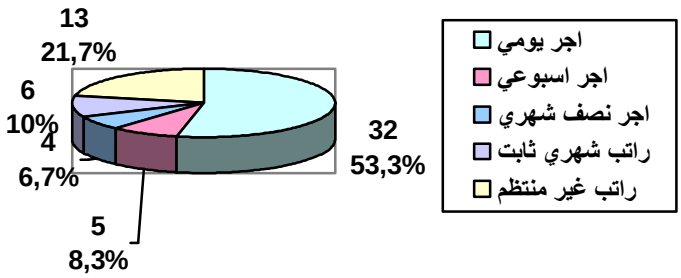

ما تشير إليه المعلومات الإحصائية التي احتواها الجدول رقم33، والخاصة بالكيفية التي يتحصل بها الأفراد الذين تكونت منهم عينة الدراسة التطبيقية، أن الأكثرية منهم والبالغ عددهم 32 وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ:53.3%، يقبضون أجر يومي مقابل ما يقومون به من أشغال عند الخواص، وهي في طبيعتها شاقة وتتطلب الجهد والسرعة في الإنجاز، أما 13 فرد من نفس العينة فيوجد لديهم راتب غير منتظم والممثلين بنسبة 21.7%، ثم يأتي ممن يتحصلون على أجر أسبوعي وهم 5 وممثلين

بالنسبة 8.3%، كما يوجد 4 لديهم أجر نصف شهري وممثلين بـــ 6.7%، وجميعها أجور تخضع للإنفاق الذي يجري بينهم ومن لهم حاجة عمل هؤلاء.

أما إذا نظرنا إلى البعض من الأفراد في العينة، ممن يتقاضون مرتبا شهريا ثابتا، فنجد عددهم قليل وهم 6، وتمثلهم النسبة المحدودة بـــ 10.0%، وذلك بحكم أنهم موظفين في قطاعات الإدارة والتعليم والأشغال العمومية.

إن بيانات كهذه تفصح عن حقيقة اللارسمية في الأجور التي يتحصل عليها معظم أفراد عينة البحث، وتبعا لوضعية من هذا القبيل فإنه لا يوجد ضمانات تثبت استمرار القدرة على بذل الجهد المطلوب في العمل ،لتلقي أموال تسد احتياجات الأسر التي يعولونها، وعليه تظل تطلعاتهم رهينة عالم الخواص، وفي الفترات التي يستغني فيها عنهم ستزداد حياتهم تدهورا ماديا واقتصاديا وينمو بالتالي الفقر الحضري عند هذه الفئات بالذات.

الجدول (34) مقدار الدخل الشهري الذي يتقاضاه أفراد العينة

مقدار الدخل الشهري	العـــــدد	النسبة المئوية%
أقل من 5.000دج	31	51.7
من 5.000دج إلى9.000دج	20	33.3
من10.000دج إلى 14.000دج	5	8.3
من 15.000دج إلى19.000دج	4	6.7
20.000دج فأكثر	0	0.0
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (28) مقدار الدخل الشهري الذي يتقاضاه أفراد العينة

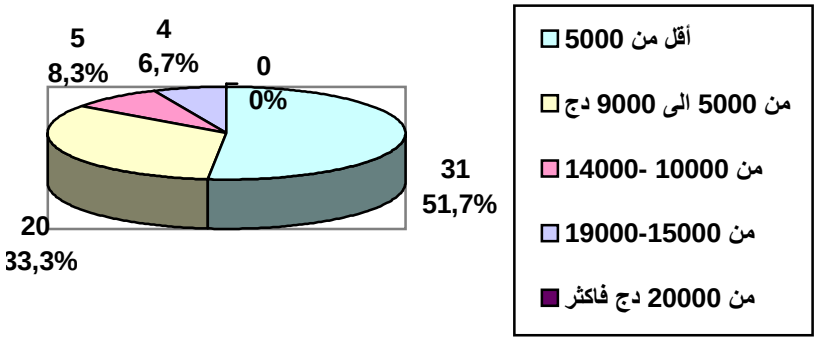

في تتبعنا للأرقام المسجلة في الجدول رقم 34 ندرك أن معظم الأفراد في العينة، والممثلين بالنسبة المقدرة بـــ 51.7%، يتقاضون دخلا شهريا أقل من 5.000 دينار جزائري ثم تظهر الفئة الثانية من الأفراد في نفس العينة، وهم 20 والممثلين بنسبة 33.3%، فدخلهم يتراوح بين 5.000 إلى 9.000 دينار جزائري، وحسب رأيهم يعد دخلا ضعيفا مقارنة بحجم الأسر التي يتحملون كل شؤونها المادية والصحية والتعليمية وهو لا يكفي لتلبية الحاجات الضرورية، الأكل واللباس.

أما بالنسبة للفئات الباقية من العينة، فنجد 5 من الأفراد والممثلين بـــ8.3%، فهم يتقاضون دخلا محصورا بين 10.000 إلى 14.000 دينار جزائري، كما يظهر 4 أفراد في ذات العينة، وتمثلهم النسبة 6.7%، يتحدد مقدار دخلهم ما بين 15.000 إلى 19.000 دينار جزائري، كما لا يوجد أي أحد من هؤلاء يتقاضى أكثر من 20.000 دينار جزائري، وذلك طبقا للتحريات الأولية والميدانية، وحسب ما أدلى به أرباب وربات الأسر، وظروفهم وأحوال أبنائهم تكشف فعلا تدني مداخيلهم.

ما نسجله من انطباع، ونأخذه كمنطلق لقياس مثل هذه الحالة، نعتقد أنه كلما قل دخل الفرد، كلما تدهورت أوضاعه المعيشية، لذلك ظاهرة الفقر في المجتمع المديني، ترتبط بشكل كبير بهذا المتغير، الذي يؤثر سلبا على الفئات التي تسكن الأحياء الهامشية، والتي يعشش فيها العوز بمختلف أنواعه.

الجدول (35) نوع المداخيل الإضافية التي يتحصل عليها أفراد العينة

الاحتمالات	العـــدد	النسبة المئوية%
المحصول الزراعي	7	11.7
كراء الأرض	1	1.7
تربية المواشي	2	3.3
منحة	0	0.0
ممارسة نشاط حر	50	83.3
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (29) نوع المداخيل الإضافية التي يتحصل عليها أفراد العينة

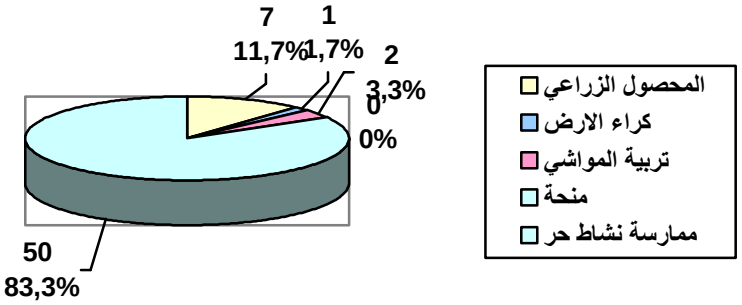

تطلعنا البيانات الإحصائية المضبوطة في الجدول رقم 35، على أن الغالبية من الأفراد في العينة وعددهم 50، والممثلين بالنسبة المحددة بـــ83.3%، لديهم مداخيل إضافية تأتيهم من ممارستهم لبعض النشاطات الحرة، مثل البناء والطلاء والحفر... وغيرها من الأشغال، وخاصة الحمالة للحديد والدقيق والإسمنت.

إما العدد المتبقي، فيتضح في وجود 7 في أفراد نفس العينة، والممثلين بـــ 11.7%، وهي النسبة التي تفيد مدى ارتباط هؤلاء بالريف والفلاحة، وذلك لجلب بعض المحاصيل الزراعية، كالقمح والشعير والتبن، أما 2 الآخران وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ3.3%، فيقومون بتربية المواشي التي يرعاها أفراد يعيشون في البادية، كما يظهر فرد1 وممثل بأدنى نسبة 1.7%، فهو يقوم بكراء الأرض لمن يريد خدمتها.

ما نستشفه من المعطيات الرقمية التي تناولناها بالتحليل، هو فهم حقيقة بحث أفراد العينة عن مصادر أخرى للرزق، لأن الحياة بالمدينة تتطلب مصاريف كبيرة، ونظرا لضيق سبل العيش لدى أسرهم، فإنهم يعترفون ضمنيا، وعلينا بأنهم فقراء، والدليل حسب اعتقادهم حرمانهم من الحاجات الترفيهية التي ينعم بها غيرهم في الوسط الحضري، وهو عامل يبرر تدخلهم في أغلب الأحيان، لإيجاد منافذ قصد الحصول على مداخيل إضافية، يسترون بها النقائص التي تسود في حياتهم الأسرية.

الجدول (36) الأشياء التي يعطيها أفراد العينة أولوية في إنفاق دخلهم الشهري

الاحتمالات	العـــدد	النسبة المئوية%
الأكل	28	46.7
اللباس والأغطية	6	10.0
العلاج	2	3.3
التعليم	10	16.7
الكهرباء والغاز	2	3.4

الماء	5	8.3
المواصلات	5	8.3
المشروبات والتدخين	2	3.3
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (30) الأشياء التي يعطيها أفراد العينة أولوية في إنفاق دخلهم الشهري

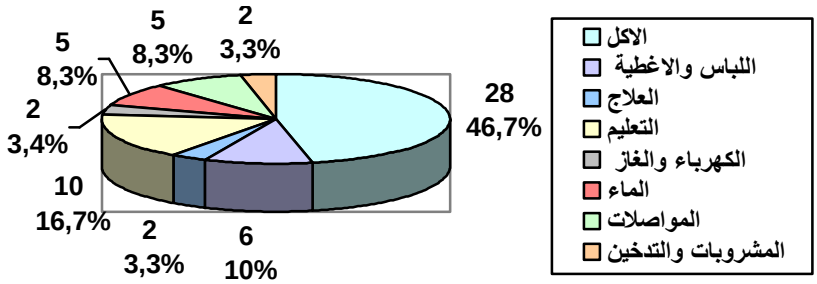

يكون من الجدير بنا في هذه الدراسة، أن ندقق التمعن في البيانات التي تضمنها الجدول رقم 36، والتي تدل على أن معظم الأفراد في العينة، والممثلين بالنسبة المقدرة بـــ46.7%، يقومون بإنفاق جزءا معتبر من دخلهم الشهري على الأكل، لأن الحياة في الأساس تتوقف على العنصر، أما المطلب الثاني وهو التعليم فيوليه 10 من الأفراد نفس العينة، والممثلين بنسبة 16.7%، على اعتبار أن أبنائهم في حاجة ماسة لتعلم العلوم والفنون والمعارف، ثم يأتي 6 من الأفراد وتمثلهم نسبة 10.0%، فهم ينفقون مقدارا من دخلهم على اللباس والأغطية، التي تقيهم من البرد والحر.

أضف إلى وجود 5 من الأفراد في هذه العينة والممثلين بـــ8.3%،يصرفون جزءا من دخلهم على الماء، لأنه مصدر للحياة والبقاء والنظافة، وهو نفس العدد والنسبة، التي تمثل الأفراد الذين ينفقون على المواصلات سواء في الشراء أو الزيارة أو التمدرس، وكلها شؤون تقتضي التنقل من الحي الذي يقطنون به إلى أماكن وأحياء أخرى، في نفس المدينة أو خارجها، كما يتحدد العدد الأقل وبالتساوي وهو 2 وبنسبة 3.3%، لتمثل الأفراد الذين أجابوا على أن مقدار من دخلهم يتجه إلى العلاج والكهرباء والغاز، وأيضا لشراء المشروبات والتدخين.

إن الأولويات في صرف المداخيل الشهرية، التي تتقاضاها أفراد العينة، تبين حصر هؤلاء على اقتناء الحاجات الضرورية، إلى جانب حصولهم على بعض الخدمات الرئيسية في حياتهم اليومية، وما

نعقب عليه أنه بالرغم من تعدد هذه العناصر، إلا أن الاستفادة منها يكون ناقصا، لكون الاحتياج الذي يواجهه سكان الحي الحضري.

الجدول (37) رد أفراد العينة عن الدين النقدي

الاحتمالات	العـــدد	النسبة المئوية%
نعم	49	81.7
لا	11	18.3
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (31) رد أفراد العينة عن الدين النقدي

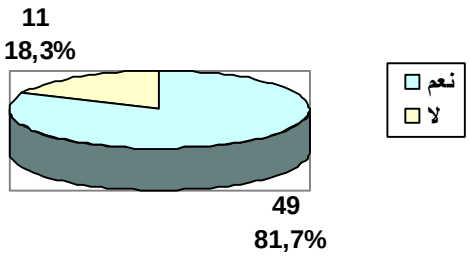

يتضح من الجدول رقم 37، أن الأكثرية من الأفراد في العينة وعددهم 49، والممثلين بنسبة 81.7%، كان ردهم أن عليهم دين نقدي متفاوت المقادير، وقد ترتب عن حالة الفقر والاحتياج، إما لترميم البيت أو شراء مواد البناء، وإما لإدخال الماء والكهرباء والغاز، وإما للاستشفاء والعلاج والعمليات الجراحية، وكذلك يعود إلى اقتناء المواد الغذائية وبعض الأدوات والأجهزة الضرورية.

وبالنسبة للعدد الباقي وهم 11 من أفراد نفس العينة، وممثلين بالنسبة المقدرة بـــ 18.3%، فكان جوابهم بعدم وجود دين نقدي عليهم، وهذا راجع إلى سلوك وتصرف التقشف، الذي يعتمدونه كمنهج في حياتهم، بالرغم من حاجتهم الماسة إلى المتطلبات، ففضلوا حسب تصورهم الحرمان عن الدين، الذي تتبعه مشكلات وخلافات ويجر إلى ضائقة في العيش.

إن ملمح كهذا، والراجع إلى تراكم الدين النقدي على معظم أفراد العينة، ليفسر وبموضوعية الفقر المتفشي في البيئة الحضرية، سيما الحي السكني الذي تقطن به هذه الأسر وسوف نحدد مقدار ما عليهم من ديون لاحقا.

الجدول (38) مقدار الدين النقدي الذي على أفراد العينة

مقدار الدين النقدي	العـــــدد	السنة المئوية%
أقل من1000 دج	1	1.7
من1000 دج إلى5000 دج	2	3.3
من 6000 دج إلى10.000 دج	4	6.7
من 11.000 دج إلى15.000 دج	2	3.3
من 16.000 دج إلى20.000 دج	3	5.0
من 21.000 دج إلى25.000 دج	4	6.7
من 26.000 دج إلى30.000 دج	3	5.0
من 31.000 دج إلى35.000 دج	4	6.7
من 36.000 دج إلى40.000 دج	6	10.0
من 41.000 دج إلى 45.000 دج	5	8.3
من 46.000 دج إلى50.000 دج	8	13.3
50.000 دج فما فوق	7	11.7
المجمـــــــــــوع	49	%81.7

الشكل (32) مقدار الدين النقدي الذي على أفراد العينة

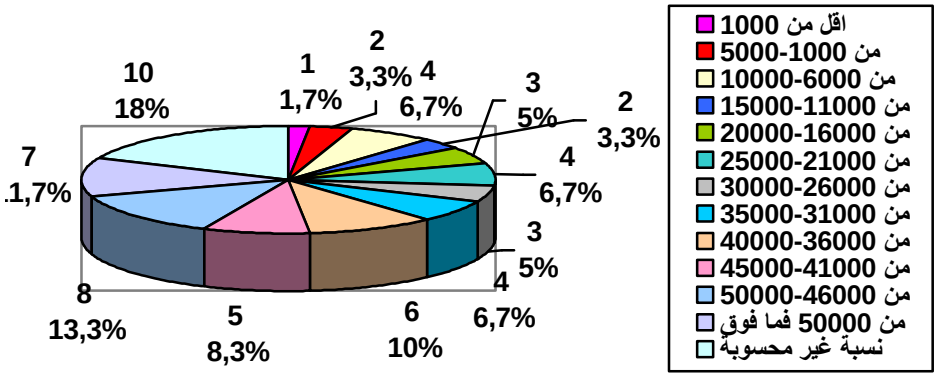

تقودنا المعلومات الإحصائية التي جاءت في الجدول رقم 38، على وجود سبعة فئات في العينة الخاصة بالبحث الميداني، فالفئة الأولى يمثلها الأفراد البالغ عددهم 7 وتدل عليهم النسبة 11.7%، أن مقدار الدين لديهم يتجاوز 50.000 دينار جزائري، أما الفئة الثانية فتعود إلى 13 فرد في العينة، والممثلين بالنسبة المحددة بـــ 21.6%، وأن الدين الذي عليهم يتراوح مابين 41.000 إلى 50.000 دينار جزائري وبخصوص الفئة الثالثة وعدد أفرادها 10، وتمثلهم النسبة 16.7%، إذ يقدر الدين النقدي

الذي عليهم من 31.000 إلى 40.000 دينار جزائري، كما توجد الفئة الرابعة وأفرادها هم 7 والممثلين بـــ 11.7%، وأن مقدار الدين عندهم يتراوح مابين 21.000 إلى 30.000 دينار جزائري.

ثم تظهر الفئة الخامسة والأفراد فيها من العينة هم 6 وممثلين بالنسبة 10.0%، والدين الذي عليهم محصور ما بين 1.000 إلى 10.000 دينار جزائري، وبعدها تتحدد الفئة السادسة، والتي يمثلها 5 أفراد وتدل عليهم النسبة 8.3%، ومقدار الدين النقدي هنا يبدأ من 11.000 إلى 20.000 دينار جزائري، وأخيرا يوجد فرد واحد (1) من ذات العينة، عليه دين مقدر بأقل من 1.000 دينار جزائري.

الملاحظ من المعطيات الكمية التي تم تناولها بالتفصيل والتقريب، أن أفراد العينة الحالية، عليهم ديون نقدية متفاوتة المقادير، ولكن أغلبها تفوق مداخيلهم التي يتقاضونها شهريا، ومثل هذا العامل سوف يتحول مع الوقت إلى عائق كبير، يعترض حياتهم كما يفسد نمط معاشهم، ويؤثر بكيفية مباشرة على مستوى معيشتهم، وتماشيا مع الواقع القائم، نرى أن الفقر والاحتياج دائما تلازمه حالات القرض (التبعية والاستغلال)، ومنه يكون الدين سببا في بؤس هذه الفئة التي تتواجد بالحي الحضري وفي الوسط المديني.

الجدول (39) الجهة التي لها ديون على أفراد العينة

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
مؤسسة العمل	0	0.0
المؤسسة البنكية	0	0.0
الخواص	60	100.0
المجمـــــــــوع	60	%100

الشكل (33) الجهة التي لها ديون على أفراد العينة

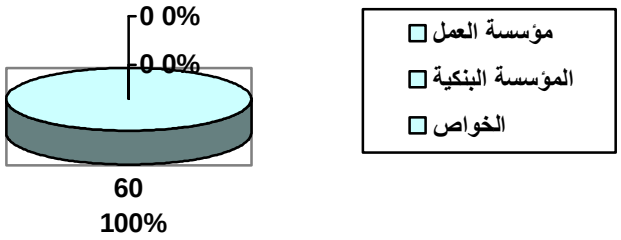

يبرز من البيانات التي سجلت في الجدول رقم 39، أن كل الأفراد في العينة والبالغ عددهم 60 والممثلين بـــ100%، ديونهم النقدية التي عليهم استلموها من الخواص، سواء من الأقارب أو الجيران، أو بعض الأصدقاء والمعارف.

لكن الأمر الذي يكمن الإشارة إليه، أن الشخص الخاص الذي يقرض أحدا، فعلى الأرجح أنه يكون قد اتفقا مسبقا على أجل، يصبح كل طرف ملزم بأن يراعيه، وفي حالة تأخر القضاء أو التماطل والنسيان، فإن الدائن حتما سيتدخل لسداد ماله، وكثيرا ما لا يراعي الظروف المحيطة والتي يعيشها المدين هو وأسرته، وهنا في الحالة الاضطرارية قد يتحول هذا الدين إلى إنسان آخر يضمن تقديمه في مدته المحددة.

وهكذا تظل الديون تحدث إختلالات في العلاقات، كما قد تؤدي إلى قطع الصلة بين البعض، والعجز عن إرجاعها لأصحابها، إنما يفسر هذا التصرف درجة الفقر، الذي يقاس منه هؤلاء وعائلاتهم في الوسط الحضري.

وبحكم المعاملة مع البعض من أفراد العينة، لقد صرحوا أن هذه التي عليهم، تعود إلى سنوات وترتبت عنها مشاكل عديدة، ولكن في تقديرهم أنه ليس لديهم الحل السحري الذي يخلصهم منها، وبقيت في تراكم وتزايد متوالي، مما أضعفت قدراتهم الشرائية كفئة تعيش في المدينة.

الجدول (40) الدرجة التي يضع فيها أفراد العينة أنفسهم كصنف من الفقراء

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
أفقر الفقراء	20	33.3
فقير	18	30.0
محتاج	10	16.7
مغلوب على أمره	12	20.0
المجمـــــــــــوع	60	%100

الشكل (34) الدرجة التي يضع فيها أفراد العينة أنفسهم كصنف من الفقراء

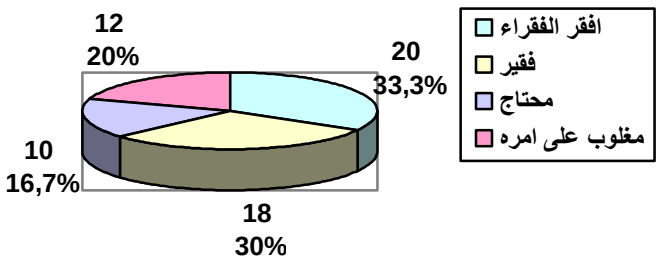

تشير البيانات الإحصائية الموجودة في الجدول رقم 40، أن عدد 20 من الأفراد في العينة، والممثلين بالنسبة المحددة بـــ 33.3%، قالوا بصريح العبارة أنهم أفقر الفقراء، وحتى إذا ما إفترضنا أن رأيهم لا يعكس الحقيقية، فإنه يعبر من جهة أخرى عن شدة الحرمان والمعاناة والمشاكل المعيشية التي كادت أن تصل ببعضهم إلى اليأس، أما 18 فرد في العينة وتمثلهم النسبة 30.0%، فأقروا بأنهم فقراء أو معوزين بالمعنى التام، أما الباقي من الأفراد في نفس العينة، فمنهم 12 أكدوا أنهم مغلوب على أمرهم، وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ20.0%، كونهم يتصورون عجزهم عن تغيير هذا الواقع المر، والذي تتفاقم فيه الآفات والتحديات من يوم إلى آخر، وبخصوص 10 أفراد في العينة، والذين تمثلهم النسبة 16.7%، أجابوا أنهم محتاجين لمختلف الأشياء، التي تخص حياتهم الأسرية، مثل الغذاء الجيد والماء النقي والصحي، واللباس والأغطية الجديدة ... وحاجات أخرى لا تعد ولا تحصى.

وعلى ضوء هذه المعلومات، نعتقد أن الشعور الباطني يتطابق مع الإحساس الخارجي، لدى كل الأفراد الذين تكونت منهم هذه العينة، حيث أرغمتهم الظروف الصعبة للفقر والحرمان أن يعبروا وبكل صدق عن الوضع المتردي الذي يعيشونه في المدينة، وما تواجدهم في الوسط الحضري إلا سببا في تهميشهم، دون قدرتهم على إحداث تغييرات لصالحهم.

الجدول (41) الأسباب التي أدت إلى فقر أسر أفراد العينة

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
الحرمان من العمل	20	33.4
عدم وجود دخل منتظم	5	8.3
انخفاض الدخل	8	13.3
غلاء مستوى المعيشة	7	11.7
كبر حجم الأسرة	11	18.3
التهميش والحرمان	4	6.7
سوء توزيع الدخل	3	5.0
نقص الرعاية الاجتماعية	2	3.3
المجمـــــــــوع	60	%100

الشكل (35) الأسباب التي أدت إلى فقر أسر أفراد العينة

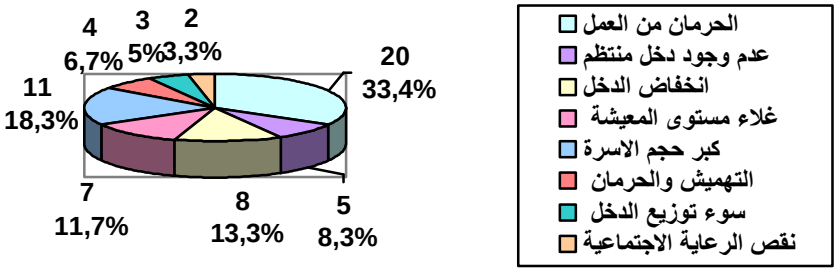

ما يمكن ملاحظته من المعلومات الكمية التي وردت في الجدول رقم 41، أن عدد 20 من أفراد العينة، والممثلين بالنسبة المقدرة بـــ 33.4%، قد ذكروا أن سبب فقرهم يعود إلى حرمانهم من العمل، وبالنسبة لـــ 11 من الأفراد نفس العينة والممثلين بـــ 18.3%، قالوا أن الفقر الذي هم فيه يرجع إلى كبر حجم الأسرة، ثم يأتي عدد 8 أفراد وتمثلهم النسبة 13.3%، اعتبروا أن فقرهم مرتبط أكثر بانخفاض الدخل، لكن 7 الآخرين والممثلين بـــ 11.7%، فأكدوا على أن غلاء مستوى المعيشة هو العامل الذي جعل منهم فقراء في السنوات الأخيرة. وإذا رجعنا إلى العدد القليل المتبقي من الأفراد في العينة، فنجدهم يتوزعون في آرائهم على هذا النحو، إذا يظهر 5 منهم والممثلين بنسبة 8.3، صرحوا أن فقرهم يعود للدخل غير المنتظم، أما 3 من أفراد ذات العينة وتمثلهم النسبة 5.0%، فقد فسروا الفقر الذي يعيشونه بسوء توزيعهم للدخل، أي وجود نوع من الفوضى والتبذير وعدم تقدير الظروف، وفي نظر 2 والممثلات بـــ 3.3%، فهما يرجعان الفقر إلى نقص الرعاية الاجتماعية.

ما نستشفه من هذه المعطيات الإحصائية، أن أفراد العينة قد جاءت إجاباتهم متباينة، ولكنها من زاوية أخرى، فهي تفيد التعدد في الأسباب المؤدية للفقر، ومادامو يعيشون في البيئة الحضرية فلاشك أن العوامل تصبح كثيرة، ولا يمكن حصرها على طرف بعينه دون الباقي من أرباب وربات الأسر في عينة البحث الميداني.

الجدول (42) رد أفراد العينة عن استطاعتهم في تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأسرية المطلوبة

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
نعم	10	16.7
لا	50	83.3
المجمـــــــــوع	60	%100

الشكل (36) رد أفراد العينة عن استطاعتهم في تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأسرية المطلوبة

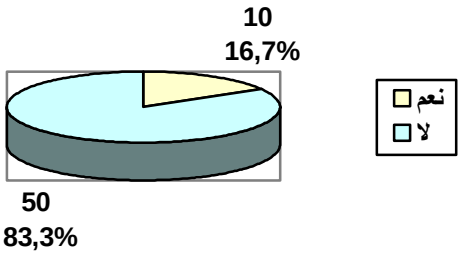

يتعين من البيانات الإحصائية التي احتواها الجدول رقم 42، أن معظم الأفراد في العينة، والبالغ عددهم 50 والممثلين بالنسبة المقدرة بـــ83.3%، قد أجابوا أنه ليس بمقدورهم تلبية كل الاحتياجات الاجتماعية المطلوبة من طرف أسرهم، سواء المعيشية منها أو الصحية وحتى التعليمية والترفيهية، كون الدخل الذي يتقاضونه قليلة، ولا يتناسب وكم المطالب الحياتية الضرورية منها خاصة.

أما بالنسبة للعدد المتبقي من نفس أفراد العينة، وهم 10 والممثلين بـــ 16.7%، فقالوا أن لديهم استطاعة محدودة، في توفير بعض الحاجيات التي يطلبها أفراد الأسر التي يتحملون مسؤوليتها، وذلك ليس تأكيدا لقدرتهم التامة، وإنما يجهدون أنفسهم دائما، كي يكونون عند حسن ظن أبنائهم، وهو الشيء الذي يجعلهم يتدبرون الأمور والشؤون الأسرية بعقلانية وتبصر.

ومهما يكن من توقعات في هذا الجانب، على أن أفراد العينة لا يستطيعون توفير الاحتياجات فيبقى العرض أمامهم والمجال مفتوح، للبحث عن سبل تخفف عنهم وطأة المعاناة اليومية، التي أصبحوا فاقدين الأمل معها في التخلص من درجة الحرمان والفقر الكبير على اعتبار أن المدينة تقتضي حياة حضرية تختلف عن نمطها في الريف أو القرية.

الجدول (43) الصعوبات التي تعاني منها أسر أفراد العينة

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
الظروف السكنية غير المناسبة	21	35.0
نقص التغذية	19	31.7
الأحوال الصحية السيئة	14	23.3
التعرض للاحتقار	2	3.3
الوضع الاجتماعي المتدني	4	6.7
المجمـــــــــوع	60	%100

الشكل (37) الصعوبات التي تعاني منها أسر أفراد العينة

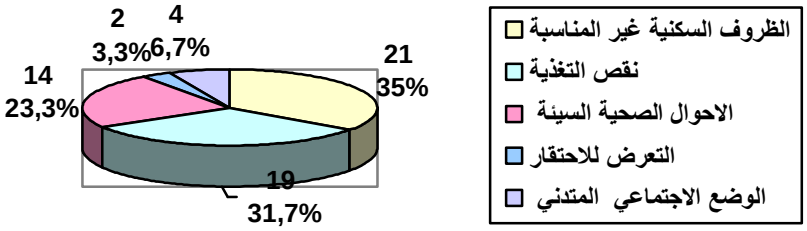

تدل المعلومات الرقمية المسجلة في الجدول رقم 43، على أنه يوجد من الأفراد في العينة وعددهم 21، والذين تمثلهم النسبة المحددة بـــ 35.0%، اعتبروا من بين أبرز الصعوبات التي تعاني أسرهم ترجع إلى الظروف السكنية غير المناسبة، أما الأفراد البالغ عددهم 19 من ذات العينة، والممثلين بنسبة 31.7% فأدركوا أنهم يعانون من النقص في التغذية ثم يأتي عدد 14 من الأفراد في العينة وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ23.3%، حيث أجابوا على أن الأحوال الصحية، وما يواجهونه من آفات مرضية تشكل عائقا حقيقيا لأفراد أسرهم.

وبخصوص العدد القليل المتبقي من أفراد هذه العينة، فنجد 4 منهم والممثلين بـــ 6.7%، أثبتوا أن الوضع الاجتماعي المتدني، أصبح يفرض نفسه كتحد أمامهم، أما 2 من الأفراد والممثلان بأدنى نسبة وهي 3.3%، فيعتقدان أن التعرض للاحتقار، نظرا لحالة البؤس البادية على الوجود، واللباس الممزق والصحة السيئة والبطالة التي يعيشونها... كلها عوامل تقف في حياتهم كصعوبات يومية يصبح من الصعب التخلص منها نهائيا.

إذن تجلى تصور، أن الحياة في المدينة لها مزايا كما أنها لها مساوئ، والراجح أن الفئات الهاشمية هي الأكثر تضررا بسبب الحرمان والفقر المنتشر بينها، وهنا تأتي مصاعب وعوائق تطرح نفسها أمام الفقراء في البيئة الحضرية.

سابعا- المشاركة السياسية والثقافية الاجتماعية

اشرنا في القسم النظري إلى هيمنة ثقافة الفقر وتضاؤل مشاركة الفقراء في الحياة الحضرية، بفعل ضغوط الحياة، والمشكلات التي يواجهونها، وانسداد قنوات المعلومات والتجريد من القوة. من هذا المنطلق، نحاول تحليل الاستجابات التي حصلنا عليها من عينة البحث حول مشاركتهم في الحياة الحضرية ومؤشرات ثقافتهم الاجتماعية.

الجدول (44) مشاركة أفراد العينة في الانتخابات

الاحتمالات	العـــــدد	السنة المئوية%
أحيانا	32	53.3
غالبا	13	21.7
دائما	10	16.7
لا أشارك إطلاقا	5	8.3
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (38) مشاركة أفراد العينة في الانتخابات

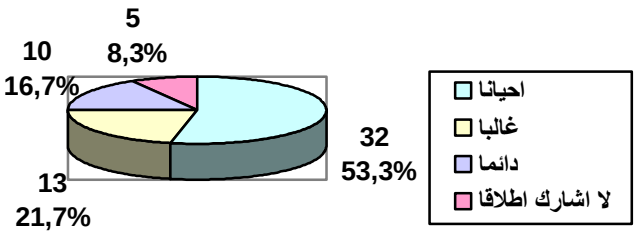

تظهر المعطيات الكمية التي تم ضبطها في الجدول رقم 44، أن الأكثرية من أفراد العينة والبالغ عددهم 32 والممثلين بنسبة 53.3%، قالوا أنهم يشاركون في الانتخابات أحيانا، وذلك راجع إلى عوامل تنظيمية كونهم مسجلين في القوائم القديمة التابعة لقراهم ومداشرهم الأصلية، فيحول البعد دون حضورهم إلى الأماكن التي تتواجد بها الصناديق الخاصة بالاقتراع، أما 13 من أفراد نفس العينة، والذين تمثلهم النسبة المقدرة بـــ 21.7%، فأقروا أنهم ينتخبون في الغالب من الأوقات ثم يأتي 10 من الأفراد في العينة، والممثلين بنسبة 16.7%، فيقومون بالعملية الانتخابية بصورة دائمة.

لكن لوعدنا إلى العدد الأقل من أفراد العينة، وهم 5 والممثلين بالنسبة المحددة بـــ 8.3%، نجدهم صرحوا بعدم مشاركتهم في الانتخابات، وهذا نظرا لظروف قاهرة كحالة البعد، وانعدام المواصلات إلى الأماكن النائية، أو لغياب بطاقة الاقتراع دون تجديدها وإما لنقص الوعي بقيمة الانتخابات في حد ذاتها.

الحقائق التي يمكن إدراكها من البيانات السابقة، أن معظم أفراد العينة يقومون بإجراءات تحضيرية خاصة بالانتخابات مثل تجديد بطاقة التعريف الوطنية وتسجيل أنفسهم في القوائم، والتأكد من الصناديق التابعين لها في أحياء المدينة، وهو سلوك يدل على مدى حرص هؤلاء لتمثيل أصواتهم، وهو تفكير يتفق مع الحس السياسي والثقافي والاجتماعي للفئات التي يجب العمل على ترقية مشاركتها في العملية الانتخابية على الرغم من الحرمان والفقر الذي يعيشه أفرادها في الوسط الحضري.

الجدول (45) تمثيل أفراد العينة عضويتهم في تشكيل منظم

الاحتمالات	العـــدد	النسبة المئوية%
حزب	0	0.0
جمعية	4	6.7
لجنة الحي	15	25.0
لا أمثل انتمائي	41	68.3
المجمـــــوع	60	%100

الشكل (39) تمثيل أفراد العينة عضويتهم في تشكيل منظم

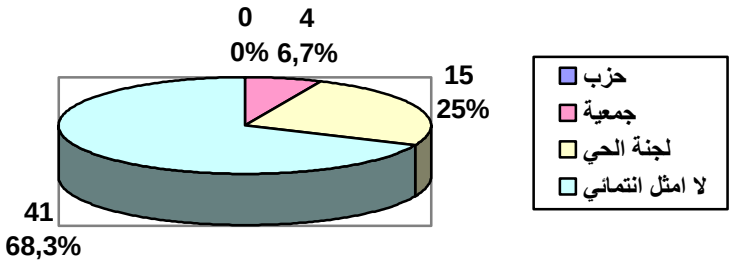

تقودنا البيانات الموجودة في الجدول رقم 45، إلى تأكيد أن معظم الأفراد في العينة، وهم 41 والممثلين بالنسبة المقدرة بـــ 68.3، أجابوا بعدم تمثيل انتمائهم لأي تشكيل منظم، على اعتماد منهم أن التنظيمات السياسية أو الجمعوية، تتطلب تقديم الاشتراكات، كما تجعل من المنخرطين يحضرون بعض اللقاءات والتجمعات، التي هم ليسوا مستعدين لها، نظرا لمشاغل الحياة التي ضيقت عليهم مثل هذه الصلاحيات، بحيث أصبح همهم هو كسب القوت لأسرهم .

وبخصوص الأفراد الآخرين من نفس العينة فيوجد 15 منهم والممثلين بنسبة 25.0%، قالوا أنهم منخرطين في لجنة الحي، بحكم أنها التنظيم الأقرب والأنفع، إذ يقومون بتفعيل نشاطها ويطرحون المشكلات التي يعانون منها، مثل غياب الماء الصالح للشرب وقنوات الصرف للمياه والكهرباء والغاز...وغيرها من الضروريات التي تتوقف عليها حياتهم الخاصة والعامة، بالحي الذي يسكنون به، أما العدد القليل من أفراد العينة، وهم 4 وتمثلهم أدنى نسبة وهي 6.7%، أثبتوا بانخراطهم في أحد الجمعيات، كالنقابة أو بعض الجمعيات التي تنشط في الإطار الخيري أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

ما نفهمه من الآراء التي قدمها أفراد العينة، أنهم يتصورون الجدوى من هذه التشكيلات، تظهر فيما تكسبه لهم من منفعة، وتخفيف وطأة المشاق اليومية التي يواجهونها في الوسط المديني، وهو ما يفسر عدم تشجعهم للانخراط في التنظيمات السياسية، وخاصة في عهد التعددية الحزبية ولهذه الأسباب وغيرها الذاتية منها والموضوعية، يتضح أن الوضع المزري للفئة الهامشية، قد وقف عائقا لاندماج الأفراد في الأحزاب والجمعيات واللجان، بشكل قوي ومنظم ودائم.

الجدول (46) رد أفراد العينة عن ممارستهم أو أحد أفراد أسرهم للنشاط الثقافي أو الرياضي

الاحتمالات	العـــدد	السنة المئوية%
نعم	4	6.7
لا	56	93.3
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (40) رد أفراد العينة عن ممارستهم أو أحد أفراد أسرهم للنشاط الثقافي أو الرياضي

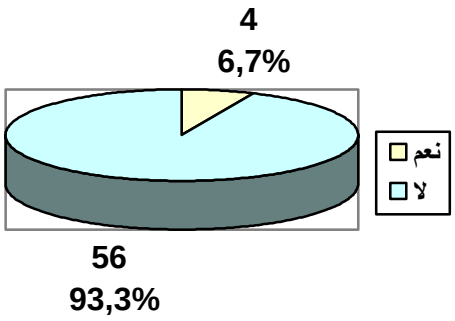

بمجرد النظرة الأولية للبيانات الإحصائية التي تضمنها الجدول رقم 46 نفهم أن الغالبية من الأفراد في هذه العينة، والذين تحدد عددهم بـــ 56، والممثلين بالنسبة الأكبر وهي 93.3%، كان ردهم بعدم ممارستهم للنشاط الثقافي والرياضي، وحتى الأفراد الذين ينتمون إلى أسرهم، وهذا في نظرهم راجع إلى عدم وجود مرافق في الحي، خاصة بهذه الأنواع من النشاطات، إلى جانب غياب الإمكانات اللازمة لذلك، أضف إلى توجه هؤلاء إلى أمور أخرى لها علاقة بضروريات الحياة، دون الاهتمام بالجوانب الترفيهية، لأن ظروفهم الصعبة أبعدتهم بشكل أو بآخر عن هذه المجالات الأساسية في البيئة الحضرية.

أما الباقي من الأفراد في نفس العينة، وهم 4 وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ 6.7%، فأقروا بأن البعض من أبنائهم، يمارسون النشاط الذي يندرج في السياق الثقافي والرياضي، ولكن في حدود مستوى

محلي، وبإمكانيات ضئيلة جدا لا تؤهلهم إلى الارتقاء لدرجات أفضل، بحيث تتحول هذه النشاطات في حياتهم الخاصة، إلى مجرد سد فراغ ناتج عن الواقع المزري الذي يتواجدون به، وذلك في الحي الذي يأتي على هامش الأحياء الأخرى في المدينة.

إن عملية نقص الممارسة الثقافية والرياضية في وسط معين، لتدل حقيقة على الغبن وحالة الحرمان، والفقر المعشش في حياة الكثير من الأفراد والأسر، التي تعيش العزلة على النطاق الواقع، سيما من الناحية الترفيهية التي يفتقدها مثل هذا المجتمع المديني.

الجدول (47) العوامل التي تحد من ممارسة أفراد العينة أو أحد الأشخاص في أسرهم النشاط الثقافي والرياضي

الاحتمالات	العـــدد	النسبة المئوية%
نقص المرافق	18	30.0
عدم وجود وقت ورغبة	6	10.0
نقص الإمكانيات المالية	29	48.3
معارضة الأهل	3	5.0
المجمـــــوع	56	%93.3

الشكل (41) العوامل التي تحد من ممارسة أفراد العينة أو أحد الأشخاص في أسرهم النشاط الثقافي والرياضي

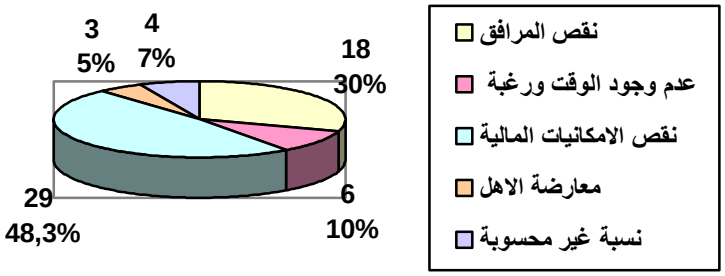

تشير المعلومات الإحصائية التي وردت في الجدول رقم 47، أن الأكثرية من الأفراد الذين قالوا بعدم ممارستهم، وهو نفس الحال عند أفراد أسرهم للنشاط الثقافي والرياضي، وعددهم 29 وممثلين بنسبة 48.3%، حيث اعتبروا أن نقص الإمكانيات المالية، يعد العائق الكبير الذي يقف في طريقهم، لأن النشاطات من هذا النوع، حسب رأيهم تتطلب مصاريف وهم في أمس الحاجة إليها، ثم

يأتي 18 من نفس الفئة التي أجابت بالسلب، والممثلين بالنسبة المحددة بـــ 30.0%، اعتبروا نقص المرافق في الحي، حالت دون استفادتهم وأبنائهم من هذه الامتيازات، التي تحصل عليها بعض السكان في أحياء المدينة.

كما أكد عدد من الأفراد وهم 6 والممثلين بـــ 10.0%، أنه لا يوجد لديهم وقت ولا رغبة في الترفيه، كون حياتهم اليومية مليئة بالمتاعب والتفكير في القوت والأشياء والحاجات المعيشية، أما المتبقين وعددهم 3 وممثلين بنسبة 5.0%، فأثبتوا أنهم كأرباب وربات أسر فقيرة يعارضون أن يمارس ممن يعولونهم هذا النشاط، لأنه سيلهيهم عن الأمور الأساسية، وبالتالي فهو مجرد تضييع للوقت وإهدار للجهد والإمكانات.

لو نتمعن الأسباب التي قدمها هؤلاء، نكشف أنواعا من التهميش الموجودة في الحي السكني، الذي شكل المجتمع الأصلي للبحث الميداني، وبالتالي ما يتبع هذا الفراغ الثقافي والرياضي، مشكلات أخرى تظهر في السلوكات غير السوية، والتشنج في العلاقات والتنافر... وغيرها من الانحرافات التي تطبع حياة الفقراء في الوسط الحضري.

الجدول (48) أولوية مطلب أفراد العينة في تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
اقتصاديا	30	50.0
صحيا	15	25.0
ثقافيا	5	8.3
اجتماعيا	10	16.7
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (42) أولوية مطلب أفراد العينة في تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية

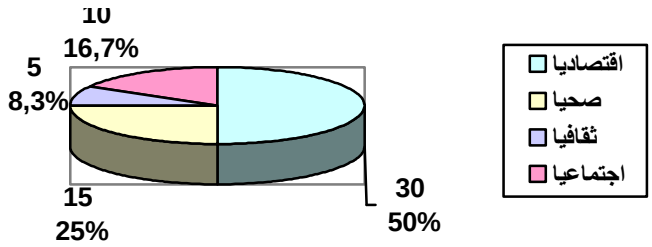

تدل البيانات الإحصائية التي تم ضبطها في الجدول رقم 48، على أن معظم أفراد العينة وهم 30، والممثلين بالنسبة المقدرة بـــ 50.0%، قد أدركوا أن ظروفهم الحياتية، أول ما يجب أن تحسن تكون في الجانب الاقتصادي، مثل توفير العمل وضمان دخل ثابت، وإيصال الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء والغاز، ومد قنوات صرف المياه القذرة، وفرض الرقابة من الجهات الوصية على الأسعار في المجالات التجارية، وغيرها من العناصر التي تشكل الجانب المادي في الحياة الحضرية.

وبخصوص عدد الأفراد من نفس العينة والبالغين 15 والممثلين بنسبة 25.0%، لقد رأوا أنه لا بد من العناية بالجوانب الصحية، سواء في سكناتهم أو المحيط الخارجي للحي، إضافة إلى مساعدتهم كفقراء بتقديم أنواع من الأدوية الخاصة بالأمراض التي تهدد حياتهم، إلى جانب القيام بحملات التطعيم الوقائي، والنظافة اليومية وإبعاد القمامات من أمام المنازل، وجميعها شروط تضمن سلامة السكان في هذه البيئة الحضرية الهامشية.

أما بالنسبة للأفراد الذين أكدوا على أولوية المطالب الاجتماعية، كأساس لتحسين ظروفهم المعيشية في المدينة، فكان عددهم 10 وممثلين بالنسبة 16.7%، حيث حرصوا على عملية الدمج، وتمكينهم من المشاركة في المجتمع المحلي، وفتح فرص التعبير والإصغاء للمشاكل من طرف المسؤولين والمسيرين للمؤسسات والمديريات التي تنشط وتقدم الخدمات، للمواطنين من دون تمييز ولا استعباد، ثم يأتي العدد القليل وهم 5 والممثلين بنسبة 8.3%، وكان تركيزهم على الجانب الثقافي، نظرا لما يسهم به من تقليل الانحرافات والفراغ، وبالتالي تخفيف وطأة المعاناة والظروف السيئة التي يعيشونها في المدينة.

وإذا تأملنا طموح أفراد العينة، نجده لم يقتصر على مجال واحد في الحياة بل مس أغلب النواحي، وكلها تمثل كيانا ماديا ومعنويا بأصح تعبير، للفئات المهمشة التي تردت ظروفها في الفترة الأخيرة داخل المجتمع الحضري.

ثامنا- الفقر المتوارث لعينة الدراسة

تختلف الأبحاث الميدانية حول مسألة توارث الفقر أو اكتسابه في ضوء الضغوط والمشكلات الحياتية . فكثير من الأدلة والبيانات الإحصائية تربط الفقر بالتراكمات التاريخية، في حين تفيد اختلاف مهن جيل الآباء عن جيل الأبناء بمعنى وجود انقطاع بين الجيلين، وأن الفقر هو نتاج لأوضاع راهنة وتناقضات هيكلية .

من هذا المنطلق، نحاول تحليل المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بتوارث الفقر في مجتمع مدينة باتنة.

الجدول (49) رد أفراد العينة عن توارث الفقر

الاحتمالات	العـــدد	النسبة المئوية%
نعم	36	60.0
لا	24	40.0
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (43) رد أفراد العينة عن توارث الفقر

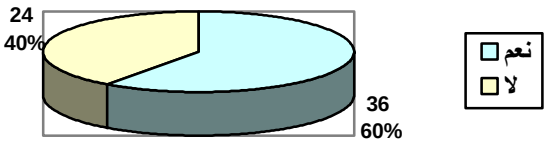

لو ندقق النظر في المعطيات الكمية التي احتواها الجدول رقم 49، نجد أن الأكثرية من الأفراد في العينة، والبالغ عددهم 36 والممثلين بنسبة 60.0%، كان ردهم بأن حالة الفقر، لها امتداد إلى أصولهم العائلية، وإلى المنطقة الريفية والقروية التي كانوا ينتمون إليها قبل مجيئهم إلى المدينة، لذلك فهم يعترفون بتوارث العوز الذي ينتقل من جيل إلى جيل، أو بأصح تعبير الظروف القاسية التي تتنشر في أوساط مثل هذه الفئات سواء في الريف أو في البيئة الحضرية.

أما بخصوص الباقي من الأفراد في نفس العينة، وهم 24 والممثلين بالنسبة المحددة بـــ 40.0%، فقالوا أن الفقر الذي يعيشونه حاليا، ليس له امتداد لا للأجداد ولا للآباء، أو الموطن الأصلي الذي انحدروا منه، بل يرتبط بعوامل وأسباب مختلفة، أفرزتها المشكلات والتحديات التي يواجهونها يوميا في الوسط المديني، وقد كنا تطرقنا إليها من قبل، ومنها على سبيل الذكر قلة فرص الشغل، وعدم الاندماج الكلي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الحضري وهي العناصر التي أحدثت الوضع المتدهور لهذه الفئة المهمشة، والتي تزداد فقرا من يوم إلى أخر.

إنه مهما حاولنا تقصي حقيقة توارث الفقر، فإن الأمر يظل يتوقف على الأوضاع غير المستقرة، التي يعيشها سكان بعض الأحياء في المدينة، والتي توحي من جهتها على وجود تناقل

وتفاعل بين العائلات والأفراد، مما يخلف معه عوامل مؤثرة، قد تؤدي إلى الحرمان والفقر والهامشية بجميع صورها، وخاصة في المجتمع المديني.

الجدول (50) مبرر اعتقاد أفراد العينة في الوضع المتدني لأسرهم

الاحتمالات	العـــدد	النسبة المئوية%
امتداد لفقر العائلة الكبيرة	12	20.0
غياب التضامن والتعاون	8	13.3
عدم اهتمام المعنيين بالأمر	26	43.3
نتاج الوسط الحضري	14	23.4
المجمـــــوع	60	%100

الشكل (44) مبرر اعتقاد أفراد العينة في الوضع المتدني لأسرهم

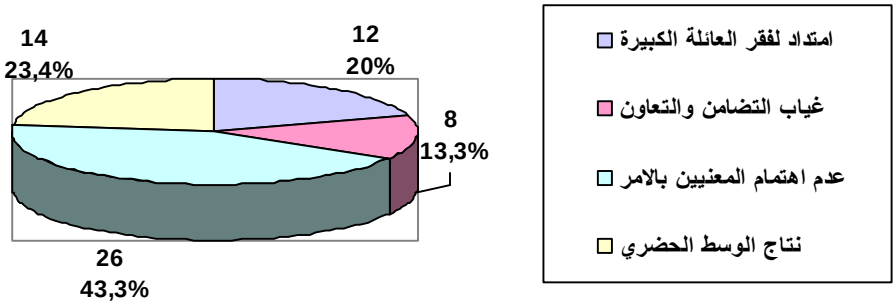

ما تطلعنا عليه البيانات الإحصائية المسجلة في الجدول رقم 50، أن العدد الأكبر من الأفراد في العينة، وهم 26 والذين تمثلهم النسبة المقدرة بـــ 43.3%، قد برروا الوضع المتدني الذي تعيشه أسرهم في الوقت الراهن، بعدم اهتمام المعينين من أصحاب القرار، والمسيرين والمنظمين محليا، بالظروف الصعبة والعوامل الكثيرة والمتنوعة، التي يواجهها السكان في مثل هذه الأحياء الشعبية، ثم يأتي البعض من أفراد نفس العينة، والبالغ عددهم 14 والممثلين بـــ 23.4%، فيعتقدون أن وضعهم السيئ، يرجع إلى ما يفرزه الوسط الحضري من تحديات مالية وصحية واجتماعية، وكلها تنعكس سلبا ومباشرة على الأسر التي يكفلون أفرادها.

أما إذا نظرنا إلى 12 من الأفراد في العينة، والممثلين بنسبة 20.0%، فيعتبرون أن الفقر الذي امتد إليهم من العائلة الكبيرة، هو ما جعل أسرهم تعيش وضعا متدنيا من جوانب كثيرة، لكن العدد القليل والمتبقي من ذات عينة البحث الميداني، وهم 8 والممثلين بالنسبة الأدنى وهي 13.3%، فأدركوا أن غياب التضامن والتعاون بين الناس، أدى بالتدريج إلى انشغال كل واحد بظروفه وتناسي الآخرين

الذين ينتمون لنفس الفئة المهمشة، وهو الاعتقاد الذي ساد في البيئة الحضرية أن أخوك ذراعك وصاحبك دينارك، وهي أمثال متداولة في وسط سكان الأحياء الأكثر تضررا من الحرمان والفقر المديني.

إن الوضع الأسري الذي يسود يوميا، والذي أكد عنه مجموع أفراد العينة يتطلب تظافر الجهود من طرف الجميع، سواء الفئات الفقيرة، أو المسؤولين المحلين وعلى مستوى الوطن، وليس بالشعارات فقط بل بالتطبيق وتقديم الحلول الإستعجالية والمستقبلية، لأجل تخفيف وطأة المعاناة على الأسر المعوزة، والتي تتمركز في المجتمع الحضري.

الجدول (51) درجة البؤس الذي تعيشه أسر أفراد العينة

الاحتمالات	العـــدد	النسبة المئوية%
كبيرة	49	81.7
متوسطة	8	13.3
قليلة	3	5.0
مجمـــــوع	60	%100

الشكل (45) درجة البؤس الذي تعيشه أسر أفراد العينة

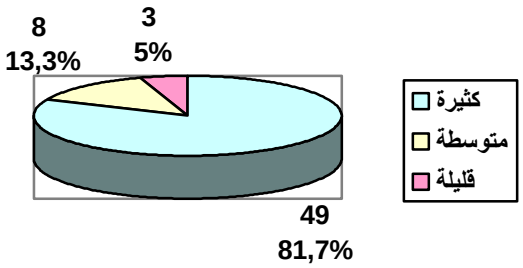

يتضح من المعلومات الإحصائية المضبوطة داخل الجدول رقم 51، أن معظم الأفراد في العينة، والبالغ عددهم 49 والممثلين بـــ 81.7%، وهي النسبة التي تدل على أن درجة البؤس، الذي تعيشه أسر أفراد العينة كبيرة، أما بالنسبة للأفراد في نفس العينة وهم 8، والذين تمثلهم نسبة 13.3%، فأجابوا أن البؤس والحرمان، المسيطران على حياة أسرهم درجته متوسطة، وإذا جئنا إلى العدد القليل

من أفراد هذه العينة، فنجدهم 3 وممثلين بـــ 5.0%، فقد لاحظوا أن درجة بؤس الأسر، التي تتحمل مسؤولية تدبير شؤون الحياة فيها قليلة.

وما نستشفه من هذه المعطيات الرقمية، أن البؤس الأسري في المجتمع الحضري، لا يقتصر فقط على جانب بعينه، بل يتعدى ليشمل السكن والدخل والمعاش، والصحة والتعليم والمشاركة....، وغيرها من الحالة التي لا تخص الأفراد في حد ذاتهم، وإنما لتنعكس في مظاهر عديدة، المادية منها والنفسية والاجتماعية. لهذا نتصور أن فئة سكان الحي، الذي تمت فيه الدراسة الميدانية، أغلبهم يعيشون تذمرا ولا اطمئنانا، سواء على مستقبلهم أو مصير أبنائهم، في ظل ظروف متغيرة ومتبوعة بالمشكلات والتحديات وخصوصا في الآونة الأخيرة أين أصبحت الحياة صعبة في الوسط الحضري.

الجدول (52) الحلول التي يقترحها أفراد العينة لتحسين الظروف المعيشية لأسرهم

الاحتمالات	العـــــدد	النسبة المئوية%
الاعتماد على الذات	11	18.3
توفير الشغل الدائم	25	41.7
توفير السكن اللائق	10	16.7
العناية بالخدمات المختلفة	6	10.0
توفير الهياكل الخاصة بالدمج الاجتماعي	8	13.3
المجمـــــــوع	60	%100

الشكل (46) الحلول التي يقترحها أفراد العينة لتحسين الظروف المعيشية لأسرهم

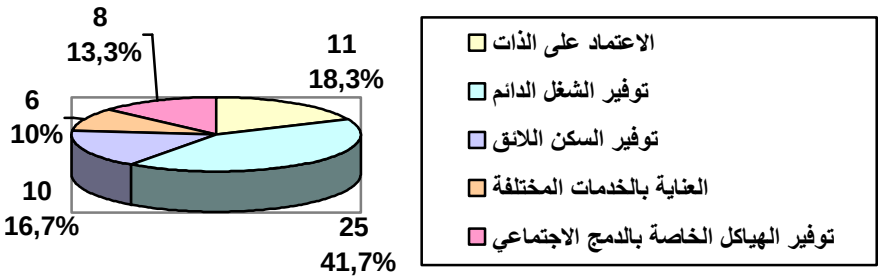

تكشف البيانات الإحصائية التي تضمنها الجدول رقم 52، أن العدد الأكبر من أفراد العينة، وهم 25 والممثلين بالنسبة 41.7%، اعتبروا أن توفير الشغل بالصفة الدائمة لهم ولبعض الأبناء الذين ملوا

البطالة والفراغ، يأتي من الحلول الممكن مساهمتها في تحسين ظروفهم المعيشية، أما بخصوص الأفراد من نفس العينة، والبالغ عددهم 11 والممثلين بنسبة 18.3%، فقد أكدوا أن الاعتماد على الذات، يأتي فوق كل الحلول لفك الصعوبات والضائقات المختلفة التي تواجهها أسرهم، لكن 10 الآخرين من أفراد العينة، وتمثلهم النسبة المقدرة بـــ 16.7%، توصلوا إلى قناعة أن السكن إذا كان لائقا، فيساعد من جهته على تخفيف وطأة الظروف المزرية، التي يعانون منها يوميا في الحي الموجود على أطراف المدينة.

وإذا ما تناولنا العدد الباقي من الأفراد في العينة، فيظهر أن 8 منهم والممثلين بنسبة 13.3%، قالوا أن توفير الهياكل المختلفة والخاصة بدمجهم اجتماعيا، يكون حلا مجديا لأجل تحسين واقعهم الأسري الحالي، أما 6 أفراد في العينة والممثلين بالنسبة 10.0%، أقروا أن العناية بالخدمات بجميع أنواعها، تصبح مع الوقت مخرجا إيجابيا في تحسين أحوالهم المعيشية بالوسط الحضري.

ومما لاشك فيه، أن الحلول التي اقترحها أفراد العينة، تبقى رهينة إرادة كل الأطراف، سواء سكان الحي أو أصحاب القرار، والمؤسسات المحلية الموجودة بالمدينة، إضافة إلى المشاركة المستمرة في بعث بعض المناشط التي تقلل بدورها من درجة الحرمان والفقر، السائد في المجتمع المديني، وطبيعي أن طموحات وتطلعات كهذه، تدل عن أمل هذه الفئة الهامشية في تحسين الظروف المعيشية من كل النواحي.

الفصل السابع

الفصل السابع

مناقشة نتائج الدراسة

ـ تمهيد

أولا– مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فروضها

1. النتائج الخاصة بالفرضيات الفرعية
2. النتائج الخاصة بالفرضية العامة

ثانيا– مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات المشابهة

ثالثا - الدراسة الراهنة والنظرية الحضرية

رابعا - القضايا التي تثيرها الدراسة

تمهيـــد :

عرضنا في الفصل السابق مختلف الشواهد الإحصائية حول مجتمع الدراسة، من حيث الحالة المهنية لأفراد العينة، حالتهم السكنية، حجم أسرهم، دخلهم وإنفاقهم، المشاركة السياسية والثقافية الاجتماعية، الفقر والتراكمات التاريخية.

ولقد قمنا بتحليل هذه البيانات في ضوء الإطار التصوري للدراسة والمتمثل في المشكلة البحثية، الأهداف، الفروض، وذلك بغرض تحديد الأسباب الحقيقية لظاهرة الفقر الحضري وتجلياته المتنوعة، وكذلك موجهاتها النظرية القاضية بأنه لا توجد جماعات الفقراء في عزلة اجتماعية ،ذلك لأن فقرها لا يمكن تقديره كميا، وتحديده كيفيا، إلا من خلال مقارنتها بالجماعات الأخرى التي تعيش معها داخل السياق البنائي المشترك، لأن الفقر يعد تعبيرا عن عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية، التي أنتجتها ظروف تاريخية ومعاصرة، أتاحت لجماعات أن تستغل أخرى، وأن تستأثر أكثر من غيرها بخيرات الإنتاج وفوائضه.

والمدقق في مسألتي الاستغلال وعدم المساواة سيجدهما لن يكونا إلا بعلاقات اجتماعية بين الجماعات المتفاعلة داخل نمط بنائي معين. معنى هذا أنه لا بد من تحديد مجمل القوى الاجتماعية داخل المجتمع الحضري، حتى نستطيع أن نحدد من الفقير، وأين موضعه، ولماذا هو في هذا الموضع؟

ضمن هذا الإطار ،أشارت دراستنا إلى أن الفقر هو نتاج لعلاقات إنتاجية، وتوزيعية بين جماعات الناس، وأن فهم هذه الظاهرة يندرج ضمن مدخل بنائي يوضح العلاقات، والمواضع الأساسية للجماعات المشاركة في البناء الاجتماعي. وهذا ما أكدته دراستنا حين توصلت إلى وجود علاقات موجبة بين الفقر، وبين الافتقار إلى الدخل والى الأصول اللازمة للحصول على الضرورات الأساسية مثل :الغذاء، المأوى، الملبس، المستويات المقبولة من الصحة والتعليم.

وفي هذا الإطار، دلت الشواهد الواقعية، والمقابلات التي أجريناها مع عدد من المعنيين بظاهرة الفقر في مدينة باتنة وبالضبط في منطقة كشيدة، إلى أن الفقراء يشعرون بحدة افتقارهم إلى القدرة على إسماع صوتهم وتعرضهم للاستغلال والمعاملة غير الإنسانية والمعاناة. فالمرأة محرومة من حقوقها الاجتماعية والمدنية، ويقاسي الأطفال متاعب الحياة، ويواجهون مخاطر عديدة مثل عدم كفاية التغذية والرعاية الصحية والتعليم.

وفضلا عما سبق، أوضحت التحليلات الإحصائية أن شدة الفقر أقوى بين الأسر الكبيرة الحجم، حيث تتزايد معدلات الإنفاق والبطالة، فضلا عن الاكتظاظ والأحوال المعيشية غير الصحية وتردي نوعية الحياة. وهذا يعني في وضع الفقر يزيد مع كل إضافة فرد للعائلة. لهذا تؤكد الشواهد الواقعية أن حجم العائلة يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لظاهرة الفقر، دون إغفال الارتباط القائم بين الفقر والبطالة. أي كلما كان رب الأسرة بطالا كما زادت احتمالات تعرض عائلته للفقر، وكما زاد عدد البطالين في الأسرة الواحدة إلى زيادة شدة الفقر.

وعلى هذا الأساس ،يتضح أن العائلة الفقيرة هي عائلة ذات حجم أكبر من المتوسط، ولديها عدد أكبر من الأطفال، ولديها معدل إعالة أكبر، إلى جانب التلازم بين الفقر وعدم التعليم، وارتباط مستوى الدخل بمعدلات التعليم. فالعلاقة القوية العكسية بين الفقر ومعدلات التعليم، تظهر أن البطالة والفقر، يزدادان بين الأفراد ذوي المستويات التعليمية المتدنية.

وفي المقابل، نجد أن ظاهرة الفقر تتخذ أنماطا وأشكالا متباينة بدءا بالفقر المدقع والعوز وانتهاءا بالعائلات التي تقتات على الفضلات والمساعدات، دون إغفال انتشار الأنشطة الحضرية غير الرسمية المشروعة وغير المشروعة، التسول.

وفي ظل هذه الاعتبارات، نشير إلى أنه على الرغم من وجود بعض السلبيات المحيطة بمدخلات التنشئة الاجتماعية ومخرجاتها في مجتمع البحث، والتي جاءت من خلال ظهور بعض السلبيات التي أفرزها المجتمع والتي يمارسها البعض في صورة أنماط سلوكية غير مرغوب فيها، إلا أن أواصر التعاون والتضامن تسود بين أفراد مجتمع الدراسة، وخاصة في أوقات الشدة، وتشكل جماعة كبيرة، جماعة متآلفة يسودها إحساس بالوحدة والعلاقات الاجتماعية الأولية والمباشرة والمستمرة نسبيا.

والى جانب ذلك أكدت المشاهدات الميدانية على أن الناس في المناطق الثلاث التي شملتها الدراسة، ليست لديهم القيم الصحية بالعناية بالجسم ولا حتى بالمعروضات الغذائية.

ولا شك أن سوء ونقص التغذية يلعب دورا أساسيا في الإصابة بأمراض الفقر، فضلا على انتشار البطالة ومظاهرها وتداعياتها، التشرد، البغاء، الجريمة، التسرب المدرسي ...الخ.

ومن ناحية أخرى، تفيد التحليلات الإحصائية إلى ارتباط ظاهرة الفقر في مجتمع الدراسة بتدني مستوى المعيشة، والتكدس السكاني، وغياب المرافق الصحية، والظروف السيئة للإسكان والبيئة الملائمة لتكاثر الحشرات.

وهذا يؤكد مرة أخرى انتشار الفساد والسلوكيات العدوانية. وقد أكدت الدراسة الحقلية لمنطقة كشيدة أن المنطقة بها عديد من السكان ممن ينتمون إلى ذلك النمط البشري الذي يتميز بالخصائص والسمات المتدنية في المهن والأعمال.

وعلى هذا الأساس، يتضح أن هناك تداخلا بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسببة للفقر التي تبدو تجلياته في تصنيف أفراد مجتمع الدراسة أنفسهم إلى جماعات :أفقر الفقراء، جماعة فقيرة، محتاجة، مغلوبة على أمرها. كل نمط من هذه الأنماط يرتبط بأسلوب ونمط حياتي محدد سواء من حيث الثقافة أو السلوك.

وفي ضوء هذه الخلفية، نحاول في الفقرات المتبقية من هذا الفصل، مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فروضها، وفي ضوء نتائج الدراسات المشابهة.

أولا- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فروضها

من خلال طريقة المسح بالعينة ،والمعالجات الإحصائية أن للبيانات التي جمعت واستخدمت في اختبار فروض الدراسة، خرجنا بمجموعة من الاستنتاجات المتمحورة حول أسباب وأنماط الفقر الحضري.

1.النتائج الخاصة بالفرضيات الفرعية :

ا/نتائج الفرضية الفرعية الأولى : والتي تتعلق بتفسير العلاقة بين حجم الأسرة والفقر، حيث عبرت عنها مجمل الإجابات على الأسئلة الفرعية التي تضمنتها البيانات الخاصة بالحجم الأسري وتبين ذلك من خلال الموقف الذي أبداه أفراد العينة من أرباب الأسر و جاء بنسبة 100% دليل على الاكتظاظ في الأسرة والتزاحم على الغرفة الواحدة ، بحيث نجد أن 6 إلى 11 فرد تمثلهم نسبة 75%، أما الإعالة تمثلها نسبة 20.0 %، بينما تقدر نسبة الأفراد غير العاملين في الأسرة وقادرين على العمل بنسبة 80 % بالإضافة إلى قلة فرص التشغيل31.7 % ، والمشاكل الحياتية التي تواجه الفئات الفقيرة بنسبة 68.3 % ، السن(صغار السن وتمثلهم 10.0 %، أما كبار السن من 31 سنة-51 فأكثر تمثلهم نسبة 90 %)، بينما مساهمة الأفراد العاملين في دخل أسر أفراد العينة تمثلها نسبة 16.7 % وهي مساهمة قليلة .

وفي ضوء هذه الشواهد الكمية، يبدو جليا أن الفرضية الأولى قد تحققت بدرجة عالية من الايجابية، حيث تبين أن هناك علاقة ارتباطية بين حجم الأسرة وبين تفشي ظاهرة الفقر.

ب/نتائج الفرضية الفرعية الثانية : يؤدي انخفاض المستوى التعليمي إلى زيادة الفقر وأتضح أن معظم أفراد العينة (أرباب الأسر)لا يجيدون القراءة ولا الكتابة وعددهم 43 وتمثلهم نسبة71.7 %، الذي يعكس الوضعية السيئة لأفراد العينة، ونتيجة حرمانهم من التعليم والتعلم، أما بالنسبة للمستويات الأخرى فهي متباينة بين نسبة 18.3 % يمثلها أصحاب المستوى الابتدائي وعددهم 11 فرد ونسبة 08.3 % يمثلها 5 أفراد من مستوى متوسط، وفرد واحد يمثل نسبة 1.7 % مستوى التعليم الثانوي.

وكان ذلك نتيجة ضعف الإمكانيات التي لم تسمح للفئات الفقيرة تعليم أبنائهم والمرأة، وهذا ما أكدته النسبة 100 % من المستوى التعليمي الضعيف لأفراد العينة.

تؤكد كل هذه البيانات الإحصائية أن هناك علاقة دالة على تدني المستوى التعليمي وزيادة ظاهرة الفقر. وهذه العلاقة أكدتها شواهدنا الواقعية والمقابلات التي أجريناها مع عدد من المتخصصين والمهتمين بتنمية وتطوير المجتمعات المحلية.

ج/نتائج الفرضية الفرعية الثالثة : والتي تتعلق بتفسير علاقة دالة بين الافتقار إلى الدخل والفقر الحضري، وتبين المواقف التي أبداها أفراد العينة حول كيفية الحصول على الدخل من خلال المتغيرات الفرعية التي احتواها هذا الفرض في كل حالة وكأمثلة على ذلك النسبة 53.3 %، والبالغ عددهم 32 من أفراد عينة الدراسة التطبيقية، ويتلقون أجر يومي مقابل الاشتغال عند الخواص، وتعقبها كيفيات أخرى تتراوح بين الأجر الأسبوعي والراتب غير المنتظم، وقد عبرت على ذلك نسبة 100 % التي أبداها أفراد العينة حول كيفية الحصول على الدخل.

وهذا ما يؤكده الإطار النظري اتجاه القطاع غير الرسمي والذي يشكل نسبة عالية من قوة العمل الحضرية، لأن نسبة الفقر المتزايدة في البلدان النامية مرتبطة بنقص العمالة المنتجة بهذا القطاع، والذي جاء كبديل القطاع الهامشي وتجسيد مشاكل الفئات الاجتماعية الفقيرة من خلال استيعابه نسبة كبيرة من القوة العاملة، وفي نفس السياق تؤكد الدراسات السابقة حول القطاع غير الرسمي أن النشاطات التي تمارسها الوحدات والأشخاص في القطاع غير الرسمي كثيرة وتجلب اليد العاملة، والدور الذي تؤديه الوحدات الاقتصادية نسبي من حيث امتصاص البطالة، كما أدت الظاهرة إلى تفشي الفقر في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى الممارسات اللاقانونية والفوضوية نتيجة الاحتياج والفقر.

ومن خلال عرض معطيات الدراسة الميدانية أتضح بأن الأجر الشهري ينحصر ما بين أقل من 5000 دج إلى 9000 دج والذي جاء بنسبة 83.3 % ، وهذا بالإضافة مقدار الدين النقدي الذي يمثل نسبة 81.7% وهي نسبة كبيرة والذي يعبر عن وجود علاقة دالة بين انخفاض الدخل والفقر، أما النفقات والاحتياجات تمثلها نسبة 46.7 % (خاصة بالأكل)، ونسبة 53.3% لبقية الاحتياجات الأخرى، بينما تدني مستوى المعيشة تقدر بنسبة 81.7 % والتي تعبر عن درجة البؤس الكبيرة للعينة المتمركزة في المجتمع الحضري.

تفيد البيانات الواردة في الفصل السابق، والنسب المئوية المشار إليها آنفا أن هناك ترابطا بين تدني مستويات الدخول وزيادة الفقر. ولقد ارتبط بهذا التدني تدهور المستوى المعيشي لأفراد العينة الذين أقروا عجزهم عن تلبية الاحتياجات المتنامية لأفراد أسرهم.

2.النتائج الخاصة بالفرضية العامة :

والتي تفسر علاقة متغيرات الدخل، الحجم،الأمية بالفقر وكذلك التراكمات الكمية من الاستغلال واللامساواة تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفقر الحضري، وما يثبت ذلك أكثر إجابة المبحوثين من أرباب الأسر الفقيرة عن السؤال المتعلق بالحرمان من العمل وكبر حجم الأسرة من العوامل الأساسية والمؤثرة في إحداث الفقر وتعبر عنه النسبة 65 %، ويليه السؤال المتعلق بالعجز في تلبية الاحتياجات الاجتماعية المطلوبة الذي تمثله النسبة المحددة 83.3%، وكذلك النسبة 66 % الخاصة بتدني المستوى المعيشي للأسر، نتيجة عدم اهتمام المعنيين بالأمر، وكذلك تعبر النسبة 81.7 % عن الدرجة الكبيرة من البؤس الذي تعيشه الأسر الفقيرة.

إلى جانب هذا، يبدو أن صدق الفرضيات الجزئية الثلاث وتوصل الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيراتها على النحو التالي :

-هناك علاقة ارتباطية موحية بين الحجم الكبير للأسرة وبين ظاهرة الفقر

-هناك علاقة ارتباطية موحية بين تدني المستويات التعليمية وزيادة الفقر

-يؤدي الدخل المتدني إلى انتشار وتعميق ظاهرة الفقر

يؤكد أن الفرضية العامة قد ثبت صدقها الامبريقي. وهذا يعني أن الفقر الحضري ورغم ارتباطه بالبناء الاجتماعي والتراكمات التاريخية إلا أن تواجده يرتبط بانخفاض الدخل، البطالة، تدني المستوى التعليمي، وكبر حجم الأسرة.

ثانيا- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات المشابهة

أشرنا في الفصل الثالث إلى مجموعة من الدراسات التي عنيت بظاهرة الفقر من حيث الأسباب والمترتبات، وبينا إلى أي مدى اختلفت من حيث التصور النظري، المنهج، النتائج التي ترتبط بسياق اجتماعي معين.

وفي دراستنا الراهنة توصلنا إلى عدد من النتائج العامة والجزئية التي تقترب في جزء منها وتبتعد في أخر عن نتائج الدراسات السابقة.

وفي هذا الإطار، أظهرت دراستنا أن حجم الأسرة له علاقة مباشرة بظاهرة الفقر. وربطنا هذا الحجم بعدد الأفراد، البطالة، الإعالة، العمر. وتدعم هذه النتيجة دراسة البنك الدولي عن الأردن التي تشير إلى أن احتمالات الفقر تزيد كلما زاد حجم العائلة. ولقد طرحت هذه النتيجة أيضا في دراسة لـــ:EURPS حيث بدا أن حجم العائلة هو العامل الرئيسي وراء ظاهرة الفقر، و حجم العائلة اعتبر أكثر أهمية من البطالة.

كما ورد في دراسة "**عبد الرزاق الفارسي**" الذي أشار إلى **ارتباط الفقر بحجم الأسرة** واحتمال تواجد الفقر بين العائلات الكبيرة أكثر من تواجده في العائلات الصغيرة، لأن معدلات الإعالة ترتفع بنسب أكثر في العائلة الكبيرة بسبب زيادة عدد أفرادها. وقد عبرت على ذلك النتيجة التي توصلت إليها دراسة "**جلال معوض**" أن نسبة كبيرة من الفقر والفقر المدقع، تتركز في المناطق الهامشية لا سيما فئة الأنشطة الهامشية، وكذلك النتيجة التي توصلت إليها دراسات "**قيرة إسماعيل**"، و **دليمي ،بن السعدي، توهامي، بوعناقة، بووذن**" أن: المناطق الهامشية تتميز بالفقر وتزايد حجم الأسرة ، الإحباط والحرمان، هذا بالإضافة النتيجة التي توصلت إليها "**هالة مصطفى السيد يحي** " في دراستها الميدانية، أن المناطق العشوائية مزدحمة بالسكان ومعاناتها من الفقر و تدني مستوى المعيشة. ثم النتيجة التي توصلت إليها "**فاطمة محمود محمد يوسف** "في دراستها، بأن بعض الشياخات في المناطق العشوائية، يتركز بها عدد كبير من السكان. أما النتيجة التي توصلت إليها دراسة "**فراج عطا سالم فراج**" تتمثل في أن المناطق العشوائية في القاهرة والجيزة، تمتاز بالاكتظاظ أو التكدس السكاني.

وهكذا انتهت دراستنا الراهنة إلى أن **تدني المستوى التعليمي له علاقة مباشرة بظاهرة الفقر**. ولقد أكدت هذه النتيجة دراسة "**الفارسي**" حول **الفقر وتوزيع الدخل** في الوطن العربي، ومن نتائج هذه الدراسة أيضا تلك العلاقة القوية بين معدلات التعليم والفقر. حيث أظهرت البيانات الكمية بأن الفقر والبطالة تزداد نسبتهما بين الأميين. و دراسة "**عبد الباسط عبد المعطي** " حول مسألة الفقر وتوزيع الدخل التي انتهت بجملة من نتائج ومن بينها : ارتباط الفقر بالأمية.

هذا، وتتفق دراستنا في النتيجة التي توصلت إليها بشأن **انخفاض الدخل والفقر** مع توصل إليه "**عبد الرزاق الفارس**" في دراسته عن الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، حيث أكد على ارتكاز الفقراء في المناطق الريفية، إذ يرتبط فقرهم بانعدام البنية الأساسية وتنوع الهيكل الإنتاجي، بالإضافة إلى تأثير ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة في توزيع الدخل.

وكذلك تتفق هذه الدراسة مع دراسة "**عبد الباسط عبد المعطي**" في موضوع مسألة الفقر وتوزيع الدخل، مفادها أن أخبث محاولة تحديد الفقر، هي التي حاولت أن ترتبط بعناصر ثقافية، لتزييف واقع الفقراء، دون اكتشاف العوامل الحقيقية التي تحدث الفقر وتجلى ذلك في النتيجة التي توصل إليها، وهي تلك الانعكاسات التي صاحبت النمط الإنتاجي من حيث ازدياد حدة التمايز الطبقي، وكذلك ارتباط المسالة السكانية بزيادة أعداد الفقراء وتدني أحوالهم، هذا بالإضافة إلى دراسة "**محمود الكردي** " **مسح اجتماعي بمنطقة عشوائية** بغرض تحديد المستويات الاجتماعية والاقتصادية لسكانها التي تتفق كذلك مع الدراسات السالفة الذكر، حيث ركزت هذه الدراسة على محددات المستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة وأوجه الإنفاق، و اتضح أن هناك ارتباطا طرديا بين مستوى الفقر وحجم الإنفاق على الطعام. كما أكد "**فراج عطا سالم فراج** " من خلال النتائج التي توصل إليها في دراسته السابقة بأن سكان المناطق العشوائية يعانون من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية نظرا لضعف مداخيلهم.

غير أن الدراسة الأخيرة حول "**الدخل والفقر**" تختلف في بعض نتائجها عن دراسات "**الكردي، قيرة، الحسيني** " التي تنص على أن الفقر لا ينبغي أن يعبر عنه ببعض المؤشرات كانخفاض معدل الدخل وتدني المستوى الاجتماعي –الاقتصادي عن الحد الأدنى المقبول (خط الفقر) بل هو عرض لبنية اجتماعية اقتصادية متخلفة.

وعلى هذا الأساس ، يتضح أن هناك تقاطعات كثيرة بين هذه الدراسة التي أجريت بمنطقة كشيدة بمدينة باتنة، وبين نتائج مختلف الدراسات السابقة التي عالجت ظاهرة الفقر الحضري التي ترتبط بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، باعتبارها تعبيرا عما ينطوي عليه البناء الاجتماعي من تناقضات.

ثالثا- الدراسة الراهنة و النظرية الحضرية

رغم محدودية الدراسة الراهنة التي شملت إحدى مناطق مدينة باتنة، إلا أنها انطلقت في الواقع مما توصلت إليها الأبحاث والدراسات السابقة حول إشكالية الفقر الحضري .

وبالنظر إلى تباين الأطر المعرفية في تحديد الأسباب الفعلية لظاهرة الفقر وكذلك اختلاف نتائج الأبحاث الامبريقية، فإن دراستنا الراهنة صاغت مقاربة نظرية تربط الفقر بالبناء الاجتماعي وآليات الهيمنة السائدة في المجتمع . وبطبيعة الحال، أن هذه الرؤية التناقضية قد كشفت عن عدد من النتائج

التي تؤكد تردي أوضاع الفقراء، وخضوعهم لشتى الضغوط، فضلا عن تهميشهم وخضوعهم ، مما ولد علاقة تبعية وكراهية بينهم وبين الآخر.

ومن أجل تشخيص الواقع الفعلي استخدمت الدراسة عدد من المتغيرات، مثل حجم الأسرة، المستوى التعليمي، معدل الإعالة، معدل البطالة ...الخ.

ولقد تمكننا من خلال استخدام هذه المؤشرات الكشف عن كثير من تمظهرات الفقر الحضري الذي يعبر ويعكس طبيعة البنية الاجتماعية السائدة.

ولعل الإضافة التي قدمتها هذه الدراسة هي تداخل العوامل البنائية والفردية في إنتاج وتكريس الفقر، واستمرار التمايز والاستغلال ومن ثم الصراع الذي يعتبر الوسيلة الكفيلة بتغيير الأوضاع.

والجدير بالذكر أن هذه الرؤية ليست رؤية توفيقية بين المدخلين الصراعي و التوازني، ولكنها رؤية تأخذ بعين الاعتبار العوامل الأساسية والذاتية والسياق الاجتماعي الخاص، وهذا لا يتماشى مع النظرية الأيكولوجية التي تربط الفقر بطبيعة المكان، وكذلك نظرية المتصل التي تعتبر الفقر تعبير عن الانحرافات عن النسق القيمي واختلالات تصيب البناء الاجتماعي. هذا التفسير البنائي الوظيفي يزيد من إعادة إنتاج الواقع بكل مآسيه. لهذا تعتبر هذه الدراسة مساهمة في تبيان الكثير من جوانب الفقر الحضري سواء على المستوى المعرفي أو الواقعي، ومن ثم يمكن اعتبارها مساهمة بسيطة في المراكمة المنهجية والنقدية للمعرفة في مجال الفقر الحضري.

رابعا- القضايا التي تثيرها الدراسة

ناقشنا مختلف التصورات النظرية والأبحاث الميدانية المتوفرة عن أسباب وأنماط الفقر الحضري، ورأينا إلى أي مدى اختلفت في تفسيراتها للظاهرة البحثية، لهذا قمنا بإجراء دراسة ميدانية لتغطية بعض جوانب النقصي في هذا المجال، في سياق اجتماعي، يختلف عن السياقات التي أجريت فيها الدراسات الأخرى.

ورغم ما توصلت إليه الدراسة من ارتباط الفقر باللامساواة وتناقضات البناء الاجتماعي، فإنها حاولت الاقتراب أكثر من واقع الحقيقة المحلية، ذلك بالاقتراب من عينة المبحوثين ورصد واقعهم المعيشي وكذلك حجم الأسرة والمستوى التعليمي، وعلاقة ذلك بظاهرة الفقر.

ورغم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ذات طابع جزئي وكلي، إلا أن موضوع الفقر يبقى محل جدل ونقاش في مختلف الدوائر الأكاديمية، و يطرح عددا من التساؤلات البحثية. وهذه التساؤلات هي :

1-إلى أي مدى ترتبط ظاهرة الفقر الحضري بسوء توزيع الدخل ؟

2-هل تعبر اللامساواة تعبيرا عن استمرار ظاهرة الفقر ؟

3-كيف يرتبط الفقر بما ينطوي عليه البناء الاجتماعي من مشكلات ومثالب ؟

4-ما هي الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المؤدية للفقر، والمترتبة عليه في نفس الوقت ؟.

خاتمة

خاتمـــــة

اتضح من خلال المعالجة النظرية والميدانية لأسباب وأنماط الفقر الحضري، أن ثمة الآن عدد كبير من تلك الأعمال التي تعالج تلك النقاط، فيما تركز الأخرى على جوانب محددة من ظاهرة الفقر، مثل سمات وخصائص الفقراء، مناطق إقامتهم.

ولئن كانت دراستنا الراهنة التي سعت إلى اختيار فرضيات صريحة، وعالجت بطريقة أخرى مسألة الفقر الحضري، واستخدمت المادة للتأمل في العوامل المؤدية للفقر وتمظهراته المختلفة، تتفق في كثير من نتائجها مع نتائج الدراسات الميدانية. وثمة اتفاق مبدئي على أن الهجرة والبطالة والنمو الحضري غير المنظم، كلها عوامل تقف خلف تفشي ظاهرة الفقر وتدني المستويات المعيشية، واستفحال ظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية والأحياء المتخلفة.

لا ينكر أحد إمكانية أن تلعب عوامل الطرد والجذب دورا مؤثرا في البنية الحضرية. ثمة بالطبع أنماط عدة للهجرة وتتفاوت دوافع الأفراد التي كثيرا ما تحفز بواسطة عوامل اقتصادية (العمل)

واجتماعية (السكن) وثقافية (التعليم)، أضف إلى ذلك أن المهاجرين صاروا يأتون إلى المدن ليجدوا أصدقاء وأقرباء هناك.

تبدو الأدلة شديدة النفي لفكرة «حضارة الفقر» ضمن المهاجرين، في الوقت نفسه تبين الدراسات الميدانية أن فقراء المدن يلاقون عوائق كثيرة تمنعهم من المشاركة السياسية، فهم الأقل تعليما ودخلا وثقافة. وهذا ما أكدته دراستنا من أن الفئات التي تعاني من الفقر والبطالة والأمية قد تهاجر بصفة مستمرة للحصول على لقمة العيش، أو تستقر في مناطق عشوائية أو متخلفة. وتتفشى عادة في هذه المناطق الجريمة والمخدرات والبغاء وانحراف الأحداث، فضلا عن الأمراض المختلفة. وتعد هذه المناطق ملمحا مشتركا في العديد من المدن التي يرتفع بها عدد النازحين الذين يميلون بدورهم لتشكيل ثقافات فرعية وجماعات لها خصائصها الاجتماعية والاقتصادية المميزة.

والملفت للنظر كذلك أن الحي المدروس يفتقد للخدمات الضرورية والمرافق، كما يتكون من شرائح عمرية شابة، تعاني من الحرمان وتواجه بصفة مستمرة البطالة والحياة الصعبة والضغوط الحياتية فضلا عن الازدحام السكاني الرهيب وارتفاع معدلات الإعالة.

على هذا الأساس، تتسم الأحياء المتخلفة بالتكدس السكاني وتدني الدخل والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وضعف المشاركة الشعبية في الإصلاح أو تحسين الأوضاع والعمل في القطاع الثالث الذي يشمل الخدمات الشخصية والتجارة بسيطة وغيرها. غير أن هذا لا يشغلنا عن حقيقة التي مؤداها أن الفقر والحرمان الشديد والهامشية تعد بدورها انعكاسا لمشاكل بنيوية في المجتمع.

ومن جهة ثانية أظهرت الدراسة أن الفقر يرتبط بحجم الأسرة والمستويات التعليمية الدنيا والبطالة، إلى جانب ارتباطه باللامساواة، والافتقار إلى الدخل، والى الأصول اللازمة للحصول على الضرورات الأساسية.

لهدا يبدو جليا أن التنمية الاقتصادية لها دور محوري في النجاح في تخفيض أعداد الفقراء، آخذين بعين الاعتبار أن الفقر لا ينتج عن العمليات الاقتصادية وحدها، فهو نتيجة لعمليات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتفاعل فيما بينها، ويعزز كل منها الآخر بطرق يمكن أن تفاقم أو تخفف من الحرمان الذي يواجهه الفقراء كل يوم، لهذا يجب تنفيذ سياسات حكيمة تستهدف القضاء على الفقر وتحسين حال الفقراء في سياق النمو القابل للاستمرار والإقلال من الفقر.

قائمة المراجع

المراجع العامة للدراسة :

1- الكتب باللغة العربية :

1- إبراهيم محمد عبد الحميد : **الدولة والفقر في مصر ملاحظات أولية**، الفقر في مصر (الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة)، أعمال الندوة السنوية السادسة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، مطبعة جامعة القاهرة، 1999.

2- إبراهيم عيسى علي : **مشكلات اقتصادية رؤية جغرافية معاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

3-ـــــــــــــــــ : **مشكلات اقتصادية وسياسية** (رؤية جغرافية معاصرة)، دار النهضة العربية بيروت، 2002.

4-ـــــــــــــــــ و أبو راضي فتحي عبد العزيز : **جغرافية التنمية والبيئة**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004.

5- أبو شعر عبد الرزاق أمين : **العيينات وتطبيقها في البحوث الاجتماعية**، الإدارة العامة للبحوث، السعودية، 1997.

6- أحمد غريب محمد سيد : **تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

7-ـــــــــــــــــــ : **الإحصاء في البحوث الاجتماعية والإعلامية**، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر والتوزيع الإسكندرية، 2005.

8-إسحاق ثروت و عازر عادل : **المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1987.

9- البلداوي عبد الحميد عبد المجيد : **أساليب البحث العلمي التحليل الإحصائي** (التخطيط للبحث وجمع وتحليل للبيانات يدويا وباستخدام برنامج S PSS)، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

10- الجميل سيار : **العولمة والمستقبل إستراتجية تفكير من أجل الغرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، .2000

11- الجوهري محمد و شكري علياء : **علم الاجتماع الريفي و الحضري** ، دار المعارف، القاهرة، 1980.

12-ـــــــــــــــ وآخرون : **المشكلات الاجتماعية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

13- الحديني أماني مسعودة : **السياسة في مصر**، دراسة ميدانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، مصر، .1999

14- الرهوان محمد حافظ : **التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم**، دار أبو المج للطباعة للهرم، د .م. ن، 2006.

15- الزكي كريمة محمد : **أثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي من خلال الخدمات الاجتماعية الأساسية**، ط1، منشأ توزيع المعارف، الإسكندرية، .2004

16- الزوي لوجلي صالح : **علم الاجتماع الحضري**، ط1، منشورات جامعة خان يونس، بنغازي، 2002.

17- العليمي بيلي إبراهيم أحمد : **هذا هو الفقر** (أبعاده، أسبابه، مآسيه)، الجزء1، ط1، جامعة القاهرة، .2003

18- العيسوي إبراهيم : **التنمية في عالم متغير**، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط2، منتدى العالم الثالث ، دار الشروق، مصر، 2001.

19- الفائدي محجوب عطية : **طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 1994.

20- الفارس عبد الرزاق : **الحكومة والفقراء والإنفاق العام** (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001 .

21-ـــــــــــــــ : **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001،

22- الكردي محمود وآخرون : **مسح اجتماعي لمنطقة عشوائية** (دراسة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الحوتية)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1999.

23- المرسي كمال الدين عبد الغني : **الحل الإسلامي لمشكلة البطالة**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004.

24- المهدي عادل : **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، مصر، .2004

25- النجار أحمد السيد : **الفقر في الوطن العربي**، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، .2005

26- انجرس موريس وأخرون : **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** (تدريبات علمية)، ترجمة: صحراوي بوزيد، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004-2006.

27- بيتي الكوك (عرض: الدجوي علي) : «**فهم الفقر**»، ط1، المكتبة الأكاديمية، 2000.

28- جلبي علي عبد الرزاق : **المشكلات الاجتماعية**، دراسات معاصرة في" العنف، الجريمة المنظمة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، .2005

29- وردم باتر محمد علي : **العولمة ومستقبل الأرض الأهلية**، دار للنشر والتوزيع، عمان، .2003

30- ورسلي بيتر : **العوالم الثلاثة: الثقافة و التنمية العالمية**، ترجمة: صلاح الدين محمد سعد الله، الجزء 02، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987.

31- زكي رمزي : **الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبت والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية في الطريق**، بيروت، العدد 1، 1995.

32- حجازي عزت : **الفقر في مصر**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، .1996

33- حمزة كريم محمود وآخرون : **الفقر والغنى في الوطن العربي**، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، بغداد، 2002.

34- كريم كريمة : **دراسات في الفكر والعولمة في مصر والدول العربية**، ترجمة: سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي لترجمة ، مصر، العدد 844، 2005 .

35- كشك حسنين حسنين : **إفقار الفلاحين** (الآليات وسبل المواجهة)، ط1، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، .2004

36- محمود صادق : **الفقر والجريمة ،الفقر في مصر** (الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة)، أعمال الندوة السنوية السادسة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، مطبعة جامعة القاهرة، 1999.

37-مايور فيديريكو ، باندیه جيروم : **عالم جديد**، ترجمة: خليل خلفات وعلي خلفات، ط1، دار المنار للنشر، بيروت، 2002.

38- مشهور أميرة والمهدي عالية : **القطـــاع غير الرسمـــي في شياخـــة معروف**، دراســة ميدانيـــة، المركز القومي للبحـــوث الاجتماعية والجنائيـــة، القاهرة، 1994.

39- معوض جلال : **الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الجامعة القاهرة، 1998.

40- مهنا إبراهيم سليمان : **التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية**، أبعاد وأثار على التنمية المستدامة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد44، أبو ظبي، 2000 .

41- ميلانو سراج : **الفقر في البلدان الغنية** (تغريب) نخلة فريق، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، .1995

42- سراج الدين إسماعيل : **الفقر والأزمة الاقتصادية**، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

43- سلاطنية بلقاسم و آخرون : **التحديات الراهنة و آفاق المستقبل**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، .2000

44- ـــــــــــــــــــ: **المجتمع العربي** (التحديات الراهنة و آفاق المستقبل)، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.

45- عباس صلاح : **العولمة وآثارها في البطالة والفقر والتكنولوجيا في العالم الثالث**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، .2004

46- عبد الراضي إبراهيم محمود : **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة**، المكتب الجامعي الحديث، 2005.

47- عبد السعيد محمد توهيل : **هذه هي العولمة المنطلقات والمعطيات والأفاق**، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

48- عبد العظيم حمدي : **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، طنطا، 1995.

49- عبد الفضيل محمود : **تأملات في المسألة الاقتصادية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983.

عبد اللطيف سوسن عثمان : **التنمية المحلية** (أسس، مجالات، تجارب)، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993.

50- عبد المعطي عبد الباسط : **توزيع الفقر في القرية المصرية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979.

51- عبد الوهاب نجا علي : **مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي**، دراسة تحليلية، تطبيقية، مصر، 2005.

52- عروس الزبير : **المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي** (الأداة، الرأي والفقراء الجدد)، ط1، مختارات ميريت للنشر والمعلومات، مركز البحوث العربية، القاهرة، 2002.

60- عسكر على وأخرون : **مقدمة في البحث العلمي**، ط3 ،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2003.

53- عشماوي سيد : **الجماعات الهامشية المنحرفة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

54- عطوي عبد الله : **السكان والتنمية البشرية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2004 .

55- عيسى محمد عبد الشفيع وآخرون : **المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي**، "أفكار للنقاش حول الفقر والتهميش والبطالة"، ط1، مختارات ميريت للنشر والمعلومات، مركز البحوث العربية، القاهرة، 2002.

56- فرح محمد سعيد وآخرون : **المشكلات الاجتماعية في المجتمع المصري**، دار المعرفة الجامعية، طنطا، 1992.

57- صابر فاطمة عوض وخواجة مرفت علي : **أسس ومبادئ البحث العلمي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

58- صالح سامية خضر : **السلطة بين المواجهة والاستسلام** (دراسة تطبيقية على عينة من المتسولين)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،.1997

59- صيام شحاتة : **التحضر الرث والتطور الرث**، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع،1997.

60- قيرة إسماعيل : **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مخبر، الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة ، ب.س.ن.

61- ـــــــــــــ و غربي علي : **في سوسيولوجية التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2001.

62- ـــــــــــــ وآخرون : **التهميش والعنف الحضري**، سلسلة الدراسات الحضرية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

63- ـــــــــــــ وآخرون: **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، .2004

64- ـــــــــــــ و آخرون : **عولمة الفقر** (المجتمع الآخر... مجتمع الفقراء و المحرومين)، ط01، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003.

65- ـــــــــــــ وأخرون : **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .2002

66- رسلان صلاح : **الفقر، جذوره وسبل علاجه** (رؤية إسلامية)، الفقر في مصر (الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة)، أعمال الندوة السنوية السادسة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، مطبعة جامعة القاهرة، 1999.

67- رشوان حسين عبد الحميد : **أضواء على الحياة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

68-ـــــــــــــ : **مشاكل وقضايا معاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.

69- شتا السيد علي : **المتسولون وبرامج رعايتهم في الدول النامية**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.

70- شخاترة حسين وآخرون : **البطالة والفقر** (واقع وتحديات)، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2000.

71- شفيق محمد : **البحث العلمي** (الأسس- الإعداد)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، .2004

72- شكري علياء وآخرون : **الحياة اليومية لفقراء المدينة**، دراسة اجتماعية واقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2005.

73- توهامي إبراهيم وآخرون : **التهميش والعنف الحضري**، دار الهدى، عين مليلة.

74- خليل زكنية عبد القادر: **الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المتسولين والمسجونين والمفرج عنهم**، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة ،2005.
75- خواجة محمد ياسر : **البحث الاجتماعي (أسس، منهجية وتطبيقات عملية)**، ط1، دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر، طنطا، 2001.
76- غامري محمد حسن : **ثقافة الفقر** (دراسة في أنثروبولوجيا التنمية الحضرية)، المركز العربي للنشر و التوزيع، الإسكندرية، .1980
77- غربي علي و آخرون : **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

2- <u>المعاجم والموسوعات باللغة العربية</u> :

1- بدوي أحمد زكي : **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، .1986
2- غيث محمد عاطف : **قاموس علم الاجتماع** ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

3- <u>الرسائل الجامعية</u> :

1- المازني كليوباتره أحمد فتحي : **النمو العشوائي الحضري وظاهرة الاغتراب**، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 1997-1998.

2- القصي علي الدين عبد البديع : **سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقراء الحضر المصري**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 1999-2000.

3- حسن جميلة محمد بكر: **فقراء الحضر بين الوعي بالذات وبالآخر الغني**، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، 2002-2003.

4- يوسف فاطمة محمود محمد : **انحراف الأحداث في المناطق العشوائية**، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية البنات، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 2004.

5- يحي هالة مصطفى السيد : **المناطق العشوائية** :أسباب ظهورها والمشكلات المترتبة عليها ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، شعبة الخدمة الاجتماعية، جامعة الإسكندرية، .1998

6- كشك حسنين حسنين : **إعادة إنتاج الفقر ومواجهته في القرية المصرية**، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل دبجة الدكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، 2003-.2004

7- سليمان أمال سيد طنطاوي : **التهميش الاجتماعي بين آليات السيطرة الإيديولوجية وأشكال الممارسة**، دراسة ميدانية بمركزين حضريين بأسيوط، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة، .1998

8- فراج عطا سالم : **التنمية البيئية والاجتماعية في المجتمعات العشوائية بالقاهرة والجيزة**، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في البحوث والدراسات البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم الإنسانيات، جامعة عين شمس، 1998.

4- <u>المجلات باللغة العربية</u> :

1- إبراهيمي عبد الحميد :«**العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**»، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد1، 1997.

2- بودلال علي :«**الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع وأفاق**»، عدد 7، جامعة عمار تلييجي، الاغواط ،2007.

3- بن ناصر عيسى :«**مشكلة الفقر في الجزائر**»، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، العدد 2، مارس 2003، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

4- زايري بلقاسم وآخرون :«**منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية**» والفقر في الدول المتوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، .2003

5- محمد رمضان صديق :«**القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الاقتصاد الرسمي**» ، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، دورية علمية محكمة نصف سنوية يصدرها أساتذة كلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر، العدد 09، 2004.

6- مقاوسي صليحة :«**نموذج الدعم الاجتماعي المتكامل في التعامل مع ظاهرة الفقر**» ، تحليل سوسيولوجي وطرح مستقبلي، مجلة العلوم السكانية، المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية، جامعة الأزهر، جانفي 2007.

7- ستروبل بيير :« **من الفقر إلى الحرمان**»، مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الإنسان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ترجمة: حسن حسين شكري، اليونسكو، العدد 148، عدد خاص بالفقر، 1996.

8- عايشي كمال و زيتوني عمار :« **دور الصناعة المحلية في تنمية الاقتصاد الجزائري في ضوء إصلاحات الاقتصاد الجزائري** »، المطبعة العربية غرداية، العدد 07، الاغواط، .2007

9- فريدمان جون:«**إعادة التفكير في الفقر**»، تخويل السلطة و حقوق المواطنين، ترجمة: حمدي زيات، مركز مطبوعات اليونسكو، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، الفقر، العدد 148، 1996.

10- قيرة إسماعيل «**من هم فقراء الحضر ؟ قاع المدينة العربية نموذجا**»، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد205، 1996 .

11-ـــــــــــــ(الباحث الاجتماعي) « **الفقر في البلدان العربية لوحة سوداء وأرقام مخيفة** ، العدد06، قسم علم الاجتماع و الديموغرافية، جامعة منتوري، قسنطينة، .2004

12- ـــــــــــــ :« **الفقر في البلدان العربية**»، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 6، مجلة دورية تصدر عن قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 .

13- ريكوبيرو روبنز :«**الأزمة النهائية والمثلى لهذا القرن** »، رسالة اليونسكو، صفقة جديدة للفقراء، منطقة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونيسكو"، العدد 17، باريس، .1999

14- توهامي إبراهيم :« **البلدان النامية أمام تحديات الفقر**»، الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 3، 2001.

5- <u>الوثائق والسجلات باللغة العربية</u> :

1- معطيات المديرية العامة للوظيف العمومي، مجمل الشغل 1997.

2- جريدة الخبر، العدد 4925، بتاريخ 31 جانفي 2007

3- معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (مونوغرافيا) ولاية باتنة 2003-2005.

4- معطيات مصلحة الشؤون الاجتماعية والمكتب الإحصائي بلدية باتنة 2007.

5- معطيات مصلحة الشؤون الاجتماعية لبلدية باتنة 2007.

6- <u>التقارير و الندوات العلمية باللغة العربية</u> :

1- الحسن فايز خالد : **الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين** ، الندوة العلمية المصاحبة للمؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية، الكويت، 2000.

2- الحسيني السيد : **القطاع غير الرسمي في حضر مصر** (المداخيل النظرية والمنهجية والتحليلية)، التقرير الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الحضارية والمدن الجديدة، القاهرة، 1996.

3- المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، **وثائق، القرارات، البيانات**، حالة الأمة العربية، ط1، بيروت، 2002.

4- الندوة الوطنية الأولى حول **مكافحة الفقر والإقصاء**، قصر الأمم نادي الصنوبر، الجزائر، 2000.

5- التقرير الوطني الخامس حول التنمية البشرية لعام 2003، **أهداف الألفية من أجل التنمية**، إنجازات وآفاق، المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية، الدورة العادية العامة الخامسة والعشرون، سنة 2004.

6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي السداسي الثاني 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية .2004

7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، .2002

8- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، **تحسين أحوال صحة البيئة في المستوطنات الفقيرة**، أسلوب مرتكز على المجتمع لتحديد الاحتياجات والأولويات، منشورات منظمة الصحة العالمية بالاوفست رقم 100، 1989 .

9- مشروع التقرير التمهيدي حول **الانعكاسات الاقتصادية**، والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم، نوفمبر 1998.

10- مجلس الجامعة العربية، **تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان**، الدورة العادية، (121)، رقم 6405، القاهرة، .2004

11- مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ندوة حول **إجراءات الإصلاح بالجزائر**، القاهرة، يوليو 1988 .

12- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الرابع حول التنمية البشرية 2002.

13- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2004.

14- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول **القطاع غير الرسمي**، أوهام وحقائق، الدورة الرابعة والعشرون، جوان .2004

15- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية لسنة2001، **الميزانية الاجتماعية للأمة أداة في خدمة التنمية البشرية**، الدورة العامة، الواحدة والعشرين ديسمبر 2002.

16- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول **التنمية البشرية**، الدورة العامة الثالثة عشر، .1998

17- مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول **التنمية البشرية** لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشر، .2001

18- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ، **تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، .2005

19- تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، **التنمية في العالم**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990.

20- تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، **العولمة، والنمو، والفقر** (بناء اقتصاد عالمي شامل)، ترجمة هشام عبد الله ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط1، 2003.

21- تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، **رعاية التنمية الاقتصادية لتقوية الحوافز من أجل مساواة أكبر في الموارد والمشاركة**، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، ترجمة : هشام عبد الله، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 2004 .

22- تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ط1، **مجابهة التشاؤم الذي لا أساس له بالقدرة الهائلة للتجارة والاستثمار والعمالة**، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التفاعل مع العالم، بيروت، 2004 .

23- تقرير البنك العالمي، قرض من البنك الدولي **لتقليل أثر الكوارث على فقراء المناطق الحضرية** في الجزائر.

24- تقرير التنمية في العالم، **شن هجوم على الفقر** ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، 2000-2001.

25- تقرير التنمية البشرية، **تعميق الديمقراطية في عالم مفتت**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002.

26- تقرير التنمية البشرية، **التعاون الدولي على مفترق الطرق :المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، 2005.

27- تقرير التنمية الإنسانية، **نحو الحرية في الوطن العربي**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004.

28- تقرير التنمية في العالم، **جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء**، البنك الدولي لإنشاء والتعبير (أعد الترجمة العربية)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2004.

29- تقرير حصيلة نشاطات مديرية **الشؤون الاجتماعية** لبلدية باتنة 2004-2005.

30- ــــــــــــــ ، نشاط مصلحة الحماية الاجتماعية **للفئات المحرومة**، مديرية النشاط الاجتماعي، ولاية باتنة، 2004-2007.

31-ــــــــــــــــــ ، حول **النشاط الاجتماعي**، مديرية النشاط الاجتماعي لبلدية باتنة، 2004-2007.

7- الكتب باللغة الأجنبية :

1- Gilbbeert Roy: **improving the lives of the poor through investment in cities.** An update on the performance of the world bank's urban portfolio, OED, 2004.

2- L.Bradbury Kathrine., Dow-Ns Anthony and Kenneth.A.Small,**Urban Decline and the futur of American Cities** ,the Brookings institution Liashington,D.C,1982.

3- Valtriani Patrick: Trois approches de la pauvreté, **pauvreté et inégalités dans les pays riverains de la Méditerranée** , CEMAFI -université de nice Sophia Antipolis faculté des sciences juridiques, économiques et gestion de nice, France, 2000.

8- المجلات باللغة الأجنبية :

1- BOULAHBELB, Incidence de la pauvreté en algerie :«**La pauvreté en algerie évolution et tendances**»,La revue du CENEAP, Analyse et prospective,2001,n° 22.

2- E.H.MAKBOUL : Centre national d 'études et d'analyses pour la population et le développement :«**La pauvreté en Algérie : évolution et tendances** », La revue du C.E.N.E.A.P, analyse et prospective n° 22, 2001.

3- G-F.Popaneck :«**The poor of Jakarta**», Economies Development Cultural Change, Vol 24, 1975.

4- Kaassis .N :«**Emploi et comportements démographiques**», la revue du CENEAP, N°27 mutations des structures, familiales, 2003.

5- KELKOUl.M (expert CENEAP) :«**l'emploi informel à travers le RGPH de 1987**», la revue du CENEAP, évolution de l'emploi en Algérie, N° 21, 2001 .

6-_____ :«**La pauvreté en algerie et les problèmes d'approche**»**,** La revue du CENEAP, N0 22.

7- Kentor Jeffery :« **Structural derminants of pepheral urbanization,the effects of international dependence**»,American biological, volume 46, number 2, April, 1981.

8- Nelson Joan :«**the urban poor disruption or political integration in third world cities**», world politics, XXII, Number 3, Avril 1970.

9- ADS, Revue d information de l'agence de développement social :« **le directeur général présente le bilan des programmes de l'ADS »**, au quotidien, la nouvelle République ,N° 3, 2005.

10-_____:«**Régies de quartier et couveuses d'entreprise : deux dispositifs à expérimenter »,** N 3, 2005.

11-_____ CHAZEE LAURENT :«**Une approche nouvelle pour la programmation des initiatives de développement par groupe de niveau de vie »,** N 3, 2005 .

9- المعاجم والموسوعات باللغة الأجنبية :

1- Collection Microsoft, Encarta,2005.

10 - الوثائق والسجلات باللغة الأجنبية :

1- BOUMATI.M, Enquête nationale sur l'emploi est la principale opération pour la mesure du volume et de la structure de l'emploi et du **chômage en Algérie**, ONS, N° 434 activités, emploi et chômage au 3eme trimestre, 2005.

2- Direction générale des impôts de la wilaya de Batna, Le marché Informel ,2007.

11- التقارير العالمية والوطنية باللغة الأجنبية :

1- Conseil national économique et social –CNES - : **projet et études sur les déterminants de la pauvreté**, version première, direction des études statistiques, de la modélisation et de la synthèse, 1997

2- PNUD, présentation de l'enquête sur le niveau de vie des ménages**, mesure de pauvreté ,** le PNUD contribue a la connaissance et l'analyse en Algérie, 2006.

3- Premier rapport, conférence internationale du travaille, Bit: **Vivre et travailler dans l'économie urbaine informelle** , rapport i(a) du directeur général : s'affranchir de la pauvreté par le travaille, 1er édition 91, session 2003,Genève.

4-_____,Bit : **Stratégie d'amélioration de la gouvernance des marches du travail informels**, rapport i(a) du directeur général : s'affranchir de la pauvreté par le travaille, 1er édition 91, session 2003,Genève.

5- Rapport du directeur général, **S affranchir de la pauvreté par le travail**, conférence internationale du travail,91 session,2003, rapport I -A- Bureau internationale de travail, Genève

6- Rapport national du conseil économique e social (2000).

7- Rapport national du conseil économique et social sur le développement humain, 2000.

8- Rapport sur le développement dans le monde,1990 , **La pauvreté , indicateurs du développement dans le monde** , Banque mondiale, premier titrage: juin 1990.

9- World development report **,Attaching Poverty** ,World Bank, 2000-2001.

12-مراجع بالانترنت :

1-الأرشيف :6.5 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر،2003 ، www. Eljazeera net

2- احمد أميمة : الجزائر ... معيشة متدهورة والسبب الإصلاح، 2004 -2005.
www. Islamonline.net / arabic/économics

3-البنك العالمي : خطة عمل جديدة بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ومساندة برنامج الإصلاحات ،2003. http//siteressources.World bank.org/news/ressources

4- البكوش الطيب:**الفقر وحقوق الإنسان** (رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان) .
Http ://www.aichr.org.tn/arbic/menberDH/pauverte.

5- تومل كاترين: **تمكين القطاع غير النظامي** ، يوم الموئل العالمين2001،
Email:Katrine-toomel@unchs,org.

6- الهرفي محمد : **ملف الفقر هل يفتح ملفات أخرى**، 2006.
www.brenawaf.com/inelesc.php.

الملاحق

الملاحق

- الاستمارة
- الخرائط
- الصور الفوتوغرافية

وزارة التعلـــيم العـــــالي والبحث العـــــلمي
جـــــامعة منتــوري قسنطينـــــة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قســـــم عــلم الاجتماع والديمــغرافيا

استمـــــــــارة بحث حـــــول:

الفقر الحضري :أسبابه وأنماطه

دراســـــة ميدانيـــــة بمدينـــــة بـــاتنة

إعداد الطالبة:

* صليحة مقاوسي

إشراف الأستاذ الدكتور :

* إسماعيل قيرة

ملاحظة : **الأسئلة التي جاءت في الاستمارة سرية كونها موجهة خصيصا لخدمة أهداف البحث السوسيولوجي.**

السنـــــــة الجـــــامعية :2007-2008

أولا : بيانات الحالة الشخصية

1-الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2-السن : ☐

3-المستوى التعليمي :

أمي ☐ إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

4-الصفة العائلية :

أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

5-الموطن الأصلي :

ريف ☐ حضر ☐

6-ما هي السنة التي جئت فيها لتسكن بالمدينة ؟ ☐

7-ما هي الأسباب التي جعلتك تستقر بالحي ؟

لأجل العمل ☐ لأجل السكن في المدينة ☐ للحصول على مصادرة الرزق ☐

لظروف أمنية ☐ لأجل تمدرس الأبناء ☐

- أسباب أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

ثانيا : بيانات الحالة المهنية

8-هل تمارس عملا في الوقت الحالي ؟ نعم ☐ لا ☐

9-ما هو إطار العمل الذي تمارسه ؟

نشاط في إطار رسمي ☐ نشاط في إطار غير رسمي ☐

10-ما نوع العمل الذي تمارسه ؟

فلاح ☐ حارس ☐ سائق ☐ موظف ☐ حرف يدوية ☐

- أعمال أخرى، يمكن الإشارة إليها.....

.....

11-ما هي صفة العمل الذي تمارسه ؟

يومي ☐ أسبوعي ☐ شهري ☐ موسمي ☐ دائم ☐

12-هل تستفيد من الضمان الاجتماعي ؟ نعم ☐ لا ☐

13-إذا كنت لا تستفيد ،ما هي الأسباب ؟

لعدم تصريح المدير أو رب العمل ☐ لتجاهل الحقوق ☐ للتهرب من الضرائب ☐

العمل حر ☐

- أسباب أخرى، يمكن الإشارة إليها.....

.....

ثالثا : بيانات الحالة السكنية

14-ما هو نوع السكن الذي تقطنه ؟ فردي ☐ جماعي ☐ عمارة ☐

15-كيف تملكت السكن ؟

عن طريق التوريث ☐ الإيجار ☐ الاشتراك مع آخرين ☐

البناء الذاتي ☐ الشراء ☐

- طرق أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

16-ما هي الخصوصيات التي يتوفر عليها السكن الذي تقطنه ؟

المطبخ ☐ المرش ☐ دورة المياه ☐ الماء ☐

الكهرباء ☐ الغاز ☐

- خصوصيات أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

17-ما هي الطريقة التي يتم بها التزود بالمياه الصالحة للشرب ؟

البئر ☐ الخزان ☐ الحنفية ☐ الصهريج ☐ العامة ☐

- طرق أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

رابعا : بيانات حالة التجهيزات والممتلكات والمؤسسات التي يستفاد من خدماتها

18-ما هي التجهيزات الموجودة في سكنك ؟

مذياع ☐ تلفاز ☐ ثلاجة ☐ آلة خياطة ☐

جهاز التسخين ☐ الهاتف ☐ الحاسوب ☐

- تجهيزات أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

19-ما هي الممتلكات التي في حوزتك ؟

قطعة ارض فلاحية ☐ محل تجاري ☐ دراجة نارية ☐

سيارة ☐ شاحنة ☐ جرار ☐

- ممتلكات أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

20-ما هي المؤسسات التي تستفيد و أفراد أسرتك من خدماتها ؟

المدرسة ☐ المستشفى ☐ المركز البريدي ☐

الهاتف العمومي ☐ الصيدلية ☐

- مؤسسات أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

خامسا : بيانات حجم الأسر

21-كم عدد أفراد أسرتك ؟ ☐

22-هل يوجد من يعمل في أسرتك ؟ نعم ☐ لا ☐

23-إذا كان يوجد من يعمل ، كم عددهم ؟

واحد ☐ اثنان ☐ ثلاثة ☐ أربعة فأكثر ☐

24-ما هو قدر مساهمة الأفراد العاملين في دخل أسرتك ؟

مساهمة قليلة ☐ مساهمة متوسطة ☐ مساهمة كبيرة ☐ لا يساهمون ☐

25-ما نوعية المشاكل الحياتية التي تواجه أسرتك ؟

قلة فرص الشغل ☐ ضيق السكن ☐ نقص الماء الصالح للشرب ☐

قنوات صرف المياه ☐ نقص المرافق العامة ☐

- مشكلات أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

سادسا : بيانات الدخل والإنفاق

26-ما هي الكيفية التي تتحصل بها على دخلك ؟

أجر يومي ☐ أجر أسبوعي ☐ أجر نصف شهري ☐

راتب شهري ثابت ☐ راتب غير منتظم ☐

- كيفيات أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

27-ما هو مقدار دخلك الشهري الذي تتقاضاه ؟ ☐ دج

28-ما هي نوعية المداخيل الإضافية التي تتحصل عليها ؟

المحصول الزراعي ☐ كراء الأرض ☐ تربة المواشي ☐

منحة ☐ ممارسة نشاط حر ☐

- مداخل إضافية أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

29-ما هي الأشياء التي تعطيها أولوية في إنفاق دخلك الشهري ؟

الأكل ☐ اللباس ☐ العلاج ☐ التعليم ☐ الكهرباء والغاز ☐

الماء ☐ المواصلات ☐ المشروبات والتدخين ☐

- أشياء أخرى، يمكن الإشارة إليها.....

.....

30-هل عليك دين نقدي ؟ نعم ☐ لا ☐

31-إذا كان عليك دين نقدي ،ما هو مقداره ؟ ☐ دج

32-ما هي الجهة التي لها عليك دين؟

مؤسسة العمل ☐ المؤسسة البنكية ☐ الخواص ☐

33-ما هي الدرجة التي تضع فيها نفسك فقيرا ؟

أفقر الفقراء ☐ فقير ☐ محتاج ☐ مغلوب على أمره ☐

- درجة أخرى تصنيفية، يمكن الإشارة إليها .....

.....

34-ما هي الأسباب التي أدت إلى فقر أسرتك ؟

الحرمان من العمل ☐ عدم وجود دخل منتظم ☐ انخفاض الدخل ☐

غلاء مستوى المعيشة ☐ كبر حجم الأسرة ☐ التهميش والحرمان ☐

سوء توزيع الدخل ☐ نقص الرعاية الاجتماعية ☐

- أسباب أخرى، يمكن الإشارة إليها.....

.....

35-هل تستطيع تلبية الاحتياجات الاجتماعية المطلوبة من طرف أسرتك ؟

نعم ☐ لا ☐

36-ما هي الصعوبات التي تعاني منها أسرتك ؟

الظروف السكنية غير المناسبة ☐ نقص التغذية ☐ الأحوال الصحية السيئة ☐

التعرض للاحتقار ☐ الوضع الاجتماعي المتدني ☐

- صعوبات أخرى، يمكن الشارة إليها.....

.....

سابعا : بيانات المشاركة السياسية والثقافية و الاجتماعية

37-كيف تشارك في الانتخابات ؟

أحيانا ☐ غالبا ☐ دائما ☐ لا أشارك إطلاقا ☐

38-في أي تشكيل منظم تمثل عضويتك ؟

حزب ☐ جمعية ☐ لجنة الحي ☐ لا امثل انتمائي ☐

39-هل تمارس أنت، أو أحد أفراد أسرتك النشاط الثقافي والرياضي ؟

نعم ☐ لا ☐

40-ما هي العوامل التي تحد من ممارستك، أو أحد أفراد أسرتك للنشاط الثقافي والرياضي ؟

نقص المرافق ☐ عدم وجود وقت ورغبة ☐ نقص الإمكانيات المالية ☐

معارضة الأهل ☐

- عوامل أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

41-ما هو المطلب الذي تهتم به لأجل تحسين ظروف حياتك ولأسرتك ؟

اقتصاديا ☐ صحيا ☐ ثقافيا ☐ اجتماعيا ☐

- مطالب أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

ثامنا : بيانات حالة الفقر المتوارث

42-هل الفقر الذي تعيشه توارثته ؟

نعم ☐ لا ☐

43-بماذا تبرر الوضع المتدني لأسرتك حسب اعتقادك ؟

امتداد لفقر العائلة الكبيرة ☐ غياب التضامن والتعاون ☐

عدم اهتمام المعنيين بالأمر ☐ نتاج الوسط الحضري ☐

- مبررات أخرى، يكمن الإشارة إليها .....

.....

44-ما هي درجة البؤس الذي تعيشه أسرتك ؟

كبيرة ☐ متوسطة ☐ قليلة ☐

45-ما هي الحلول التي تقترحها لتحسين الظروف المعيشية لأسرتك ؟

الاعتماد على الذات ☐ توفير الشغل الدائم ☐ توفير السكن اللائق ☐

العناية بالخدمات المختلفة ☐ توفير الهياكل الخاصة بالدمج الاجتماعي ☐

- حلول أخرى، يمكن الإشارة إليها .....

.....

الخرائط

WILAYA DE BATNA
Les zones naturelles

LEGENDE

- Montagnes
- Plaines et hautes plaine
- Plaines steppiques
- Parcours
- Chott et dépression

WILAYA DE BATNA
Limites administratives

- La wilaya de Batna compte 21 daïra et 61 communes

WILAYA DE BATNA
Les ressources hydriques

Legende

- Transfert d'eau
- Barrage
- Plan d'eau du barrage
- Site de petit barrage
- Forage
- Adduction à partir des forages
- Station de reprise
- Station d'épuration
- Zone d'oued polluée
- Oued
- Chott
- Point d'alimentation

الصور الفوتوغرافية

الصورة تعبر عن وسيلة التهوية بأحد منازل منطقة الدراسة

تبين الصورة سقف أحد منازل منطقة الدراسة

صور أطفال منطقة الدراسة

توضح الصورة مطبخ بأحد منازل منطقة الدراسة

صورة المجاري (الترنش) في وسط المنزل و عتبة الباب مما يساعد على تلوث المنطقة وانتشار الأوبئة والأمراض

إحدى مناطق الحي التي يتم إلقاء المهملات فيها

ساحة أحد منازل منطقة الدراسة

كيفية تخزين المياه في براميل وجراكن بمنطقة الدراسة وانعكاساتها على الصحة

ملخص الدراسة باللغة العربية :

الدراسة التي أنجزناها، عالجنا فيها ظاهرة سوسيولوجية، وذات امتداد مباشر إلى علم اجتماع التنمية، وتتمثل في الفقر الحضري : أسبابه وأنماطه، ولكون تركيبة الموضوع معقدة، لقد اجتهدنا في بناء خطة عمل محكمة، حاولنا من خلالها تبسيط الكثير من القضايا ذات الصلة بالفقر الحضري، وجاءت متدرجة كما يلي :

أولا : قمنا بتوضيح مبررات اختيار الموضوع التي دعت إلى ذلك، ثم ضبط الأهداف المراد تجسيدها ذات أبعاد نظرية وعملية نابعة من الواقع الامبريقي (صلب الموضوع)، وبعدها طرح الإشكالية، حيث حددنا المشكلة التي تمثل موضوع الدراسة، ثم انتقلنا إلى شرح مجموعة من المفاهيم الأساسية، وبعد ذلك صاغت الدراسة الراهنة فرضية عامة وفرضيتين إجرائيتين بمثابة إطار تنظيمي، وأخيرا حددنا الأسلوب الفني المتبع في الدراسة من حيث (المنهج، مصادر و أدوات جمع البيانات، أسلوب معالجة البيانات).

ثانيا : ركزنا على تعيين أهم المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الفقر الحضري، وفي إطار هذا الجدل النظري برزت العديد من المداخل وأهمها:ثقافة الفقر، الهامشية، المدخل الراديكالي، المدخل الأنثروبولوجي، القطاع الحضري غير الرسمي، نظرية التجريد من القوة، نظرية الحرمان الاجتماعي كلها تشكل منطلقات نظرية لها علاقة وثيقة بأدبيات التنمية.

ثالثا: ونظرا لأهمية الدراسات السابقة في تعزيز موقع الفرضيات التي قمنا بصياغتها حول أبرز الجوانب التي تتصل بشكل مباشر بموضوع الدراسة أكثر انضباطا لأسباب وأنماط الفقر الحضري، لقد انتقينا مجموعة دراسات التي كانت كافية لتغطية موضوع الدراسة، وجاءت جميعها لتدعم حركة الدراسة من الناحية النظرية والميدانية، كما حاولنا تقريبها أكثر للواقع الحقيقي الذي تعيشه الأسر الحضرية الفقيرة بصورة عامة.

رابعا: بعد تحديد أسباب وأنماط الفقر الحضري جاء اهتمامنا منصبا على رصد أوضاع شرائح فقراء الحضر في بعض المجتمعات العربية ولاسيما الجزائر، ومحاولة هذه الفئات التغلب على الظروف القاسية الناجمة سواء عن أزمات داخلية أو توجه ليبرالي جديد منذ أواخر عقد الثمانينات وهذا من خلال تحديد إشكالية الفقر الحضري في المجتمع الجزائري ومظاهره، وأبعاده، والتزام الدولة لترقية

التنمية البشرية، البطالة والفقر، إطار تطور القطاع الحضري غير الرسمي، أبعاد السياسة الاقتصادية وأثارها على الفقر وتوزيع الدخل في الجزائر، وأخيرا التجربة الجزائرية في مكافحة الفقر من خلال تبني الدولة سياسة اجتماعية حمائية فعالة للحد من الظاهرة.

خامسا: لما وصلنا إلى رسم القسم الميداني للدراسة انتقلنا مباشرة إلى ضبط الإجراءات المنهجية وتعود إلى الفرضيات النابعة من التساؤل المركزي، وتعيين المجالات التي يتحرك فيها جل العمل الميداني، وتحديد الصعوبات التي واجهت الدراسة، ثم اختيار الأساليب المنهجية من حيث مصدر وأدوات جمع البيانات وذلك من المجتمع الأصلي للدراسة الميدانية، وأخيرا تحديد أسلوب التحليل (الكمي والكيفي) لتحقيق الأهداف واختبار الفروض.

سادسا: التطرق إلى تحليل وتفسير البيانات الميدانية للدراسة وذلك من خلال المعطيات الإحصائية للكشف عن نوعية الأسباب وطبيعة الأنماط، التي اتصفت بها ظاهرة الفقر الحضري بمجتمع الدراسة.

سابعا: الوصول إلى مناقشة نتائج الدراسة المتكاملة في ضوء: النظريات، الدراسات المشابهة، الفرضيات، الدراسة الراهنة، القضايا التي تثيرها الدراسة، كل ذلك يؤكد تردي أوضاع الفقراء، وخضوعهم لشتى الضغوط و تهميشهم.

وبهذه الكيفية فإن التغطية الاجتماعية من الناحية النظرية والميدانية لموضوع الدراسة التي قامت على موضوع متشعب تتطلب مجهودا كبيرا ومتواصلا وكنا قد عالجناه نسبيا من معظم جوانبه، إلا أنه يبقى محل جدل ونقاش في مختلف الدوائر الأكاديمية، وأملنا أن يستمر هذا المشوار من طرف باحثين جادين في المستقبل.

Résumé d'étude en français :

L'étude que nous avons réalisé et dans la quelle nous avons étudié un phénomène sociologique qui a des prolongements directs avec la sociologie du développement, consiste en la pauvreté: ses causes et ses aspects, la composante du thème est complexe, mais on a pu à travers une approche efficace à simplifier les problèmes ayant trait avec la pauvreté urbaine et qui se présente ainsi :

Premièrement : On a clarifié les raisons du choix du thème qui nécessite cela, ensuite la définition des buts à réaliser qui ont une portée théorique et pratique qui se dégage du fond du thème. Après la problématique où nous avons déterminé le problème qui a fait l'objet de notre étude, puis nous avons expliqué un ensemble de concepts principaux. Notre étude comporte une hypothèse générale et deux hypothèses opérationnelles comme cadre organisationnel et enfin on a défini le style technique de l'étude du côté méthodologique, la bibliographie, les outils des informations statistiques et l'approche de l'analyse de ces données.

Deuxièmement : Nous avons accentué notre travail sur la détermination des principales approches théoriques qui expliques les aspects de la pauvreté urbaine, et dans le contexte de cette polémique théorique, il ressort et se dégage plusieurs approches et parmi les principales; celle de la culture de la pauvreté, la marginalisation, et l'approche du radicalisme, et celle de l'anthropologie ,et le secteur urbain informel, la théorie du délestage du pouvoir, et la théorie de la privation sociale qui constituent toutes, un point de départ théorique ayant une relation primordiale avec l'éthique du développement.

Troisièmement: Compte tenue de l'importance des études précédentes pour renforcer nos hypothèses que nous avons retenues concernant les différents aspects et qui ont une relation directe avec l'objet de notre étude qui se caractérisent par la rigueur au niveau des raisons et les types de pauvreté urbaine et nous avons choisi un ensemble d'études qui nous jugeons suffisantes pour couvrir l'objet d'étude, et qui renforcent toutes, l'aspect théorique et pratique et aussi nous avons essayé de l'approcher plus de la réalité vécue par les familles urbaines pauvres d'une manière générale.

Quatrièmement : Après avoir déterminé les causes et les types de pauvreté urbaine, nous nous sommes intéressés à la situation des différentes strates des pauvres urbains dans certaines sociétés arabes et surtout en Algérie et les tentatives de certaines parmi elles à surmonter les dures conditions qu' elles vivent et qui sont le résultat des crises internes ou les nouvelles orientations vers le nouveau régime libéral depuis la fin de la décennie quatre vingt, et ceci après avoir déterminé la problématique de la pauvreté urbaine dans la société algérienne et ses aspects, ses conséquences et l'engagement de l'état à prendre en charge les ressources humaines, le chômage et la pauvreté, le développement du secteur urbain informel, la portée de la politique économique et ses effets sur la pauvreté et la répartition des richesses en Algérie. Enfin l'expérience algérienne dans le domaine de lutte contre la pauvreté à travers une politique sociale protectrice de l'état pour mettre un terme à ce phénomène.

Cinquièmement : Quand on est arrivé à la partie pratique de l'étude, on a procédé à la définition des procédés méthodologiques de l'étude qui répond aux hypothèses qui résultent de l'interrogation principale, et la définition des domaines où s'est déroulé tout le travail pratique. La détermination des difficultés que rencontre notre étude, puis choisir les choix méthodologiques selon la source et les outils de la collecte des données et ceci à partir de la population originale de l'étude pratique et enfin la définition de la méthode d'analyse (quantitative et qualitative) pour réaliser les objectifs et expérimenter les hypothèses .

Sixièmement : En parlant de l'analyse et l'explication des données pratiques de l'étude et ceci à partir des données statistiques pour découvrir les causes et la nature des profiles qui ont caractérisé le phénomène de la pauvreté urbaine de la population d'étude.

Septièmement : Arrivé à la discussion des résultats de l'étude complète dans le contexte des théories, les études semblables, les hypothèses, l'étude actuelle, et les problèmes soulevés par l'étude, tout ceci montre la dégradation des conditions de vie des pauvres , et leur soumission aux pressions et leur marginalisation.

Ainsi et en fonction de cela, la couverture sociale du point de vue théorique et pratique de l'objet d'étude et qui a étudié un thème varié exige des efforts considérables et permanent et qu'on a essayé d'analyser relativement selon ses différents aspects mais qui demeure sujet à discussion et polémique dans tous les différents départements académiques et nous souhaitons que d'autres chercheurs poursuivront le même chemin à l'avenir.

Summary of studie in English :

The study we carried has direct links with the sociology of development .Which consists in urban poverty : its causes and its types, and because The component of the subject is complex, We tried did our best to build up an efficient and methodical plan of work dealing with the subject , but we could simplify the problems in relation to urban poverty through an efficient approach which is presented as follow.

First : we clarified the reasons of the choice of the subject, then we defined the theoretical and practical goals to reach, later, we determined the problems whose object aim is our study, then we explained a group of main concepts.

Our study contains one general hypothesis and two operational hypotheses, and finally, we defined the technical way of the study on the sides methodology, bibliography, statistics information tools and the approach of the analysis.

Second: we emphasized our work on determining the most important theoretical approaches which explain the aspects of urban poverty, and in this context, there are a lot of approaches, and among the main ones are those of :cultural poverty, the marginalization, approach of radicalism , and that of anthropology in addition to the and theory of power and the theory of hardship, social privation which, constitute a starting point in relation with ethical development.

Third : Taking into account the importance of the previous studies to reinforce our hypotheses concerning the different aspects which have a direct link with our study whose characteristic are about reasons and types of urban poverty , we have Chosen a group of studies we believe sufficient to cover the object of the study and which reinforce the theoretical and practical aspects. we have also tried to approach closes the real life conditions of the poor families in general .

Fourth : after determining the causes and the types of urban poverty ,we got interested in the different levels of poverty and the poor in some Arab societies especially in Algeria ,and how some of them try to overcome the hard living conditions which, in fact, are the consequences of internal crises and the new liberal policies.

Since late 80's, and after determining the problem of the urban poverty in the Algerian society and its aspects, its consequences and the government engagement to take into account the human resources, poverty and unemployment, the informal urban development and its effects on poverty and the distribution of the Algerian wealth and richness, and finally, the Algerian experience to fight and eradicate poverty though a social protective policy of the government.

Fifth: in the practical phase, we defined the methodological process of the study which correspond to the hypotheses of the principal question, and the definition of the fields where all the practical work was done, held. We determined the difficulties our study faced then, we chose the methodological sources and tools through the practical study or the population of origin, Finally, we defined the method of analysis (quantity-quality) to realize, to the objectives and experiment the hypotheses.

Sixth: Dealing with the analysis and the practical explanation of the study through statistics to Know and discover the causes and the nature which characterized the phenomenon of urban poverty of the population study.

Seventh : Concerning the result of the complete study in the context of theories , identical studies and hypothesis ,actual study and the problems raised by the study, all these show the degradation of the living conditions of the poor and their alienation and marginalization.

Theoretically and practically, the study needs and requires considerable and permanent efforts.

The study we tried to analysis in its different aspects remains a big subject to discuss .in different academic departments. We wish other researchers would follow the same way in the future.